

سلسلة دراسات وثائق المجرار الارمنية

4

وثائق تاريخية

عن المجرار الارمنية عام 1915

تأليف غازاريان  
ترجمة خليلي





وثائق تاريخية  
عن المجازر الأرمنية  
عام 1915

- سلسلة دراسات ووثائق المجازر الأرمنية - 4 -
- وثائق تاريخية عن المجازر الأرمنية عام 1915
- تأليف: هانكازن غازاريان
- ترجمة: نزار خليلي
- الطبعة الأولى 1995
- جميع الحقوق محفوظة
- الناشر: • دار الحوار للنشر والتوزيع
- اللاذقية ص ب 1018 - هاتف 422339 - سوريا
- نادي الشبيبة السورية - اللجنة الثقافية
- حلب - ص ب 3699 - سورية
- الغلاف للفنان: أردو هامبارتسوميان

• العنوان الأصلي للكتاب: ՅԵՂԱՍԳԱՆ ԽՈՒՐԳԸ

هايكازن غازاريان

**وثائق تاريخية عن  
المجازر الأرمنية**

**عام 1915**





المؤلف: هايكازن غازاريان





## المؤلف وعمله

مؤلف الكتاب هابكازن غازاريان، عمل في الصحافة الأرمينية عشرات من السنين، وعلى الأخص، في صحيفة «هايرنيك»، التي تصدر في أمريكا، وكان هتم الأول في عمله أن يظهر الصورة الحقيقية لتركيا والترك (تركيا مييدة الشعوب) - الأترك مييدو الشعوب) معتمداً على الوثائق والقرائن التاريخية.

قبل الدخول في تبيان قيمة عمله، لابد لنا من تبيان سيرة حياته، من خلال أقواله الذاتية، التي كتبها لنا بناء على طلبنا، وها نحن نورد ما زودنا به من سيرة حياته:

((ولدت في مدينة سيواس، في 20 أيار 1892. تخرجت من المدرسة المحلية الوطنية «آراميان». في العام 1907، شكلنا فرقة فتيان لحزب الطاشناقسوتيون بقيادة للمعلمين: آرام يرانوسيان، خجنادور كردوديان، وهابك خوريكيان، وقد علمنا فيما بعد أن الاثنين الأولين كانا عضوين في اللجنة المركزية لمنظمة «التل الأسود»، أما قائد فرقتنا، فكان صانع الأسلحة كريستابور استباتيان. وقد استشهد كريستابور وخجنادور وأرام استشهد الأبطال أثناء القتال في العام 1915.

تابعت دراستي في كلية «الأربعين شهيدة» الفرنسية، ثم في كلية الحقوق، فرع اللغات الأجنبية في الجامعة الحكومية في استانبول، وتخرجت منها في تموز من العام 1914، ثم التحقت بمدرسة ضباط الاحتياط. صرت مدرباً في إدوتنة، وعُيّنت في الطابور الخامس، ولقد

هلك هذا الطابور ولم يبق منه بعد معركة الدردنيل غير 350 شخصاً،  
وقد فيها الأمر وفون زود نشترنه الألماني ساقه، ونجوت من موت محقق  
بفضل رفيق قذائي.

عملت ثلاث سنوات في الجيش الإنكليزي، وعملت مع الضباط  
الإنكليز في أسكي شهير وأفون قره هيصار وقونية أيام استسلام الأتراك.  
هناك، كانت البنادق التركية مخزنة في مستودعات ومتروعة الزناد. وكان  
رجال كمال أتاتورك يأتون في الليل ويشقون الجدران الخلفية ويسرقون  
تلك البنادق.

فاضطرونا في أوائل آذار من العام 1920 إلى الإنسحاب من قونية،  
وكانت الكتيبة الإيطالية الموجودة هناك قد انسحبت هي الأخرى إلى  
أصالياء، ووصلنا بالقطار إلى إزميد، والكماليون يفجرون الأنفاق من ورائنا  
في بيليجيك.

في استانبول، وبالرغم من بدلي العسكرية، أرسلت إلى مركز القيادة  
البحرية الإنكليزية، الذي كان يقع آنذاك في مقر وزارة البحرية التركية،  
عند حي قاسم باشا على اليوسفور، في قصر مرمرى، (شيدته أسرة باليان  
الأرمنية).

سئحت لي هناك، فرصة غير متوقعة، للاطلاع على عدد من الوثائق  
تتعلق بإبادة الأرمن، وترحيل الضباط والجنود الأرمن وقتلهم، ونشيت  
أسرهم، وعزل الموظفين منهم، وتكليف العسكريين بمصادرة يوتهم وغير  
ذلك... إضافة إلى الرسائل بين الوزارات. وأنا مدِين بذلك إلى الإنكليزي  
برائن، الذي كنت أشغل معه. وكانت الأوراق تحت تصرفنا في دار  
المحفوظات التركية، وكان الإنكليز مهتمون بالاطلاع على السجلات  
المتعلقة بالحرب البحرية بصورة خاصة، وما تتضمنه من تسليح وذخيرة  
حرية، وتحركات القطع البحرية، وكان للتجسس علي مرافق رؤوف بك

النائب البحري نهاد أفندي، وكان رؤوف في ذلك الحين مع كمال، أما نهاد الذي يتكلم الإنكليزية، فكان «صديقاً» خبيثاً، يقوم بمهمة ضابط إرباط.

بعد ثلاث سنوات من الخدمة، وبسبب معرفتي لعدة لغات، أراد الإنكليز أن أبقي معهم وأن أحمل الجنسية الإنكليزية.

ولما كان أخي الكبير مقيماً في أمريكا، فضّلت الذهاب إليها، خصوصاً وأن كل أفراد أسرتي: أبي وأمي، جدتي وجدتي، وأختي وإخوتي الخمس قتلهم الترك أثناء الحرب الأولى، وراحوا ضحية الإبادة الجماعية.

بعد إشتغالي عدة سنوات في شركة أميركية في نيويورك، انتقلت إلى بوسطن، وعملت محرراً في صحيفة «هايرنيك»، وما زلت أعمل فيها لأكثر من ثلاثين سنة، 12 سنة منها في التحرير، والباقي في مختلف الوظائف الإدارية...)).

19 آذار 1967 بوسطن

كما نرى، فإن سيرة حياة الرفيق هايكازن غازاريان متواضعة جداً، وكتاباتهِ أيضاً كذلك، وقد لا تعني شيئاً من الوهلة الأولى، لكنها في مجملها مدلهة، غنية بالمعاني.

استمرت مقالات هايكازن غازاريان عشرات السنين تظهر على صفحات صحيفة «هايرنيك» وهي تحكي عن تركيا والترك، عن عذاب الطوائف المسيحية التي كان من سوء حظها أن تعيش تحت سلطة العصا التركية، وعن إبادة الشعب الأرمني بشكل خاص. وسابقاً كان القاريء يقرأها ويمر بها دون أن يتأثر، أما الآن ونحن نقدم هذه الكتابات في كتاب واحد، يصور فيها الكاتب تاريخ إبادة

الأرمن بالوثائق والتواريخ، فإن الانطباع سيكون رهيباً ولا شك. لقد منحت الظروف لـ هايكازن غازاريان ليتعرف شخصياً على ثبوتيات، تمت بموجبها الخطة التركية لإبادة الأرمن. لقد اشترك فيها: الاتحاد والحكومة والجيش والأوساط الدينية ورجال الفكر من الأتراك، أي كل الشعب التركي.

ويثبت هايكازن غازاريان - بالوثائق والتواريخ - أن إبادة الأرمن في تركيا لم تكن نتيجة للحرب العالمية فقط - فالحرب جاءت فرصة فحسب - بل إن هذه الإبادة المقدرّة على الشعب الأرمني، كان قد قررها الترك قبل الحرب بكثير.

الترك شعب قاتل، وشعب مسؤول عن هذه الإبادة الجماعية. لقد مضى نصف قرن على إبادة الأرمن، وحتى الآن لم يوجد تركي واحد قد أدان علناً الجريمة البشعة المرتكبة بحق الأرمن.

سيمون فرانسيان<sup>(٥)</sup>

---

(٥) سيمون فرانسيان (1882 - 1969). ميايمي وأديب أرمني مشهور، آخر رئيس لمجلس الوزراء في الجمهورية الأرمنية الحرة (1920م).

## الترك مبيدو الشعوب - الاتحاد

«مهما طمرت الحقيقة في أعماق التراب  
فإنها تطلق التراب وتظهر إلى النور»  
«أميل زولا»

ما التعصب القومي والحقد على الأمم الأخرى الذي انتهجه تركيا الفتاة التي تسلمت الحكم، إلا امتداداً لنهج الانكشارية ما بين القرن 15 إلى 18، من حيث التعصب وأسلوب التعامل مع تغيير طفيف في الظاهر.

ومنذ الثلاثينات من القرن 19، وبقدر ما كان كبار الوزراء الترك متعلمين، فقد كان الباشا رشيد علي والباشا فؤاد ماكيافيلين (غاليين من الضمير والوجدان)، إذ عمداً، وفي محاولة منهما إلى انعاش تركيا التي كانت تلقب بـ «الرجل المريض» بين عامي 1839 و 1856 (في عهد السلطان مجيد) إلى نشر الخططين الشريفين (الفرمان الشاهاني) اللذين ينصان على: أن المسيحيين مساوون للمسلمين، ولم يكن هذان الفرمانان في الحقيقة، سوى ذر للرماد في العيون.

لقد بقيا حبراً على ورق، وبقي المسيحيون في الواقع هم «الكفار»، وما زال بقاياهم في تركيا معرضين للسياسة نفسها حتى يومنا هذا، التي تقضي بتريك المسيحيين أو إبادةهم.

أما الضرائب التي فرضتها الحكومة التركية، فإنها لم تفرض لإعمار البلاد، بل بالعكس، لإفقار الشعب وهدم الاقتصاد.

ولو تفحصنا الأمر بتجرد، لرأينا حكم الخلفاء القردى، وحكم من تلاهم من

(الدستوريين) الاتحاديين، و(المليين) الكماليين، و(الحلقيين) العصميين و(الديمقراطيين) الجلال باياريين يحمل الروح ذاتها، وتمارس فيه الأعمال الوحشية ذاتها بأشكال وأسماء مختلفة ضد غير الترك.

بعد الربيع الأول من القرن التاسع عشر، الذي يدعى بعهد التنسيقات (التنسيق أو النهضة)، طلع السلاطين بوعود لقرارات ضخمة تمتي بتأمين الحياة والمال والشرف سواسية بين المسلمين والمسيحيين، هذه الوعود لم تتحقق، بل لم تحرم معها أبسط الحقوق الإنسانية، بسبب استخفاف الحكومة، وعملها على دعم ممارسات الاكراذ والمجرس والتشائشان.

ولقد اكتظت البطوركية الأرمنية بالتقارير من ممارسات هؤلاء الأوغاد التعسفية والعنوانية.

أما من سموا أنفسهم بالأتراك «الشبان» أو «الجند»، فكانوا أكثر تعصباً من سابقيهم، فكانوا مثل حمل يخفي تحت جلده ذلك الذئب السابق.

ولدراسة العلاقة بين الأرمن والترك، لا بد من إعطاء فكرة عن ممارسات التعسف التي يتتبعها الترك، مذكرين بالضرائب المرهقة، التي كانت تجبى من المسيحيين واليهود حتى منتصف القرن التاسع عشر، بمعلومات استقيناها من «جويش إنساياكلويديا». ضريبة سنوية، ضريبة الجيش، ضريبة الارث، ضريبة المراعي، ضريبة مصاريف دار الحكومة، ضريبة اللحوم، ضريبة الدواجن، ضريبة الصدقة، ضريبة بدل العسكرية، ضريبة الطائفة، ضريبة ديوان السلطان، ضريبة تأمين فرو السلطان، وغيرها من ضرائب القلاع والأبنية العامة، والأشغال العامة للطرق، تمويل التجديد.. إلى آخره...

عند منتصف القرن التاسع عشر، كانت انكثرا تحاول اجتذاب تركيا لتصف في وجه روسيا، فجعلتها تقوم بإصلاحات تشمل الطوائف غير التركية. وله تسفر هذه الإصلاحات عن أية نتيجة.

في السبعينات من القرن 19، انلمت في البلقان ثورات، نتجت عن التعسف

التركي وظلم الحكومة والإضطراب الداخلي، فسقطت على التوالي مورده (في اليونان) وصربيا ورومانيا والبوسنة ومصر وقبرص وتسالونيك أوسلانيك (في اليونان) وغيرها.

وأدى هذا الضياع إلى انبثاق حركة في صفوف جماعة تركيا الفتاة، يتزعمها مدحت باشا المعروف، وكتب مشروع دستور بمشورة كريكور أوديان وغيره من الحقوقيين أصدره في 27 تشرين الثاني عام 1876، ولكنه ألغي في 15 شباط 1877 بعد ستة أشهر من تولي السلطان عبد الحميد للحكم، ولم يأت ذكر للدستور بعد ذلك حتى شهر تموز من العام 1908.

في أيار عام 1876، نحي السلطان عبد العزيز عن الحكم لاثنياته بالاضلال، وقتل في 4 حزيران عام 1876 في قصر تشرافان، وأشيع بأنه مات متحرراً.

لكن حسن الجركسي مرافق السلطان عزيز، الذي كانت أخته من محظيات السلطان، كان قد تسلح بستة مسلمات وسيف، واقتحم وحده بيت مدحت باشا، حيث كان يجتمع أعضاء مجلس الوزراء، جرح حسن في اقتحامه حارس البيت، واقتحم قاعة الاجتماع بهجوم مفاجيء، وقتل وزير الخارجية التركي، وجرح غيره من الوزراء، وتمكن بعضهم من الهرب بعد إطفاء النور، وأرسلت إلى الداخل مفرزة عسكرية اعتقلت حسن، ثم أعدم شتقاً، وفي خضم هذه الأحداث كان مراد الأخ الأكبر لعبد الحميد قد اعتلى الحكم قبل عبد الحميد، خلفاً لعمه عزيز المقتول، لكنه جنّ بعد ثلاثة أشهر، وفي 31 آب عام 1876 اعتلى عبد الحميد العرش، كان مدحت باشا رئيساً للوزراء آنذاك، فاتفق عبد الحميد مع نديم باشا من أنصار العهد السابق على الوقوف ضد مدحت باشا وأنصاره، وعزل مدحت، وأرسله والياً إلى بلبلان مختلفة مدة خمس سنوات، وفي عام 1881 اعتقله في ازميز وقدمه للمحاكمة مع عشرة باشاوات ووزراء سابقين، وحكم عليهم كلهم بالموت على أن ينفذ فيهم الحكم خلال ثلاثة أيام باعتبارهم قتلة السلطان عزيز.

لكن السفير البريطاني (اليوت) تقدم بحفر، ودون صفة رسمية، وبالاتفاق مع بعض رجالات الدولة، أوحى إلى عبد الحميد بتغيير الحكم الصادر على مدحت، وعلى المحكومين الآخرين بالسجن مدى الحياة بدلاً من الإعدام، فنفي مدحت باشا إلى مدينة الطائف في جنوبي مكة في الحجاز، كتب من هناك رسائل إلى ابنته وابنه الموجودين في لزمير، وأعلمهما أنهم يلاحقونه بغية قتله، وبالفعل خنقه سبعة جنود في الحجاز في عام 1884.

وأصبح عبد الحميد الحاكم المطلق، وعمد إبان حكمه المستبد، بغية الانتقام من الفقرة 61 من المعاهدة المبرمة في برلين إلى تشكيل ثمانين طابوراً من المرتزقة من الأكراد والتشاتشان والجركرس، زيادة في الضغط على الأرمن.

إعتباراً من سنة 1880، بدأ بعض رجال تركيا الفتاة الموالين لمدحت باشا يهربون إلى مصر واليونان وفرنسا وسويسرا احتجاجاً على عزلهم من وظائفهم ولعدم شعورهم بالأمان، واعتبروا أنفسهم أحراراً ضد عبد الحميد، وراحوا في البلاد التي لجأوا إليها يصدرون مجلة فصلية بالفرنسية، وعدة صحف بالتركية. وكان على رأس تلك الحركة أحمد رضا، الذي تأثر على اصدار مجلة فصلية فرنسية تحت اسم «مشورات» (مشورة) مدة ثلاث عشرة سنة، مقرها باريس، وأحياناً جنيف، وأحياناً بلجيكا، كما صدرت صحف أخرى كانت مثل نبات الفطر، ما تكاد تثبت حتى تنتهي، مثل «سريست» (الحري) «عالم» «ثروت» (ثروة) وغيرها.

وأحمد رضا هو ابن باشا تركي من أم نمساوية، انتقل إلى أوروبا عام 1888 وجمع حوله بعضاً من مؤيدي أفكاره، واتخذ من باريس مقراً له، في مبنى يجاور مدرسة الفنون في شارع بونايرت، وأخذ يصدر إلى جانب مجلة «مشورت» صحيفة تركية باسم «شورى الأمة»، ثم تولت المهمة بعد عام 1908 صحيفة «طنين»، وكلف حسين جاهد، أحد الاتحاديين المتعصبين جداً برئاسة التحرير، وحسب المعلومات التي نقلها الألماني «بيك»، فإن جاهد يكنى



على جثة المجرم السفاح طلعت عند نقلها إلى استانبول.  
وحسب الاحصاءات الدقيقة، لم يكن عدد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي في عام 1908 يتجاوز 400 فرداً.

وافتح للجمعية إلى جانب فرع باريس فرع سلاتيك، أصبح بعد العام 1908 المقر الدائم لها، وكان الأعضاء في سلاتيك يحضرون الاجتماعات السرية التي تعقدها الجمعيات الماسونية الإيطالية والفرنسية للبنائين الأحرار.

الاتحاديون (الدوغة) - هم اليهود للقيمون في سلاتيك، انتسبوا إلى الاتحاديين، فلقبوا بالدوغة، (أي المبدلون دينهم). إنهم من اليهود الذين جاؤوا من اسبانيا فيما مضى، واعتنقوا الإسلام، وأصبحوا أصحاب مال وثروة في سلاتيك وأدرنة وغيرهما من البلاد. واستناداً إلى ما جاء في الصفحة 238 من كتاب «أنوار الإسلام» الصادر بالفرنسية، كان هؤلاء يحضرون الاجتماعات السرية باحتيارهم أعضاء اتحاديين، منهم من يسمون «الازميرلي» ويحلقون لحاهم، ومنهم من يسمون «أبناء الساباتا» ويحلقون رؤوسهم، وتوجد طائفة ثالثة من هؤلاء الدوغة، يتبعون زعيماً لهم يدعى عثمان بابا، هؤلاء كانوا يتشبهون بالمسلمين، فيذهبون إلى الجامع أيام الجمع. كان جاويد بك وكثير من رفاقه الاتحائيين من يهود الدوغة.

في الاجتماع الذي عقد بين السابع والعشرين والتاسع والعشرين من كانون الأول سنة 1907 في باريس، خرج حزب الطاشناقسوتيون الأرمني وحزب الاتحاد وحزب صباح الدين اللامركزي باتفاقية تتضمن الشروط التالية:

- أ - خلع السلطان عبد الحميد عن العرش.
  - ب - تغيير جذري في أسلوب الحكم الحميدي.
  - ج - تثبيت أسلوب الحكم التمثيلي (تثبيت مجلس الشورى).
- في العاشر من تموز عام 1908 (حسب التقويم القديم)<sup>(1)</sup> وافق السلطان عبد الحميد على إعادة دستور عام 1876.

وفي المؤتمر العام لحزب الاتحاد الذي عقد في مدينة سلاتيك في أيلول من العام 1908، قرر أعضاء تركيا الفتاة الحصول على أغلبية مقاعد مجلس النواب الذي ينص عليه الدستور الميث، فطلبوا في البدء من عبد الحميد أن يكون تعيين ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ بالانتخاب، لكي يتسنى للاتحاديين ولأنصارهم الحصول على أغلبية مقاعد مجلس الشيوخ، أما الثلث الباقي فيعين أعضاؤه تعييناً من قبل السلطان.

إضافة إلى ذلك، قرروا في اجتماع أيلول 1908 بعض المبادئ التي رفضوها فيما بعد بوقاحة.

من هذه القرارات: احترام دستور عام 1876 بحذافيره، طالما بقي بدون تعديل، احترام رغبة الأمة، اعتبار مجلس الوزراء مسؤولاً أمام مجلس النواب، إعطاء حق الانتخاب لمن بلغ العشرين من عمره، السماح للأحزاب السياسية بممارسة نشاطهم، توسيع صلاحيات حكام الولايات، تعديل مواد الدستور بقرارات من مجلس النواب فقط، اعتبار اللغة التركية لغة البلاد الرسمية، يحق لمشورة من النواب اقتراح تعديل القانون، المساواة بين كل المواطنين في الحقوق والواجبات، تجنيد غير المسلمين، احترام الشعائر الدينية، إعادة تنظيم القوات البحرية والبرية، تقليص مدة الخدمة العسكرية الإلزامية، تنظيم قانون يشمل أرباب العمل والعمال، تسجيل الممتلكات الخاصة في سجلات بشكل نظامي، السماح بحرية التعليم، السماح بفتح المدارس الخاصة، ترك الحرية للمنشآت الدينية، انعاش العمل في الأرض والزراعة، إجراء الانتخابات بحرية كاملة، حرية الترشيح للتمثيل وغيرها.

ولكن قبل أن يمر عامان على هذه الأقوال الميججة، بدأ الاتحاديون غلهمهم المستور، وعمدوا قبل كل شيء إلى الوقوف ضد الأحزاب السياسية، وإلى صهر اللغات الأخرى، أما في الانتخابات، فقد منعوا - خلافاً للدستور - دخول مرشحي المعارضة إلى لوائح الانتخاب بالتهديد والاكراه، ووضعوا عراقيل في

وجه المدارس للمسيحية، واتبعوا أسلوباً ارهابياً لإجبار الشعب على انتخاب أعضاء الاتحاد وحدهم، أي أنهم كانوا يريدون أن يكون الأعضاء الـ 280 نائباً في المجلس يتألفون من أكثرية ساحقة من الأتراك أو المسلمين من غير الأتراك أو من مؤيديهم.

في أوائل نيسان عام 1909، وبعد عشرة أيام على أول مجزرة استمرت يومين في أضنة، نقلت إلى أضنة من تركيا الأوروبية ثلاث كتائب من الجنود الترك، أرسلها المركز الاتحادي في سلاتيك لتكون تحت تصرف إدارة الاتحاديين في أضنة، فأحرق الجنود - القنلة بيوت الأرمن التي بقيت سالمة حتى ذلك الحين بالنفط، ولم يكتفوا بقتل النساء والأطفال، بل أحرقوا المستشفيات بمن فيها من المرضى، تنفيذاً لأمر وزير الداخلية الاتحادي الحاج عادل بك وحافظوا على الأجانب. وهو يعني أن اقتلوا الباقين. وقبل أن يصبح الحاج عادل بك وزيراً للداخلية كان والياً لإدرنة، وكان الأمين العام للاتحاديين عاماً كاملاً.

أما الأمر السري الذي أصدره المركز الاتحادي في سلاتيك فهو التالي: اتبعوا الطريق القصيرة، وهو يعني أن تجهز الجنود على من نجوا من المجزرة الأولى، لذلك كانت المجزرة الثانية في 12 نيسان 1909 أكثر قسوة ووحشية.

في شهر نيسان 1909 رشا الحميديون في استانبول الجنود ورجال الدين لإلغاء ما يتعلق بالكفار من مواد الدستور المطبق، وبعد اضطرابات دامت 12 يوماً، وبقوة الجيش استولى الاتحاديون على الحكم، وبدلاً من اتباع بنود الدستور في حكم البلاد، أصدروا 147 قراراً مؤقتاً، هدفها ترسيخ سلطة الحزب الواحد الاتحادي بالقبضة الحديدية في كل أنحاء البلاد.

بهذه القرارات المؤقتة، ألغيت الجمعيات، واشتد الضغط على المنشآت الدينية المسيحية، ومؤسساتها التربوية.

حيال المجزرة الدموية التي تعرض لها الأرمن في ولاية أضنة، وفي شمال

حلب، حرك حزب الطاشناقسوتيون الأرمني الاتفاقي مع الاتحاديين، لكن بعد النظر إلى وضع الأرمن الراهن، وإدراك خطر الإبادة الجماعية التي تهدد الأرمن، وبغية وقف هذه الأعمال الوحشية، ولكسب الوقت للدفاع عن النفس، توصل حزب الطاشناقسوتيون إلى اتفاق جديد مع الاتحاديين في 24 آب 1909 (ت.ق) بالمضمون التالي:

«بغية المحافظة على حرية الوطن، وحماية شمولية تراهه وسياسته بشكل دائم، وبغية إزالة سوء التفاهم عند البعض، توصل حزب الاتحاد والترقي إلى اتفاق متكامل مع حزب الطاشناقسوتيون حول النقاط الأساسية التالية: «سوف يعمل الحزبان على تنفيذ بنود الدستور، وسوف يكافحان بقوى موحدة، لا يضنان بأية تضحية في هذا السبيل، ويعملان معاً بكل ثقة ومن أجل هدف معين وضمن حدود الإمكانيات التي يسمح بها القانون على الوقوف في وجه الحركات الرجعية المشبوهة، وأن يكون الهدف من العمل الموحد بين المنظمين، هو الحيلولة دون انهيار الوطن العثماني وتقسيمه، والعمل بشكل فعال على إزالة تلك الإشاعات المتخلفة عن المهد المستبد في أذهان الشعب، والتي تقول: «إن الأرمن يرغبون في وطن مستقل».

اتفق الحزبان على مبدأ توسيع سلطنة الحكم في الولايات، بما يتفق مع السبل الرامية إلى رفع مستوى الوطن العثماني بكامله وتقدمه».

ولسوف نسوق المادة التالية لما لها من مضمون متميز بصيغتها الأصلية مع ترجمتها يتحاشى بموجها العثمانيون وقرع مجازر جديدة:

«عثمانلي إتحاد وترقي وطاشناقسوتيون جمعيتلري 31 مارت هاديساسيني وأضنة قيتالي فيجيسيني شاهيدة انتباه طوطازاق نظري دقت واتحادلريني بالادا مذكور تقاطي أساسييدن أيرماماغاشي مشركن جاليشا جاقلاز دره.»<sup>(٥)</sup>

---

(٥) نقلت النصوص التركية المكتوبة بالخط العربي نقلاً حرفياً عن النسخة المكتوبة بالأحرف الأرمنية وبالألفظ التركي (الترجم).

### ترجمتها:

«إن حزب الاتحاد والترقي وحزب الطاشناقسوتيون بعد الأخذ بعين الاعتبار حوادث 31 آذار الفاجعة للمساوية التي وقعت في أرضه، اتفقا على العمل يبدأ يد على تحقيق النقاط الأساسية المذكورة آنفاً.

للمؤتمر العام للاتحاد في 31 تشرين

الأول عام 1910 وقراراته

لكن الاتحاديون هم الذين بدؤوا بأول وأكبر عملية غدر غير منتظرة. لم يكن حبر الاتفاقية الجديدة التي وقعت قد جف بعد، عندما عقد الاتحاد في 31 تشرين الأول 1910 في سلايك مؤتمراً لأعضائه استمر 13 يوماً، من وجهة نظر تحديد الزمن والتاريخ كان تاريخ انعقاد هذا المؤتمر مهماً جداً لإلقاء الضوء على الأحداث التي تلت، فلقد تقرر وقبل في الاجتماع بتصميم سابق وبمحطط إبادة بشكل قاطع، وشكلت هذه القرارات القاعدة الأساسية لسياسة الإبادة عند الحكومة التركية، وذلك بتكليف العسكريين باللجوء إلى العنف لإبادة الأقوام غير التركية بغية الوصول إلى تثبيت حكومة تركية لا تضم غير العرق التركي، وكان هذا المبدأ هو الهدف الذي سار على منواله فيما بعد الكماليون والحلقيون والترك الديمقراطيون.

وكان من نتيجة مؤتمر الاتحاديين في تشرين الثاني 1910 السري هذا أن اشتدت وطأة الضغط التركي على المدارس الأجنبية، وتوضحت فكرة إزالة اللغات الأخرى ومحوها أي أنها محاولات متعمدة تهدف إلى جعل تركيا للأترك فقط. ولقد سجلت هذه قبل ستين ونصف من المباحثات الجارية في تموز 1913 لتحسين أوضاع الأرمن.

لقد شارك في مؤتمر الاتحاديين لعام 1910 أشخاص ذوو نزعات دينية: أحمد أغايف - المعروف في القوقاز بأفعاله السوداء، الدكتور روسوحي، ناظم ضياء

كوك ألب، بهاء الدين شاكر، جاهيد، طلعت، حاجي عادل وأمثالهم.  
انتخب في هذا المؤتمر لجنة مركزية من سبعة أشخاص، ثم ارتفع عددهم إلى 14 كلهم أعضاء سريون، كانوا من العسكريين القنلة المتعطشين إلى الدماء، أو من القادة المدنيين، ولقد دعي هؤلاء إلى أداء القسم التالي في المؤتمر:

- 1- أقسم بشرفي وديني أن لا أُنتمي إلى أي حزب آخر.
- 2- وأن لا أعلم أحداً غير عضو بالقرارات السرية.
- 3- أن أعمل حسب قرارات اللجنة.
- 4- أن لا أنحون اللجنة وأقتل كل من يخون اللجنة أو يقف ضد مبادئها.
- 5- فإذا لم أبر بقسمي هذا، فأنا أضع دمي منذ الآن ثمناً لعقوبة الموت التي تفرضها عليّ اللجنة، ودمي مهدور للأعضاء أينما وجدوني (راجع «المشروطية»، آذار 1912).

وما السياسة التركية الداخلية الدامية بين العامين 1914 و 1918 إلا امتداد للأعمال الخيانية التي تقرر في مؤتمر تشرين الثاني 1910 السري.  
لقد قرر الاتحاديون في هذا المؤتمر السري، أن يدير محور المناقشات في مجلس النواب عدد من الأشخاص المعيّنين، وعلى من تبقى من النواب الاتحاديين أن يدلوا بأصواتهم فقط.

إلى جانب هذه السياسة الدنيئة الخيانية التي نتجت عن مؤتمر تشرين الثاني عام 1910، جرت جرائم إبادة في البلقان في مدن أوسكوب، كومانوفا، كوجانا، ماناستر وغيرها ذهب ضحيتها 2000 من القتلى، وأكثر من 5000 من الجرحى. ولكي يعزز الاتحاديون مركزهم بالقوة في الحكومة، فرضوا على كل موظف مدني أن يصير عضواً في حزب الاتحاد إذا كان يريد أن يحافظ على وظيفته. في أوائل أيام دستور 1908 لم يكن يتجاوز عدد الاتحاديين 400 عضواً، ارتفع هذا العدد في العام 1914 إلى 350000، بما فيهم كل العسكريين والموظفين المدنيين المتسبين الذين كان من بينهم الأشراف والبيكاوات والمحمديون السابقون.

استقر الآلاف الخمسة من الشرطة المتقولين من البلقان المشبعين بالحقن أولاً في الولايات الأرمنية التي يغلب فيها السكان الأرمن، وكانوا يتألفون من الشرطة وضباط الشرطة ومن مختلف المراتب من العسكريين، الذين أصبحوا فيما بعد العاملين والمنفذين لحطة الحكومة الاجرامية في الإبادة الجماعية الرهيبة.

لم يكن الأتراك يشكلون أكثرية في الامبراطورية العثمانية، لكنهم كانوا يسيطرون على الجيش، وعندما حصل وارتفعت أصوات معارضة في مجلس النواب، حلوا المجلس مرتين وتفاوضوا في الانتخابات عن وعودهم بالتمثيل النسبي العادل في المجلس، وراح مركز الاتحاد يوعز إلى أندية الفرعية بالعمل على أن لا ينجح إلا مرشحوه أو مؤيدوه.

صار أحمد رضا رئيساً لمجلس النواب، بعدما عاش عشرات من السنين في أوروبا. بقي أيام الجزرة الكبرى في العامين 1915 و 1916 كان في مجلس الشيوخ، ثم تلاه في مجلس النواب صاحب الكرسي الكبير خليل بك، الذي صار في وقت قصير في تشرين الأول عام 1915 وزيراً للخارجية. كان خليل بك قد اعترف ببحث (أن مظالم كثيرة قد ارتكبت بحق الأرمن).

كان أحمد رضا قد جمع حوله، حين كان في باريس عدداً من الموظفين والأدباء والعسكريين والأساتذة الأتراك، وترأسهم. وعندما وصل هؤلاء المثقفون الأتراك إلى الحكم نسوا الأفكار (التحررية) التي نادوا بها.

يكتب أحمد رضا في الصفحة 147 من كتابه «الأزمة الشرقية» (أنه فخور لأنه ولد تركيا ولا يريد أن يجد مساعده في مأساة الآخرين). على أنه عندما كان في أوروبا، كان يحاول ببحث رفض مجازر 1894 و 1895، ويتظاهر بتضليلاً بالتعاطف مع الأرمن. بواسيهم ويبيدي أسفه لما لحق بهم من جور.

كان أحمد رضا، وهو الزعيم الاتحادي التركي يحسد الأرمن واليونانيين، ويقول بأنهم شكلوا طوائف ديموقراطية متطورة. بينما الأتراك ظلوا متخلفين لأنهم يتظنون كل شي من الدولة.

إنه يفسر، ببناء، تدهور الأوضاع في البلاد، وبين أنها نتيجة لحملات الترك، واكتفاء العسكريين والقضاة والموظفين بالتقاط الفئات، على الرغم مما يسمى بعهد الدستور.

كانت الفئات القليلة من الاتحاديين، من عسكريين وشيوخ وأصحاب عمامات قبل دستور عام 1908 تستر في البلقان باشتراكها في اجتماعات جمعيات البنايين الحرة الإيطالية «مقدونية»، و «ريزورتا»، و «ليبر»، و «لوكس»، والفرنسية «فيريتاس»، والاسبانية «بيرسيغيراتسا»، حتى اليونانية «فيليبوس». أما بعد إعلان دستور 1908 فقد انتح الاتحاديون فروعاً لجمعيتهم في المدن الرئيسية من البلقان وآسيا الصغرى، وقسموا الحزب إلى أقسام قيادية تتبعها الأقضية والألوية والولايات، وانتخبوا أعضاء قيادة محلية ولا يحق لغير قيادات الفروع في الولايات الاتصال المباشر مع القيادة المركزية، ويمثل الولايات عضوان في المؤتمر العام، أما فروع الأقضية والألوية، فلها حق الاتصال بفروع الولايات فقط.

ولقد ضم الحزب كل فئات الناس، كالأشراف، والبكوات، ورجال العهد الماضي، وأشخاص لا هدف لهم وهم من خثالة القوم وذلك بغية الاستفادة منهم عدداً ونفوذاً وشعبية. وتستوفى منهم نسبة 2 بالمئة من دخلهم كرسوم اشتراك. فلقد جمعوا مثلاً، اشتراكات في العام 1910 مبلغ 500000 ليرة ذهبية أو ما يعادل 250000 دولاراً من 350000 عضواً.

فيما بين 1 إلى 13 تشرين الثاني عام 1910، عندما أقرت فكرة الإبادة في اجتماعات الحزب السرية، اتخذوا كل الاجراءات لوضع كل القوى المعارضة تحت قبضتهم وإزالة كل الفئات المناوئة عن طريقهم.

وقرروا جلب مهاجرين يوطنونهم في المناطق الأرمنية أو الترابحي القريبة منها. في الثلث الأول من العام 1911، عندما تمت أول مجزرة في البلقان، أرسلوا طلعت، العضو البارز في الاتحاد، لمراقبة سير العمل «بغية إيجاد الحل». وتبين بالنتيجة أنه لم يذهب للكشف عن المسؤولين، بل ذهب لتشجيع العسكريين،



منفذي المجزرة الأولى، على الخوض في مزيد من المجازر (إنه المجرم طلعت نفسه الذي زار بعد أربع سنوات بنفسه في خريف 1915 منطقة الأناضول ليطلع على عمليات الإبادة والتهجير والتأكد من حسن سيرها).

تبعاً للظروف، وفي تشرين الأول من العام 1911 انتقل المركز الاتحادي لعام من سلاتيك إلى استانبول.

وفي العام 1912، نقل الاتحاديون عبد الحميد ونسائه الأربع على باخرة (لوره لايه الألمانية إلى استانبول لحجزه في البوسفور، في قصر يار يسي (بك البكاوات) حتى موته. وكان سفاح يلديز، قد بقي سنتين ونصف في سلاتيك (من أيار عام 1909 إلى تشرين الثاني عام 1912). ومات في استانبول إبان الحرب العالمية، وبكى عليه طلعت حين دفنه. لم يلا ٢٧ وقد كان معلّمه ورفيقه في أعمال الإبادة.

اشترك أربعون شخصاً في تحضير منهاج عمل حزب الاتحاد، باقتراحات متساوية تقريباً فكان الرأس للمدير للاتحاد هذا يشبه ما تبنياً متعدد الرؤوس، تبنياً جليلاً يحمل أربعين رأس أفعى، الذي يعد كل معارضة جريمة فيطمسها.

لقد انقلب هؤلاء القادة الأوفياء «المفكرون سابقاً» إلى أدوات خبيثة مستبنة ناكرة تواقيعها، متخلفة من القتال وسيلة لازاحة معارضتها، وعلى الرغم من أن العنصر التركي في الامبراطورية العثمانية كان لا يشكل إلا 25 بالمئة فقط من عدد السكان، وبدلاً من أن يعملوا إلى ترسيخ عوامل الاتحاد والترقي في البلاد، صاروا كساحهم يؤمنون بسياسة الإبادة والحكم المستبد المطلق.

بعد الإخفاق في حرب إيطاليا والبلقان أنفل نجم الاتحاديين، ولكنهم أصبحوا أكثر شراسة وعادوا إلى الحكم من جديد. بعلمها ارتكبوا جرائم قتل فظيعة وأدخلوا العرب في قلوب رئيس الوزراء كامل باشا والوزراء.

وفي 9 كانون الثاني من العام 1913 قتلوا وزير الحرية المجرسي ناظم باشا

المخرج من الكلية الحربية الفرنسية سان - سير، وناظم هنا كان هو صديق النائب السابق الأرمني فارتكيس سابقاً.

قبل كانون الثاني من العام 1913 بقليل، عزا ناظم باشا سبب الانكسار في حرب البلقان إلى استهتار وإهمال الخبراء الألمان، وعندما طلب كبار ضباطهم مقابلته رفض استقبالهم، وكلفه هذا الرفض حياته.

بعدما تولى الاتحاديون الحكم المتميز بالجريمة، ملؤوا كل وظائف الدولة بأشخاص ينفخون في بوقهم، وملؤوا الأناضول والمناطق الأرمنية بالخبرين والمسلحين منهم، الذين راحوا يعضون العراقل في وجه التجارة، ملوحين بالثبترك في وجه بقية القوميات.

كان عمر ناجي قد أرسل إلى الأناضول المركزية، وكان مصطفى نجيب قد نظم نواحي شواطئ البحر الأسود، وعين معمر حاكماً عريضاً على أرمنيا الصغرى والدكتور ناظم حاكماً عريضاً مطلقاً في آسيا الصغرى.

شارك في اجتماعات الاتحاد المركزية السرية من الوزراء، خليل (عم أتور)، والجنرال نعيم جواد، وطوبال (أي الأعرج) اسماعيل حقي باشا، وبهاء الدين شاكر وغيرهم، وكلهم مخلوقات مجرمة من أصناف الضباع آكلة اللحوم البشرية.

بعد تموز عام 1914، توضح قدر الأرمن السيئ، بمحاولة الدفاع المشترك بين تركيا وألمانيا الموقع في 2 آب 1914، (سنأتي على ذكر صيغتها الأصلية بعد قليل)، والتي بتبجحها تسلت بعد ثمانية أيام باخترتان حريتان سراً إلى الدردنيل، كانت هذه أول بادرة شؤم، والثانية كانت في الانزال الذي لم ينجح على شواطئ الدردنيل، والذي أثار غضب الاتحاديين، والثالثة، هي أن الجيوش الروسية على الرغم من انتصارها في أواخر كانون الأول عام 1914 في صاريغاميش، انسحبت بالتدريج بعد إبادة الجيوش التركية الثلاثة، تاركة الشعب الأرمني لقمة سائفة في فم الذئب التركي.

## الجنود الأرمن في الجيش التركي

لم يكن الهدف من القرار الذي صدر عن المؤتمر العام للاتحاد في سلاتيك المصدق من قبل مجلس النواب والقاضي بتجنيد المسيحيين المحافظة على حدود البلاد، بل كان الهدف هو الهيمنة على الجنود من غير الأتراك لتسهيل عملية إبادةهم بالوسائل العسكرية فيما بعد.

تشكلت إبان الحرب العالمية الأولى 120 طابوراً أو سرية من مختلف الطوائف المسيحية أكثرهم من الأرمن، حسب الإحصاء الذي سجله المارشال بومياكوفسكي، الذي بقي عشر سنوات ملحقاً عسكرياً لامبراطورية النمسا-هنغاريا في استانبول. ولم يُسلح الجنود المسيحيون، بل وضعوا لأعمال التحميل والبناء، ثم قتلوا سرّاً في أماكن مختلفة، على الرغم من تفانيهم في الأعمال التي كلفوا بها، وعندهم يكتب شاهد العيان المؤرخ والكاتب الانكليزي ارنولد جوزيف توينبي فيقول: «إن إبادة الجنود الأرمن اللاإنسانية التي تمت بمعرفة وتخطيط العسكريين والحكام المدنيين الترك، تشكل أكبر جريمة وحشية في العالم، وأخسها وأحقرها».

ومن العاملين في تنفيذ خطة الاتحاد السريّة، الثعلب القديم العسكري (عصمت) الذي أخذ فيما بعد لقب إينونو. كان رئيساً لأحد فروع الاتحاد السريّة في أدرنة في العام 1907 (في أوساط الجيش الثاني التركي)، وفي أيام الحرب كان مستشاراً لأنور. وحين توقيع المعاهدة المشؤومة التي أبرمت في لوزان صار رئيساً للوزراء في عهد (كمال)، يعاونه أحد مجرمي الإبادة المدعو الدكتور (رضا نور).

في فترة رئاسة إينونو، كان رضا نور زعيماً لحزب الخلق، اتبع نفس السياسة التبريكية، وهو ما سار على منواله جلال بايار الاتحادي منذ ثلاثين عاماً، الذي لبس ثوب الديمقراطية، واتباع سياسة التعصب والوحشية الاتحادية، أما وزير

خارجيته السابق فؤاد كوبرولو، المؤرخ، والسياسي، وإلى آخره... فكان اتحادياً هو الآخر تولى مهمة الأمين العام لهذا الحزب في ليزمير، ولم يتخل أحد من هؤلاء الاتحاديين عن مفاهيمه الاتحادية الوحشية.

شكل الاتحاد حكومة مستبلة عرفت بالتعصب والحقد، بما يشبه الستالينية، مستفيداً من ظروف الحرب لإبادة الأمة الأرمنية، وإذلال العناصر غير التركية. وكانت السياسة الألمانية تطابق السياسة التركية هذه، لأن ألمانيا كانت تريد أن تسلط تركيا بهتقى السبل (راجع die grolle politik - السياسة الكبرى، المجلد 38، برلين، 1923-1927).

لقد حاول الألمان بواسطة السفير الألماني فانفنهايم بهتقى السبل، اجتذاب الأتراك ومناراتهم، وإحياء الإصلاحات التي تخص الأرمن في تموز عام 1913 وبفرقة ألمانية عسكرية جعلوا من تركيا دولة محاربة، وأرخوا لها الحيل بوعود برفاة ترمي إلى عظمة الدولة في المستقبل.

في أواخر تموز عام 1914، عندما اندلعت الحرب بين الألمان والإنكليز، وبين الفرنسيين والألمان، نشطت محادثات معاهدة التسليح: التركية الألمانية، بين الزعيم الاتحادي أنور والسفير الألماني فانفنهايم، ثم اتجها إلى معاهدة عسكرية سرية.

وتتضمن هذه المعاهدة العسكرية السرية بين تركيا وألمانيا ثمانين مواد تم التوقيع عليها في استانبول في 2 آب عام 1914، نكشفها من محفوظات الحكومة الألمانية (أرشيف الرايخ)، لأنها لم ترد. كاملة في المنشورات الفرنسية أو الانكليزية:

1 - تمهد الدولتان المتفقتان الحياد في الصراع بين امبراطورية النمسا- هنغاريا وصربيا.

2- إذا تدخلت روسيا تدخلأ عسكريأ واضطرت ألمانيا إلى حماية النمسا وهنغاريا، فحسب قانون مدعاة المعونة، أي في حال تعرضها للهجوم تكون عندئذ تلك الحالة ملزمة لتركيا وكأنها قضيتها.

- 3- في حالة الحرب، تبقى الفرق الألمانية تحت تصرف الحكومة التركية، التي تتعهد بأن يكون لهذه الفرق الألمانية تأثير كبير على مجمل قيادة الجيوش التركية، حسب الاتفاقية بين وزير الحرية التركي وقائد الفرق الألمانية.
- 4- تتعهد ألمانيا بالدفاع عن الأراضي العثمانية عندما تتعرض لخطر يهددها.
- 5- وقّعت هذه المعاهدة بين الامبرطورتين للتحالف وقت الأزمات الدولية، وتلتزم كل دولة بها بدءاً من تاريخ توقيعها، وستستمر هذه التعهدات المتبادلة بينهما حتى 31 كانون الأول عام 1918.
- 6- في حال عدم اعتراض أحد الطرفين على استمرار هذه المعاهدة قبل ستة أشهر من نفاذها، يستمر مفعول هذه الاتفاقية خمس سنوات أخرى<sup>(2)</sup>.
- 7- يصدق هذه المعاهدة القيصر الألماني والسلطان العثماني، ويتم تبادل النسخ الموقعة خلال شهر واحد إعتباراً من تاريخ التوقيع عليهما.
- 8- تبقى هذه المعاهدة سرية، ولا تنشر دون موافقة حكومتي الدولتين الموقعتين.

توقيع:

السفير الألماني فون فانفنهايم

رئيس وزراء تركيا سعيد حليم

بعد ثمانية أيام من التوقيع على هذه المعاهدة، دخلت الدردنيل سراً باخرتان حربيتان هما: غوبن وبريسلاو. قبل أن يبدأ أنور بمحااربة الروس في 14 تشرين الأول عام 1914، حاول أن يفجر الحرب ثلاث مرات وبخاصة ضد الروس، لكنه نجح في محاولته في 29 آب عام 1914 بعد انكسار روميا في تانيبورغ، بسبب الثورة التي هبت في مجلس الوزراء بعد احتجاج السفراء الموحد.

كان طلعت وحده يؤيد أنور منذ البداية، أما جمال، فكان يقوم بدور حيادي

حتى 15 تشرين الأول، بينما عارض فكرة الحرب فوسكان مارديكيان وسليمان البستاني، وكان رئيس الوزراء والوزراء الآخرون يترددون في البت بالأمر.

في الثامن من أيلول، أعلن طلعت إلغاء الرسطة ومعاملة برلين، واحتدم الجدل مرة أخرى في مجلس الوزراء في 16 أيلول، إذ كانت الرغبة ملحة لدخول البواخر الألمانية في 19 أيلول فجأة إلى البحر الأسود لضرب روسيا، (الاطلاع على التفاصيل في المحفوظات الألمانية وفي برقيات السفير الألماني). في 9 تشرين الأول، وللمرة الثالثة، على الرغم من أن أنور وطلعت كانا يشككان أقلية ثم استطاعا أن يجلبا الوزراء الآخرين بالإضافة إلى الوزراء المستقلين، وأرسل أنور في 9 تشرين الأول (حسب التقويم القديم) البرقية التالية إلى القيادة العليا في ألمانيا باسم الجنرال فون مولتكه:

«تلقت القوات المهاجمة التركية أمراً بالاجراءات التالية احتياطاً:

1- تهاجم البواخر التركية البواخر الروسية دونما إعلان حرب، بغية السيطرة على حوض البحر الأسود. تترك ساعة الهجوم لتخمين قائد البحرية (زوخون). بعد احراز النصر في هذه المعركة سيعلن مقام السلطان العالي الجهاد المقدس للقوات التركية والألمانية والنمساوية على العدو.

2- وعلى الجيش التركي الموجود في أرمينيا أن يضرب القوات الروسية الموجودة في القوقاز بقوة.

3- يسير الجيش الثامن عند اللزوم مع الجيش الثاني عشر إلى مصر على الرغم من أنه لن يصلها قبل ستة أسابيع.

4- عندما يتم الاتفاق مع بلغاريا، تهاجم القوات التركية مع القوات البلغارية على صربيا، والغاية من هذه التحركات الضغط على رومانيا واليونان.

5- فإذا تحالفت رومانيا معنا، هجمت الجيوش التركية مع الجيوش الرومانية على روسيا.

6- تتخذ الاحتياطات لانزال ثلاثة أو أربعة جيوش في أوديسا، لتأمين السيادة

البحرية... (أرقام مشفرة). تتعلق موعد التحركات العسكرية بتقديم القوات الألمانية النمساوية.

أرجو أن تحالف بلدان البلقان مع ألمانيا والنمسا وتركيا وأخص بالذكر منها تلك التي لم تحالف بعد. على ألمانيا أن تبذل جهدها لتأمين ذلك. وحتى ذلك الحين تنتظر القوات التركية الرئيسية في تراقيا على شواطئ مرمرة، بينما يربط الجيش العاشر قرياً من صامصون.

وإذا وقفت دول البلقان الموقف المعادي، فحضر بلغاريا. أما ما يتعلق بالعمليات الحربية التي يقوم بها الجيش التركي، فلقد أحيط الملحق العسكري الألماني علماً بها. إعلامنا موافقكم على رغباتنا هذه.

#### التوقيع

نائب القائد العام: أنور

على أن أنور كان قد أصدر أمر الهجوم التالي قبل أن يحصل على رد برقية (نستخلصه من أرشيف البحرية (مارين - أرشيف) من ملف أوراق العمليات البحرية):

استانبول 22/9 تشرين أول عام 1914

الساعة 22 - صري

من القيادة العليا

إلى قائد البحرية الأدميرال زوغون

يجب أن تكون للبحرية التركية سيطرة على البحر الأسود، ابحتوا عن الاسطول الروسي، اهاجموا عليه أينما وجد، دون إعلان الحرب.

أنور

تذكر خطوة أنور هذه بهجوم اليابان السري المفاجيء والحديث على بيرل هاربر المعروف، لأنهم أشاعوا زوراً وبهتاناً، أن (الروس هاجموا البوسفور) وأن تركيا تدافع عن نفسها.

أما نتيجة هذا الأمر فيبينها نائب أميرال البحر الألماني هيرمان لوري حسب المحفوظات البحرية كما يلي:

«في 15/ 28 تشرين الأول عام 1914، تم الهجوم على أوديسا ظهراً بناء على أمر أنور السري. مرت الباخرة الحربية «غوين» (المسماة باووظ) في شرقي زونفلداخ بميناء آماسرا وبسرها نحو الشمال قصفت سييستابول (في شبه جزيرة القرم). وفي 16/ 29 تشرين الأول عام 1914 عادت إلى البوسفور، بمرافقة سفن الطوريد «طاشوز» و «صامصون».

ذهبت الباخرة الحربية حميدة إلى تيوتوسيا بقيادة رؤوف وعادت إلى البوسفور عن طريق أوديسا، أما «بريسلاو» (المسماة ميديلي) فذهبت أولاً إلى طامان ثم إلى نوفوروسيسك وعادت إلى استانبول مارة بالقرب من سينوب، كما عادت سفن الطوريد «صامصون»، «غايرات» و «معاونت» من «أوديسا». أغرقت الباخترتان الألمانيتان سفيتي «شورا» و «ليندا» البخارية وحاملة الأتغام «بروت» والباخرة «الأمير الاسكندر الكبير» و «٧ رقم 3».

لقد وضع أنور تركيا أمام الأمر الواقع، وبهذا بدأت الحرب الروسية التركية (راجع التفاصيل في - «الحرب البحرية»، الرقم 2 المجلد 5، من «أزمة على البحر» - dez knise zur see). ولم تغلح معارضة ورث العرش يوسف عز الدين ابن السلطان عزيز، بل قتلوه مثل أبيه، وادعوا بموجب تقرير طبي أنه «انتحر»، وكان من بين الأطباء الذين وقّعوا على التقرير الطبي ضبع هو الدكتور المسمى بهاء الدين شاكر، للمسؤول الأكبر عن عملية الإبادة الأرمنية.

حسبما ذكر أنور في برقيته رقم 2 تاريخ 9 تشرين الأول 1914 كان أمر القتال مجهزاً، وهذه البرقية هي إحدى الوسائل لإبادة الأرمن، وأمره يتألف من



5000 كلمة، على ورقة نفوح منها رائحة الدم، ويوجد في نصها الأصلي السطور التالية، التي نوردتها حرفاً بحرف:

«لبصان الوطن منهم،

«إن دم الكفار أصبح هدراً،

«فأي بذيء أعدى من هؤلاء.

«وإن الخير كل الخير في تحقيق هذا الأمل».

إلى جانب هذه التوصيات الدامية، وفي أثناء إجماع طلعت مع السفير الألماني فاننهام في 2 / 15 شباط عام 1915، قال طلعت كلمات جهادية بالفرنسية (cet le seul moment propice) تتعلق بانتهاء القضية الأرمنية، وتعني «إنها الفرصة الوحيدة المناسبة». وهكذا يتفق الجهاد المذكور في برقية أنور مع كلمات طلعت بالفرنسية،

ورغبة من الحكومة التركية الدنيئة في التستر على جريمة إبادة الأرمن وذر الرماد في عيون الشعب، نشرت في الجريدة توضيحاً من ثلاث مواد (المواد 1، 2، و 8) في بضعة سطور: «إن الأرمن المشتبه بهم سينقلون جماعات أو فرادى إلى أماكن غير أماكنهم، وسوف يعاقب المعارضون بشدة».

إن ما نشر في الصحف من هذه الكتابة في 14 أيار 1915، حسب السجل الحكومي التركي، هو أجزاء قليلة من تعميم سري بأمر بالإبادة، وتتألف الكتابة الأصلية من 8 مواد، تتعلق المواد 3 - 4 - 5 - 6 - 7 - بإبادة الأرمن بعد تهجيرهم ومصادرة أموالهم غير المنقولة، وجعل بيوتهم التي يتركونها سكناً للمهاجرين الترك وزوجات الضباط وأبنائهم.

ووزع هذا التعميم على نسخ على كل الوزارات مكتوباً بالخير البنفسجي، بخط اليد على صفحة واحدة متقاربة السطور استهلكت بالكلمتين: «سري جداً» (غابت محرم).

واشتركت كل وزارات الدولة والجيش في هذه المجزرة، مرت عليها

تعليقات الصحف الفرنسية والانكليزية والأمريكية مروراً عابراً.

أما ما يسمى بالـ (تشكيلاتي مخصصة) أي الوحدات الخاصة، وهي أدوات القتل العسكرية للتعامل مع وزارة الحرية، المدربة على تنفيذ خطط الإبادة الجماعية وجرائم القتل المختلفة، فقد تزودت بالأسلحة الحربية اللازمة من وزارة الحرية نفسها.

إلى جانب هذه التدابير، وفي أثناء اجتماعات القيادة المركزية للاتحاد والترقي في نور عثمانية في استانبول، اتخذت قرارات إضافية (شباط 1915) ووضعت موضع التنفيذ فوراً، ودونت بنوعين من الشيفرة السريّة بغية الاتصال، أرسل النوع الأول لتنفيذ تعليمات المركز، وهي، حسب البيان، مؤلفة من ثلاثة أرقام مختلطة، مرتبة حسب الأبجدية العربية، أما النوع الثاني فقد خصص للتعليمات الصادرة عن الألوكة والأقضية بترتيب الأبجدية أيضاً، لكنها برقمين مختلفين في هذه المرة، مقابل كل حرف.

وها هو مثال لشيفرة مرسلة من المركز إلى الألوكة: 327، 430، 317، 320 وهي تعني إبادة جميع الأرمن في تركيا، ويمثل هذا الشكل نظمت رسائل التعليمات الرئيسة المتعلقة بتطريك أو إبادة الأطفال من الأرمن.

ولاحقاً الأموال المسروقة والممتلكات المصادرة وإعطائها صفة رسمية قانونية، فقد صدر قانون صدق من مجلس الشيوخ باسم «قانون الأموال المتروكة» نشر في الجريدة الرسمية التركية «تقويم الوقائع» في العدد الصادر يوم 13 أيلول عام 1915.

ولمصادرة ممتلكات الأرمن بنسبة مئة بالمئة، نظمت لوائح وجدول خاصة وبأعمدة منفردة تتضمن تفاصيل للمعلومات عنها، من البيوت والأراضي والكنائس إلى المدارس والمستشفيات، وأُرسلت هذه اللوائح والجدول إلى وزارات الداخلية، والأوقاف، والمعارف والتجارة والحرية، وكانت حصة وزارة الحرية منها حصة الأسد.

\*\*\*

يوجد تحت يدنا تقريران من ألمانيا بتاريخ حزيران 1916، يتعلقان بقتل 4000 من العمال والمهنيين الأرمن المجندين في ميدان مهام جناح القليل العاشر.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، اتجه زعماء ثعالب السياسة التركية إلى لصق تهمة الإبادة والجرائم بعدد محدود من المجرمين العاديين، وتشكلت محاكم حرية، أصبحت مضحكة فيما بعد نتيجة لأعمالها، فقد دخل المجرمون المتوحشون من باب، وخرجوا من الباب الآخر واحتفوا، وبعد عام ونصف العام من بداية المحاكمات توصلت إلى قرار حكم نشر في الصحف، لكن الحكومة التركية تنبعت إلى عواقبه المستقبلية الوحشية، وجمعت كل الصحف التي نشرته ومنعت تداول تلك الصحف. وبحوزتنا عدد 5 آب 1920 من صحيفة «ترجمان حقيقة»، نشرت فيها قرار تلك المحكمة الحرية السرية المركزية لحزب الاتحاد ايجاد الوحدات الخاصة، المنظمة المتعطشة إلى الدم، والاتصال بينهما بنوعين من الشيفرة. في خلال جلسات المحاكم الحرية تجمع 96 ملفاً كبيراً، تحمل بعض المدونات الحكومية وصدورت فيما بعد بكاملها من قبل الكماليين.

عندما عرضت مسألة إبادة الشعوب الجماعية على هيئة الأمم المتحدة في العام 1948، ادعى الأتراك أن قانون الإبادة الجماعية لا يشمل الأحداث التي سبقت تاريخ صدوره، مع علمهم الأكيد بوجود قوانين عسكرية ومدنية رادعة، أثناء ارتكابهم تلك الجرائم، فالمسألة ليست مسألة عدم وجود القانون، وإنما هي مسألة التفاضل عن تطبيق العدالة، والتهرب من احقاق الحق ودفع التعويض.

إن الاتحاديين الذين يدعون أنهم مسلمون، كانوا يخالفون ويخونون قرآنهم. فلقد ورد في الآية 41 من سورة المائدة (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم). وفي الآية 48 من سورة المائدة (وكتبنا

عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجراح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون).

أي اسلام يدعيه سارقو الصلبان ومستحلو البنات الأرمنيات من رؤساء الحكومات التركية، الاتحاديين والكماليين والعصميين والباياريين.

وفي سبيل مصالحهم عاونهم الحكام الغربيون وساعدوا الترك على بغيهم وشروطهم. لقد تم الآن تسليح الدردنيل بالأسلحة الانكليزية، وتصنع معامل كارابوك الحديد والسلاح في شمال أنقرة تحت إشراف الخبراء الانكليز، كما أن ترسانات صناعة البواخر في خليج إزميد هي أيضاً تحت إشراف الانكليز.

ولم تتغير المفاهيم بعد موت مصطفى كمال، وعهد حكومة عصمت في عام 1938، ففي عامي 1942 - 1943 وتحت اسم فالك فرغيسي (ضريبة الحياة) قضوا على اقتصاد الأرمن الذين كسبت لهم النجاة، فبالإضافة إلى مصادرة البيوت والأموال والذكاكين الكثيرة، أرسلوا 50.000 من المسيحيين إلى أشكالا (في منطقة أرضروم) للعمل في تعبيد الطرقات تحت قسوة البرد وكثافة الثلج، فمات منهم 37.000، عدا عن الذين فقدوا عقولهم أو ماتوا إثر نوبات قلبية، وتكفي مقالات زولتيرغر الثلاث المنشورة في صحيفة نيويورك تايمز لائقاء الضوء على النفسية التركية.

إن الأحداث التي جرت في 6 أيلول عام 1955 في عهد حكومة جلال بايار "الديمقراطي" تؤكد أن التركي وإن غيّر ثوبه وقميصه وقبعته فهو لم يغير رأسه.

على أن ما نشرته الصحف التركية الصادرة صباح 8 أيلول عام 1955 من صور في صفحاتها الأولى، كان أبلغ بكثير. ولكن الحكومة التركية منعت توزيع تلك الصحف وجمعتها من الأسواق.

كانت الصور المنشورة في الصفحات الأولى من 5 صحف تركية هي: «حرية» و«مليت» و«طان» و«وطن» و«يني ستانبول» تحمل كتابات تحتها «اعتقل أكثر من 2057 مخرباً وسارقاً»، «حضر بايار ومندريس والوزراء وشاهدوا بأنفسهم»، «مئات الحوانيت التجارية وقد بعثرت محتوياتها وألقيت في الطرقات»، وتحت صورة أخرى «استمرت هذه الأحداث من الساعة السادسة مساء حتى صباح اليوم التالي»، «الحراب منتشر في يوغلو، سلطان حمام، غلاطية وأمين أونو ومن مثلها كثير في إزمير وأنقرة».

«افتعل حريق في المستشفى اليوناني في بالقلي» (مع صورة) «مثل هذه المسروقات جمعت في 1500 منزل».

صورة أخرى: «تمر الدبابات التركية في الشوارع على أنهار من الزيت». قدرت تلك الصحيفة الصادرة باللغة التركية ما أصاب تركيا من ضرر في ليلة واحدة بمليار ومتي مليوناً من الليرات التركية الورقية، أي ما يعادل ثلاثمائة مليون من الدولارات.

ها هي تركيا الديمقراطية، بصور تركية.

أما العيب فهو أن الصحف الانكليزية والامريكية لم تنوه بشيء عن الحادث إلا ما نشره أحد أعضاء مجلس الشيوخ باعتباره شاهد عيان، على الرغم من مرور خمسين عاماً على سقوط السلطان عبد الحميد، ورغم ادعائهم بالعلمانية الغربية، فقد ظلوا يمثلون الوحشية التركية قلباً وروحاً.

ولقد صدق المثل التركي - «بقدر ما تتغير تبقى نفسها».

إنها ظاهرة بشعة أن يوجد في الحكومات الغربية من يعاون تركيا على جرائمها الوحشية، أمثال اللورد كرزون، وهو حفيد تاجر يهودي من البندقية، هانوتو أو فراتكلين بويون، فانغنهانج أو هومان، غاليستين أو نيلدوف، بريستول أو جايلندز، ولكن هناك بين شعوب هذه الدول كثير من رجال الفكر والقلم المنصفين والعادلين.

وحيال هذا الظلم وإزهاق دماء مليون ونصف المليون منا نحن الأرمن،  
 وخمسة مليارات من الدولارات من الممتلكات التي ضاعت بسبب ضياع التراب  
 الأرمني، فإن الكفاح من أجل العدالة هو حق لا ينصب ولا يموت بالنسبة لنا.

...

## تشكيل أدوات

### فرق الإبادة العسكرية التركية

نقتطف من كتاب مولان زادة رفعت، «الوجه الخفي للانقلاب التركي» (تركية انقلابك ايج يوزي) الفقرات التالية، وقد ترجمتها حرفياً، وأوردها بحذفها مع بعض التوضيحات والنص التركي لبعضها، متوخياً شرح بعض نقاطها.

يبين مولان زادة في الصفحة 108 من كتابه، طريقة تشكيل «الوحدات الخاصة»، أي أدوات فرق الإبادة العسكرية بين عامي 1914 - 1918، فيقول:

«طالما بدأ الروس الهجوم بعد نكبة صاريفاميش يتقدمهم فدائيو الأرمن الخارجون على القانون وقد تسببوا في إثارة الفتن هنا وهناك، وانتهى بهم الأمر إلى الاستيلاء على وان واجبار واليهما جودت بك على الهرب<sup>(1)</sup>، فقد قرر حزب الاتحاد والترقي في جلسته السرية الطارئة إبادة الأرمن، وعدم ترك أرمني واحد على قيد الحياة (صفحة 108)<sup>(2)</sup>. فور صدور هذا القرار دارت مباحثات بين القادة الترك حول طريقة تنفيذه وأحيل الأمر إلى لجنة تنفيذية كان من بين أعضائها الثلاثة الدكتور بهاء الدين شاكر، والدكتور ناظم وورير الترية شكري<sup>(3)</sup> سميت لجنة التنفيذ الثلاثة.

أما المنفذون، فهم مجرمون متعطشون للدماء، أنخلي سبيلهم من السجون وأطلق عليهم اسم الوحدات الخاصة، إضافة إلى عدد من الخارجين على القانون.

لقد فعل هؤلاء كل ما يمكنهم من المساواة والجرائم التي تبقي وصمة عار في جبين تركيا، زد عليها بحر الدم الذي اغرقوا الأرمن فيه مما لا يحصى مدى التاريخ. (صفحة 108).

لقد حُملت مسؤولية كل هذه الجرائم التي ارتكبتها الوحدات الخاصة على كاهل الشعب التركي، هذه الصفحات السوداء كتبها قادة الاتحاد: (الدكتور بهاء الدين شاكر، والدكتور ناظم ووزير التربة شكري بك) الذين يعتبر تبرير موقفهم مخالفاً للضمير والحق.

#### خطة خاطفة عن أعضاء اللجنة الثلاثية المنفذة للتشكيلات:

علي شكري - في عام 1908 كان نائباً لحاكم سيريز في البلقان، في عام 1909 شكّل فرقة خارجين على القانون في سيريز. في عام 1910 أُوْعز إلى الجرکسي أحمد أديب والملقب بـ (صارى ليفية) بقتل الكتاب الأحرار: أحمد صميمي، حسن فهمي، والمحرر زكي بك. هذا الجرم العادي صار وزيراً للتربة من عام 1913 - 1918. شتقه مصطفى كمال في لُزْمير بتهمة محاولة قتله، أما رفيقه أحمد الجرکسي، فهو قاتل زوهراب، وفارنكيس وجزر الأرمن في مناطق وان، ديار بكر وسيفيريك. وعميله أديب، الملقب بـ (صارى ليفية) فهو العميل المقرب لوالي حلب عبد الحالق وهو الإرهابي جزار الأرمن في منطقة بين النهرين.

الدكتور بهاء الدين شاكر: عضو في مجلس الاتحاد وصاحب النفوذ الأكبر فيه. كان طبيباً لولي العهد يوسف عز الدين، ولا شك في أنه أحد جلاديه. في تشرين الثاني عام 1914، أباد بمساعدة الخارجين على القانون أرمن أردانوش، وفي فترة ترحيل الأرمن كانت مدينة أرضروم مركز عمله. يستعمل نوعين من الشيفرة واحدة للتواصل مع وزير الداخلية طلعت، والثانية للتواصل مع وزير الحرية أنور، يتعامل مع حكام الولايات بعملية الإبادة الجماعية. في عام 1918 هرب إلى برلين وتآخى مع زينوفييف وراديك، وكان يشتغل في برلين مع طلعت، قُتل في برلين في 17 نيسان عام 1922 على يد أرمل يركانيان وأرشافير شيركيان.



لا يمكن أن يدخل في عقل إنسان، كيف ينقلب رجل درس الطب في السوربون وتخرج لحماية الصحة الإنسانية، إلى زعيم للمجرمين وجزار مبيد؟  
الدكتور ناظم: عضو مكتب الاتحاد، كان قبل ذلك أمين السر العام، عمل مع ضياء كوك ألب، في عام 1914 تجول في الأقضية والنواحي في دعابة ضد الأرمن، شجع من خلالها على تنكيد عيشتهم وإيذائهم، ثار مع جاويد وشكري على كمال وشوق في أنقرة سنة 1926.

وكان قد حكم عليه بالموت في عام 1919 بحكم غيابي صادر عن المحكمة الحربية، قدم إلى برلين في 1920 - 1921 وفي موسكو نزل ضيفاً على (علي قزاد).  
والحق يقال، أن كل أمة تمثل الحكومة التي تستحق أن تمثلها، وهي المسؤولة عن كل تصرفاتها وأفعالها، وتستحق كل توبيخ<sup>(6)</sup>.

### بعض قرارات الاجتماع السري

#### لإدارة الإبادة - التشكيلات الخاصة -

1- «تراوح عدد التشكيلات الخاصة المتعطشة للنساء، القتلة بين 8.000 و 10.000 - مهمتهم إبادة الأرمن، ونهبهم واغتصابهم حسب أوامر الحكومة». (صفحة 111).

2- «ندرس مع طلعت المدن والأقضية الأرمنية التي يجب إبادتها، نوزع المناطق ونرسل ما يلزم من الخارجين على القانون إلى الطرقات في أمكنة معينة، لينتظروا هناك. وتعطى الأوامر إلى الموظفين المدنيين الحكوميين بتسيير قوافل يصحبها رجال الشرطة والدرك وإحضارها تحت حراستهم وتسليمها إلى الخارجين على القانون». (صفحة 116).

3- «بعد الانتهاء من قتلهم، تجمع الجثث وترمى في حفر أعدت مسبقاً لهذا الغرض وتدفن، حفاظاً على الصحة العامة، وتلوذ بالصمت على اغتصاب النساء والبنات». («الوجه الخفي للإتقلاب التركي»، صفحة 116).

«مع قبول هذا القانون العام، يجب أيضاً القبول ببدأ المغفرة.

حيال هذه الجرائم الظاهرة للعيان والتي تقشع لها الأبدان، توجد وثائق وشواهد تثبت براءة(?) أترك الأناضول منها، إذ بعد وقف القتال وتولي توفيق باشا رئاسة الوزارة الأولى، وفي بيانه الوزاري الذي قرأه أمام مجلس النواب، وأثناء المناقشات صرح نائب حلب أرتين أفندي بوشكزنيان، ونائب كوزان ماتيوس أفندي نعلبنديان أن حرب الإبادة التي حلت بالأرمن، إنما كانت من فعل (الاتحاديين) في أيام الحرب، وأن الكثير من الأتراك دافعوا عن الأرمن وحملوهم(?) واعتبر الشعب التركي يريئاً تجاه الحضارة(?)».

ورغبة من حكومة توفيق باشا في إنزال العقوبة العاجلة بمديري جريمة إبادة الأرمن، قررت وضعهم أمام مجلس السلم الأعلى لينالوا عقابهم، وكان لابد من ذلك من أجل شرف الشعب العثماني التركي. (صفحة 109).

ألقي بوشكزنيان بعد الهدنة في اجتماع مجلس النواب أيام وزارة توفيق باشا كلمة تاريخية حول تمثيل وتهجير الأرمن قال فيها:

«في سنوات الحرب العالمية الأربع جرت حوادث إساءة كثيرة وظلم فادح في الامبراطورية العثمانية، وبخاصة بحق الشعب الأرمني، تجلت في حوادث القتل والتهجير، ولم يكن لها مثيل في التاريخ. وقد نفذت باسم الشعب التركي ولم يكن المنفذون لها إلا حكومة الخارجين على القانون والقتلة المتعطشون للدماء. حتى إن قسماً من رجال الحكومة كانوا شرفاء وذوي ضمائر حيّة(?)».

لم يشارك هؤلاء الرجال في تلك الأعمال الشاذة.

إن والي أنقرة مظهر بك الذي يستحق ثواب الله، لم يوافق على تلك الجرائم، فزل من منصبه، ولم ينفذ والي قونية جلال بك أعزه الله تلك الجرائم فقتل إلى مكان آخر، ولم يقبل شقيق متصرف كوتاهية فاتق علي سليمان ناظيف هذا الظلم، فزل من منصبه.

ولما رفض والي قسطنطيني الحكيم رشيد باشا تنفيذ هذه الجرائم أحيل على المعاش، وغيرهم<sup>(٢)</sup>.  
وبذلك تخف مسؤولية أترك الأناضول عن تلك الجرائم درجة أخرى أمام الرأي العام العالمي<sup>(٣)</sup>.

### وصف الجلطة السرية

أرى من الضروري شرح كيفية تنظيم التشكيلات الخاصة وبأي طرق ارتكبت الجرائم والاساعات، دون أن أستر شيئاً منها.  
لا تختلف التشكيلات الخاصة نصف الرسمية غير المسؤولة عن وكر للأوغاد.  
من المؤكد أن التشكيلات الخاصة مستقلة عن الدولة والقوانين ومستقلة في تصرفاتها ولا تتلقى الأوامر إلا من اللجنة الثلاثية المنفذة التي هي فرقة منبثقة من جمعية الاتحاد والترقي الديموية القاتلة النهائية.  
أما اللجنة المنفذة المؤلفة من بهاء الدين شاكروالدكتور ناظم ووزير التربية شكري. فكانت هيئة مستقلة غير رسمية ولا مسؤولة<sup>(٤)</sup>، لها أمانتها الخاصة ومفتشوها. فهي حكومة داخل الحكومة، وحزب داخل الحزب، وهي هيئة خطيرة جداً.

انبثقت هذه المنظمة من بنات أفكار الدكتور بهاء الدين شاكروأفنع بها رفاقه، وأثناء الحرب كان قد أباد كل أرمن البلاد وأراق دماء كثير من الشخصيات الهامة وغرب بيوتاً وأحرق مدناً وقرى، ومع انتهاء الحرب بدأت المنطقة تظهر في ساحة الحركات الوطنية.

كان في التشكيلات الخاصة أشخاص من روميلي غير نظاميين، مشبهين لاداع لهم، مجرمون، لصوص، كانوا تابعين للجنة الثلاثية في الأناضول - أي أنهم أوغاد معروفون بالقتل والنهب<sup>(٥)</sup>.

كان عدد هؤلاء القتل يتراوح بين 8000 إلى 10000 شخصاً، وزعوا على مغارز يتراوح عدد أفرادها بين 10 - 50 شخصاً (صفحة 111). وعُين لكل مفرزة

رئيس، وضباط عسكريون للنهب وحرق البيوت والأكوخ والمائلات وانتهاك الحرمات وارتكاب ما يشابهها من جرائم التعذيب والاستحياء.

لقد أصدرت لجنة الثلاثة هذه الأوامر دون خجل ولا حياء.

لم يكن أمام هؤلاء ما يخافونه، فلا ملاحقة قانونية، ولا سجن، بل العكس، كانت تلك الجرائم الوحشية تعتبر أعمالاً جديرة بالاحترام لأنها خدمة للوطن!! (صفحة 111).

ولكي نضع صورة أوضح نورد تسجيلات أول جلسة للجنة الثلاثة للتشكيلات الخاصة:

عقدت الجلسة الأولى هذه في مبنى المركز القومي.

كان الدكتور بهاء الدين شاكر أول المتكلمين، وقال ما يلي:

«أيها الأخوان، لقد دخلنا تحت حمل مهمة حساسة ومهمة جداً، إن لم ننجزها بالشكل المطلوب وتركناها نصف منتهية كما جرى في الماضي فإننا لن نستطيع تخليص رقابنا من انتقام الأرمن. نحن في حالة حرب، لا يوجد خوف من تدخل حكومات الدول الأوروبية العظمى، ولا صدى لنداءات الاستغاثة وطلب العون في وسائل الاعلام العالمية، ولو أنها حصلت فهي غير مجددة، وعندما تنتهي المهمة نصبح أمام الأمر الواقع وتختق الأصوات، ولا يبقى مجال لأحد للاعتراض أو الاحتجاج (صفحة 112)، علينا في مثل هذه الظروف الاستثنائية أن نستفيد من الفرصة إلى أقصى الحدود، فلن تسنح لنا مثل هذه الفرصة مرة أخرى.

والآن، وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى قوة مسلحة مستقلة تعمل تحت أمرنا. فكيف ومن أين نؤمن هذه الحاجة الملحة؟ هذه هي النقطة الحيوية في الموضوع، وهي النقطة الهامة التي تستوجب التفكير.

لا يمكن تسليم المهمة إلى الدرك أو الجنود، لأننا لن نستطيع الوصول عن طريقهم إلى حل قاطع، ولقد أكدت ذلك تجارب الماضي.

كذلك لا نستطيع تسليم الأمر للشعب، إذ مرعان ما يكشف الشعب عن وجهه ويتقلب ويثور علينا.

أساساً إن رأيي الشعب ضلنا، قلت عدة مرات، إن الثورات غير الدعوية تتم بهذا الشكل، تحدث اضطرابات وحركات مناهضة، لأن مؤيدي النظام القديم كثيرون، ونحن لم نأت إلى الحكم بقوة الفكر، ولولا حدة سيف الجيش لما كنا في هذا الوضع.

إذن كل الجيش مع المجرمين.

لو كان مع معارضينا قليل من السلاح وكانوا يعرفون قيادة القوة المسلحة لخنقونا فوراً، وهذا بديهي، لذا، فمن أشد الأمور خطورة تسليح الشعب وافهامه أننا بحاجة إليه، لأننا بذلك نكون قد منحناه القوة والفرصة للاضطرابات. فلا نفع لنا والحالة هذه لا من الجيش ولا من الشعب.

نحن بحاجة إلى قوة خاصة بنا، للمحافظة على استقلاليتنا في خطواتنا وتحركاتنا، نعم قوة مسلحة، وأن تُعطى صلاحية دفع هذه القوة إلى الامكنة التي نحن بحاجة إليها.

ويجب أن لا يكون للولاة والمصرفين والقائم مقامين والعسكريين في الولايات سلطة على هذه القوات غير النظامية وغير المسؤولة<sup>(9)</sup>.

حتى أن هؤلاء الموظفين المذكورين بإمكانهم عند اللزوم القبض على ما تحت أيدينا من قوة وقتلهم.

ثلاثيتنا المنفذة تعترف بها الحكومة، ويعترف بها مجلس الوزراء الملقب بالسلطة التنفيذية في الدولة، تتشاور وتتفاهم معها وبعد الموافقة على المنظمات اللازمة تمجد لنا حق تحريكها.

ثم أن الوالي والمصرف والقائم مقام التابع للمركز هم أيضاً تابعون لمجلس الوزراء وفي خدمتهم، هم يجرون الاتصالات اللازمة بشأنها كل مع الوزارة التابع لها، ونحن لا نتدخل في أمورهم، باختصار، لا يمكن لأحد غيرنا أن

يستفيد من القوات التي ننظمها والتي تأتمر بأمرنا، ونحن الآن في أشد الحاجة إلى مثل هذه القوة. ولقد فكرت في هذه الخطة الحيوية ووضعت الخطوط الأولى لها، فماذا تقترحون؟

شكري: «ما دمتا لن نطلب معونة من العسكريين والدرك والشعب في عمليات التنكيل - الإبادة، هل أستطيع أن أسأل، بواسطة أي الشياطين سوف نقضي على النساء والشيوخ والبنات من الأرمن دون استثناء؟، أنا لا أستوعب فكرة نجاح هذه العملية دون الاستمانة بالمسكر والدرك».

الدكتور ناظم: «لو لم تكن في رأس الدكتور بهاء الدين شاكر نواة الخطة لما كنا بحاجة إلى الاستماع إلى هذه المقدمة الطويلة، إنه يرضى بالاستماع إلينا، فانتظروا قليلاً، وليشرح لنا وجهة نظره».

بهاء الدين شاكر: «نعم يا أخوان، لقد وقفنا تحت حمل ثقيل، أثقل وأكبر مما نتصور، ولو بدأنا دون تنظيم جيد، لبقى نجاحنا في عالم الغيب. لقد فكرت كثيراً في هذه النقطة، وبحث عن الوسيلة الناجحة لمحو الأرمن والقضاء على كل فرد فيهم، وأعتقد أنني وصلت إلى الحل، وفي أثناء التفكير العميق في هذه النقاط، والتأمل الطويل، قضيت ليالي طويلة دون نوم، راعيت الناحية النفسية للوضع، ومن النقاط الدقيقة وجدت الأمر الأعظم، توجد الآن تحركات عسكرية عامة، نحن في حالة حرب، كل فرد يحمل سلاحاً هو عسكري، ولهذا الشكل والوضع أهمية كبرى، فأين يمكن أن توجد، ومن أين يمكن العثور على هذه القوة التي نبحث عنها؟ يمكن عند إقرار هذه المسألة اعتبارها محلولة. ألا يوجد قوات مختصة مستتاة من الخدمة العسكرية تقوم بعمليات القتل - وحرق البيوت والمساكن بالعرض وغيرها؟ يجب أن نثر على هؤلاء الأشخاص ونضعهم تحت أمرنا (ص 113) لكي نضمن النجاح الأكيد، وها أنا...».

فيقطع شكري كلام بهاء الدين شاكر.

أرجو يا بهاء (الدين شاكر)، لقد سلخ سادتنا صفة العسكرية عن حراسهم

(فدائيننا) لحمايتهم، فإن كنت تفكر في أولئك فقط، بأن نوليهم الثقة ونبدأ العمل، فأننا لا ندخل لي».

بهاء الدين شاكر (غاضباً):

«أرجوك يا شكري، ما أقل صبرك، إذا كان عندك تفكير في الاعتراض أو المناقشة أو الشجار أو حتى المقاتلة، أتركها للنهائية، واستمع إلي الآن بانتباه، ما هي المهمة الملغاة على عاتقنا؟

ليست المهمة إبادة الأرمن ومحوهم دونما استثناء أو تمييز بين الطفل والولد والمرأة والبت والشيخ والمرضى؟ أسألك يا شكري، هل هذا عمل إنسان عادي؟ كما في كل الأعمال، كذلك يوجد متخصصون في هذا العمل، يتقنونه ببساطة، ويجب البحث عن هؤلاء المتخصصين والعثور عليهم وربطهم بهذه المنظمة، والعمل على التماح الخطوة.

أكرر إنه لا يجوز لنا أن نترك هذه المهمة للجندي أو الدركي أو للشعب فليست هذه مهمة يؤدونها، لأن اختصاص الجندي والدركي مختلف، فمع أنهم يتدربون أيضاً على قتل النفس البشرية والتخريب، لكن القتل والتدمير يتم أثناء الحرب، وما زلت أقول وأظن، أن هناك فرقاً بين القتل في الحرب وبين الجريمة العادية، وأعتقد أن هذا ما تقبل به أنت أيضاً.

مهمتنا قتل الأرمن العزل، أطفالهم وأولادهم، مرضاهم وشيوخهم، حتى النفس الأخير فيهم، ولا يمكن إطلاق صفة الحرب على هذه العملية. إنها جريمة وحشية حقيرة، لا يستطيع العسكري أن يخطف الرضيع من صدر أمه ويقطع رأسه أمام عينيها ويرميه بعيداً. لن يفعل ذلك، بل إنه قد يحاول إنقاذ الأم أيضاً، ومثل هذا الأمر يراه مخالفاً للشرف العسكري ويعلم العصيان، كذلك لا يفرس العسكري حربته في صدر عاجز أو شيخ أو ضعيف أو مقيّد(?) ويعتقد أيضاً بضرورة احترام الأسير ولا يعتبر هذا العمل الحقير شجاعة.

لذا، يجب الإقناع بأن العسكري والدركي لا يناسباننا في عملية الإبادة هذه، بعد القبول بهذا المبدأ، من أين إذن تأتي بمن يناسبنا من القوات؟ هنا تكمن النقطة الأكثر أهمية (ص 114).

أعتقد أنني توصلت إلى إيجاد الأشخاص الذين يناسبوننا، تسالونني أين وجدتهم؟ لقد وجدتهم في السجون، فهم غير عسكريين لما ارتكبوهم من جرائم وتشكيل وهم مستنون من الخدمة العسكرية، ولا يمسون الشرف العسكري، عندما نخلي سبيلهم ونوزعهم على مفرزات وفصائل تعمل تحت تصرفنا، أظن أننا سنحصل على تشكيلات خاصة بكل معنى الكلمة.

دكتور ناظم: «واضح أنك حللت المشكلة، وحضرت وسائل تنفيذ العملية على أكمل وجه، أهتلك يا بهاء... تشكيلات خاصة، ما أجمل هذا الاسم، ما أحدثه من لقب! مرحي، مرحي».

بهاء الدين شاكر: «إذا وافقتم على فكري، ووجدتموها مناسبة فأنا أضمن أن نحصل بعد شهر على 10000 إلى 12000 شخص دون أية صعوبة، ودون توريط الجيش بالعملية، فكروا بما يمكن أن نفعله بهذه القوة المختارة».

شكري: «لقد تأكدت أنك لم تضع وقتك سدى، أهتلك، لقد وجدت فكرة رائعة بالفعل، ولا شك في أنك فكرت أيضاً في قابلية تنفيذ العملية، اعترف الآن بأنه لا توجد وسيلة أنجح لهذا العمل، أصدق الآن بأننا سوف نتمكن من إبادة الأرمن خلال شهر أو اثنين».

الدكتور ناظم: «إن ألبسانهم ثياباً عسكرية كانوا أحسن مظهراً وأكثر تأثيراً، ليس كذلك؟».

بهاء الدين شاكر: «لن نعطيهم اللباس فقط، بل ونشكل مفرزات من 10 إلى 50 فرداً من الخارجيين على القانون، نعين عليهم واحداً يكون رئيساً من فدائيين، ونحن من يعين الرؤساء، نسلمهم رسائل سرية فنجعلهم تابعين لنا فقط، وهذه أكثر النقاط أهمية».



**الدكتور ناظم:** «حسن، لقد قُبِلَتْ هذه الفكرة، فلنضع الآن خطة لتنفيذ المشروع».

بهاء الدين شاكر: «الأمر بسيط جداً. أولاً نوزل المدن والمناطق التي يوجد فيها الأرمن الذين يجب القضاء عليهم إلى مناطق بالاتفاق مع وزير الداخلية طلعت، ونرسل العدد اللازم من عصابات الخارجين على القانون إلى تلك المناطق، وعندما يصل هؤلاء إلى أكثر الأماكن ملائمة في الطريق التي نعينها ينتظرون وصول القوافل الأرمنية».

يعطي وزير الداخلية طلعت بدوره الأمر إلى كبار الموظفين في المدن والمناطق تلك بأن يخرج كل الأرمن بداعي إبعادهم عن مناطق الحرب، ويعطي الأمر بأن يساق الأرمن قوافل - قوافل تحت حراسة الدرك، يفارق يومين بين القافلة والأخرى وعلى هذه الطريق أو تلك<sup>(١٥)</sup>.

ويقوم رجال الضابطة بجمع كل الأرمن الموجودين هناك في فرق ويرسلونهم تحت الحراسة إلى الطريق المحددة.

وعندما تصل القوافل إلى الأماكن التي ينتظر فيها الخارجين على القانون من التشكيلات الخاصة، تسلم إلى أولئك ويعود الدرك إلى مراكزهم.

ويقتل الأرمن المسلمون إلى عصابات الخارجين على القانون فوراً بشرط أن لا يبقى أحد منهم حياً، وللمحافظة على الصحة العامة، تلقى جثثهم في حفر معدة سابقاً وتدفن، وهكذا تتم عمليات الإبادة واحدة بعد أخرى.

أما ما يحمله الأرمن من متاع ومؤن ومال وزينة فتقسم على الخارجين على القانون غنيمة<sup>(١٦)</sup> ولا تأخذ نحن شيئاً منها<sup>(١٧)</sup> ويستملك القسم الأكبر من قبل الحكومة ومركز الاتحاد، وإذا اعتدى الخارجون على القانون على النساء والبنات فيجب أن نلوذ بالصمت».

**الدكتور ناظم:** «ما أدراك بنفسية هذه الفئة من الناس (أي القتل)، يا بهاء أنا لا أراك الآن طبيباً بل رئيس أشقياء متعطشاً إلى الدم، ما أحسن ما تفكر به».

شكري: «قد يخفي المسلمون أحياناً الأرمن أو يحمونهم، وهذا أمر لا شك فيه، ويمكن تلافي مثل هذه اليواهر من دون إكراه وعنف بل يمكن إرضاؤهم. تذكرت ما حدث في اسبانيا للعرب واليهود في عصر التعصب الديني، نستطيع أن نفعل الأمر نفسه مع الأرمن.

لا بد وأن تعطى للأرمن فرصة 3-4 أيام للتهيؤ للهجرة، وبوسيلة غير رسمية يمكن الاعلان في تلك الفترة أن من يعتنق الاسلام يعفى من الهجرة، فنجني من ذلك منفعتين، إحداها، أن تحمل في نفوس المقرر تهجيرهم قناعة بأنه لن يصيبهم مكروه، فلا يخفون أموالهم ولا يدفنونها في الأرض بل يأخذونها معهم، ويسلبهم إياها منهم الخارجون على القانون، فزداد حماسهم للعمل.

الثانية.. أنها تخفف في المسلمين نزعة التعصب، وتمنهم من إخفاء جيرانهم الأرمن، وهذا يؤدي إلى تكليف الذين يريدون المحافظة عليهم اعتناق الإسلام، وبالتالي زيادة الغضب والعداوة للذين لا يقتنعون. فيبقى قليل من الأرمن محتفي الاسلام غير متخفين بأعداد قليلة، يقضى عليهم فيما بعد بسهولة» (صفحة 116).

بهاء الدين شاكر: «با شكري هذه فكرة عظيمة، لا يمكن تجاهلها، ويجب تنفيذها لمصلحة جماعتنا المسلحة».

شكري: «بقيت نقطة أخرى، وهي الأهم، من أين سنحصل على المال اللازم لهذه التشكيلات الخاصة؟».

بهاء الدين شاكر: «نصرف من صندوق المدافعة المالية، لأن هذه المسألة تعني المدافعة المالية».

الدكتور ناظم: «لقد تم الاتفاق الأساسي، ولم تبق نقطة للبحث، فلنذهب إلى طلعت، نقابله ونتفق معه على البدء بالعمل» (صفحة 117).

قدمنا صفحات مفصلة من كتاب مولان زادة رفعت من دون تحيّر، وهو يبين وجهة نظره التركية، وهي نفس التوصيات تقريباً المطعنة إلى كل المفكرين

الأتراك، والإعلام والصحف والمجلات والكتب المنشورة والشخصيات الرسمية من الأتراك، وإلى السفراء والقناصل وغيرهم من الموظفين والطلاب الأتراك المرسلين إلى أمريكا وأوروبا، هدفهم اقناع الجميع، بأن الإبادة إنما تمت بمعرفة بعض القادة الاتحاديين، وغيرهم من الأشخاص السائرين في ركبهم، وأنه لا مسؤولية للحكومة التركية وللشعب التركي فيها، هنا يكذبون كلهم، لأن الإبادة تمت بتخطيط من الدولة، وبناء على أوامرها، ومن قبل رجالها المنفذين التابعين لها.

هؤلاء القادة الملقبون بالاتحاديين، كانوا من الوزراء أو من العاملين معهم. إن حكام الدولة، ومجلس الوزراء، وأعضاء مجلس النواب، وقيادة حزب الاتحاد والتشكيلات يؤلفون مع بعضهم سلسلة متصلة تعمل في مهمة الإبادة.

إن الحكومة هي التي أعلنت الجهاد، في التاسع من تشرين الأول عام 1914، ملقية على عاتق كل تركي مهمة قتل 3-4 من الأرمن، ويصلد ذلك نقرأ في الصفحة 35 من كتاب «خمس سنوات في تركيا» (Fünf Jahr in der Türkei) الذي ألفه الملحق العسكري الألماني الماريشال ليتمان فون زانديرس، ما يلي: «لقد طبق الجهاد في تركيا بكامله ضد الأرمن فقط، وإن الترحيل تم بأمر من الحكومة، ولقد مات الكثير من الأتراك أيضاً جوعاً بسبب ترحيل الأرمن وترك مناطقهم خراباً» (صفحة 156). بمعنى آخر، لم يبق بئس وحصاد أرمني لإطعام التركي الطفيلي الذي اعتاد على الأكل بالجمان.

ويؤكد السفير مورغنتاو الأمر نفسه ويقول: «إن الجهاد كان وراء الإبادة والنهب ولقد أعلن ضد الأرمن قطعه» (صفحة 170).

ولقد كان ثمانون بالمئة من الشعب التركي شركاء في إبادة الأرمن ونهبهم. ومن عيب مولان زادة رفعت أنه لم يدرس محفوظات الحكومة التركية نفسها، ولم يطلع على الأوامر السرية الصادرة بواسطة برفيات الشيفرة السرية. واشترك الشعب في قتل السجناء في مختلف المدن، وقتل

الأطفال والنساء والمرحّلين وإجبارهم على تغيير دينهم، والاستفادة من أموالهم المتروكة.

على أنه من الواجب تقديم الشكر لمولان زادة، لأنه كتب عن الأتراك الهمج الذين جعلوا ألمانيا النازية الممثلة بالـ اس اس تعض أصابع الندم على تعاملها معهم، فقدم بذلك حلقة عظمى للتاريخ.

إن البرلمان التركي والموظفين المدنيين والعسكريين الترك، وأكثريّة الشعب التركي المطلقة متهمون أمام محكمة التاريخ بجرم الإبادة.

إن الأرمني يطالب بحق إزهاق دم مليوني شهيد من أصل ثلاثة ملايين من الأرمن<sup>(12)</sup> وإعادة قيمة الأملاك الشخصية والقومية بما يعادل مبلغ خمسة مليارات دولار ذهبي، مع عودة أرض أجداده التاريخية بموجب وثيقة دولية، ضمن المبادئ والحدود الويلسونية<sup>(13)</sup>، هنا هو طلب كل الأرمن الأحياء اليوم، كتمويض عن دماء شهدائهم المهذورة. فلتقلب لهذا الغرض صفحات كتاب كارنيجي اتلاومنت «شروط معاهدة السلام» (صفحة 819 - 820).

## التشكيلات الخاصة

نشرت مذكرات اثنين من كبار الضباط (أحدهما ألماني والآخر تركي).  
الأول، فهو ليمان فون زانديرس، الذي نشر مذكراته، «خمس سنوات في تركيا» (Fünf Jahr in der Türkei)، في برلين 1920 وترجمت في عام 1927.  
كان فون زانديرس رئيس البعثة العسكرية الألمانية في تركيا من عام 1913م حتى تشرين الأول عام 1918م، يقول فيها:

«في أواخر كانون الأول عام 1913، كان أنور الذي لم يكن غير قائد كتيبة بعد، يرتدي الثياب العسكرية التي يرتديها الجنرالات (وقد خرج حديثاً من عملية الزائدة الدودية)، وقد فوجيء بأن رفاقه الاتحاديين قد عينوه دون علم منه وزيراً للحربية، وكان يشغل هذا المنصب حتى ذلك الحين المارشال أحمد عزت باشا».  
(صفحة 7). وتعيين أنور بهذا المنصب يعني تنحية عزت، لأن عزت باشا كان يعرف هؤلاء الاتحاديين جيداً. وكما جاء في مذكراته (التي طبعت في لايبزيغ 1927) إن أنور ورفاقه من الاتحاديين هم من متصيدي الألقاب الأنانيين، لا يعرفون معنى الوطنية، همهم الإجرام وملء الجيوب. (انظر مذكرات المارشال عزت باشا في الطبعة الألمانية الأصلية صفحة 77 و 294).

وللتهته والتشاور، حضر إليه الدكتور ناظم ومنظم شعبة التجسس العسكرية والتشكيلات الخاصة أشرف بك، في حين كان العسكريون يستعدون في العامين 1910 و 1911 لتنفيذ مقررات المؤتمر السري العام للاتحاديين المتعلقة بالإبادة الجماعية، كما كانوا قد بدؤوا بتشكيل فرق من عصابات الخارجين على

القانون في البلقان وترافيا وإزمير، موجهة ضد المسيحيين، وخاصة منهم اليونان. حين كان أنور في عام 1913 نائب قائد كتيبة بعد، كان عمه خليل بك يدفع بخمسة آلاف من الخارجين على القانون لمهاجمة القرى اليونانية فيتركب فيها أعمال الارهاب والقتل والاعتصاب.

وحسب الوثيقة الموجودة بحوزتنا، كان أنور قد أوعز إلى أشرف في 24 كانون الثاني عام 1913م بالذهاب إلى مناطق إزمير، وتجميع فرق من التشكيلات الخاصة هناك لدعم حركة التتريك.

ولطالما، حسب ادعائه، أن السلاح والذخيرة الحربية مخبأة في كنائس اليونان والأرمن، وأن الكنائس أصبحت حصوناً حربية وأن الكهنة صاروا رؤساء خارجين على القانون، فالواجب يحتم البدء بعمليات تطهير ضدهم. (راجع الصفحتين 60-63 من كتاب جمال كوتاي، «تشكيلي» مخصصة وخاتمه تورك جنكي»، المطبوع في استانبول 1962- في مطبعة إرجان).

أما رئيسا الخارجين على القانون في عام 1913 فكانا سليمان عسكري بك وبيرتيف باشا.

في 24 شباط عام 1914 تشاور أنور مدة طويلة مع أشرف منظم التشكيلات الخاصة حول برنامج الخارجين على القانون المتعلق بإبادة العناصر غير التركية. وأُثِيقَ على أن تلحق هذه العناصر المنظمة بوزير الحرية أنور، الذي كان قد أمر أشرف بموجب وثيقة مكتوبة ببدء العمل اعتباراً من إزمير في (24 كانون الثاني عام 1914)، ويعطيه مفتاح الشيفرة المستعملة ليتم بواسطتها إبلاغه عن كل ما يجري بهذا الخصوص. كذلك كان أنور قد أعلن لأشرف، بأنه سوف يفعل كل ما بوسعه، وسوف يزود (التشكيلات الخاصة) بالمال الذي تطلبه من المخصصات السرية لوزارة الحرية وقد رصد لها خمسين ألف ليرة ذهبية.

كنا قد بينا محاضر اجتماعات للمكتب المركزي الذي عقدته الحكومة التركية لمنظمات الخارجين على القانون في شباط 1915 ضمن شهادة مولان زادة رفعت،

ولكن في ستي 1913 و 1914 أدخلت تعديلات أكثر تطوراً على المنظمات العسكرية تبنتها الهيئة الوزارية والمكتب المركزي للاتحاد، تتألف من الوزراء طلعت، جاويد، ابراهيم علي شكري، والأطباء بهاء الدين شاكر، ناظم، حسن فهمي وغيرهم من القتلة، ومن النواب والحزبيين والكتاب، ومنهم: أحمد آغا أوغلو، والسفاح الفيلسوف الاجتماعي ضياء كوك ألب وغيره.

كان للضيق المسمى أنور وزير الحرية ونائب القائد العام للجيش، بحكم مرتبته القرار الأول والأخير في قيادة عملية الإبادة.

نشر بعض السفاحين الأتراك مذكراتهم، أما أنور فلم ينشر شيئاً، مع أنه قال لفؤاد الأول في موسكو، إنه سينشر مذكراته فيما بعد، وقد نشر جمال باشا مذكراته، وهي لا تساوي شيئاً أمام ما نشرته إدارة المطبوعات العسكرية الانكليزية. أما مذكرات جمال باشا فهي بعيدة كل البعد عن الحقائق العلمية، وملينة بالأكاذيب. ومن نشر مذكراته من قادة التشكيلات الخاصة: سليمان عسكري بك، بهاء الدين شاكر بك، وطلعت. أما مذكرات جاويد، فقد نشر قسم منها وأكثره ملفق على صفحات جريدة «طنين» في العام 1947.

يقول الكاتب التركي جمال كوتاي إن جاويد نشر أقوالاً متناقضة، فقد ذكر أمام هيئة المراقبة في مجلس النواب في كانون الأول عام 1918 شيئاً يتناقض تماماً مع ما نشر له في عام 1947 من الأفكار... وقد سُئِنَ جاويد في أنقرة سنة 1926.

وعندما بدأت منظمات الخارجين على القانون التركية تعمل تحت إمرة العسكريين، وبدأ يتزايد فيها عدد القادة السفاحين، وعُيِّنَ عليهم قائد عسكري عام أنيطت به الولايات الأرمنية الست، هو قائد الجيش الثالث الجنرال محمود كامل، الذي كان في الوقت ذاته المراقب العام لكل أعمال الإبادة التي يقوم بها الخارجون على القانون. كان محمود كامل جاهلاً من الناحية العسكرية، والذي أوصله إلى هذا المنصب لم يكن سوى صداقته الصميمية مع أنور وملازمته له. وبعد أن تم ترحيل القسم الأكبر من الأرمن وتم الاستيلاء على أرضروم من قبل

الروس، وفي 2/ 15 شباط 1916 عاد إلى استانبول وعمل في وزارة الحرية مستشاراً لأنور، ومطلعاً أنور بالطبع على كل تطورات حركة الإبادة البشعة التي لم يسمع التاريخ لها مثيلاً وشرح له تفاصيل كل ذلك بدقة. يذكر جمال كوتاي في الصفحة (14- 15) من كتابه، أن أشرف قد نشر يومياته (روزنامه) التي جاء فيها، أن للتشكيلات الخاصة (الفصائل القاتلة) مثلاً في هيئة الأركان العامة، وأن هذا الممثل كان عضواً ثانياً فيها.



مفتاح الشيفرة التركية  
السرية، تظهر فيها الأحرف  
التركية وما يقابلها من الأرقام،  
للمراسلات التركية السرية  
المتعلقة بأنشطة التشكيلات  
الخاصة.

عندما قبض على أشرف<sup>(14)</sup> وسجن في مالطا، وحكم عليه بالاقامة الجبرية، كان له حديث مع العسكريين الانكليز حول المجازر الأرمنية (كوتاي صفحة 309)، دون إعطاء تفاصيل.

من يقابل وجهاً لوجه، بل ويتبادل الرسائل مع المستبدن الأتراك أنور وجمال (توجد تحت أيدينا بعض هذه الرسائل)، لا شك في أنه كان مكلفاً بمهمة خطيرة سرية. لقد تقاضى مرة من أجل هذه المهمة الخطيرة السرية مبلغ خمسين ألف ليرة ذهبية، وفي مرة أخرى ثلاثمائة ألف ليرة ذهبية، وهذا يوضح مدى أهمية هذه المهمة السرية بالنسبة للحكومة، إنه من الأعضاء الرئيسيين في عملية الإبادة التي جرت في تركيا، عميل لخليل باشا وأمثاله من السفاحين، وكان أشرف عسكرياً.



أمام الثكنة العسكرية التركية في المدينة المنورة حقل للتدريب، كان يتدرب فيه الجنود الأتراك تحت إشراف مدربهم ابن الحاكم التركي على المدينة، فيقترب أشرف من الضابط المدرب وفي مثل لح البصر يخطفه، ومثلما تحمل الدواب، يحمله خمسين رغيفاً من الحيز وظرفاً من الماء مؤونة رحلة ويسوقه إلى مكان مجهول في جبل أحد.

ولكي يخلص الحاكم التركي ابنه، وعد أشرف بأن يعفيه من عقوبة النفي والأقامة الجبرية التي كان محكوماً بها، إضافة إلى خمسمائة ليرة يدفعها له فدية.

بعدما تقاضى أشرف الفدية اشترى بها جملًا وخيمة وامرأة، وتجول بين القبائل العربية، ويرز دستور 1908 إلى الوجود، ويقوم أشرف - بطل الاتحاديين هذا- بقتل العديد من الأشخاص الذين يمينهم له أنور، ويمين لقاء هذه الخدمات، مراقباً على التهجير ويتقاضى أموالاً كثيرة يكسبها (صفحة 155).

وبعدما نفذت التشكيلات الخاصة قسماً من أعمالها، وفي العام الثالث للحرب العالمية الأولى، وبغية رشوة بعض الأمراء العرب الحيايين، سافر أشرف بالاتفاق مع أنور إلى الحجاز.

شك الأمير عبد الله ابن الشريف حسين بالقافلة المرافقة، وأراد التحري عنها، فادعى أشرف بأنه من عشيرة حذيم، وعندما اقترب أتباع الأمير عبد الله سارع إلى إطلاق النار والهرب، ولكن عندما وصل إلى مكان يدعى جنبلة قبض عليه الشريف فوزان الحارث جريحاً، وضبط ضمن متاعه عشرين ألف ليرة ذهبية وحمولة جمل من البنادق والمسدسات. ولم يكن قد بقي معه من المرافقين له غير خمسة من 107 وقد قتل الباقون عن آخرهم، واستسلم رئيس الخارجيين على القانون أشرف إلى قائد الكتيبة الانكليزي ويلسون، وأرسل إلى مصر ومنها إلى جزيرة مالطا.

لقد عمل مع أشرف مئات من قادة التشكيلات الخاصة من الوزرارة، من أمثال بهاء الدين شاعر والنائب عبد الله وأتباعه والأمناء للاتحاديين من أمثال حلمي، وقادة شرطة أمثال خلوصي، وزميل دراسة أنور قائد الجيش الثالث الجنرال محمود

كامل، الذي كان مقر قيادته في أيام الإبادة في طورطوم، وكان يأتمر بأمرته كل رؤساء الخارجيين على القانون.

بعد سقوط أرضروم (في 15/2 شباط 1916) عاد الجنرال السفاح محمود كامل إلى استانبول وعين مستشاراً لأنور، وكان من معارف أشرف المقرين، كما كان من المعارف المقرين إلى أشرف أيضاً حاكم المدينة المنورة العسكري المتوحش المسمى فخري باشا، الذي كان قبل ذلك قائداً لجنح الجيش الثاني عشر التركي الذي هدم زيتون وأورفة عام 1915، ونال عن جدارة لقب «السفاح الكبير». وحسب ما قاله الكولونيل لورانس، كان فخري باشا قديماً جزيراً مشهوراً، فأغرق أرمن زيتون وأورفة في الدم. (صفحة 53).

في عام 1917 نقل فخري في المدينة المنورة مجزرة بين العرب عندما حاولوا احتلال جدران المدينة، لكن فيما بعد نجح العرب بقتل حراس فخري، الأمر الذي أقلق فخري نفسه. (صفحة 95).

وفكر فخري مرة في النزول من المدينة إلى ينبع على البحر الأحمر لاحتلالها، لكنه تلقى ضربة قاضية من الضابط السوري (رسمي) من الفرقة المدفعية التركية سابقاً الذي حصده قوات فخري حصداً (صفحة 128). كذلك ضابطته الطائرات الانكليزية، فاضطر إلى الانسحاب والانكماش في المدينة المنورة وحدها في حالة نصف جوع حتى اعلان الهدنة في تشرين الثاني 1918 حين استسلم، فقادته الانكليز أول الأمر إلى القاهرة وفرضوا عليه الإقامة الجبرية في ثكنة قصر النيل، ثم نقلوه إلى مالطا إلى جانب أشرف.

ومن المؤسف أن يكون من بين أعضاء قيادة التشكيلات الخاصة عسكريان ألماني وغمساوي، ظهروا في الصورة إلى جانب المجرمين الأتراك.

قبل ستة أشهر من بداية الحرب العالمية الأولى، كانت الأموال تصرف للتشكيلات الخاصة بأمر من أنور، من قبل الجنرال المدعو طوبال (الأعرج) اسماعيل حقي باشا، بوصفه خازن الاتحاد، وكان رئيساً لادارة التعمين في وزارة الحرية.

دفع أنور مبلغ خمسين ألف ليرة ذهبية دفعة أولى لتأمين أعراض التشكيلات الخاصة، وبعد نهب أموال الأرمن، أتيحت لهم مجالات مالية واسعة.

وبعد إعلان الهدنة، هرب طوبال اسماعيل حقي باشا مع غيره من زعماء الاتحاد المجرمين إلى ألمانيا، واختبأ أكثر من ثلاث سنوات في بيت الجنرال الألماني برونسارت فون شيليندورف عضو البعثة العسكرية الألمانية في تركيا إلى جانب كونه رئيس هيئة أركان أنور العسكرية. لقد حارب مع أنور في جبهة القوقاز وشارك في معركة صاريفاميش في كانون الأول عام 1914 وانكسر بشكل مهين.

وفي عام 1922 عاد حاميه<sup>(15)</sup> طوبال اسماعيل حقي إلى تركيا ومات فيها ميتة بائسة. يقول الكاتب الترك أن يهودياً دفن جسده عندما لم يُوجد من يدفعه (جمال كوتاي صفحة 187).

في عام 1917، ولكي يعمل ضد العرب، قبض أسرف من أنور ثلاثمائة ألف ليرة ذهبية وسافر إلى صديقه في المدينة فخري باشا، فأراد فخري باشا سفاح أوره أن يذهب أسرف إلى اليمن ليسلح الإمام يحيى وأتباعه للوقوف في وجه الشريف حسين، لكنه لم ينجح لأن العرب وعلى بعد 45 ميلاً إلى الشمال من المدينة وفي منطقة خيبر قتلوا الأتراك وكل من كان معهم من الخارجين على القانون، وأسر أسرف مع أربعة من رجاله الجرحى، وسبق إلى جدة، وحمله الانكليز إلى مالطا حيث أمّنوا له مسكناً مريحاً مع كل التسهيلات الجيدة.

وفي 16 آذار 1920 بعدما نُقل السفاحون الكبار الأتراك إلى مالطا أخذوا يجتمعون في غرفة أسرف الواسعة في ثكنة «فارتالا» يتناورون ويتناقشون. وصار مسكن أسرف نادياً للسفاحين الاتحاديين ما بين عامي 1920-1921 في مالطا.

وحول عملية الإبادة الحكومية التركية، وحول وزلرتي (سعيد حليم وطلعت) وبعد ستة أيام من إعلان الهدنة ومن الخامس من تشرين الثاني 1918 حتى 21 كانون الأول 1918، وبأمر من السلطان التركي وحيد الدين استُنِقت أقوال كل أعضاء تلك الحكومة الذين لم يهربوا إلى ألمانيا، في ذلك الوقت ويريقة من نائب

الديوانية فؤاد بك وضع أمام لجنة نيابية مؤلفة من عشرين شخصاً تقرير اتهم مؤلف من عشر فقرات ضد هاتين الوزلتين، جاء في الفقرة العاشرة منه ما نقله حرفياً:

«مملكة اميجينده اداري هرج و مرج ياراتاراق، حرريت، جان، مال، وعرضه مسلط بير طاقيم جتله مظاهرت ايندهرهك ياييلان فاجييه لره اشتراك ايتمشلردر». وترجمتها: «إن الهرج والمرج الذي دب في الأوساط الإدارية في المملكة والذي دعم أفراداً من الخارجين على القانون تسلطوا على الحريات والأرواح والمال والعرض، هم ولا شك مشتركين في كل ما جرى من فواجع ألحمة» («التشكيلات المخصوصة»، جمال كوتاي صفحة 73).

لو كلف رئيس الجمهورية التركية جمال كورسال وريث حكومة طلعت وسعيد حليم نفسه هو ورئيس الوزراء سعيد خيرى اوركوبلو، والقائم بأعمال السفارة التركية في واشنطن ألدنير قيليج، أو القائم بأعمال السفارة التركية في القاهرة، والملحق الاعلامي التركي في السفارة التركية في باريس ضيا طوكال، مشقة الاطلاع على محفوظات الحكومة التركية وتقليب صفحات سجلات المجالس النيابية، وسجلات الاتحاد والتشكيلات الخاصة لوجدوا الدليل على الجريمة البشعة التي ارتكبتها الحكومة التركية في إبادة الأرمن ولعرفوا عدالة المطالب التي تقدم بها الأرمن والقاضية برد حقوقهم ولوفروا على أنفسهم نفاق تحرير مقالات ملفقة كاذبة في الصحافة والاعلام.

## سرقة الوثائق

استطاعت المحكمة الحربية في استانبول ما بين 1919- 1920 أن تضع يدها على ملف يحتوي على وثائق تتعلق بتهجير الأرمن وإبادتهم، وذلك على الرغم من أن الحكام الأتراك المجرمين قد نجحوا قبل هربهم في تهريب أو إخفاء أو إتلاف جزء هام من وثائق وقبود وبرقيات سرية بالشفرة وسجلات وحسابات ومعلومات متبادلة وتقارير مرسلة إلى الوزارات والولاية والمتصرفين وأمناء التشكيلات الخاصة المسؤولين والمسكرين وقادة الشرطة، كلها تتعلق بوقائع الإبادة التي ارتكبت بحق الأرمن.

أما الذين قاموا بسرقة تلك الوثائق الرسمية فهم:

1- كان من بين الذين سرقوا الوثائق الرسمية المتعلقة بتهجير وإبادة الأرمن في وزارة الداخلية عزيز بك، مدير الأمن القومي السابق، وحمل معه أيضاً وثائق إسكان المهاجرين، وكانت هذه الوثائق في الدائرة التابعة لوزارة الداخلية.

2- وأتلف الدكتور ناظم أوراق التشكيلات الخاصة الاتحادية قبل هربه إلى ألمانيا بعدما سرقها من مركز (نور عثمانية).

3- نائب قائد الكتيبة حسام الدين بك، أحد قادة التشكيلات الخاصة والذي كان يحتل طابقاً خاصاً في مبنى وزارة الحربية، حيث كانت تحفظ كل أصول الأوراق السرية الهامة.

4- لم تكذ المحاكمات تبدأ حتى نجحت لجنة التحقيق في المحكمة العسكرية في وضع يدها على مئات الشواهد والاعتراقات والبرقيات الحكومية، باستثناء قسم ضئيل من الوثائق، فرتبت في 296 ملفاً.

أما الحكومة الكمالية التي نشأت في الأناضول ثم قويت بالمللين الذين كانوا يحملون الأفكار الاتحادية فإنها لم تكن بالتأثير على سير المحاكمات بل عطلتها. فمجنحت أحد القضاة العسكريين، وختمت كل شيء. وتهافتت الشخصيات على اختطاف هذه الملفات، وحملوها إلى بروصة (أو بورصة) ثم إلى أنقرة، حيث قام الأساتذة الأتراك بدراسة ما يناسبهم من الوثائق ونشر بعضها.

نقتطف من قيود جلسة المحكمة الحرية في 27 نيسان 1919 من الشهادات ما يلي: لقد سرقت أعداد هامة من برقيات ووثائق التشكيلات الخاصة إلى جانب كل أوراق وسجلات المركز العمومي، حتى أن عزيز بك مدير الأمن العام قد أخذ بعد استقالته كل التقارير والأوامر التي صدرت قبل استقالة طلعت في (15 أيلول 1918)، ولم يردّها، لقد أخطأنا علماً بذلك من وزارة الداخلية بشكل رسمي، كما حصلنا على شهادات خطية تثبت سرقة أوراق هامة (الملف رقم 3). ولقد وردت هذه الواقعة في تقرير المدعي العام رقم 12 الذي يشكل جزءاً من قيود المحاكمة (صفحة 5 - العمود ب).

• • •

ورد في الصفحة 19-20 من محضر جلسة المحكمة الحرية بتاريخ 4 أيار 1919 حول سرقة الوثائق ما يلي:

يستجوب الرئيس الأمين العام للاتحاد مدحت شكري:

الرئيس: على إثر استبدال جمعية الاتحاد والترقي بحزب التجدد (من 11 تشرين الثاني إلى 15 تشرين الثاني، أي أربعة أيام) هل نقلت كل قيود المركز العام وأوراقه المختلفة باسم ذلك المركز إلى حزب التجدد؟

مدحت شكري: بالطبع يا سيدي، لكنني علمت من الموظفين مع الأسف أن الدكتور ناظم بك قد أخفها<sup>(16)</sup>.

كذلك في الصفحة (19-20) من محضر جلسة المحكمة الحرية بتاريخ 4 أيار 1919، يشهد ضياء كوك ألب على سرقة الوثائق:

الرئيس: أي نوع من الموظفين كان يضم جهاز الاتحاد والترقي في الأتوية؟  
ضياء كوك ألب: في أول الأمر كانت اللجان المركزية تنتخب ممثلين لها أنياً، ثم  
بدىء بتعيين مفتشين.

الرئيس: هل نقلت سجلات الجمعية أو الحزب وقيوده الهامة إلى حزب التجدد؟  
ضياء كوك ألب: نقلت بالطبع.

الرئيس: هل أنت مطلع، أم أنك تخمن تخميناً؟  
ضياء كوك ألب: المجلس بالطبع هو صاحب كل الأوراق وكل شيء.  
الرئيس: يقولون إن مثل هذه الأوراق الهامة قد هربها الدكتور ناظم بك، هل  
هذا صحيح؟

ضياء كوك ألب: لقد علمت، أنا خادكم، من الأمانة العامة أن الدكتور ناظم  
بك قد طلب الأوراق المتعلقة بتاريخ الجمعية (الاتحاد) وأن الأمين العام  
قال له: «حسن، خذها». لقد علمت هذه الحقيقة من مدحت شكري  
بك فيما بعد. لكن، وبعد دخولي السجن علمت بأنهم لم يفرزوا  
الأوراق المطلوبة عن الأوراق الأخرى، وأنهم أعطوه كل الأوراق  
بالصناديق، هكذا علمت بتهريب الوثائق. (قيود المحاكمة صفحة  
22) (17).

تهريب الأوراق من قبل نائب قائد الكتية حسام الدين إرتورك.  
كان لحسام الدين جناح خاص في مبنى وزارة الحربية، عدا عن مركز نور  
عثمانية، حيث كانت تحفظ كل الأوامر السرية (المتعلقة بالإبادة)، وفي مركز نور  
عثمانية التابع للتشكيلات الخاصة (المنظمة الارهابية للمخارجين على القانون) كان  
كل من الدكتور ناظم وعاطف و عزيز وقائد الكتية جواد الذي كان وسيط  
الاتصال بين أنور والتشكيلات الخاصة وغيرها من الموظفين باعتباره قائد الشرطة  
المركزية العسكرية.

قبل أن ينضم عصمت إلى مصطفى كمال في الأناضول كان مستشاراً لوزارة الحرية أنور. وكان حسام الدين يقول في مذكراته لعصمت بأنه أخذ كل الأوراق السريّة الخاصة بالتشكيلات الخاصة وغيرها وأنضأها في غرفة سرية في جامع الفاتح في استانبول، وابتسم عصمت لنجاح حسام الدين هذا (راجع كتاب «ما وراء ستار عهدين» - «إيكي دورين برده لرقه سي»). بعد ذلك انتقل حسام الدين إلى صف مصطفى كمال كمضو في هيئة أركان الخارجين على القانون.

\*\*\*

أما عملية السرقة الرابعة، فقد تمت بواسطة الكماليين، الذين ضغطوا على المحكمة الحرية وأوقفوا محاكماتها، ثم هربوا كل وثائق المحكمة وملفاتها إلى أنقرة.



## كيف كتبت تقارير

### اعتقالات 24 نيسان إلى أمريكا وألمانيا

أبرق السفير هنري مورغنتاؤ، السفير الأمريكي في تركيا في الساعة الرابعة من بعد ظهر 27 نيسان 1915 من استانبول إلى إدارة الولايات المتحدة - رقم 608.

«اعتقل أكثر من مئة شخصية من الشخصيات الأرمنية البارزة، بحجة قسح الدعاية الثورية، من بينهم ليون شيرينكون(?) المولود في إيران والحاصل على الجنسية الأمريكية، هذا مع أن الباب العالي على علم بإتصائه إلى الجنسية الأمريكية، لقد وضعت يدي على الموضوع، على كل حال ليست أرواح المستقلين في خطر على ما يبدو(1)، ولكنهم يرحلون إلى المناطق الداخلية. وهذه الحركة المنظمة ضد الأرمن تشكل جزءاً لا يتجزأ من الحركة ضد غير الأتراك، بالإضافة للحركة ضد غير الاتحاديين، ويتوقع أن يجري الأمر نفسه ضد العسكانيين، كما استلمت تقارير غير مطمئنة عن الأرمن في الولايات الداخلية، أبذل جهدي أنا وزملائي في سبيل منع التطرف وإيقاف الحركة المذكورة».

التوقيع

السفير الأمريكي

- قسم المحفوظات رقم 867/، 4016 - 58

وصلت البرقية المذكورة إلى واشنطن في الساعة (10.30) من صباح 28 نيسان 1915.

جواباً على هذه البرقية، أرسل براين سكوتير الولايات المتحدة البرقية التالية إلى هنري مورغنتاو، السفير الأمريكي في تركيا:

واشنطن 29 نيسان 1915

الساعة الخامسة بعد الظهر

رقم 633

جواب دار الحكومة على برقيتك رقم 608 في 27 نيسان - «حاولوا حماية الأرمن والعصائية من الحكومة التركية».

برلين

كذلك توسط لدى الحكومة التركية كاثوليكوس كل الأرمن صاحب القداسة كيورك الخامس سورينانتس، الذي لقب فيما بعد «بالخزين»، فقد قدم الاسترحام من قبل السفير الروسي باللجوء إلى دار الحكومة الأمريكية، فأرسلت دار الحكومة بموجبه البرقية التالية إلى السفير الأمريكي في تركيا مورغنتاو.

السجل رقم 867، 4016 - 58 آ، -

برقية رقم / 626 .

واشنطن 27 نيسان 1915

الساعة السابعة بعد الظهر

ولفت السفير الروسي انتباهنا إلى نداء قدمه كاثوليكوس الكنيسة الأرمنية يدعو الحكومة الأمريكية أن تقوم بمساعيها المشكورة لدى الحكومة التركية لوقف عملية الإبادة التي تقوم بها ضد الأرمن غير المسلحين وغير المحاربين الموجودين على الأرض التركية.

تفضلوا بلفت انتباه الحكومة والعمل بكل الوسائل النافذة لحماية الأرمن من اعتداءات أصحاب الديانات الأخرى، وبلغت السفير الروسي انتباهنا إلى أن

المسلمين المقيمين على الأراضي الروسية لا يتعرضون لأي ضغط ديني عليهم.

### التوقيع

بولين

يلدو أنه حتى النصف الثاني من شباط (1915) لم تكن دار الحكومة الأمريكية ودار السفارة الأمريكية في استانبول تلريان بما تقوم به التشكيلات الخاصة من عمليات الإبادة التركية منذ خمسة أشهر، بسبب التحرك التركي بشكل سرّي، وهذا واضح من برقية السفير التي تقول، إن اليهود والمسيحيين في أمان.

برقية دار الحكومة

إلى السفير مورغنتاو (تركيا)

سجل رقم 367، 116 - 309

### برقية

واشنطن 18 شباط 1915

الساعة السابعة مساءً الظهر

رقم 397 - لقد أيق ديكور بواسطة الادارة البحرية أنه توجد أعمال تصفية ضد اليهود في سوريا وفلسطين، وقد ينفجر الخطر في أية لحظة مسبباً خسائر في الأرواح والأموال نأمركم بأن تعملوا على أن تصلح الحكومة التركية أمرها إلى العسكريين والموظفين المدنيين، وإذا حدثت أعمال تقتيل في سوريا وفلسطين ضد اليهود والمسيحيين، يكونون مسؤولين عن الأرواح والممتلكات، يطلب تنفيذ هذا فوراً.

بولين

جواباً عليها يرسل السفير الأمريكي مورغنتاو بالبرقية التالية إلى سكرتير الحكومة.

سجل رقم 307، 116 - 298

استانبول

الساعة الخامسة بعد ظهر 20 / 2 / 1915

(وصلت إلى واشنطن في الساعة العاشرة من صباح 21 شباط)

رقم 430 - جواباً على برقيتكم رقم 397 - لقد نقلت الأمر إلى وزارة الداخلية التي أبلغتني أن لا داعي للقلق على اليهود والمسيحيين، وأن ممتلكاتهم في أمان، مع أنني بموجب أمركم اتصلت بالباب العالي لإرسال أوامر إلى حكام سوريا وفلسطين.

### التوقيع

#### السفير الأمريكي

أما الموقف الذي اتخذته السفير الألماني فانضهايم بمناسبة اعتقال العديد من المفكرين في 24 نيسان، فكان أن أرسل برقية من القسطنطينية إلى شوينر ريد نائب القنصل في أرضروم في 28 نيسان 1915، قال فيها: «هنا (في استانبول) اعتقلت السلطات التركية مئات من الشخصيات الأرمنية البارزة وأرسلتهم الأناضول، مدعية أن الأرمن يحضرون لحركة ثورية».

بناء عليه، رد نائب القنصل السفير شوينر في 21 نيسان / 4 أيار 1915 ويقول إن متين من الأرمن اعتقلوا أيضاً في أرضروم.

وتكرم السفير الألماني بإبلاغ برلين عن إعتقالات 24 نيسان بعد ستة أيام من الواقعة، في رسالة بتاريخ 30 نيسان 1915 مضيئاً: في 4 أيار 1915 رحل سكان القرى الكبيرة في أرضروم من الأرمن واستوطن محلهم مهاجرون أتراك استقروا هناك.

أما قانون ترحيل الأرمن الذي يحمل تاريخ 14 أيار 1915 والذي نشرته الصحف التركية، فهو يكشف أن عملية الترحيل قد بدأت قبل أيام عديدة من رسالة السفير الألماني، وهذا يعني أن الأوامر قد أعطيت مسبقاً قبل أن يصدر القانون الخطي وأن السفير الألماني لا يدرى بها.

تشير برقية سرية من الحكومة التركية تحمل تاريخ 12 أيار 1915 إلى أن الترحيل قد بدأ قبل ذلك بكثير، لا بد أن الأوامر قد أعطيت سلفاً فسنى للبرقية أن تقول «أعلمونا عن أسماء القرى التي أُجلى عنها الأرمن وعن الأماكن التي أُرسِلوا إليها».

حيال هذه الأحداث الإجرامية، أُرسِلت الاحتجاجات التالية إلى الحكومة التركية.

برقية من السفير الأمريكي في فرنسا شارب:

واشنطن دار الحكومة

قيد في السجل رقم 867، 4016 - 67

باريس الساعة 11 من صباح 28 أيار 1915، ووصلت في اليوم نفسه في

الساعة الثامنة مساءً:

رقم 796 - تلقيت الآن من وزارة الخارجية (الفرنسية) إشارة تتضمن إحالة

ترجو فيها عرض ما يلي على الحكومة العثمانية:

24 أيار - منذ شهر تقريباً وأترك أرمينيا وأكرادها يذهبون الأرمن بمعرفة

وعلى الأغلب بمساعدة السلطات الحكومية التركية، ولقد جرت مثل هذه للمباح

(حسب التقويم الجديد) في منتصف نيسان في أرضروم، ترجان، أكرن، وان،

موش، صاصون، زيتون وكيليكيا، ففي قرى وان قتل سكان مئة قرية، ولقد ذبح

الأرمن في هذا البلد على أيدي الأكراد، كما أن الحكومة التركية في استانبول

تستبد بالأرمن الآمنين الذين لا يشكلون أي خطر عليها.

وباعتبار أن هذه الجرائم الجديدة تجري في تركيا خلافاً لكل الأعراف

الإنسانية والأخلاقية، فإن حكومات الحلفاء تعلن للباب العالي بأنها تحمله

شخصياً مسؤولية هذه الجرائم وتعتبر كل أفراد الحكومة العثمانية والمتعاملين معهم

شركاء في هذه المذابح.

التوقيع

شارب (السفير)

ولقد أرسلت دار الحكومة هذه البرقية إلى استانبول وكررت تحت رقم 715 بتاريخ 29 أيار 1915.

بعد ثلاثة أسابيع أعطى السفير الأمريكي في استانبول الرد التالي:

القسطنطينية 18 حزيران 1915 الساعة السادسة مساءً

وصلت إلى واشنطن في 21 حزيران في الساعة 8.30 صباحاً

دار الحكومة (واشنطن).

778 - لقد أحلت إشارتكم رقم 715 المؤرخة في 3 حزيران إلى رئيس الوزارة الذي أبدى أسفه لأنه اعتبر مسؤولاً شخصياً ورفض محاولة تدخل الحكومات الأجنبية في شؤون الحكومة التركية ذات السيادة حول موضوع المواطنين الأرمن. وفيما تتزايد أعمال الاضطهاد حيال الأرمن اعتقل أربعة من النواب الأرمن البارزين هم زاجرب (زوهراب)، وزر (فارتكيس) بريندي (هامبارتسوم بوياجيان)، (وقد جاءت هذه الأسماء مغلوبة أما عن عمد أو عن جهل من قبل الموظفين الأتراك في البرقيات للرسلة)، جراجيان، وشنق عشرون علناً بتهمة محاولة تقسيم تركيا، وسوف يتبع هؤلاء آخرون على المشانق. ذهبت محاولاتي المتكررة بنية تخفيف حدة الشر سدى، وانخفقت في ردهم عن المضي في جرائمهم وهم يحاولون تبرير مواقفهم على أساس الضرورة العسكرية.

### التوقيع

### السفير الأمريكي

لكن هناك ما هو أفظع، فقد أرسلت دار الحكومة في واشنطن إلى سفيرها مورغنتاو خمس برقيات قبل 9 تشرين الأول 1915، أرقامها 973، 974، 972، 1010 و 1028 وهي كلها بالطبع تتعلق بتهجير الأرمن.

ويعلم السفير مورغنتاو حكومة واشنطن في 9 تشرين الأول 1915 أنه لم يستلم البرقيات الخمس المنوه عنها، لقد اعتبرتها حكومة الطلعتين والأنوريين سلماً مهملة، أو «دعك منها»، وأخفوها. (حول إخفاء هذه البرقيات راجع

ملحق كتاب «العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية». صفحة 989  
(Foreign Relations of the United States 1915, Supplement.

بمختصر الكلام قاسمت البرقيات الأمريكية الرسمية حظ الأرمن ودفت  
داخل أدراج السفاحين.

في أيام ذلك الإنلار الذي بعثت به حكومات الحلفاء، أرسلت إدارة تحرير  
مجلة «تروشك» احتجاجاً إلى الحكومة التركية تحت عنوان «حول إعتبار المجرمين  
مسؤولين شخصياً».

حول اعتقالات 24 نيسان، كتب السفير الألماني إلى رئيس الوزراء بيمان  
هولفيك في 30 نيسان 1915 يقول:

«ليلة السبت الذي يأتي بعده الأحد 25 نيسان 1915 ويوم الاثنين 26 نيسان  
1915، ألقي القبض على خمسمائة شخص، من الأطباء والمحرمين والكتاب  
ورجال الدين وعدد من النواب، وأغلق مكتب الجريدة الناطقة باسم حزب  
الطاشناقسوتيون «آزادامارد» وكان أكثر المعتقلين من حزب الطاشناقسوتيون، وفي  
اليوم التالي أرسل الكثيرون إلى أعماق آسيا الصغرى وكانت ذريعة هذه  
الاعتقالات التي جرى الحديث حولها، أن ييوت الأرمن وكنائسهم كانت تحتوي  
على متفجرات وقنابل وأسلحة، وأن الأرمن سوف يقومون يوم تتويج الملك في  
27 نيسان 1915 بثورة عارمة تطيح بالباب العالي وتسف الأبنية الحكومية(١).  
ويتابع السفير الألماني:

«عندما حاول البطريرك معرفة أسباب الاعتقالات، قال رئيس الوزارة ووزير  
الداخلية أنهم يعملون الشخصيات ذات النفوذ عن العاصمة حفاظاً على أمن  
الدولة.

وقالوا لترجمان السفارة الألمانية، أن الطوائف الدينية كانت تعمل في سبيل  
تحقيق سياسة مستقلة، ولن تبقى بعد الآن غير السياسة التركية.. إلخ».

إن الأكاذيب التركية مفهومة، لكن اللامبالاة الألمانية، واعتمادها على تقارير

تحلل الأمور الواضحة وضوح الشمس بمنظار الحكومة التركية، فهذا لا يستوجب الاحتجاج فحسب، بل يستوجب الاتهام بالتواطؤ.  
ولتنطية الجريمة النكراء التي لارتكبتها الحكومة التركية في الإبادة، أمرت بنشر ما يلي في صحفها بتاريخ من 14 / 27 أيار 1915.

\*\*\*

### قانون يقضي بترحيل الأرمن وتحديد

#### الأماكن التي سيرسلون إليها

مادة 1- عند التحركات العسكرية، يتوجب على قادة الجيش والجيش الرديف والفروع العسكرية ومعاونيهم وقادة النواحي المستقلة، أن يبادروا عندما يلاحظون أي تحد لأوامر الحكومة الخاصة بأمن البلاد، أو أي تنظيم يعكر الأمن العام أو أية مقاومة مسلحة إلى إخمادها بالقوة العسكرية بأقصى شدة والقضاء على المقاومة في مهدها، وهذا أمر واجب ومحتم.

مادة 2- على قادة الجيش وأجنحته الخاصة والفروع العسكرية، حسب متطلبات الجيش أن يبادروا عند ملاحظتهم وجود تجسس أو خيانة فردية أو جماعية إلى ترحيل المشبوهين في القرى وفي المدن إلى مناطق أخرى وإسكانهم هناك.

مادة 3- ينفذ هذا القانون فور صدوره.

13 رجب 1333

14 أيار 1331 - 1915

- الكتاب التركي صفحة 237 - 238

ليسيوس صفحة 78

هذا «القانون» المزيف هو جزء واحد فقط من تعميم رسمي وسري وعلى عدة نسخ أرسل إلى وزارة البحرية عن طريق وزارة الحرية بأوامر كتبت بالخير



البنفسجي، وعمم على كل الوزارات، وهذا التعميم كان يحتوي على ثماني مواد فقط تحت عنوان «أسرار». أما ما نشر في التعميم، فقد كانت المواد 1 و 2 ولم تنشر المادة 3 بل استعيط عنها بالثامنة، ولم تنشر المواد 3 و 4 و 5 و 6 و 7 لأنه حتى تاريخ صدور التعميم في 22 أيار 1915 لم تكن كل المدن في أرمينيا قد أُخليت من سكانها بعد، بل كانت القرى فقط تتعرض لعملية الترحيل.

تنص المادة (3) على أن تصدر بيوت الأرمن المرحلين وتخصص للضباط العسكريين الأتراك. وتنص المادة (4) على مصادرة بيوت الأرمن المرحلين وتخصيصها لأسر العسكريين المرحلي أو القتلى أو للأرامل والأيتام، وتنص المواد (5 و 6 و 7) السرية بتخصيص بيوت الأرمن المرحلين وأملاكهم للمهاجرين الأتراك.

وقد كرر الأمر بمصادرة البيوت والأموال الأرمينية وتخصيصها للأتراك بالأمر الحظي الذي أصدرته وزارة الحرية في 11 آب 1915 (1331)، مضافاً إليه ما يلي: «إعطاء مخلفات الأرمن من البيوت والممتلكات إلى أسر الشهداء والأسرى والجرحى والموتى نتيجة المرض من الأتراك للسكن مجاناً أي أنها قرصنة تتزعمها الحكومة، ولم تنشر هذه الرسائل لأنها أسرار الدولة. وعلى كل حال كان أمر المصادرة قد صدر قبل الأمر بالترحيل.

أما الرسائل السرية التي تتضمن أحداث هذه الجريمة، فقد بلغ عددها حتى 23 كانون الثاني 1916/ 853 رسالة، كما توجد برقيات تتعلق بقتل الأطفال والعسكريين والترك، بالإضافة إلى برقيات باللغة الألمانية تتعلق بقتل الجنود والضباط الأرمين.

إن الذين يعمرون صفو الأمن العام لم يكونوا من السكان الأرمن الآمنين والمتفانين في عملهم، بل الحكومة التركية بكل أجهزتها وخطواتها وأوامرها المبيدة للجنس البشري.



## إبادة الأرمن في ولاية طرابزون

كانت ولاية طرابزون، وبموجب المعاهدة الموقعة في 26 كانون الثاني - 7 شباط 1914 بين تركيا وروسيا بشأن تحسين أوضاع أرمنيا، الولاية السابعة إلى جانب الولايات الأرمنية الست الأخرى، وبموجب هذه المعاهدة تقسم أرمنيا الغربية إلى قسمين شمالي وجنوبي، وعليه كانت طرابزون وأرضروم وخرموط وسيواس تابعة للقسم الشمالي، وكانت وان وبطليس وديار بكر للقسم الجنوبي. ويتولى إدارة القسم الشمالي المفتش العام الهولندي فيستينك، بسما يتولى إدارة القسم الجنوبي هوف قائد الكتيبة الروحية.

لكن قبل هذه المعاهدة استمرت الدعاية أربع سنوات تدعو إلى تترك العناصر غير التركية (من المسيحيين والمسلمين). وقد بدء بتنفيذ هذا المخطط بقسوة وشدة من عام 1914 إلى عام 1918.

تمتد ولاية طرابزون على شكل موزة على الشاطئ الجنوبي للبحر الأسود بطول 474 كيلو متراً وعرض 74 كيلو متراً، بدءاً من جنوب باطوم حتى الأتشم غربي صامصون.

كان للولاية في عام 1914 أربعة ألوية (منجق) مقسمة إلى 22 قضاء، لكن مصطفى كمال ألغى هذه التقسيمات الإدارية، وحول اللواء إلى ولاية، وأطلق على اللواء (المنجق) اسماً تريباً هو إبل وعلى القضاء اسم إيلنشة.

وقد كان الحاكم الأعلى في الولاية هو والي، يتبعه أربعة متصرفين للألوية، 22 قائم مقام للأقضية، ولم يطرأ تبديل على هذه الأرقام حتى عام 1915 أمام

ترحيل الأرمن، وكان الوالي آنذاك جمال عزمي، وكان متصرف صامصون (لواء جانيك) نجمي بك.

كان عدد السكان الأرمن في ولاية طرايزون في عام 1882 يبلغ 120.000 نسمة. (راجع مارسيل ليبار، صفحة 59، وأسعد أوراس في كتابه باللغة التركية صفحة 139).

بعد ثلاثين سنة تقريباً من عام 1882، بين المطران أورمانيان في عام 1911 أن عدد السكان الأرمن في ولاية طرايزون هو 63.500 في ولاياتها (ألوتها) الأربع (طرايزون، جانيك ريزه (بلاد اللاذ) وكوموشخانة) ويمكن اعتبار هذا الرقم هو الأدنى، لأن أورمانيان لم يكن في أي وقت من الأوقات يعرف مدى زيادة أو نقصان عدد الأرمن بشكل علمي، واعتبار عدد الأرمن في ولاية طرايزون 90.000 هو قريب من الحقيقة.

كان عدد المدارس الأرمنية في السنة الدراسية 1901-1902 (74) مدرسة، وعدد الطلاب المختلطين 5.003، وعدد المعلمين 153، بالطبع بعد 13 سنة زاد هذا العدد زيادة بنسبة تبلغ 25 بالمئة على الأقل.

كان في ولاية طرايزون ثلاثة أديرة و 78 كنيسة للأرمن الأرثوذكس، بينما يعطي أورمانيان عدد الكنائس 73.

كان مطران طرايزون الأسقف طوريان، وكان مطران صامصون الأسقف زافين الكوريني.

بين مسؤولو السفارات الأجنبية أن عدد أرمن ولاية طرايزون هو تقريباً 60.000. أما الحكومة التركية، وكما في باقي الولايات، تبين عدد الأرمن دائماً ناقصاً جداً لغايات سياسية، وسوف نرى لاحقاً الأرقام التي يثبتها الحكومة التركية أيضاً، في بريقة صدرت عن وزارة الداخلية أثناء الترحيل في أواخر تموز عام 1915. قبل بداية الحرب العالمية الأولى في أعوام 1912-1913، كانت توجد فرق كثيرة من الخارجين على القانون لم تكن قد حلت حتى عام 1914 وقت

الحرب. تحركت هذه القوات باتجاه الولايات الأرمنية، والتحق بهم شيئاً فشيئاً عدد كبير من المجرمين الذين أطلق سراحهم من السجون وفي تشرين الأول وتشيرين الثاني عام 1914 أصبحت طرايزون المقر الرئيسي لفرق الخارجين على القانون.

وكان هناك مقر البينباشي يعقوب جميل، صديق أنور، الذي تخرج من المدرسة الحربية في عام 1903 وكان شرساً متهوراً، ولقد وضع تحت إمرته 2000 من الخارجين على القانون، وانضمت إليهم فرق الخارجين على القانون التابعة لرضا بك، ووافق الجميع قائد كتيبة ألماني.

انتقلوا إلى نحويا على شاطئ البحر الأسود مروراً بيزه ووصلوا مجتاحين الأرض الروسية في تشرين الثاني 1914 إلى أردانوش وأبادوا الأرمن فيها، كان هدفهم تخريب الجيورجيين والمسلمين القوقاز ضد الروس، وكان معهم في تلك الحملة بهاء الدين شاكر، وبينما هم في طريقهم إلى أرداهان، التقوا بالقوزاق الذين أجهزوا على العسكر الأتراك والخارجين على القانون، وهرب المهاجمون الأتراك من الطريق التي جاؤوا منها، على شاطئ البحر الأسود إلى طرايزون، واستقال قائد الكتيبة الألماني احتجاجاً على طريقة قتال رجال النهب والقتل والخارجين على القانون، وتوجد معلومات عن طريقة تصرف هؤلاء في مذكرات واحد آخر من قادة التشكيلات الخاصة هو سليمان عسكري.

لم يشترك في مصادمة القوزاق الروس مع الأتراك أي مدني أو عسكري من الأرمن وعاد بهاء الدين شاكر إلى استانبول، لكنه رجع مرة ثانية بخطة جديدة إلى أرزروم حيث جعلها مقره وهكذا عاد في بداية آذار 1915.

في شهر نيسان وأيار 1915 اعتقل في مدينة طرايزون كما في صامصون كبار الشخصيات الأرمنية وزجوا في السجون تماماً مثلما جرى في الولايات الأخرى.

كان عدد المسجونين في طرايزون 250 شخصاً جهمة أن الأرمن قتلوا في مكان يدعى أركينيس رجلاً من رجال الدين الأتراك، وقصدهم بهذه الكذبة إثارة

## المشاعر عند الشعب التركي.

كان من بين المسجونين 42 شخصاً من كبار التجار، من حزبي الهنتشاك الطاشناقسوتيون، ومن أعضاء اللجنة المركزية لحزب الطاشناقسوتيون. وقد نقلوا جميعاً مقيدين مساء الخميس 11 حزيران 1915 إلى مكان في غرب طرايزون على بعد 7 أميال إلى مدينة بلاتانا (أقجة أباد)، حيث كانت تنتظرهم سفيتان شراعتان، إحدهما فارغة، والثانية مليئة بالمسكر والجنود، وسيق السجناء جماعة بعد جماعة إلى السفينة الشراعية حيث قتلوا وألقيت جثثهم في مياه البحر الأسود. ومن بين الـ 42 هؤلاء الذين قتلوا في بلاتانا في 11 حزيران 1915 العديد من أعضاء اللجنة المركزية لحزب الطاشناقسوتيون، منهم سيراتك يسايان (الرئيس)، بوزانت جيرماكيان، فريج كسباريان، شاهين آزابلاريان (أمين السر)، ييلوس زاكاريان، أوشاك بيد روسيان، كارنيك جزمجيان، ومن الهنتشاك هرانت مالحاسيان وغيره من القياديين. ومن بين الـ 42 معتقلاً لثأ واحد فقط، وكان قد أصيب بضربة على رأسه وألقي في الماء ولكنه لكونه قوي البنية تمكن من السباحة والخروج من الماء إلى شاطئ طرايزون والتجأ سراً إلى إحدى السفارات وكان من الأرمن الروس واسمه وارتان، وقد فقد عقله نسبياً فلم ينطق بخير كلمة «يوم يوم»، وهو يعني أن رفاقه قد قتلوا وألقي بهم في البحر.

بعد خروجه من دار السفارة قبض عليه مرة ثانية، وأرسل إلى المستشفى الوطني التركي باعتباره مريضاً، ومات في اليوم التالي، (لأن المرضي الأرمن في المستشفيات التركية كانوا يُسمَّون).

بعد قتل هذه الشخصيات البارزة الـ 42 بيومين، أي في 13 حزيران 1915 في يوم السبت نشر أمر، فرض فيه على كل أرمن طرايزون أن يستعدوا خلال خمسة أيام للرحيل وعلق الأمر على الجدران كما بلغ إلى أصحاب العلاقة شفهاً عن طريق الشرطة، وحوصرت كل الأحياء بالجنود والشرطة الخيالة، ومنعت كافة الاتصالات والتجول في الشوارع.

وقد وجد في طرايزون في ذلك اليوم 14.000 جندي تركي وأكثر من عشرة آلاف شرطي وشرطي عسكري.

ولقد طبع هذا الأمر الخطي في مطبعة الولاية وعلى الصفحة الرابعة من عدد 14 حزيران 1915 من جريدة «طرايزوند» مشورت» الرسمية.

في يوم 13 حزيران عام 1915، أي في أيام إبادة الأرمن في طرايزون ألصق أمر الترحيل التالي على الجدران وبلغ بواسطة الشرطة، وتوجد تحت يدينا صورة شمسية عن هذا الأمر الخطي باللغة التركية حرفياً، وها نحن نقدم ترجمته الحرفية قبل أن ينشر في أي مكان من الصحف الأرمنية أو غيرها.

### النص الأصلي

إن مواطنينا الأرمن الذين يشكلون جزءاً من المجتمع الشماني، قد اغتربوا ومنذ عدة سنوات، وتتوجهات خارجية، وراء بعض الأفكار المشبوهة والهدامة التي أساءت إليهم وإلى باقي المواطنين وعكزت صفو أمن البلاد، وقد ذهبوا إلى أبعد من هذا فانفقوا - أي الشعب الأرمني - مع أعدائنا ضدنا ونجروا وقتلونا معهم، لذا وبغية المحافظة على ملك البلاد والأمن وإزالة الاضطراب، وبغية المحافظة على أمن وملك الأرمن أنفسهم وديمومة بقائهم اضطرت دولتنا إلى إتباع أساليب غير عادية وقامت بتضحية كبيرة عندما قررت إسكانهم في الولايات الداخلية إلى انتهاء الحرب، في أماكن أعدت لهم، وطلبت إلى كافة الشمانين إطاعة الأمر الصادر إطاعة مطلقة، علماً بأنه أمر قطعي وملزم:

1- على كل الأرمن، باستثناء المرضى، أن يرحلوا بعد خمسة أيام من صدور هذا الأمر بمرافقة الشرطة أو الدرك، تاركين دواهم وأحياءهم بالترتيب وبشكل كلي.

2- ومع أن الأرمن أحرار لدى خروجهم من ديارهم في حمل ما يشاؤون من الأملاك المنقولة لتأمين سفرهم، ولكن يحظر عليهم بيع الأشياء غير المنقولة والأراضي والأثاث والأشياء الزائدة أو تركها أمانة عند هذا أو ذاك، لأن اهتمامهم

هذا، مع أنه مؤقت، فإنهم لا يستطيعون حمل غير المنقول معهم وستبقى الأشياء المنقولة المتروكة في أيّنة أمنة تحت حراسة الدولة، وسوف تعاد إليهم عند عودتهم.

خلاقاً لهذا الأمر، فإن كل من يشتري أو يبيع أو يأتمن أو يؤمن أشياء الأرمن المنقولة وممتلكاتهم غير المنقولة يحال فوراً إلى المحكمة الحربية، على أنه يمكن بيع بعض الأشياء إلى الحكومة حصراً حسب حاجة الجيش.

3- أعدت كل الوسائل لتأمين راحة الأرمن أثناء الطريق ووصولهم إلى الأماكن المعدة لإقامتهم المؤقتة دون أي اعتداء عليهم أو هجوم.

4- على المغايرز المرافقة لقوافل الأرمن فرادي أو جماعات إطلاق الرصاص على كل من يحاول اعتراضهم أو الاعتداء عليهم أو على أعراضهم، ويقبض على المتجاسر ويقدم إلى المحكمة الحربية لينال عقوبة الإعدام.

إن هذه الإجراءات المؤسفة التي اتخذت بحق الأرمن الذين ذهبوا ضحية غنهم لا تمس الطوائف الأخرى، ولا يحق لهم التدخل فيها بأي حال من الأحوال.

5- على الأرمن إطاعة هذه المقررات، وإذا تجاسر أحد منهم على استخلم السلاح ضد جندي فإن السلاح سوف يستخدم ضده فقط ويلقى القبض عليه قتيلاً.

كذلك فإن معارضي قرارات الحكومة أو رافضي الرحيل أو الذين يحاولون الاختفاء هنا وهناك أو المستترين على اختفائهم أو الذين يؤوونهم أو الذين يعطونهم طعاماً، يحالون إلى المحكمة الحربية، ليحكم عليهم بالإعدام.

6- لا يجوز للأرمن أن يحملوا أسلحة حادة، ولا يجوز لهم حيازة أسلحة نارية لا في بيوتهم ولا في خارجها، ويجب أن تسلّم جميع أنواع الأسلحة من مسلمات ومتفجرات وسيوف إلى الحكومة، مثل هذه الأسلحة وغيرها، إذا وصلت أخباراً بممتلكاتها إلى الحكومة، وعند اكتشافها ونكراتها يكون أصحابها



مسؤولين عنها وسعاقبون عليها بصرامة.

7- يُسمح ويُجبر الجنود والشرطة المرافقون بإطلاق النار حتى القتل على كل من يتعرض طريق الأرمن للنهب أو الاغتصاب في القرى والأحياء وأثناء الطريق.

8- إن اللدنيين للبنك العثماني يستطيعون رهن أشياء تقابل مبالغهم بدلاً من هذا الدين وتبقى كتأمين في المصرف، إلا إذا وجدت الحكومة أن ذلك ضروري لمصلحة وحاجة الجيش تسلمته عندئذ شرط دفع قيمته نقداً، كذلك يجب أن يصادق على الدين من قبل الحكومة، ولهذا الغرض تعتبر سجلات التجار هي الوثائق المعتمدة أصولاً.

9- تشتري الحيوانات الصغيرة أو الكبيرة التي لا يمكن اصطحابها لحساب الجيش.

10- يقدم موظفو النواحي والأفضية والألوية والولايات التي يمر بها الأرمن كل ما يحتاجونه من مساعدة.

13 حزيران 1915 (1331).

لقد نشر هذا القرار بحذافيره في جريدة «طرايزونده مشورت» الحكومية. صاحب امتيازها ناجي ورئيس تحريرها حسن كمال، وطُبعت في مطبعة الحكومة، الكائنة في شارع أوزون سوقاق، ثمن النسخة 10 باره.

أما في الولايات الأخرى، فقد تولت صحف أخرى نشر القرارات المتعلقة بإبادة الأرمن ففي قيصرية جريدة «قيصرية»، محررها صبري، في سيواس صحيفتا «سيواس» و «كينزيل إرماك» محررهما نير بك.

إن هذا الإعلان الرسمي التركي المنشور ما هو إلا مخطط نظم بشكل شيطاني يتضمن وبكل وضوح الخبث والخداع والتحضير الإجرامي الجماعي الموجه ضد أرمن طرايزون. ولقد جرى الأمر نفسه في كل الولايات التي يقطنها الأرمن، وكان هدفهم الوحيد هو تجريد الأرمن من السلاح، فلم يسمحوا لهم حتى بحمل شفرة، بنية حرمانهم من كل سبيل للدفاع عن أنفسهم لدى أي

هجوم يتعرضون له في طريق ترحيلهم، وجعلوا الأرمن بذلك كقطع من الغنم الضعيف يضعونه بين مخالب الذئاب، دون حماية، قتل الرجال العزل وتوثر بالنساء أو اغتصبن وقتل الأطفال لو اختطفوا، وتعرضت أموالهم وأمتعتهم للنهب والضياع.

لو أن أية محكمة دولية أخذت هذه الوثيقة بعين الاعتبار وحللت المخطط المنتظم لتنفيذ بأسلوب شيطاني، لعرفت من النظرة الأولى فكرة الضباع في القضاء المبرم على هذه الشريحة البشرية.

لنعت الآن أقوال بعض شهود العيان الأجانب حول ترحيل وإبادة الأرمن في طرايزون:

بصرح القنصل الألماني في طرايزون الدكتور بيركفيلد، وهو رفيق الترك في السلاح، إنه في 6 تشرين الثاني 1914 وبعد ثمانية أيام من حملة الهجوم التركي على القوقاز، قصف الروس عدة مبان عسكرية تركية في طرايزون، فسارعت الحكومة التركية من فورها إلى تسليح الشعب التركي، مدعية إمكانية قيام الأرمن واليونان بثورة ضد الترك.

وأرسل الدكتور بيركفيلد في 11 حزيران 1915 تقريراً إلى الحكومة الألمانية أن الأتراك الذين احتقلوا 250 شخصاً من الأرمن في شهر أيار وسجنوهم، عزلوا 42 شخصاً من البارزين منهم وساقوهم مكبلين إلى مدينة بلاتانا (أقبحه أباد) التي تبعد 7 كيلو مترات عن طرايزون. ومن هذه المدينة الساحلية ساقوهم إلى سفينة شراعية بتاريخ 11 حزيران، وقتلوهم عليها وألقوا بجثثهم في مياه البحر الأسود. استناداً إلى تقرير الدكتور بيركفيلد، الذي يقول إن أمر الترحيل التركي هذا والخطوات التي تلت تدل على أن الأمر يقضي بإبادة الأرمن جماعياً، ويضيف أنه بناء على رجائه، وعده والي طرايزون جمال عزمي بك بمراعاة الأطفال والنساء الحوامل وعدم ترحيلهم. ولكن في 19 حزيران، وفي اليوم الأول للترحيل، قال الوالي بعدما نقض وعده بأنه تلقى تعليمات مشلعة تنص على وجوب ترحيل كل الأرمن دونما استثناء، لا فرق بين

الرجل والمرأة أو الطفل والمرأة الحامل، بروتستانتى أو كاثوليكي، وهذا يعني إبادة الجميع. وعمد الوالي بعد ذلك إلى ترحيل الأرمن بقوة السلاح تحت ضغط العسكر والشرطة (كان في طرايزون آنذاك 14.000 عسكري)، وتسيير قوافل متتابعة بعنف وإرهاب، ولكن قبل أن تتعد القوافل كثيراً تصدت لها فرق الخارجيين على القانون الذين كانوا محضرين لهذه الغاية، وبنّوا بسلب أملاكهم ثم راحوا يقتلونهم ويحرقونهم ويختطفون أطفالهم.

بعد هذه الجرائم مباشرة تغيب الوالي جمال عزمي بك عن مدينة طرايزون وذهب إلى الأعماق الداخلية من البلاد ولم يعد إلا في 16 / 3 آب 1915. يقول بيركفيلد إنهم قتلوا في الطرقات وفي شعاب الجبال 60.000 من الأرمن بدءاً من طرايزون. ويقول بيركفيلد أيضاً إن الغاية من هذه السياسة الداخلية، هي القضاء على الأرمن بقية طمس القضية الأرمنية.

بعد جريمة إبادة الأرمن، أراد الأتراك وضع بيركفيلد تحت المراقبة ومنع أسفاره إلى نواحي مدينة طرايزون وتشديد الحراسة عليه. لكنه رفض، وراح يتجول على حصان في النواحي القرية والبعيدة من المدينة ورأى بعينه كل ما جرى.

في اليوم السابق للترحيل، وعندما سمع بيركفيلد بأمر التهجير صرح للوالي بأن الحكومة صادرت كل وسائل النقل والسفر، فكيف يتسنى للشعب المسكين أن يقطع مشياً على الأقدام مسافات تزيد على ثلاثمائة كيلو متر ليصل إلى أماكن ترحيله، لكن الوالي طمأن السفير كاذباً، بأن الحكومة سوف تقدم كل التسهيلات، ثم جاءت الأسابيع الثلاثة التالية وكان هزة أرضية عنيفة اجتاحت الأرض ووضعت الأرمن في دوامة ثم جرفتهم عن أعينهم بسيل جارف ما عرف له التاريخ مثيلاً.

لم يعر بيركفيلد مبررات الأتراك أهمية وقال، إنه يجب أن لا يدان التركي من إعتراقاته بل يجب إدانته من تاريخه الشامل.

يصرح الدكتور بيركفيلد حول التخطيط المسبق لإبادة أرمن طرايزون ويقول،

إنه في 13 حزيران عام 1915 يوم إعلان أمر إجلاء الأرمن عن طرايزون، كان صف ضابط ألماني يدعى شليممي قد حضر من أرضروم إلى طرايزون عن طريق بايرت وأعلم السفير بيركفيلد أنه رأى أثناء سفره فرقاً من الخارجين على القانون الأتراك المسلحين موزعين في شعاب الجبال وفي الكهوف والأودية، استعداداً للهجوم على القوافل الأرمنية وإبادتهم، وإن وجود هذه الفرق يمتد على طول المسافة من أرضروم وأرزنجان ومثلها بايرت وكوموشخانة وطرايزون.

تحدث الضابط شليممي مع رؤساء 400 من الخارجين على القانون، الذين كانوا ضباطاً أتراكاً مدربين، وكانوا يخاطبونه بالفرنسية، وشاهد نساء أرمنيات مرتحلات، سلبت كل أموالهن في تلك البراري، لا حامي لهن جالات محرومات من الخبز، يأكلن الخشيش بدل الطعام.

كان القنصل الإيطالي غوريني حتى تلك الأيام موجوداً في المدينة، وعلى إثر انضمام إيطاليا للحلفاء اضطر إلى السفر إليها، فاستأجر قارباً بخارياً وسافر مع أسرته من طرايزون إلى استانبول ومنها إلى دادا أفاج (مدينة ألكساندرايوليس اليونانية على بحر إيجة قرب الحدود التركية الحالية) ثم إلى روما.

وكان القنصل على علم بكل الجرائم التي حلت بالأرمن، وما إن وصل إلى روما حتى رفع تقريراً يقول: «في أيام ترحيل الأرمن وقتلهم بتيث ثلاثين يوماً لا أشتهي الطعام ولا أستطيع النوم لكثرة ما تأثرت من بهذه الجرائم»، وكتب أيضاً «لقد احتشدت أكثر الوحوش ضراوة في طرايزون ومركز استانبول متحفزة لتمزيق الشعب الأرمني».

بسبب الحرب غادر طرايزون قناصل انكلترا وفرنسا وروسيا، ولم يبق منهم فيها سوى قناصل ألمانيا والنمسا وأمريكا، وهم كذلك على اطلاع واسع أو ضيق على تلك الحقائق، ومن بين الذين نقلوا عملية الإبادة في طرايزون وزراء من الحكومة المركزية في استانبول، قادة اتحاديون، الوالي جمال عزمي وأمين فرع الاتحاد في طرايزون ناقل بك ومعاونيه رضا بك، ومن الأطباء علي صائب وسعد

الدين، وقادة الشرطة والدرك وغيرهم.  
وأثناء أحداث الإبادة حصلت عمليات نهب للممتلكات الخاصة والمجوهرات  
بأبشع الصور حسب وصف بيركفيلد. وأما الأموال المتروكة فقد سلبوها سلباً  
رسمياً حكومياً، وقد حصل ذلك في كل الولايات.

### حول عدد المرحلين

في 31 تموز 1915 طلبت وزارة الداخلية بموجب بريقة لوائح عن عدد الأرمن  
المرجلين والأموال المصادرة، كما طلبت - بغية تبرير تصرفها - وثائق تتضمن  
أموالاً تلدين الأرمن.

قبل الاجلاء بثلاثة إلى خمسة أيام، عملت الحكومة التركية إلى اجراء احصاء  
في المدن والقرى التي سيتم ترحيل سكانها الأرمن منها. يلعب المختار مع 3-5 من  
الدرك ويزورون كل البيوت الأرمنية ويسجلون من فيها من البالغين والأطفال مع  
أعمارهم التقريبية وينظمون لوائح بما يسجلون، ويكون العدد الناتج هو عدد الأرمن  
الصحيح ضحايا الجريمة التكرام، فحصلت الحكومة التركية على عدد الأرمن المتوي  
ترحيلهم ثم قتلهم قبل يوم واحد من موعد تنفيذ الجريمة وعلمت أيضاً عدد أفراد كل  
قافلة وعدد الدرك والجنود الذين سيرافقونها، وبموجب هذه السجلات بلغ عدد الأرمن  
الذين أخرجوا من ديارهم 2600000 نسمة.

لكن الإدارات التركية المحلية لم توفر جهداً للتستر على العدد الحقيقي  
للأشخاص، والتقليل من أهمية الأشياء والأموال التي كان يملكها الأرمن.

أرمن طرايزون وحدها يعدون أكثر من 90000 نسمة إذا استثنينا هؤلاء الشهباء، فإن  
قيمة الأموال المسلوقة تقدر بـ 150 مليون دولار ذهبي، وتظل الحكومة التركية المسؤولة  
الوحيدة عن جرائم القتل والنهب، ولا فرق بين الاتحاديين والكماليين.

في 25 تموز 1915 أرسلت الحكومة المركزية التركية رسالة تعميم سرية إلى  
كل المراكز تستعلم عن عدد المهجّرين من الأرمن في الولايات والأقضية.  
أرسلت ولاية طرايزون شأنها شأن باقي الولايات، بنية التقليل من أهمية الجريمة التي

لوتكتبت، عدد الأرمن بما يناسب الاحصاء العام الذي أجرته الحكومة في عام 1903، وهو طبعاً أقل بكثير من العدد الحقيقي للسكان الأرمن في البلاد، وفيما يلي نبين الأعداد الصحيحة في ولاية طرايزون مفصلة حسب كل لواء وقضاء على حدة:

#### المرحلون من ولاية طرايزون

لواء طرايزون، سنجق طرايزون

والقضاء المركزي: 12084

قضاء كهراسون: 2232

قضاء تيرايلو: 817

قضاء كوريلي: 302

الوقف الكبير: 42

أقجة آباد (بلاتانا): 1425

سورمه نه: 325

ماتشكا: 49

---

المجموع 17276

أي أن 17276 أرمني أخرجوا من ديارهم من لواء طرايزون.

المرحلون من لواء ريزه (لازستان):

من القضاء المركزي: 38

أتيه: 28

نخوبه: 2

---

المجموع: 68

القضاء المركزي للواء كوموشخانه: 1624

24	تروول:
469	كيليكيد:
370	شيران:

---

2487	المجموع:
4992	القضاء المركزي للواء جانيك (صامصون):
1634	بافرا:
10648	تشارشامبا:
2567	ترمه:
5379	أونيا:
1154	فطسه:

---

المجموع: 26374

ولقد أعطت إدارة حكومة طرايزون عدد الأرمن المرحلين بـ 60874 نسمة، وذلك في برقية إلى وزلوة الداخلية.

فلنأخذ مثلاً: مدينة صامصون. كان عدد الأرمن فيها عام 1915 أكثر من 8000 نسمة. ففي مدرستين ودار حضانة واحدة فقط كان عدد الطلاب 800 طالباً.

لقد احتفظ الأتراك بالمعدد الحقيقي في طي الكتمان.

تضيف الحكومة التركية على الرد الواصل إلى الوزارة أن فئة من تجار طرايزون الأرمن غادروا البلاد إلى بلاد أجنبية بقصد التجارة.

والى جانب أعداد صامصون (لواء جانيك) أضيفت الملاحظة التالية:

لقد تم ترحيل كل أرمن اللواء، أما من غيروا دينهم أو تزوجن (النساء

الأرمنيات مع الأتراك) فقد نقلوا هم أيضاً إلى قرى مختلفة.

أما الأطفال الأيتام الذين بقوا دون معيل، فموجب أمر ورد في برقية وزارة الداخلية بتاريخ 29 تموز 1915، يتم توزيعهم على الأسر التركية.

كذلك بأوامر برقية وزارة الداخلية بتاريخ 11 و 13 و 26 آب و 9 أيلول، تسلم كل الأشياء المعائدة للأرمن وكل محتويات البيوت والحوانيت إلى الجيوش التركية الثالث والرابع والسادس بموجب لوائح مفصلة.

ورغبة من وزارة الداخلية التركية في دعم عملية استمرار النهب، أمرت ببرقيتها بتاريخ 31 آب و 15 أيلول 1915 أن تسلم محتويات صيدليات الأرمن بما فيها من أدوية طبية، وأجهزة وبضاعة إلى الهلال الأحمر التركي وإلى المستشفيات التركية.

فيما يتعلق بالكنائس الأرمنية، فقد كانت قد هُدمت كلياً أو جزئياً، واستخدم قسم منها كمخزن للأسلحة والذخيرة، بعد نهب ما بداخلها.

أما المدارس فموجب أمر البرقية المؤرخة في 8 أيلول عام 1915 السرية، فيقضي بأن توضع بعض المدارس تحت تصرف المهاجرين الأتراك ويستعمل بعضها الآخر كمدراس لتلاميذهم.

وحسب اللائحة التي حصلنا عليها، وجدنا عدد المدارس الأرمنية في ولاية طرابزون في عام 1902 قد بلغ 74 مدرسة، ويصرح الأتراك بأن هذه الحقيقة الواضحة كالشمس هي إما مراعاة أو كذب، وهذا يبين عدم احساسهم بالخزي وعدم معرفتهم بالعيب تحت ضوء الحقيقة.

كان الرئيس ويلسون قد ترك في 21 تشرين الثاني عام 1920 المساحة الواقعة إلى الشرق من طرابزون ونزولاً باتجاه الجنوب لأرمينيا المستقلة، وترك مناطق الأرمن في كفي وغاريوط للأتراك، وبذلك تبقى داخل حدود أرمينيا مدينة طرابزون وتيربولو وكوموشخانة وكيلكيد، بينما يبقى في حدود الأتراك كيراسون وشاين قره هيصار وكيمانخ والقسم الغربي من كفي.



كانت هناك مدن هامة يقطنها الأرمن في القسم الغربي من ولاية طرايزون ممتدة على شاطئ البحر الأسود، منها صامصون وتشارشامبا وأونيا وقطسه وأوردو وكيراسون.

صرح غوكوف القنصل الألماني في صامصون بتاريخ 11 حزيران 1915 أنه ألصقت على الجدران هناك (أي في صامصون) أوامر على غرار ما جرى في طرايزون، فأبلغ ذلك إلى السفير قائلاً إن هذه الأوامر تعني إجلاء الأرمن وإبادتهم. وقال أيضاً إنه لن يتمكن واحد من المرحّلين من الوصول إلى المكان الذي عُيّن له.

لقد تحطمت التجارة في الأناضول، ويريدون طمس معالم الأرمن بالوسائل الوحشية. وأرسل بعض معتقي الإسلام في أونيا إلى قرى أخرى.

كان أعضاء اللجنة المركزية لحزب الطاشناقسوتيون مسجونين مثل كاريكين تزيان، م. بيرنيان د. كوركجيان، ملكون وهو من أماسيا مع غيرهم من القادة، مات بعضهم تحت الضرب وبعضهم أرسلوا مع بعض قادة مدينة مرزيفون إلى سيواس حيث قتلوا شتقاً أو تعذيباً، بناء على أمر الوالي المتوحش معتر.

كان من بين الآلاف الذين ساهموا في الجريمة الوالي المتعطش إلى الدم جمال عزمي وأمين فرع حزب الاتحاد في طرايزون نائل ومعاونه رضا ومفتش الجمارك محمد علي، وقائد الدرك طلعت، وشكرجي مصطفى، وكرسته جي حافظ جلال، وتكنه لي نشأت. ولقد كلف هذا الأخير باغراق جثث الأرمن بعد قتلهم على السفن الشراعية ورميهم في البحر.

وكان الأطباء الأتراك الذين يسمون المرضى والجنود الأرمن منهم: مدير الصحة المتعطش إلى الدماء علي صائب الذي أمر بقتل الطبيبين أصلايان وحكيميان، والمدعو الدكتور شوكت، الذي كان مع الخارجين على القانون وموظفاً في الصحة.

أما ضباغ منطقة صامصون فهم المتصرف نجمي، وقادة الشرطة نوري

وصبري، والمسعودي المخمور أمين فرع الاتحاد الدكتور صدقي بك مع معاونيه،  
وقائد الجيش المحلي، والشرطة والجند والخارجون على القانون.  
وفي كيرامون كان صاري محمد زاده أشرف وأخوه حسن، والكاتب  
أحمد، وقائد الشرطة كمال، والبنياشي قائد، والبيوزياشي عثمان وأخوه  
والخارجون على القانون (هؤلاء الوحوش مصاصو الدماء)، لقد ظن المجرمون  
الأتراك، أنهم لن يحاسبوا على جريمتهم حكومة وشعباً، وأنه لن يأتي من يطالبهم  
بالحساب، لكن التاريخ يسك برقابهم، فالأرمني لن يكف عن المطالبة بحقه -  
بالأرض الأرمنية التاريخية والتأثر لدم الضحايا.

• • •

## إبادة الأرمن في ولاية سيواس

ليست هذه قصة مدينة سيواس، ولا لوالها، ولا قضائها، وليست قصة الترحيل، فللتاريخ كتب كثيرة، وللترحيل أيضاً كتب ومقالات كثيرة أشهرها ما كتبه قره بيت كاييكيان «قصة المذابح»، التي ظهرت إلى النور من مطبعة «هايرينيك» عام 1924 هـ 680 صفحة تحت إشراف جمعية إعادة بناء سيواس. كل ما نريده، هو أن نذكر بعض الحقائق والأرقام التي وردت في شواهد كنسية وترهوية وقومية وتجارية.

فمن بين ولايات أرمينيا الغربية الست، كانت سيواس هي الأكبر مساحة والأكثر عمراناً وتواجداً أرمينياً، ولهذا حركت الخيرة والحقد عند الشعب التركي والموظفين الأتراك.

في القرن الحادي عشر كانت سيواس عاصمة أرمينيا الصغرى، وكانت مقر الملك ومقر الكاثوليكوس، وقد تهدمت المناطق الأرمينية والرومية واليونانية الكثيفة بالسكان العامرة مرات عديدة، وأعيد بناؤها وازدهرت بفضل العمل الأرميني البناء.

في العام 1915 وقبل الترحيل مباشرة، كان يوجد في المدينة 11500 بيت منها 7000 تخص الأرمن. وآخر إحصاء أجرته الشرطة (في 15 حزيران عام 1915) سجلت فيه 47500 أرمينياً رحل تسعون بالمئة منهم.

وكتاب «قصة الترحيل»، الذي ألفه المرابي الكبير قره بيت كاييكيان، الذي يحكي فيه عن الترحيل، وقد كتبه مبتدئاً من سيواس إلى الرقة ودير الزور كشاهد عيان عاش الترحيل.

## الاقتصاد - التجارة

كان القسم الأكبر لأعمال التجارة الداخلية والخارجية في سيواس بأيدي الأرمن وكان 90 بالمئة من المهنيين من الأرمن أيضاً، وكان سكان المدينة من الأتراك اجمالاً كسالي وفقراء. وإلى جانب الموظفين المدنيين والعسكريين الأتراك، كانت توجد طبقة الأشراف، وهم من أصحاب الأقطان والخانات والبيوت التي كان مستأجروها من الأرمن أيضاً. وقد حصل عليها هؤلاء الأتراك عن طريق «الميراث»، وكانت توجد طائفة من متولي الأوقاف الاسلامية وغيرهم.

كان القنصل الفرنسي في المدينة من عام 1911 إلى عام 1914 عربي سوري مسيحي اسمه دوساب، وترجمانه ماتوك أفندي آنصوريان، وهو ترجمان سيواسي لسنوات طويلة، ومثقف ومفكر، ونشط - قتل في أيام الترحيل - وقد أشهر تقريره عن (الحياة الاقتصادية) الذي قدمه القنصل دوساب إلى وزارة الخارجية الفرنسية، روح الأرمني الاقتصادية والابداعية البناءة ونبوغه في سيواس وضواحيها في أعمال الزراعة والتجارة والصناعة وصناعة السجاد. ولقد نشر القنصلان غرنار و ي. دوساب تقارير شيقة عن الحياة الاقتصادية والتجارية والمعمارية في سيواس.

كان الأرمن يشكلون 90 بالمئة من أصحاب المهن والحوانيت والتجار في لواء سيواس، بينما لم يكن الأتراك يشكلون أكثر من 10 بالمئة.

وها هي الصور الحقيقية بالأرقام (في اللواء).

- أصحاب الحوانيت الأرمن 600 - الأتراك 150.

- المهنيون الأرمن 1500 - الأتراك 250.

- التجار المصلرون الأرمن 45 - الأتراك 5.

- تجار القماش الأرمن 18 - الأتراك صفر.

- تجار المصنوعات الحديدية الأرمن 12 - الأتراك صفر.

- مصنوعات المعامل في كورين الأرمن 19 - الأتراك 1.

- مطاحن الأرمن 4 - الأتراك 4.
- أصحاب الحوانيت والمهنيون في الولاية الأرمن 6800 - الأتراك 2550.
- التجار المصدرون الأرمن 127 - الأتراك 23.
- التجار المستوردون الأرمن 141 - الأتراك 13.
- معمل ومصنع للأرمن 130 - الأتراك 20.
- الصرافة الأرمن 32 - الأتراك 5.
- (راجع مرسل ليار صفحة 65 - 67، و ف. هامبارتسوميان صفحة 27 - 33).

### التقسيمات الإدارية في الولاية

كانت ولاية سيواس تمتد على مساحة قدرها 83000 ميل مربع، وهي تماثل مساحة ولاية أنقرة تقريباً، وتقسم إلى 4 ألوية (متصرفية) هي - سيواس وطوكات وأماسيا وشاين قره هيصار. لن نأخذ الآن عمليات الإهادة في طوكات وأماسيا وشاين قره هيصار بعين الاعتبار، بل مستحدث عن لواء سيواس وحده الذي تبلغ مساحته 34000 كيلو متر مربع.

بقي تقسيم الأقضية في العهد التركي الجديد علي ما كان عليه في لواء سيواس، والتغيير الوحيد الذي حصل كان في الأسماء، فبدلاً من اسم لواء (سنجق)، وضعوا اسم إيل، القائم مقامات هي - سيواس (القضاء المركزي) كوتش هيصار (مركز قضاء هافيك)، زارا (كوتشكيري)، ينيخان (مركز قضاء يلد يزالي) شار قشله (مركز قضاء تونوز)، ديفريك، غانزال: كورين وديرينده<sup>(18)</sup>.

### السكان

في عام 1845، وفي عهد السلطان عبد المجيد، كان عدد الأرمن في سيواس يبلغ 300000 نسمة، بينما ظهر في بيان البطريركية في عام 1878 - 280000 نسمة في

ولاية سيواس، (دون لواء شابين قره هيصار الذي كان جزءاً من ولاية طرابزون).  
في عام 1890، واعتماداً على سجلات الإحصاء السكاني التركية (المنقوصة  
غير الصحيحة) يَنْ فِتال كينه الفرنسي عدد الأرمن في ولاية سيواس 170423  
نسمة (المجلد 1، صفحة 623-790).

حددت النشرة السنوية التركية ذلك العدد في عام 1906 بـ 149465 نسمة.  
فعدد السكان الأرمن يتنقص دائماً مراعاة للحسابات السياسية.

وتبين علم صحة الإحصاء التركي بعد الاطلاع على تقرير مطران سيواس  
الذي نشره في 13 حزيران عام 1911، والذي يبين عدد الأرمن في لواء سيواس  
وحده 255430 منهم 249201 من الأرثوذكس و 3423 من البروتستانت و 2806  
من الكاثوليك.

في لائحته، يبين قره بيت كايكيان عدد الأرمن في لواء سيواس 192164  
نسمة، أي أن الإحصاء التركي ينقص 40 بالمئة عن العدد الحقيقي.

في عام 1919 يثبت البطريركية الأرمنية عدد الأرمن في ولاية سيواس  
225000 نسمة. وتبين بعثة أرمينيا العدد بعد عزل شمال وغرب وجنوب غرب  
سيواس فيبقى ما في المناطق الباقية وحدها 165000 نسمة.

دراسة بسيطة تكفي لتبين الأعداد الناقصة التي طرحها البطريركية والمطران  
أورمانيان والبعثة الأرمنية.

فيما يلي تقدم الأعداد الناقصة التي طرحها المطران أورمانيان عن ولاية  
سيواس:

لواء سيواس: سيواس: 86000

كورين: 18500

ديرينده: 7000

---

المجموع 111500

لواء طوكات:	23500
لواء أماسيا:	28500
شابين قره هيسار:	25200
أذربايجان:	4050

#### المجموع 192750

أرقام المطران أورمانيان غير موثوقة، لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار الذين نقصت أعدادهم بجرعة الإبادة، كما لم يلاحظ الولادات والوفيات بين عامي 1878 و 1915 خلال 37 سنة، لهذا تبقى لوائح المطرانيات أقرب إلى الواقع. قُيِّمَ إلى سيواس الاتحادي المتطرف المدعو معمر بك في 16 آذار عام 1913 والياً عليها من قبل الحكومة التركية، ولم يكن أكثر من وحش دنيء.

ظهرت نوايا الاتحاد على السطح، فبعد مقتل وزير الحرية ناظم باشا الجركسي في استانبول والاستيلاء على الحكم في 23/10 كانون الثاني عام 1913، نصّبوا في المنصب الهامة في الوزارات والقضاء والمراكز والعسكرية الحساسة موظفين من حريهم، خصوصاً من القادمين من ناحية روميلي الذين يكرهون المسيحيين، ومن الشرطة وقادة الشرطة الطامعين في الثأر.

في أوائل آب 1914 عندما أعلنت تركيا التعبئة العامة مدعية «تأمين لوازم الجيش»، صادرت كل السلع والمواد الموجودة في حوانيت الأرمن في ولاية ومدينة سيواس، كما صادرت الخيول والعربات والثيران وغيرها، ولم يُسَّ الأتراك إلا قدر ضئيل، وكانت بعض المصادرات ترسل إلى بيوت العسكريين.

كذلك تم الاستيلاء على الأديرة والكنائس والمستشفيات والمعامل والمصانع وطواحين الماء ومصانع المعجنات والبيوت اللائقة للنظر باعتبارها «ضرورية للأمر العسكري»، وكانت الحقيقة هي حرمان الأرمن من وسائل الدفاع عن أنفسهم. أما المواد المنقولة من أرضروم إلى سيواس، لكسوة طوابق البناء الجديد للمدرسة

ساناساريان، فقد صودرت أخشابها وبني بها بأيدي عمال من الأرمن مستشفيات وثكنات للأتراك، إضافة إلى حجارة انتزعت من المدافن الأرمنية.

واستوفوا من الجنود الأرمن غير المدربين، بدل تدريب (وبدل إعفاء من العسكرية) ولكنهم استدعواهم إلى العسكرية حتى سن 45 سنة، وهكذا دفعوا البديل والتحقوا بالعسكرية.

ثم شكلت لجنة أطلق عليها اسم (المدافعة المالية) أعضاؤها حجي علي بك زاده سليمان، جامباز دوزجي باكير، أرباجي أوغلو صبري، حجي مصطفي، وكاتب يدعى أحمد وهو هارب من الجندية، كانت مهمتهم احصاء ما تبقى من البضائع والمواد في الخوانيت وقيدتها ومصادرتها من دون قيمة وإرسال بعضها إلى بيوت الأتراك، وكانت هذه الحلقة الأولى لمسلسل نهب الممتلكات الخاصة.

في تشرين الثاني عام 1914، أرسل إلى سيواس عبد الغني بك موفداً من الاتحاد أمناً لفرع الحزب، وكان عسكرياً أعرج برتبة يوزباشي من سفاحي الأرمن، ثم أحول إلى الخدمة المدنية بعدما جرحته قدمه في حرب البلقان، وبمجيئه بدأت تشتد السياسة الارهابية (ستحدث عن عبد الغني عندما نصل إلى ملف محاكمة الأمناء).

في 18 كانون الأول 1914 كان الأسقف السيواسي المولد ساهاك أوضه باشيان الذي كان مطراناً في صامصون وبروصة (بورصة)، ذاهباً إلى أرزنجان مطراناً فيها ولكن بايعاز من الوالي معمر ومعاونيه (غني) والقائم مقام القيصري أحمد أفندي قائم مقام أنديريس، أرسلت مفرزة من خمسة من الخارجين على القانون وقتلوه في منطقة الرفاهية بين قريتي تشوبانلي وقانليطاش التي تبعد 40 ميلاً غرب أنديريس.

أما الأفراد الخارجون على القانون فكانوا ماهر الزاري، خالص بك، تشاتشان علي، حاجب معمر، ورئيسهم أدهم وملازم الدرك علي بك الجركسي، وبعد



هذه الجريمة النكراء مباشرة، وبعد مجيء غني وقعت أحداث مهمة أخرى، منها اتهم الأرمن (بأنهم سمموا خبز العسكر التركي) وأكاذيب أخرى.

وفي كانون الأول 1914، ولكي يغطي أنور انكساره في معركة صاريفاميش، جمع كل السلاح من الجنود الأرمن المسلحين، وبحجة تعيد الطرقات وبناء الأبنية أرسلهم كعمال إلى مناطق مختلفة، وبذلك شنت شملهم تمهيداً لإبادتهم شيئاً فشيئاً.

في 2 شباط 1915 تم الاستيلاء على الدير القديم، دير القديس نيشان الذي يبعد نصف ساعة عن المدينة. وفي 6 آذار 1915، عُلق ستة من أرمن كورين على المشائق في سيواس بتهمة هربهم من الخندية، وعند نقل الجنود الأرمن غير المسلحين قتل معظمهم ويقولون: ماذا نفعل؟ كانوا يهربون!- ولقد قُتلوا لأنهم عمدوا إلى الفرار.

من الجدير بالذكر أن الذي أنقل أنور عدو الأرمن اللدود من الأسر في معركة القوقاز هو اليوزباشي السيواسي الأرمني هوانيس أغينيان، أحد أبطال حرب البلقان، كان يتعاون معه سيواسي آخر ضابط في الجيش اسمه مهران تشاميان، ولقد ضحى الاثنان بروحهما في معركة القوقاز إلى جانب الأتراك في منطقتي ايدي وأولتي.

في منتصف آذار 1915 اعتقلوا زعماء الأحزاب في سيواس، من الطاشناقسوتيون واهان وارطانيان (صينلي)، هوانيس يولاديان هاروتيون فارتوكيان، واهان ميلزادوريان خازن اللجنة المركزية، وترجمان الحكومة مارديروس كاريهليان (من مدينة موش)، ومن الهتتشاك ديكران أوضه باشيان، مانوك بيلريان، واللحام قاراماتوكيان والحلاق فوسكان وغيرهم.

أما عضو اللجنة المركزية خجادور كودويان (باروير) فيبعدا أن توارى مدة عن الأنظار لجأ إلى الجبال، بينما مات الضابط الصحي في (صوشهر) آرام يرائوسيان (آرامازت) مصاباً بحمى.

في 15 آذار 1915 حاولوا اعتقال مراد بالحيلة، لكنهم فشلوا. ومع أن الحكومة التركية عمدت إلى أشد أنواع القهر، فقد صمد مراد ولغت أنظار الجميع بما أبداه من حذر وشجاعة وقتال.

في منتصف أيار، وعندما كان مراد موجوداً في جبل غافراز على بعد 3 كيلو مترات إلى الجنوب الغربي من المدينة، أرسل رسولاً سراً إلى اللجنة المركزية لحزب الطاشناقسوتيون في سيواس، (المعروف باسم «التل الأسود») يقول: «إن السكين قد وصلت إلى العظم، فليأتوا بما تحت أيديهم وليبدؤوا العمل». ثم بجيء الرد من السجن، ويعانون، أن «المدينة محاصرة ولا مبيت إلى إرسال أي شيء، ولا شك في أننا سنكون ميتين قبل أن يصلكم ردنا، ووصيتنا: «لا ترحموا أحده».

ويسجل مراد: «ضاع «التل الأسود»، من دون أثر».

في أيار 1915 يعتقل ويعدم الدكتور بغصاصار وارطانيان، وشقيق الصيدلي واهان، والدكتور أرمينك هارانيان وطبيب الدرك الدكتور مقصود، وضمن مخطط الإبادة أيضاً راحوا يرسلون الأرمن العزل من السلاح الذين شكلوا منهم طوابير عمال، إلى أماكن متفرقة بعيدة.

### فضية إرسال العسكر الأرمن

#### إلى أماكن متفرقة وإبعادهم عن بعضهم

كانوا مثلاً يأتون بالعمال العسكر الأرمن من طوكات إلى تونوز أو إلى ضواحي سيواس وجماعة سيواس يرسلونهم إلى غانزال أو طوكات، وجماعة أماسيا إلى يكمسار، أي أنهم كانوا يعدون العمال العسكر الأرمن عن مسقط رؤوسهم ويحزلونهم.

ومثلما حصل في مقتل الأسقف ساهاك أوضه باشيان حصل في 2 حزيران 1915 مع شافارش ساهاكيان مطران طوكات إذ قتلته الخارجون على القانون عند منحدر يدعى قيزيل إني يقع بين طوكات وأرتوفا، أما مدبرو مقتله فكانوا

تصرف طوكات وقائد الدرك بايعاز من والي سيواس معمر بك.

بعد يوم واحد، أي في 3 حزيران عام 1915 بدأت الاعتقالات العامة في سيواس وضواحيها، نفذها الشرطة والدرك والعسكر المسلحون بالحارب. وفي غضون عشرة أيام بلغ عدد السجناء في سيواس خمسة آلاف سجين، وكانوا أتون بوجهاء الأرياف أيضاً إلى سيواس، وكانت الأبنية المستعملة سجنًا، تفرغ استمرار عقب تقبيل نزلاتها لثمتلىء بنزلاء جدد.

كذلك كانوا يأتون بالوجهاء من طوكات، أماسيا، زيله، نكسار، هيريف، مرزيفون، صامصون، وغافزا إلى سجون سيواس مكبلين.

والأمر نفسه كان يجري في أفضية ولاية سيواس كوتشكيري (زارا)، هافيك (كوتش هيصار) ديفريك، كورين، مانجيليك، وكيمريك، حتى أنهم يحضرون المعتقلين من أنقرة إلى سيواس. فقد جاؤوا بـ 500 شخص من مدينة يوزغات التابعة لولاية أنقرة مع المظطران نرسيس تانييليان، وماتوا من التعذيب في مكان يدعى (طاشلي داره) أي الوادي الحجري، وبعد 4 ساعات من سيواس، ثم أصبح هذا المكان مدفنًا للمعتقلين في سيواس.

بعد اعتقالات 3 و 10 و 13 حزيران 1915، وبموجب أمر سري من وزارة الداخلية صدر بيان غلّق على المجلدان وبلغ إلى مخافر الشرطة ومختير الأحياء جاء فيه (19):

- 1- سوف ترحلون إلى الجزيرة ودير الزور بموجب الأوامر العليا.
- 2- سوف تلهيون بأمان تحت الحراسة.
- 3- لن يصيبكم شيء في الطريق.
- 4- هذا الترحيل سببه الحرب.
- 5- إذا حصل احتجاج فسوف يقضي عليكم بالسلاح.
- 6- سوف ترحلون حياً بعد حي.
- 7- لقد تبلغت المخافر ذلك.

8- يمكنكم استئجار عربات أو عيول أو حمير. الذين لا يملكون مالا تؤمن لهم الحكومة ما ينقلهم، مع ما يريدون نقله معهم.

يوين قره بيت كاييكيان، مؤلف كتاب «ينيرنابادوم» (أي «قصة المناهج») أنه خلال 15 يوماً، أي من 22 حزيران حتى 5 تموز 1915، رحلت من مدينة سيواس 5400 عائلة أو 37000 نسمة.

تذكر مذكرات يومية بين أيدينا، أنه قبل يوم واحد من الترحيل، وبنتيجة آخر إحصاء قامت به الشرطة لصالح الترحيل، كان عدد الأرمن الذين أجبروا على الرحيل هو 47500 موزعين على 17 قافلة لا على 14 قافلة.

تعرض 5000 من الأرمن السجناء في المدينة إلى الضرب والتعذيب. كما تعرض السجناء المحكوم عليهم بالموت رمياً بالرصاص للوحشية ذاتها. وبالطريقة ذاتها كانوا يخرجونهم في الليل مكبلين ليقتلوا في جنح الظلام برعاية المسكر المسلحين بالحرايب.

حبال كل هذه الضحايا، كانت تلفق تهمة واحدة فقط: فقد رفع الوالي المتوحش المدعو معمر تقريراً مزوراً إلى المحكمة الحربية في سيواس يدعي فيه أن 30000 من الأرمن كانوا يستعدون للثورة، ولقد وزعت قواتهم على ثلاثة أقسام، على رأس أحدها البطل مراد. وكان البنياشي مصطفى صبري يحمل لقب الحاكم الدائم للمحكمة الحربية، ولأقت أكاذيب معمر صدى واسعاً في الصحيفة التركية الرسمية «سيواس» و «كينزيل إيرماق» بنية تخريض المجتمع التركي على الأرمن.

وشكلت محاكم حرية شكلية في المناطق التي يسكنها الأرمن وفي المدن الرئيسة لإجراء محاكمات شكلية، ولقد نشرت أكاذيب معمر أيضاً في الكتاب الموجه إلى الأتراك الذي يحمل العنوان «الحركات الثورية الأرمنية» - صفحة (190-194).

إن الإبادة الجماعية تعتبر الآن جريمة دولية، ويمكن للجبان الدولية، كجمعية

الصليب الأحمر الدولية وهيئة الأمم المتحدة دراسة الموضوع، لأنها تملك كل تسهيلات الدراسة والبحث، فعلى الرغم من كل محاولات الحكومة التركية لاختفائها يمكن اليوم التثبت من الوقائع وآثار التهجير وغير ذلك من الملامح بكل سهولة. لقد نال الأرمن الحق في المطالبة بحقوقهم بموجب معاهدة سيفر (راجع باب العقوبات والجزاءات) - القسم 7- المواد 226-230- مخصوصاً المادة 230 حول الإبادة التي نفذتها الحكومة التركية والمادة 228 حول فتح الوثائق). ليس مطلب قضيتنا هو تعويض الخسائر المادية وحده، بل تثبيت وقوع الجريمة وإدانة المجرم وفضح التخطيط المسبق لهذه الجريمة السياسية الكبيرة، وهي ترك أرمينيا من دون أرمن وترك الأرض الأرمنية تحت تصرف الحكومة التركية.

ويستطيع الأرمني بإبداعه ونشاطه، أن يجمع ثروة مادية جديدة، لكنه يحتاج إلى أرضه تحت قدميه.

في 15 آذار وعيد الفصح والأحد الجديد اللذين تلياه استباح الأتراك أمر ضرب وتعذيب زعماء الأحزاب وغيرهم بشكل لا يصدق حتى 27 أيار (يوم مقتلهم). ففي 27 أيار ساقوهم مكبلين إلى جنوب غرب (بني خان)، إلى مكان يبعد ساعتين عنها على سفح جبل الكلب يسمى (إيت مزارى) أي مقبرة الكلاب، وبعد قتلهم رمياً بالرصاص دفنهم. ولقد حضر تنفيذ الجريمة أمين فرع الاتحاد، والوالي، وقائد الدرك علي شفيق ومساعد قائد جيش الاحتياط يرتف بك، وصوروا قتلهم.

كان عدد السجناء بشكل جماعي من 3 إلى 16 حزيران 1915 أكثر من 5000 شخص محشورين حشراً في السجن المركزي وفي ثلاث مدارس: مدرسة القرية في القسم الجنوبي من المدينة، وفي مدرستين في مركز المدينة إحداهما الشفائية والثانية مظفر الدين. وكان يزيد عليهم شيئاً فشيئاً سجناء يأتون بهم من المناطق المجاورة، ولا يفرب عن البال أن هذه الأبنية المتخلفة سجناء كانت تخلى من طرف وتملأ من طرف آخر، فيقتلون الأولين ليخلوا مكاناً لضحايا جدد. ولما

شارفت عمليات الاعتقال على نهايتها، وتقرر إصدار بيان على الشعب في 18 حزيران يقضي بالترحيل، كان أمين فرع الاتحاد غني بك، الذي كان يقيم في بيت باروير أفندي بوغوصيان في سيواس، مسافراً إلى استانبول، وكان عليه أن يعود حاملاً أوامر شفوية وخطية جديدة من المركز، فبدأت عملية الترحيل من المدينة في 22 حزيران وانتهت في 9 تموز.

في 10 تموز، وبعد حضور الاحتفال بالذكرى السابعة للدستور التركي، عاد غني بك إلى سيواس بعد إبعاد أرمن المدينة، وجاء دور المسجونين في 4 أبتية، وقد لاقوا من العذاب أكثر مما لاقاه السيد المسيح.

ولقد أحصى عددهم من 11- 19 تموز 1915 بحضور قادة الأتراك والشرطة المسلمين ونائب مدينة سيواس التركي رسمي بك، هذا الإحصاء الذي دام 9 أيام (من 11- 19 تموز 1915)، وبموجب اللوائح الاسمية المنتظمة بدؤوا من 20 إلى 25 تموز ومن 26 إلى 30 تموز ومن 31 تموز إلى 4 آب عام 1915 أي في فترة 15 يوماً بإرسال 5000 من السجناء بمعدل (250- 300) شخص يومياً - «مشياً إلى أماكن أخرى»، أو «إلى القيصرية أو غيرها لشق الطرقات». ذريعة بخرجونهم بها من المدينة بهدوء فيستعدون عنها مسافة 5 إلى 10 أميال حيث يقتلونهم في مناطق متباعدة بعد تعذيب مرير.

خمسة آلاف من أرمن المدينة وخمسة آلاف من الأرياف والمناطق المجاورة قتلوا في تموز وآب 1915. وتبعهم الجنود الأرمن بعد سنة في المناطق التي تبعد من 5 إلى 20 ميلاً عن المدن التالية: أودية أك أوران، أودية سفوح كارداشلر، كايا ديبلي، أودية تافرا بوغازي، أودية اشخان طاكافور، جنوب إمارت، أودية قرية مودراسي قرب كيمريك، جنوب نهر أليس في منطقة كونكورماز، غارليخي قرب دير (القديس آكوب)، سفوح ميريكوم، ميريم أوقا، غمونه جيفتليك، أودية جنوب شونكوراك، أودية تشاللي، وادي جه له بيلر، قرب دير القديس خنتراكادار، تشرتشي ده ره جنوب تشرتشي خان، خلف القشلة، قرب سيران ته

به سي، طريق سيفه، تيفري، بالاهور السفلى، بوروزود العليا، خلف خان سينلو، داشلي ده ره، بورسوخ وفاطلوم، أي أن جميع الأراضي المحيطة بسيواس قد رويت بنماء الشهداء.

كان بين هؤلاء الآلاف الخمسة من الشهداء الأرمن القسم الأكبر من أعضاء المؤسسات الأرمنية في سيواس وفروعها الوطنيين، المعلمون المسنون وأعضاء المجلس الملي واللجان التربوية ووجهاء من كل الأحزاب والفئات.

### وثيقة رسمية

#### حول المصير المحتوم كتبها محكوم بالاقامة الجبرية

كان أحد السجناء الخمسة آلاف في سيواس عضواً في المجلس البلدي، ومن أجله تقدم شخص ذو نفوذ معين إلى السفارة الألمانية بطلب يسأل فيه عن مصير هذا الرجل بعد سجنه في 13 حزيران عام 1915، وبناءً على هذا الطلب كتب القنصل العام الألماني مورتمان إلى نائب القنصل الألماني في سيواس كارل فيرت الرد التالي:

رقم 81 - 22 شباط 1917

#### سيواس

جواباً على كتابكم المؤرخ في 1 شباط 1917، نعلمكم أننا علمنا بموجب شهادة حصلنا عليها أن هذا الشخص المعروف لديكم بقي فترة في سجن المدينة هنا، ثم أرسل إلى مكان مجهول، لا يستطيع أحد من السكان هنا قول شيء عن مصيره، ولا يوجد أي خبر حتى اليوم يؤكد وجوده على قيد الحياة.

#### التوقيع

كارل فيرت

يمكن تعميم هذه المعلومة على الـ 4999 شخصاً الآخرين.

توجد مجموعة من التعليمات والأوامر التي تقضي بالنهب والسلب الرسميين، مرتبة

في وزارة الداخلية، ومؤلفة من 37 مادة نشرناها (راجع جريدة «هايرنيك» اليومية تاريخ 6 و 7 و 8 تشرين الأول عام 1964 الأعداد من 15940 إلى 15942).

كانت بيوت الأرمن تختتم بما فيها من قبل لجنة التصفية، فيأتي الناس من جهة ثانية ويدخلونها، بعضهم من الأبواب، وبعضهم يتقربون الجدران ويفرغها الكتبة والجبابة والعسكريون والمهاجرون، وما تبقى من المحتويات التافهة تحمل إلى كنيسة السيدة العذراء لتباع بالمزاد العلني وتودع قيمتها في صندوق الدولة.

وأكثر الكنائس التي تعرضت للسلب الرسمي كانت: كنيسة السيدة العذراء وكنيسة القديس سركيس، وكنيسة المخلص والقديس ميناس ومن الأديرة دير القديس نيشان التاريخي وغيره فسلبت الايقونات المقدسة والأواني الذهبية والفضية والقطع الأثرية وعلى رأسها تحف دير القديس نيشان والكنز الثقافي الذي يضم 293 مخطوطاً. وكان السالبون من أعضاء لجنة التصفية أنفسهم يرأسهم رئيس ديوان الأموال المتروكة ونائبه والمدعي العام آصف بك، ومدير البنك الزراعي صبري بك وغيرهم

### إبادة العسكريين الأرمن

حتى حزيران 1916، كان في سيواس عشرة آلاف من الجنود الأرمن ما يزالون على قيد الحياة يعملون في أعمال السخرة تحت ظل تعذيب شديد في الموقع العسكري، فمنهم من يعمل خياطاً أو حذاءً، أو في أية مهنة عسكرية أخرى، ومنهم من كان في معامل المعجنات أو الخفايز، وآخرون في المصانع أو في أعمال البناء، فبنوا بشواهد القبور الأرمنية داراً للمعلمين الأتراك، وثلاث ثكنات وثكنة للخيالة، ومشفى ونادياً للاتحاد وفنلناً وملهى.

وغيرهم من العسكر الأرمن كانوا يعملون في عتابر التجهيزات العسكرية، والمئات بل الألوف منهم كانوا يعملون في شق الطرقات وتبييدها تحت اسم طابور العمالة في سيواس وغانزال وطوكات ورشادية وقيصرية وغيرها.

وتعرض هؤلاء العسكر المنكوبون إلى المصير المحترم نفسه الذي تعرض له



السجناء الآخرون من الأرمن، وبالسبل المخادعة نفسها، فقد حشروا وعزلوا في السجون وفي المدارس وقتلوا شيئاً فشيئاً. لقد حبسهم 20 يوماً في السجون تحت الحراسة المشددة لكي يستنزفوا قواهم، وبدءاً من 22 حزيران 1916 وحتى 13 تموز 1916، قتلهم بشكل وحشي، وقليلون جداً هم الذين نجوا بمعجزة من هذه المجزرة، لقد جازوا بقسم منهم إلى كاياديبي على بعد 24 ميلاً إلى الجنوب الغربي من سيواس، وقسم آخر حول المدينة وقسم إلى القرب من شارقشله وكيميريك، أي إلى أنسب الأودية الصالحة للقتل.

قتل في غرب أوضروم 2000 شخص و 7000 شخص مرة أخرى بمجموع 9000 أرمني، وعدا عن هؤلاء، فقد قتل 1000 شخص في زارا و 1000 شخص في رشادية (تقع رشادية ضمن لواء طوكات وتقع رفاهية ضمن لواء شايين قره هيصار).

#### السكان الأرمن في الأفضية التسعة في لواء سيواس

46200	- قضاء سيواس مع 6 قرى حولها:
3304	- بني خان (بلديزالي) وحولها 5 قرى:
34080	- قضاء هافيك (كوتش هيصار) وحولها 26 قرية:
16400	- قضاء كوتشكير (زارا) وحولها 8 قرى:
31620	- قضاء تونوز (شارقشله وكيميريك) وحولها 25 قرية:
14240	- قضاء غانزال وحولها 11 قرية:
18120	- قضاء ديفريك وحولها 15 قرية:
15800	- قضاء كورين وحولها 4 قرى:
5600	- قضاء ديرينده مع أشودي:
6800	- قضاء عزيزية (بنيان وأكره ك):

---

المجموع العام لأرمن لواء سيواس: 192164

- ينقص هذا الرقم 50000 عن الرقم الذي قدمته المطرانية.

## برقيات تتعلق بعزل الجنود الأرمن

القنصلية القيصريّة الألمانيّة - سيواس

برقية

أُرسلت من سيواس في 27 حزيران 1916 ووصلت إلى استانبول في 28 حزيران 1916 إلى دار السفارة الصيفية في طراية.

السفارة الألمانيّة

استانبول

«البارحة مساءً عزل وحجز المتبقون من الأرمن التابعون للفصائل العسكرية والذين كانوا يقومون بأعمال شق الطرق وبناء الجسور مع الأرمن الآخرين الذين كانوا في المدرسة الصناعيّة (مدرسة «آراميان» الوطنيّة في سيواس وهي ذات بناء من 4 طوابق وكانت قبل الحرب تستوعب 1500 طالباً. الطابق الأول منه هو مدرسة هريسيميان للبنات، تتلقى التعليم فيه 250 طالبة وفيه صالة واسعة جعلت مركزاً لتعليم الخياطة، صادرت الحكومة التركيّة المبني في 12/ 25 كانون الأول 1914 وجعلته مصنعاً عسكرياً» مع بعض اليونان في الكنيسة الأرمنيّة، أما من اعتنقوا الإسلام من اليونان والأرمن فقد أُخلي سبيلهم اليوم بعد ضرب مبرح، بينما أخذت الإدارة المحليّة تنصح الباقين من الأرمن باعتناق الإسلام، إن رفضوا، فإنهم يرسلون إلى.....»

نائب السفير الألماني

فهرت

عبارة «فإنهم يرسلون» صارت «أُرسِلوا وقتلوا».

عندما سمع المطران قره بيت كشوريان مطران أرضروم للأرمن الكاثوليك الذي كان موجوداً في سيواس في تموز 1916، بيّان معمر وبإيادة الجنود الأرمن أصيب بسكتة قلبية ومات في سيواس.

## إبادة الأطباء العسكريين الأرمن في سيواس

برقية

القنصلية القيصرية الألمانية - سيواس

برقية

سيواس 23 تموز 1916 (ت. ج.).

السفارة الألمانية

استانبول

اليوم، هو يوم العيد الوطني،<sup>(20)</sup> واعتق جميع الأطباء العسكريين الأرمن على اختلاف رتبهم الدين الاسلامي، واضطروا كلهم إلى تغيير ديانتهم.<sup>(21)</sup> وقد رفض طبيب يوزباشي تغيير دينه فوضعه مبدئياً في السجن.

ليروت

سفارة ألمانيا القيصرية - طرابيا

(استانبول) 24 تموز 1916.

نحيل الموضوع الذي أبلغنا إياه (المذكور أعلاه) مع فائق الاحترام إلى دولة رئيس وزراء حكومة ألمانيا (غانسلر) البارون فون يتمان هولفيك. (مغير ألمانيا في استانبول).

أديرة سيواس التسعة

وكتائس قرى اللواء التسعون

(دون ذكر قرى وكتائس طوكات، أماسيا وشاين قره هيصار)

أديرة سيواس هي: القديس نيشان (مع ثلاث كتائس)، أناباد (الصحرَاء) المقدس، القديس هاكوب، ختراكا دار (مليي الطلبات) المقدس (تلة خونر)، هريشداكايد (رئيس الملائكة) المقدس (قرب جاغت)، طاكافور (الملك) المقدس (قرب زارا)، والقديس طوروس (قرب مانجيليك).

كنائس قرى لواء ميواس حسب التسلسل الأبجدي للقرى (باللغة الأرمنية - المترجم):  
مدينة ميواس: السيدة العذراء المقدسة (الكنيسة الأم) التي هدمها عصمت  
بالديناميت عام 1950، القديس سرقيس، القديس ميناس، المخلص. وفي حي  
هوغار كنيسة السيدة العذراء المقدسة، أمام الكلية الأمريكية (مسقط رأس مختار  
الراهب).

القرية	الكنيسة
أطانيوس	القديس طوروس
ألاكليس	القديس ميناس
بركنيك	القديس سرقيس
برايرت	القديس طوروس
طاورا	السيدة العذراء المقدسة
تطماج	القديس سرقيس
ياراسار	القديس سرقيس
بني خان	الصليب المقدس
زارا	القديس غريغوريوس المنور
ته كه لي	القديس كيورك
تود وراك	القديس هاكوب
اشخاني	القديس نيكوغيوس
خاندزار	القديس سرقيس
خورسانا	القديس سرقيس
خوروخون	هريشداكايد (رئيس الملائكة) المقدس
كاميس	السيدة العذراء المقدسة
كافرا	القديس سرقيس

السيدة العذراء المقدسة	كوفدون
السيدة العذراء المقدسة	هو غتار
القديس سر كيس	غالدي
الصليب المقدس	غارابوغاز
الخلص	غافرار
القديس هاكوب	غوئشاسار
الصليب المقدس	جينجين
القديس قره بت	هافت
القديس سر كيس	شون - كوراك
القديس هاكوب	فو غوفيد
السيدة العذراء المقدسة	أولاش
السيدة العذراء المقدسة	نشاي كورد
القديس كيورك	بارديراك
السيدة العذراء المقدسة	بونيان
القديس ميناس	بينكول
القديس كيورك	ساراهاسان
القديس طوروس	داوشانلو
القديس قره بت	ديفيكسي
السيدة العذراء المقدسة	كارهاد
القديس كيورك	كوتو بينجه
القديس سر كيس	كوتني
السيدة العذراء المقدسة	كه تشه يورد
وكان في مدينة سيواس للأرمن الكاثوليك كنيسة القديس فلامس.	

وليسوعيين كنيسة الأربعين شهيداً، ومجمعان للبروتستانت، ومدارس  
للفرنسيين والأمريكيين وميتم - مدرسة للسويسريين.  
في فناء ديفريك ديران و 13 كنيسة.  
مدينة ديفريك: السيدة العذراء المقدسة والثالوث الأقدس.

القرى حسب التسلسل الأبجدي (باللغة الأرمنية - المترجم)

القرية	الكنيسة
آشوشين	طاكافور (الملك) المقدس
آرموتاغ	القديس كيورك
بالانكا	القديس كيورك
بارغام	السيدة العذراء المقدسة
بينكيان	هرشداكايد (رئيس الملائكة) المقدس
	السيدة العذراء المقدسة
زيمارا	الثالوث الأقدس
خورناجيل	القديس غريغوريوس المنور
كاسما	السيدة العذراء المقدسة
غوره سين	القديس قره بيت
موراننا	السيدة العذراء المقدسة
أودور	القديس توماس
القديس هاكوب	القديس هاكوب
شيكي	
سينجان	القديس كيورك
كنائس كورين وديرينه:	

كورين	الكنيسة الأم
تساخ تسور	القدّيس هاكوب
شوغول	القدّيس هاكوب
أورهن تاغ	القدّيس كيورك
قره هيصار	القدّيس سركيس
مانجيليك	دير القدّيس نيودوروس (البنّي في القرن 16)
ديرهنده	الثالوث الأقدس

والسيدة العنراء المقدسة  
السيدة العنراء المقدسة ودير القدّيس هاكوب  
أشودي  
وتوجد للأرمن الكاثوليك كنيسة.
وتوجد في قضاة تونوز:

توجد في كيماراك كنيسة، ويوجد للبروتستانت مجمع.  
صارميصاكلي (يونان) السيدة العنراء المقدسة  
أكاراك السيدة المقدسة والقدّيس كيورك  
قرى عزيزية وسازلي وطاشين، فيها كنائس لم يتيسر معرفتها.  
توجد في قضاة تونوز التابع لسيواس قرى فيها كنائس لم يتيسر لنا تعيين  
أسمائها ومنورد أسماء القرى فقط فيما يلي:

(آلا كيليسه - قايايونار - قاراكول - قاراهاجيلي (مفارا) - قاراسار - قورتلو قايا  
- ياهالتون تيميجوك - تكمان - طوياج - ليسانلي - كيماراك - كيكي - غاز ماغارا  
- غانتاروز - شارقيشله تشيبي - ياوروز - برهان - صاري أوغلان - سيفغن -  
سيكانت (سيكانت وياهالتون نصف سكانهما من الأرمن والنصف من الأتراك) -  
دينجل - باشاكيغ.

## في مجال التربية

للمدارس والطلاب والمعلمين في لواء سيواس عام 1902:

كودين	12 مدرسة	736 صبياً	78 بنتاً	20 معلماً.
سيواس	46 مدرسة	4072 صبياً	549 بنتاً	73 معلماً.
ديرينه	مدرستان	260 صبياً	70 بنتاً	5 معلمين.
ديفريك	10 مدارس	757 صبياً	100 بنتاً	20 معلماً.
المجموع	70 مدرسة	5025 صبياً	797 بنتاً	118 معلماً.

لقد زادت هذه الأرقام في عام 1915 بنسبة 25 بالمئة.

لا تدخل في هذه الأرقام مدارس الأرمن الكاثوليك والبعثات الأمريكية واليسوعيين الفرنسيين، ولا طلابها ولا معلموها.

وستقدم في مناسبة أخرى لائحة بعدد المدارس والطلاب والمعلمين في كل من أماسيا ومرزيقون وهيرينغ ونيكسار وطوكات وزيله وشابين قره هيصار وضواحيها التابعة لولاية سيواس.

## برقيات تركية حول سيواس

أرسلت وزارة الداخلية بتاريخ 12 أيار برقية سرية ومشفرة إلى الإدارات المحلية حول ترحيل الأرمن، وكانت قرارات وتعليمات رئاسة الوزارة التركية قد بُلّغت في 16 أيار. إن هذا التقرير السري كان قد نشر سابقاً.

ولقد أبقى معمر والي سيواس تقريراً حول الأوضاع في سيواس كما يلي:  
رحل من لواء سيواس:

من القضاء المركزي لسيواس 23.455

939

من عزققة



13.113	من تونوز
1.366	من يني خان
11.347	من كوتشاسار
5.978	من زارا
8.262	من ديفريك
2.783	من ديرينله
7.606	من كورين
3.088	من غانزال

---

من اللواء 77.937

هذا الرقم هو أقل حتى من ثلث لورمن لواء سيواس.  
وحسب تقرير معمر رحل من أماسيا 22.871 أرمنياً، من طوكات 20.403  
أرمنياً، ومن شابين قره هيصار 20.271 أرمنياً.  
وكانت البرقيات تحمل التواريخ 12 أيار و 31 تموز و 25 أيلول.  
ويخصّص قتل الرجال من الأرمن المهجرين إلى جنوب أماسيا، كتب الوالي  
معمر، التقرير التالي:

رقم التسلسل الدوائي

العام 359

الخاص 866

وهذه ترجمة البريقة السرية المرسلة من معمر والي سيواس إلى قائد شرطة  
أماسيا - قائد الكتيبة نوري أفندي الأعور. (22)

فرحلوا الأرمن من طريق مختصرة من غير أن يمروا من يفتوكيا.  
ملاحظة: بين أماسيا وسيواس توجد مدينة تسمى يفتوكيا التي لا بد من المرور

بها أثناء النهاب إلى سيواس، ولا توجد طريق أخرى، لذلك يتضمن هذا الأمر البرقي مغزى خفياً، ويعني قتل الأرمن قبل الوصول إلى يفتوكيا، (ولقد تم بالفعل قتل الأرمن المذكورين في غازوفا وجنكل بوغازي).

كما أضاف معمر إلى برقيته ما يلي بشكل ملاحظات نوره حرقياً:

«... ولايت سوقياتي خيتام بولشدر»<sup>(23)</sup>، سوق وتعيد اديلن نفوسو ولايت يوز أتمش بين (160000) ردهه سينله تخمين ايديلور، مع ما في بوميقدارين بير قيسمي قره هيصار وأماسيا وقتله رنده محو وتلف أولالاري مظنون، وشوهاله كوره ولا يتدن سوق ايديله ييلن أرمني مقلدارينين سجيلده مقيد مقدار أوزرينه قبوله موافقدر».

وترجمتها الحرفية:

«لقد تمت عملية الترحيل في الولاية، ويتوقع أن يكون عدد المرحلين والمبعدين 160.000، لكن يُظن أن قسماً من هؤلاء قد مات في أحداث قره هيصار وأماسيا، وعليه فإن قبول عدد المرحلين من الولاية حسب السجلات يكون مناسباً». ولم يذكر عدد الأرمن السجناء والقتلى والجنود لا في داخل اللواء ولا في خارجه، لأن الرقم الذي يئته المطرانية في لواء سيواس وحده 255.430 نسمة وبينه قره بيت كاييكيان 192.164 نسمة.

### المجرمون الرئيسون في لواء سيواس

عدا عن مئات الدرك والخارجين على القانون والشرطة والضباط وزعماء الخارجين على القانون والمتعاملين معهم من آلاف الأتراك المجرمين، نقدم فقط لائحة القائمين على الخط الأول الذين ديروا الجريمة، الوزراء في الحكومة المركزية وعلى الأخص قائد الجيش الثالث محمود كامل باشا،<sup>(24)</sup> الموظف الكبير في الدولة، الوحش المسمى معمر، والوكيل الدائم لقائد الجيش العاشر الاحتياطي بيرتيف بك، الذي كان يوزباشياً ثم صار باشاً، والنائب التركي راسم بك،

والمؤنف من المركز المسؤول عن أمانة الاتحاد عبد الغني بك والذي جاء مرات بأوامر شفعية تتعلق بإبادة الأرمن، والذي نفذ نفس الجريمة في ولاية أدونه، وقائد الدرك وقائد الكتيبة علي شفيق بك، والرئيس الدائم للمحكمة الحربية مصطفى صبري، وقائد الكتيبة علي بك ومدير الشرطة رفعت بك، الذي جيء به من البلقان.

### أضرار الأرمن المادية في لواء سيواس ومطالب الأرمن في الأرض

عدا عن هدر دم 200.000 أرمني هناك أضرار مادية لا تدخل فيها الثروات القومية تبلغ 500.000.000 دولاراً ذهبياً.

لقد كسب الأرمني الحق في عرض قضيته على محكمة العدل، وإن حقنا تعترف به دول العالم بموجب معاهدة دولية، وذلك بموجب المواد 226-230 من معاهدة سيفر التي تعطينا الحق في المطالبة بحقوقنا وتقديم الحكومة المجرمة أمام القانون لتتال عقابها والتي تنص على أنه يجب على الحكومة التركية أن تقدم كل الأوراق الثبوتية (مادة 228)- وتقديم المسؤولية عن المذبحة إلى المحكمة. (أي الحكومة التركية السفاحية، مادة 230).

ليست مطالب الأرمني في الدم والمال فقط، بل في الأرض، في وطنه التاريخي عبر ثلاثة آلاف سنة، وتركيا بقتلها الأرمن تهديد الإبقاء على احتلال الأرض بلا أرمن.



## تنظيم الإبادة التركية ومعركة شابين قره هيصار البطولية

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى في تموز 1914، كان على رأس الحكم في الامبراطورية العثمانية، زعماء متعصبون لطورانياتهم وقوميتهم، وجدوا أن الفرصة مواتية لإبادة أرمن أرمينيا وأرمن الولايات الأخرى التي يسكنها الأرمن في تركيا. وأرادوا استقلال هذه الفرصة، خصوصاً عندما شعروا بحرية أكثر وأنهم أقوى عسكرياً بعدما وقعوا مع ألمانيا (في 2 آب 1914) معاهدة عسكرية ورد في المادة الأولى منها، أن ألمانيا ملزمة بالدفاع عن تركيا عند أول بوادر خطر عليها. وبموجب إتفاقية خاصة تناط قيادة الجيوش التركية برئيس البعثة العسكرية الألمانية الجنرال ليتمان زانديرس، الذي رُقِع فيما بعد إلى رتبة مارشال. بدأت نوايا الأتراك في إبادة الأرمن بالظهور اجلاء من نيسان 1909، بسبب وجود بعض المناطق في كيليكيا بعيدة إلى حد ما عن مذابح 1895 - 1896. في شهري آذار ونيسان عام 1909 ساهم حزب الاتحاد الحكومي بمركزيه في سلانيك واستانبول مع نادي الاتحاد في أضنة، وبموجب أوامر وتعليمات سرية في إبادة 30.000 أرمني في كيليكيا. وفي جلسة الاتحاد التي عقدت في سلانيك عام 1910 واعتماداً على أكثرية الأعضاء العسكريين اقترح طلعت اتخاذاً قرار بتريك العناصر غير التركية بقوة السلاح بحيث يصبح التركي هو حاكم الملة الأوحده.

وبنتيجة القرار الذي اتخذ بأغلبية الأصوات وقعت في البلقان (في ابشتيب، أوسكوب بريشتينا، كومانوف وغيرها) مذابح دامية.

كذلك عمد الاتحاد في المؤتمر الذي عقده في سلاتيك في تشرين الأول عام 1911 إلى إتخاذ قرار حازم يقضي بتتريك أو إبادة العناصر غير التركية وعدم السماح بالتخاطب بلسان غير اللسان التركي في تركيا.

لكن كان المانع الرئيسي حيال هذا القرار السياسي الجائر نشوب الحرب في إيطاليا والبلقان، ومع ذلك كانت تصل من تلك الاصقاع يومياً أخبار مذابح رهيبة إلى استانبول، أما الاستعطافات المتكررة التي رفعتها بطريركية الأرمن بهذا الخصوص إلى الحكومة التركية فقد بقيت كلها دون أية نتيجة عملية.

وفوق هذا تلقى البطريرك الأرمني في عاصمة الدولة رسائل تهديد موقعة باسم مجرمين أتراك يطلقون على أنفسهم لقب «الشباب».

ولما اندلعت الحرب في 9 أيلول عام 1914 ومجّدت الفرصة المناسبة، وألغيت للمعاهدات مع الدول الأجنبية، وبدأ الأتراك بملاحقة حتى العناصر التي تحمل جنسية تلك الدول التي كانت تربطها بها معاهدة.

منذ الأيام الأولى لحركة قوات الامبراطورية العثمانية توضح المخطط الجهنمي المنظم للإبادة.

في شهري تموز وأب عام 1914، استمرت حرارة سياسة ملاحقة الأرمن، بنية شلّ حركة وتفكير مليونين ونصف المليون من الأرمن.

في البداية، وضعوا الشباب الذين في سن الخدمة العسكرية تحت المراقبة، ثم عمدوا إلى تدمير اقتصاد من تبقى والذين لم يساقوا إلى الخدمة العسكرية باتباع أساليب عدة في نهب بلادهم. فقد أخذت ضريبة جديدة من التجار الأرمن سميت بـ (الفريضة الحربية). كما أخذت (الهلايا) منهم بالقوة. وصودرت كل أنواع البضائع من المتاجر والخوانيت حتى تلك التي لا يحتاج الجيش إليها كأحذية الأطفال وغيرها.

وبشكل نهب للممتلكات جزءاً من المخطط العام الهادف إلى محو الوجود الأرمني اقتصادياً وبديناً، وإنشاء مؤسسات تجارية على أنقاض ما يصادر من الأموال والممتلكات الأرمنية.

إلى جانب المخالفات القانونية هذه، وبرعاية رئاسة الوزارة التركية، وبالتحديد وزارة الداخلية ووزارة الحرية ونحت قيادتهم تشكلت (سراً في البداية وجهرأ فيما بعد) قوة من السجناء المجرمين ومن الخارجيين على القانون في مراكز الأقضية، بداعي «المساعدة في الأعمال الحرية» والحقيقة فإن مهتهم الرئيسة كانت إبادة الأرمن بإشراف ضباط أتراك.

لقد اشترك في هجمات الخارجيين على القانون الرئيسة عدد قليل من العسكريين الألمان خصوصاً في مجازر أردانوش، آردوني وأرداهان.

في شهر آب وأيلول وتشرين الأول عام 1914، عندما لم تكن تركيا قد دخلت الحرب بعد بل أعلنت التعبئة العامة وادعت الحياد العسكري، بدأ الخارجيون على القانون يهاجمون القرى الأرمنية، هجوماً كان يشتد شيئاً فشيئاً.

بين الكتابات التي وقعت في أيدينا من الضباط الأتراك وخصوصاً معاون قائد الكتيبة عزيز سميح ومذكرات العسكريين في التشكيلات الخاصة معلومات كثيرة عن النهب والقتل والحرائق العديدة التي مني بها الأرمن.

قبل إعلان الحرب على روسيا في 15 / 28 تشرين الأول 1914 بأيام كانوا قد جهّزوا قوى وقع عليها ثلاثة من أصحاب مرتبة «شيخ الإسلام» السابقين من الأتراك تقضي بالجهاد «المقدس»، في سبيل نصرة ملك الترك، والقضاء على الأعداء المسيحيين، ثم تلت الجهاد، ملزمات مطبوعة موجهة إلى الشعب التركي تقضي بتنظيم جماعات سرية مهمتها القتل.

وقد نُفذت أوامر «الجهاد» ضد الأرمن فقط.

كان تعداد الأرمن أكثر من 2.000.000 منهم 150.000 في الخدمة العسكرية

ويعملون على الأغلب في أعمال السخرة، تشكل منهم 125 طابوراً، يضم كل طابور من 1200 إلى 2000 عسكري.

وعلى الأغلب كان القادة من الضباط المتقاعدين المتعصبين.

ولم يعف الأرمن الذين دفعوا 50 ليرة ذهبية (بدل الخدمة)، بل استدعواهم أيضاً إلى الخدمة العسكرية.

أما ما كان يقال عن أن الأرمن كانوا يهربون، أو كانوا يخونون، فهو كذب وإفراء، لقد أعلنت التعبئة العامة، وكان الهارب يعاقب بالموت. فمن الذي يجرؤ على الثورة في مثل هذه الظروف؟ نساء الجنود؟ أم الشيوخ؟ كيف يهاجمون على جيوش الترك الذين يساندتهم قواد وخبراء ألمان؟

نعم وجد جنود متخلفون، لأن الأرمن لم يؤدوا في الجيش تدريبات عسكرية، وإنما كانوا يؤدون أعمال السخرة وهم جوع عطاش مرهقون، حتى تضمحل قواهم أو يقتلوا.

من بين الذين خططوا لقتل الجنود الأرمن تحت مثل هذا التعذيب قائد الكتيبة بكير الملقب بـ «كيرييلي»، ونهاد بك، اللذان كانا يسميان للجيش الثالث المجرم.

لقد خدم بكير المذكور في فرق الخارجين على القانون في البلقان، وبموجب مخطط مهيا مسبقاً، كان الجنود الأرمن يكلفون بنقل الأحمال على ظهورهم سيراً على الأقدام لتوصيلها إلى أرضروم. فاعتباراً من 23 تشرين الثاني عام 1914 من سيواس إلى أرضروم واعتباراً من 5 كانون الأول 1914 من طرابزون إلى بايروت وإلى أرضروم وكثيرون منهم كانوا يموتون أو يقتلون في الطريق (انظر جريدة «فروز» التركية اليومية، استانبول، عدد 6192 تاريخ 5 نيسان 1935 والأعداد التي تلتها).

فالخائن إذن هو الحكومة التركية ذاتها التي ترتكب مثل هذه الجرائم اللاإنسانية ضد من يقوم على خدمتها. وإلى جانب النهب والتعذيب، وبغية زيادة الضغط على الشعب فقد كانت تجري عمليات قتل واغتيالات ضد الأرمن، كما شق كثير من



الأرمن بتهم ملفقة في مدن مختلفة، مثل سيواس وقيصريه وأضنة وغيرها. أما مقتل مطران أرزنجان الجديد ساهاك وارتايد أوضه باشيان وهو في طريقه لتسلم منصبه في 18 كانون الأول 1914، فقد كان حدثاً لافتاً للنظر، إذ خطط لقتله والي سيواس معمر، ونفذ الخطة ستة من الأوغاد، وقتل للمطران وسائق عرجه أراكيل بـ 18 رصاصة في موقع يسمى تشوبانلي غير بعيد عن شاين قره هيصار وقرياً من حدود قضاء أرزنجان، ولم يتمكن أحد من النطق بحرف حول هذه الجريمة، بسبب الرعب الذي كان مسيطراً على الناس.

في شباط 1915 وفي وضع النهار قتل العثمانيون في أرضروم الملبس الثاني للبنك العثماني س. باسطرماجيان (قتله الاتحاديون).

اهتم كوزه بك قائد كتيبة قلعة في أرضروم بالقضية وكان شاهد عيان على الجريمة وخرج بتبعة: (أن لا متابعة لها) لأن المجرم هو الحكومة نفسها.

مع أن «الجهاد» كان قد أعلن في أوائل تشرين الثاني عام 1914، إلا أن أنور باشا وزير الحرية كان قد أبلغ القيادة الألمانية قبل عشرين يوماً أن «الجهاد» على أتم الاستعداد وأن الجيش التركي قادر وفي أي وقت، على الهجوم على روسيا. وشهد الجنرال ليمان فون زانديرس في كتابه أن «الجهاد» إنما كان ضد الأرمن وحدهم». (زانديرس صفحة 35 «خمس سنوات في تركيا»).

عن الشرور التي ارتكبتها الأتراك، هناك معلومات وردت في اليوم السابق للحرب التركية الرومية في جريدة (قورون) التركية اليومية (في 1 و 5 نيسان 1935 في المجلدين 6188 و 6192) تقول إن الضابط في الأركان التركية عزيز سميح ولم يكن قد صار قائداً كتيبة بعد، كتب أن الحارجين على القانون هاجموا القرى الأرمنية الآمنة وراحوا ليلاً ينهبون ويفتصبون النساء، ومع أنهم جزء من جيوش الاحتياط الأول والثالث (الجيش الثالث) إلا أن زمامهم قد أفلت إلى درجة وصلت بهم إلى سرقة صندوق الجيش وإلى خطف ما نهبه ضباطهم... في منتصف كانون الثاني 1915 عقد الاتحاديون جلسات ليلية في نادي نور

عثمانية للدراسة تفاصيل الشكل والطريقة التي سيعملون إليها لإبادة الأرمن وتطبيقها- بواسطة القوات الحكومية والمدنية والعسكرية، وأعطيت تعليمات شفوية وخطية إلى الممثلين الخاصين (مأمورو مخصوص) وإلى أمناء الفروع الحزبية (كاتب مسلول) ونواب أترك متجولين، كذلك أصدرت وزارة الداخلية تعليمات مماثلة إلى الولاة (سرية غالباً)، يأمرهم قادة الشرطة المدنية والدرك، ونفذوا عملية الإبادة في المدن والقرى الأرمنية.

وبخصوص هذه الجرائم، وفي 20 كانون الثاني عام 1915 (ت. ق) زار وزير الداخلية طلعت بك (باشا فيما بعد) السفير الألماني في استانبول فانغنهام وأعلمه أن «مناسبة الحرب هي أنسب فرصة لإنهاء القضية الأرمنية». وبأقواله نفسها بالفرنسية: (C'est le moment le plus propice) ورجاه أن لا تكف ألمانيا الحكومة التركية بل أن تطلق يدها في هذه القضية.

وأبقى السفير إلى برلين، أن «يجب أن لا نمانع الأتراك».

وحسب المخطط المرسوم بدأت في أوائل آذار 1915 اعتقالات الشخصيات البارزة.

وفي 11 / 24 نيسان وبحجة «البحث عن هارين» أو «التفتيش عن أسلحة»، بدأ الإرهاب أثناء عمليات تفتيش البيوت وبدأ التعذيب والاعتصاب والاعتقالات.

كما راحوا يعلقون الأرمن على المشائق باتهامات باطلة.

وفي الأيام نفسها وفي سيواس كانت توجد كتيبتان من الخارجين على القانون المدربين تدريباً عسكرياً قوامهما 4000 عنصر، 2000 منهم للأعمال داخل قضاء سيواس المركزي و 2000 في ضواحيها (أي شاين قره هيصار وغيرها)، وكان هؤلاء الخارجون على القانون هم الذين هاجموا على 31 قرية أرمنية في ضاحية بلدة شاين قره هيصار وأعملوا فيها السلب والنهب والاعتداء والقتل والحرق.

وكانت أي مقاومة للحماية الذاتية تعتبر «عصياناً». وقد وصلت الأوامر السرية التي تقضي بالقتل والنهب في منتصف شباط 1915.

هذا وقد كانت أعمال إبادة الفرق غير النظامية مشبته في تواريخ البرقيات 16 تشرين الثاني و 20 تشرين الثاني و 16 كانون الأول 1914، أما التعليمات التي تتضمن الإبادة الجماعية فحمل التواريخ 18 شباط و 25 آذار 1915. وكان الاتصال قد قطع بين مدينة شايين قره هيصار والقرى الأرمنية المحيطة بها في شهري كانون الثاني وشباط، وانزلت القرى ولم يعد بالإمكان تقديم المساعدة وتبادلها فيما بينها.

في 8 شباط عام 1915 هاجمت عصابات الخارجيين على القانون على قرية يورك الأرمنية وفيها 300 بيت قرب انديراس واغتصبوا نساءها، وحصلت مواجهات فردية دفاعاً عن العرض، فنقلت هذه المواجهة على الفور من قائم مقام انديراس أحمد بك القيصري (كان أحمد بك هذا في أيام معركة شايين قره هيصار البطولية وكيل المتصرف في قره هيصار)، على أنها ثورة واسعة النطاق. وراح الضبع المدعو أحمد بك هذا يرق إلى طلعت في استانبول يرجوه لإخماد ثورة الأرمن، في الوقت الذي كان فيه 13.000 جندي تركي همسكرون في انديراس المجاورة لبورك للتدريب العسكري، لأن هذه المنطقة جعلت مركزاً للتدريب.

بعد مقتل مطران أرزغمان ساهاك وارتايد أوضه باشيان وحادثة بورك استنفلت أعمال الإجرام في القرى المحيطة بقره هيصار وقرى منطقة أشخار أوا الأرمنية.

ويحجة البحث عن «الفارين من الجندية» وعن «سلاح وعتاد مخبأ» إعتقل الخارجيون على القانون كثيراً من أهل هذه القرى وأعملوا في الباقي قتلًا وحرقًا للبيوت وتعرض مزارعون أبرياء لعذاب أليم لا يصدق، فقد كانوا يكوونهم

بحديد محتى ويقتلون أطفالهم ويسملون عيونهم إلى غير ذلك من أعمال التعذيب.

بعد هذا الهجوم على القرى، قتل مطران شاين قره هيسار الأب فاغيناك طوريكيان، وفي 12 أيار عام 1915 أصدرت وزارة الداخلية إلى الحزبين وأعوان الإحاريين الأوامر التالية:

«بعد إجلاء الأرمن نهائياً من قراهم أعلمونا عن عددهم، وأسماء قراهم، وحددوا لنا الأماكن التي سيرحلون إليها».

- كلمة «إجلاء» هي للتمويه لأنه سبق أن قيل في البرقيات السرية في شباط وأذار «لن يترك أرمني واحد في تركيا، وستصادر أموالهم وأملاكهم».

بعد برقية 12 أيار السرية وإلى حين قيام ثورة شاين قره هيسار، كانت قد وصلت برقيات 23 و 31 أيار 1915 السرية وهي تطلب الاحصاء النهائي لعدد الأرمن.

وقبل ثورة شاين قره هيسار في 1 حزيران يوم واحد كانت سجون أضنة في 5 أيار 1915 قد امتلأت بالسجناء الأرمن، وقتل في ديار بكر في 24 أيار 1915 / 614 شخصاً.

بدأت النكبة في قره هيسار في 1 حزيران، فاعتقلوا 300 شخص أول الأمر، ثم 600 شخص في المرة الثانية، هذا عدداً عن 4.500 كانوا محتجزين في مركز الحزب، وفي أوائل حزيران 1915 كانت مجزرة الإبادة تمارس على نطاق واسع ضد المناطق التي يقطنها الأرمن.

قبل أن تصل أيديهم إلى مدينة قره هيسار، إلى بعض أبناء الأرمن الأبطال، تمكن هؤلاء من إنزال ضربة أليمة بالشرطة والدرك والخارجين على القانون والمتعاملين معهم من النظاميين وغير النظاميين الأتراك، في ظروف صعبة جداً، منسحبين شيئاً فشيئاً إلى القلعة في القسم الأعلى من المدينة، وخاضوا قتالاً استمر 27 يوماً، وبالقليل من الغنائم بالكاد حاولوا سد رمق الـ 8500 أرمني

(امرأة، طفل وشيخ). وكان مهمهم إنقاذهم قبل كل شيء، وكان بينهم الأرمن الذين هربوا من القرى التي هُدمت.

وعلى الرغم من هذه الوقائع المثبتة بوثائق لا تنقض، كانت الحكومة التركية تحضر تقارير مليئة بالكاذيب الخبيثة ضد الأرمن، بغية تبرير جرائمها الوحشية اللاإنسانية.

حوصر المقاتلون في القلعة، لكنهم تمكنوا من حرق وتدمير بيوت الأتراك، وبات أترك مدينة شاين قره هيصار مع أرمنها فوق الرماد.

قدمت قوات كبيرة ومدافع (الكثيفة الاحتياطية في الجيش 10) من أرزنجان وميوساس، بقيادة مفتش المنطقة نشأت بك.

وبسبب نقص الغذاء والذخيرة الحربية لم يصمد المقاتلون المحاصرون غير أربعة أسابيع، عمد بعدها رهط من الأبطال وكسروا الحصار التركي بغية متابعة القتال خارج المدينة.

فقدّر للنساء والأطفال الملتجئين في القلعة، أن يتعرضوا لأقسى أنواع الوحشية ضرباً وإذلاً وقتلاً، ومن بقي منهم على قيد الحياة «رحل» إلى الصحراء العربية ليصار إلى قتلهم في الطريق.

لقد مات من قاتل من أهالي شاين قره هيصار موتاً شريفاً، وأصبح بطلاً خالداً وابناً أرمنياً باراً قاتل عدوه التركي وجهاً لوجه، وتمكنت عدة مئات من الأبطال الأرمن من إنزال العقاب بالجلادين الأتراك الذين يفوقونهم عشرين مرة عدداً وعدة.

لم تكن شاين قره هيصار قرية من البحر (مثل ماكان جبل موسى) لذا فلم يكن لها أمل بقدم المساعدة من الخارج. وفي ظروف قاسية جداً أبدى الرجال والنساء والبنات وحتى الأطفال مقاومة وبطولة لا توصف في ذلك القتال البطولي الذي دام شهراً.

وسوف يذكر تاريخ الأرمن مع الخالدين اسم الكاهن سوفونيا غارنيان (دعي

غيفونت بيريتس قره هيصار الذي كان يسميه معمر في تقريره «بابازسيونيل». وهمايك قره كوزيان، وفاهان هيسوسيان، وغوكاس أغبار وهمايك ماركوسيان، وكريكور وارتيان وأكثر من 200 من الأبطال من الكبار والصغار. لقد سجل التاريخ بحروف من ذهب تفاصيل بطولة الأرمن في معركة قره هيصار، وبالبصاق والسخام كتبت جريمة الإبادة التي قام بها الشعب التركي الملعون إلى الأبد.

## جرائم الإبادة في ولاية خربوط

ولاية خربوط واحدة من الولايات الأرمنية المركزية لأرمينيا الغربية، وبسبب موقعها الجغرافي صارت مركزاً هاماً للجلادين الأتراك المنهمكين في جريمة الإبادة في خربوط وما جاورها من الولايات الأرمنية، في عام 1915 كانت مساحة ولاية خربوط 37.860 كيلو متراً مربعاً.

وبالتقسيمات الادارية الحكومية، قسمت ولاية خربوط (ولاية معمورة العزيز) إلى ثلاثة ألوية: خربوط - مرزه (اللواء المركزي) ملاطية ودرسيم.

وقد تبدلت هذه الأسماء في العهد الكمالي، وأطلق على اللواء اسم إيل وعلى "تناء اسم إلهتشة.

يقسم اللواء المركزي لخربوط إلى أربعة أقضية - القضاء المركزي خربوط، عربكير، كييان معدن وأكن، ويقسم لواء ملاطية إلى 5 أقضية - ملاطية، أغجة داغ، حسني منصور، بهسني وكاخطة.

ويقسم لواء درسيم إلى 9 أقضية - (خوزات، تشمشكادزك، تشارسنتج، مازكيرد، كوزولجان، أواجيك، بيرناك، باخ وقيزيل كيليسه)، هذه التقسيمات ضرورية لتحديد عدد المرحلين ومسؤولية جرائم الإبادة.

تبين الحكومة التركية عدد الأرمن في الأقضية الـ (18) بـ 74.206 نسمة وهو ما يشكل ثلث العدد الحقيقي للأرمن (في ولاية خربوط)، ففي عام 1882، أعطت البطيرية عدد الأرمن رقم 270.000 نسمة، وأعطى البطيريك أورمانيان في عام 1900 ما يلي: في خربوط 57.000 نسمة وفي ملاطية 23.000 نسمة،

وفي درسيم 18.500 نسمة، في تشمشكادزاك 9.000 نسمة، وفي عريكير 19.500 نسمة، في أكن 10.200 نسمة، فيكون المجموع 137.200 وهو ضعف العدد الذي بينه الأتراك.

ومن الجدير بالذكر، أن العدد الذي بينه المطران أورمانيان ناقص أيضاً—لأن قيود الأحوال الشخصية كانت سيئة، ولأنه لم يلحظ التزايد الولادي.

وتحريرات فردية قامت بها بطريكية استانبول والسيد مارميسل ليار في عام 1913، تبين أن عدد الأرمن في ولاية خربوط يبلغ 168.000 نسمة، تبين الرقم دائرة المعارف البريطانية في عام 1914 بـ 130.000 نسمة وهو ما يساوي ضعف ما قدمته الحكومة التركية أيضاً. (انظر الطبعة 12 - الجزء 30 - صفحة 197)، أما بعثة أرمينيا فتعطي رقم 204.000 نسمة.

في أيام الترحيل طلبت الحكومة التركية عدد الأرمن المرحلين من الأكوية وأجابت حكومة خربوط على طلب وزارة الداخلية وأعطيت الأرقام التالية (لولاية خربوط فقط):

عدد الأرمن المرحلين من معمورة العزيز.

معمورة العزيز:

23.915	القضاء المركزي
7.348	قضاء خربوط
308	قضاء كييان
8.545	قضاء عريكير
9.286	قضاء أكن
622	سينه بوتيركه

مجموع المرحلين من لواء خربوط: 50.024



الأرمن المرحلون من لواء ملاطية (الأرقام التركية):

6.627	قضاء ملاطية المركزي
312	قضاء أغجه داغ المركزي
1.555	قضاء بهسني المركزي
2.126	قضاء حسني منصور
703	قضاء كاخطله

---

مجموع مرحلي الأرمن من لواء ملاطية: 11.323

الأرمن المرحلون من لواء درسيم (الأرقام التركية):

1.088	قضاء درسيم
6.537	تشارسحق
1.423	مازكيرد
3.731	تشتكادزاك
80	ناظيمية

---

المرحلون من لواء درسيم 12.859

لم يذكر في سجل البرقيات التركية في مطلع تموز أي تقرير عن أقضية درسيم المحيطة به وهي قوزولجان، بيرناك باخ، وقيزيل كليسه.

بعدما بينت الحكومة التركية عدد الأرمن المرحلين من ولاية خربوط 74.206 يضيف التقرير التركي على سبيل الاطلاع ما يلي «يجب قبول عدد الأرمن في الولاية 60.000، والأرمن في الولاية أو المحيط الذي طرد منه الأرمن، إضافة إلى الأرمن القادمين من ولايات مجاورة تعرضوا كلهم لعمليات إبادة من الحكومة -

أما لمعارضتهم أو لوقوفهم في وجه الأوامر، الأمر الذي يجعل عدد المرحلين ينقص أكثر. لقد انتهت عمليات الترحيل في الولاية. لقد تم فعلاً ترحيل 52.000، ويوجد 14.000 ينتظرون الترحيل. وواضح للعيان طبعاً كذب الأرقام التركية المذكورة آنفاً.

### كائس ولاية خربوط

كانت توجد في ولاية خربوط 210 كنيسة، و 18 ديراً. وذلك حسب لائحة منظمة ومفصلة.

لكن المطران أورمانيان لا يذكر غير 202 ولا يذكر أي دير فيها. الكنائس والأديرة حسب تقسيم الألوية وحسب اللائحة المذكورة:

دير	كنيسة	
5	72	خربوط:
3	20	ملاطية:
5	10	أكن:
—	19	عربكير:
		تشارستجي، تشمشكادزاك:
5	89	ودرسيم

المجموع 18 210

### مدارس ولاية خربوط

لا توجد عندنا قائمة كاملة عن المدارس في ولاية خربوط لعام 1915، ولكن عندنا قائمة 1901 التي يمكن أن نضيف إليها 20 بالمئة على الأقل، ولا يسعنا الآن إلا أن نقدم قائمة 1901 بعدد الطلاب والمدارس والمعلمين بإضافة الـ 20 بالمئة المذكورة.

الطلاب				
معلم	إناث	ذكور	مدرسة	القضاء
58	496	2058	27	خريوط
22	215	541	4	أكن
15	272	456	12	تشمشكالذك
25	223	713	18	عربكبر
18	189	617	12	تشارستجق
19	230	872	9	ملاطية
<hr/>				
157	1625	5257	82	المجموع:

لا يدخل في الأعداد المذكورة أعلاه عدد الطلاب الأرمن في مدارس الأرمن الكاثوليك واليسوعيين والبروتستانت والبعثات الأمريكية والمبائيم الألمانية والكلية الأمريكية وكذلك المعلمين والمعلمات الذين يعملون فيها.

### قيود محاكمات المحكمة الحربية الأولى

رئيس المحكمة الجنرال (ميرلواء) أسعد باشا.

الأعضاء: الجنرال (ميرلواء) إحسان باشا، الجنرال (ميرلواء)

اسماعيل حقي باشا، قائد الكتيبة (ميرآلاي) سليمان شاكرك.

### محاكمة معجزة خريوط

بغياض المتهمين: عضو المكتب المركزي لحزب الاتحاد والترقي ورئيس منظمة التشكيلات الخاصة الدكتور بهاء الدين شاكرك، أمين فرع حزب الاتحاد والترقي للمسؤول في معمورة العزيز (خريوط) ناظم بك الرسنلي (علم خلط هذا الاسم مع الدكتور ناظم بك).

بمحضور المتهمين - النائب (المبعوث) السابق للرسم حاجي بالوش زاده محمد نوري بك، ومدير المعارف السابق في معمورة العزيز فريد بك.

### نص القرار

حسب المحاكمات التي أجريت محلياً، وبعد الاستماع إلى طلبات وتفسيرات ودفاع الطرفين وقراءتها وفحص الثبوتيات والسجلات المتعلقة بالمحاكمة، وبعد التعمق في تمحيصها وبعد المداولة وصلنا إلى النتيجة التالية:

إن الدكتور بهاء الدين شاکر بك أحد أعضاء المركز العام لحزب الاتحاد والترقي كونه رئيس منظمة التشكيلات الخاصة، قد ذهب من القسطنطينية إلى طرايزون وأرضروم وغيرهما من المناطق، وأطلق سراح جماعات من المجرمين من السجون مع غيرهم من الجناة وشكل منهم منظمة خارجين على القانون غير نظاميين ونصب نفسه رئيساً عليهم، وأمرهم أن يهاجموا قوافل الأرمن أثناء ترحيلهم التبعضي ويعملوا فيها قتلاً وتنكيلاً في مختلف المناطق وشتى الأرمنة، وجرت بالفعل أعمال قتل ونهب وارتكبت الجرائم وأعمال التنكيل بالحيلة أو بسبب الجهل أو بسبب المنفعة للشخصية، وساعده على أعماله هذه عدد من الشخصيات الأخرى والموظفين<sup>(2)</sup> بأوامر شفوية أحياناً وبإجراءات سرية خطية أحياناً أخرى، إلى جانب تعليمات سرية مخططة لها سابقاً ومبلغه، نتج عنها ما رأيناه من أحداث، وهكذا أدت تصرفات التشكيلات الخاصة إلى إثناء الأرمن.

ولقد أرسل بهاء الدين شاکر المذكور برقية سرية بالشيفرة إلى ناظم بك أمين فرع حزب الاتحاد والترقي المسؤول في خربوط الهارب من العدالة، عن طريق ثابت بك والي خربوط، تاريخها 21 نيسان 1915 (1331) جاء فيها ما يلي حرفياً:

«هل يحسم موضوع الأرمن المرحلين من هناك؟ (أي هل يبادون؟) أعلمونا عن حالة قتلهم وإبادتهم. هل يتم ذلك أم أنهم يرحلون فقط؟ وعدنا عن هذه البرقة السرية بالشيفرة المبلغه، يوجد في ملف عن أوضاع أعضاء المركز العام

لحزب الاتحاد والترقي المعلومات التالية:

«يتضح من شهادة والي أرضروم منير بك: أن قافلة أغنياء الأرمن المرحلين من أرضروم عن طريق كفي قد قُتلوا بأوحش الأساليب بأيدي الخارجين على القانون الذي شكلهم بهاء الدين شاكرو».

ذاك هو مضمون البرقية السرية المرسلة<sup>(26)</sup>.

أما والي قسطنطيني السابق رشيد باشا، فقد شهد بأنه قد تلقى من بهاء الدين شاكرو المذكور برقية سرية تقضي بترحيل الأرمن.

وشهد وهيب باشا (الجنرال) بما يلي:

« قتل الأرمن وإبادتهم ونهب ممتلكاتهم واغتصابهم أمر مقرر في المركز العام لحزب الاتحاد والترقي، ضمن حدود صلاحيات الجيش الثالث<sup>(27)</sup>.

أما قائد ومحرك الجزايرين الذين قاموا بقتل الأبرياء، فقد كان بهاء الدين شاكرو.

كذلك أرسلت برقية سرية من بهاء الدين شاكرو إلى متصرف أنطاليا (أضاليا) صبور سامي بك وهذا نصها:

«بشرط أن لا يترك أرمني واحد في أرضروم ووان وبليس وديار بكر وسيواس وطرايزون وضواحيها يرسلون كلهم إلى الموصل ودير الزور، فمأذا تفعلون أنتم في أنطاليا...؟».

توجد هذه البرقية السرية أمام المحكمة.

لقد سجلت التفاصيل كلها في قيود وسجلات المحكمة، وتؤيد كل الشهادات والوثائق والبراهين هذه الحقيقة<sup>(28)</sup>.

ويتحقق أن بهاء الدين شاكرو المذكور هو للمشارك الرئيسي والجرم الأول في الجرائم المذكورة، وتقرر مسؤوليته بإجماع الأصوات، ومن المتهمين الآخرين الهارب ناظم بك الرسنلي، وبأخذ أعضاء محكمتنا بعين الاعتبار أن البرقية المؤرخة في 21 نيسان 1915 (1331) المرسلة إلى ناظم بك تشير إلى أنه كان أثناء فترة الترحيل على

اتصال مع بهاء الدين شاكر، وكذلك حنا حذوه كل من والي معمورة العزيز ثابت بك والأمين العام للمركز العام مدحت شكري بك. وتؤكد شهادات الشهود ولما علم ناظم بك أنه مطلوب هرب وما زال هارباً حتى الآن.

وحسب مضمون معلومات أخرى عن المحاكمة، فإنه (أي ناظم بك) كان على رأس المشاركين في هذه الجرائم، وبحسب القانون فإنه، في حال عدم وجود اثبات يؤكد دوره في تنفيذ الجرائم المذكورة آنفاً مع المجرمين الرئيسيين، علما عما ورد أعلاه من أنه كان مع بهاء الدين شاكر في تبليخه المعلومات وحسب ما ورد في البلاغات أو الشهادات أنه شارك في إعداد وتسهيل تلك الجرائم وساعد على تنفيذها، وهو احتمال فقط، وفي مثل هذه الأحوال يكفي لنفاذ القرار قليل من الأصوات، للملك وبأكثرية الأصوات 3/2 اعتبر (ناظم بك) وسيطاً في تنفيذ الجرائم المذكورة.

وبعد المناقشة في تطبيق العقوبات الملائمة للقانون تقرر:

«أن الأعمال الإجرامية التي ارتكبها بهاء الدين شاكر تنطبق على المادة 181 من قانون العقوبات، وبموجب المادة 171 يحكم عليه بالموت. كما يحكم على ناظم بموجب الفقرة 2 من المادة 15 من القانون نفسه بالسجن مع الأشغال مدة 15 سنة، وتصادر أموال الاثنين معاً ويجرد ناظم من حقوقه المدنية».

وفيما يتعلق بالمتهمين الآخرين، نائب درسيم السابق محمد نوري بك ومدير المعارف السابق في خربوط (هو الآن مدير المعارف في قونية) فريد بك فقد تقرر: «إن محمد نوري بك، الذي أقدم على تشريد وقتل الأرمن في جوار مزرعته في هولايك (٩) بحضور الدرك وكان يقول:

«سوف أرسلكم إلى «قرية العظام» (أي المقبرة)»، وقد أمر الدرك بعمليات القتل، وتحقق ذلك للمحكمة الحربية إلا أن اعتراض السيدة ماركريد في أثناء المحاكمة وشهادتها بأن المذكور محمد نوري بك قال في أيام ترحيل الأرمن عندما ذهب إلى قرية هولونيك (٩): «سوف ترحلون ولسوف أزرع في محال

اقامتكم شعيرة.. وقبل أيضاً أنه قال بعد ذهابه إلى بيت قره ييت: «كل من أراد أن يخفي شخصاً ما هنا في هذه الأمكنة فليرجع بعد ثلاثة أشهر وليجدهم»، وقد علق ورقة تتضمن أقواله هذه ثم امتطى جواده ومضى.

ولقد ادعت السيدة ماركريد التي كانت في استانبول في أيام الترحيل وكنفلك كسبار موسيسيان، أنه بواسطة نوري بك سلبت أموال كثير من الأرمن. ولما أثبتت قضية إلصاقه على دلو قره ييت ورقة حمراء من الأوراق العسكرية موقعة ومختومة وكذلك نزع خمر بعض النساء والاعتداء عليهن، ثم قوله إنه «سوف يزرع الشعير» ثم ركو به حصانه ومضيه... وقولها إنها «إنما سمعت فقط بهذه الأعمال»، ودعي إلى حلف اليمين، فحلف بأن قضية الورقة ملفقة<sup>(29)</sup> وقد شهد أيضاً أن الكثير (من الأرمن) اختبؤوا في مزرعة محمد نوري بك وتخلصوا من الترحيل. وقره ييت كان منذ بداية الأحداث حتى نهايتها في بيت محمد نوري بك، وأنه - أي قره ييت - لم ير نوري بك ينقل الأشياء المسروقة إلى بيت عاصم بك سلف محمد نوري بك، فليس من الوارد أن يكون محمد نوري بك قد طلب أموالاً من الأرمن الذين اختبؤوا في مزرعة قرية هولغينيك<sup>(30)</sup> وتخلصوا من الترحيل وذلك بالرغم من أمر الحكومة القاضي بإعدام من يقوم بإيواء المرحلين (من الأرمن). وفي الجلسة السابقة تقدم أكثر من 30 شخصاً ومنهم الأمريكي المستر ريكس (الذي عرف جيداً فوق الشبهات) وقد شهد بأن محمد نوري بك قد أنقذ كثيراً من الأرمن في وقت الترحيل، ولما أكد المتهم نفسه ذلك نجما بنفسه وبرئت ساحته.

فإذا انتقلنا من الشهود إلى محمد علي بك، وجدنا شهادته في المحاكمة قد سجلت بالتفصيل، لكنه وبعد أن قدم شهادته أمام المحققين التقى مصطفى صفوت بك وتحدث عن شهادته وقال له إنه على استعداد لتغيير شهادته.

أما ما يتعلق بالتهمة مدير المعارف فريد بك، فلم تثبت عليه أية إدانة، إذ تبين أنه لم يشترك بالترحيل الذي أمرت به الحكومة ولا علاقة له بتنظيم قوافل المرحلين ومعاملة الشعب الأرمني معاملة سيئة ولا بالمجازر التي حصلت حول مزرعة

محمد نوري بك في قرية موسقينيك، أو سرقة ممتلكات الأرمن ونقلها إلى بيت  
عاصم بك سلف محمد نوري بك<sup>(31)</sup> لذلك ولما كان غير مطلوب لتهمة أخرى  
فقد أخلي سبيله، وتصدر المحكمة حكمها بإجماع الأصوات وبغياب بهاء الدين  
شاكر وناظم الرسنلي، وبحضور محمد نوري وفريد.

توقيع القضاة

مصطفى كوتشي

احسان

13 كانون الثاني 1920 (1336).

21 ربيع الآخر 1338

إضافة إلى موافقتهم على هذا القرار حصلت قناعة لدى القضاة الثلاثة التالية  
أسماءهم على أن ناظم الرسنلي مشارك كمجرم رئيس مثل بهاء الدين شاكر.

توقيع القضاة

سليمان شاكر

اسماعيل حفي

أسعد

حسبما يبدو من القرار، لم تجد الحكومة التركية مسؤولاً عن قتل أكثر من  
150 شخصاً مدنياً في ولاية خربوط وعشرين ألف جندي أرمني وسلب أملاكهم  
الشخصية والقومية غير اثنين وهما هاربان (في برلين) واثنين حاضرين وهما  
«بريتان».

ما من إشارة إلى الضبايع للتوحشة: والي خربوط صاغير زاده ثابت بك  
والقائم مقام عاصم بك والمفتي فائق، وأعضاء نادي الاتحاد المجرمين ني زاده  
نوري، ولصوص الأموال المروكة: المدير المحلي محمد علي، والفريق سليمان  
باشا، مفوض الشرطة سليمان بك زاده رشيد، وألاي قوماندان فريد بك، مرافقي  
القوافل ورؤساء الخارجين على القانون لللازم أدهم شوكت، بولادلي خليل،



حاجي قاي وأولاده رشدي وأصلان، وكل واحد منهم أكثر اجراماً من الآخر وأكثر وحشية ولا إلى المئات غيرهم من المجرمين الذين قتلوا النساء والأيتام واليتيمات ونكّلوا بهم.

لماذا نية الإبادة مخططة وعلى أساسها نُفذت، ففي 13/ 26 تموز من عام 1914 نقل جناح الجيش 11 إلى خربوط، وكان المخطط يقضي أولاً بالبحث عن زعماء الأرمن واعتقالهم وعددهم عدة عشرات، وتحت هذا الستار يجري تفتيش عام على السلاح ويتم جمعه، وبعد الانتهاء من هذه العملية تأتي مرحلة اعتقال الذكور والنساء عليهم، وقد تم لهم ذلك في 3 حزيران. ثم تليها مرحلة إبادة رجال الدين ومطارنة الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت، تم قتل الذكور الأرمن وعددهم 800 في سفح جبل هيروغلو في 24 حزيران بالرصاص أو بالفؤوس، (بعدما قيدوا كل 14 شخصاً في مجموعة واحدة). وحدث الأمر ذاته في بقية الأقضية ففي برناك مثلاً قتل 300 من الذكور.

وفي شهر حزيران وفي 13 منه بالتحديد صدر بيان بالترحيل، لكن قبل اعلانه خرجت أول قافلة من خربوط في 23/10 حزيران عام 1915. أخيراً أعلنت السفارة الألمانية متكرمة بعد تأخير حتى 24 حزيران أن الأرمن يبدأون في خربوط وأضنة وسيواس وطرابزون. وقد وصل قسم من المرحلين من خربوط إلى رأس العين وهم على آخر رمق. وبقي 13 طفلاً من 700 يتيم من خربوط.

صحيح أنه جرت جرائم كثيرة في كيزين خان، كولجوك، خولبينيك، كومور خان، أيزولو وغيرها من المناطق إضافة إلى السلب والنهب، إلا أن القسم الأكبر من الجرائم ارتكبت في قضاء ملاطية بولاية خربوط، التي مرت بها قوافل النساء القادمة من صامصون وسيواس وطرابزون وأرضروم وخربوط والتي يبلغ عدد أفرادها 500.000 شخص مروا من الجنوب الشرقي من ملاطية على بعد 7 كيلو مترات منها متجهين إلى كاختا عبر جبال وأودية لم تغطها قدم إنسان، قريباً من جبل قانلي داغ الذي يجاوره واد سحيق يدعى قانلي ده ره<sup>(33)</sup>، يبلغ عمقه 2000 قدم، وقد أقيمت

فيه جثث المرحلين مكسمة تكديساً. وبعد الهدنة زار هاروتيون باكاليان تلك البقاع ورأى ذلك الوادي السحيق الممتليء حتى حافته بجثث أو بهياكل الأرمن.

وبقي حساب هذه الجرائم الوحشية مفتوحاً.

وقد كتبت كتب مختلفة حول مجزرة الإبادة التركية، كتبها مورغنتاو وليسيوس برايس وغيرهم، وكانت مع الأسف منحازة متحفظة غير واقعية، تفتقر كلها إلى الوثائق التركية الحكومية، فلقد طرح برايس وثيقتين تركيتين، وهما غير كاملتين وواهيتين وسيتتي الترجمة. وتقارير ليسيوس الألمانية كانت تحاول تبرئة ساحة الحكومة الألمانية، وتقول إنها بذلت كل جهدها لمساعدة الأرمن. علنا عن ذلك فهو صديق وفي للأرمن لا ينسى.

علي أن أهم ما في كتاب برايس التقارير الموجهة إلى اللجنة الخاصة باغاثنة الشرق الأدنى والصليب الأحمر الأمريكي، إن كتاب برايس ناقص، وقد نشر في بداية عام 1916، في الوقت الذي كانت فيه عمليات الإبادة مستمرة.

لكن في كتاب برايس نقطة هامة لافتة للنظر، ولكي لا تظهر أسماء المراسلين والأماكن، استعملت حروف الأبجدية الانكليزية، وبذلك بقيت التفاصيل الهامة غامضة.

لنعت مثلاً عن تلك الأبجدية السرية:

حرف	H	يعني خربوط.
حرف	G	يعني ميزرة.
حرف	AT	يعني ابجعة.
حرف	BC	يعني هابوسي.
حرف	AO	يعني ايزولي.
حرف	AL	يعني شان كوي.
حرف	K	يعني فاهد بك.
حرف	AM	يعني طوظلو كوي.

- حرف AP يعني جوتلوز.  
 حرف AG يعني كومور خان.  
 حرف BS يعني جبل برنشنخي.  
 حرف C يعني حسيني.  
 حرف AR يعني كوروك.  
 حرف AS يعني يفيكي.  
 حرف AQ يعني مورينيك، وهكذا.

ماذا سيفهم القارئ من هذه الأحرف التي رتبها المؤرخ الإنكليزي الكبير أرنولد توينبي؟. لله دره، ماذا لو وضع شرحاً لفتح هذه الحروف بعد وقف القتال لكي يتمكن قراء برايس من فهمه بدقة ومعرفة ما حصل، وما هو اسم المجرم الحقيقي.

### الأضرار المادية التي لحقت بأرمن ولاية خربوط

حسارة 150 ألف أرمني يشكلون أكثر من 30.000 عائلة تبلغ على الأقل 250 مليون دولار، لم يذكر فيها الأموال القومية كالكنائس والأديرة والمدارس والمزارع والطواحين المائية والأبنية.

أما الأضرار الأخلاقية فلا حدود لها، فهناك استعباد النساء والمتاجرة بهن والتتريك، ولقد أعلن المطران نازليان أن الأتراك فتحوا محلاً عمومياً للنساء الأرمنيات في ميزريه تركت حرية الدخول إليه للشعب التركي (مذكراته بالفرنسية صفحة 295).

كلمة «حقير» قليلة لوصف التركي، و «الوحشية» أيضاً هزيلة.

لقد دخل اسم التركي في سجل التاريخ وإلى الأبد، على أنه سفاح وعدو للإنسانية. والأرمني كمواطن محلي، وأينما وجد يطالب، ولسوف يطالب دائماً وبكافح من أجل حقوقه.

ولا يهم أن تعتمد حتى الحكومات الصديقة إلى وضع المبادئ الأخلاقية تحم،  
الأقلام في سبيل مصالحها المادية، وذلك لتحمي وتغطي التركي السفاح  
وحكومته المجرمة.

## جرائم الإبادة ضد أرمن ولاية أنقرة

لولاية أنقرة التي تشكل جزءاً من غرب الأناضول مع ولاية قسطنطيني في الشمال أهمية كبيرة في عمليات الإبادة التي قام بها الأتراك.

عدد الأرمن في هاتين الولايتين قليل نسبياً بالنسبة لولايات أرمينيا الغربية التي يسكنها الأرمن.

ومع ذلك، فقد قامت الإدارات السياسية والعسكرية في هاتين الولايتين بدور كبير في عمليات التهجير والإبادة، وساعدها على ذلك جهل الشعب التركي المحلي الذي ساهم وبوحشية قذيمة وبلون ضميم في ملاحقة وقتل المفكرين الأرمن، الذين كانوا قد استوطنوا هاتين الولايتين في (أياش) في ولاية أنقرة، وتشانغري في ولاية قسطنطيني.

ولاية أنقرة (الينكوري) أو أنكيرا التاريخية، كانت في عام 1915 تمتد على مساحة 83000 كيلو متر مربع، أو ما يعادل ولاية ماين الأمريكية أو ثلاثة أضعاف مساحة ولاية نيويورك.

قسّمت ولاية أنقرة إدارياً إلى أربع متصرفيات (الوبة): (أنقرة - كر شهر - يوزغات وقبصرية).

وكانت أياش واحدة من أقضية لواء أنقرة الـ 11، أما الأقضية الأخرى فهي (يوكاباد، أتانوس، ياباناباد، ييازار، ناللوخان، مخاليجيك، سيفريهيسار، هابانا وقصيه - باليه). وكان في لواء أنقرة عدا عن مدينة أنقرة عدد كبير من الأرمن في قضاء سيفريهيسار وأتانوس.

لواء يوزغات خمسة أفضية: (يوزغات، بوغازليان، أك داغ - معدن، سونكورلو وتشوروم).

كان للأرمن في قضائي يوزغات وبوغازليان 48 قرية يسكنها أكثر من 42000 من السكان.

أما لواء قيصريّة فتضم أربعة أفضية: (قيصريّة، افه ره ك، اينجه صو، وقره هيصار - ده فه لى). فكان في قيصريّة في العام 1915 من الأرمن أكثر من 44000 نسمة. وهذه التقسيمات الإدارية ضرورية للتحقيق في عمليات الإبادة فيما يتعلق بدور الموظفين ومسؤوليتهم.

يذكر الفرنسي فيتال كينيه أن عدد الأرمن في يوزغات عام 1890 كان 31032 نسمة والذي ينقص عن تعداد 1915 بمقدار الثلثين، ويبين المطران أورمانيان العدد 41000 بما فيه القرى، على حين يوجد في أك داغ - معدن، سونكورلو وتشوروم عشرة آلاف أرمني. ولم يكن بوسع كتاب أورمانيان أن يأخذ تزايد السكان الأرمن في السنوات الأخيرة التي سبقت 1915.

### برقيات الحكومة التركية

#### المعلقة بأرمن يوزغات

يظهر عدد المرحلين الأرمن من محيط يوزغات بموجب البرقية المرسلة من إدارة يوزغات إلى وزارة الداخلية 31.247 شخصاً حسب التوزيع التالي: يوزغات (القضاء المركزي) 13.359 - قضاء أك داغ 3.208، بوغازليان 14.680، وفي بيان الأحوال الشخصية الذي يقدمه الكاتب التركي المهم بالقضية الأرمنية أسعد أوراس، والذي يحاول فيه أن يقلل من عدد الأرمن فيعطى عدداً حتى إنه لم يذكر فيه لواء يوزغات (انظر الصفحتين 143 - 144 من كتابه).

لرى يوزغات الـ 53 مع كتابها

الاسم	عدد البت	الكنايس
ألاجيا	100	---
أك داغ - معدن	350	كنيستان
أرغاداش	15	---
أرماغان	20	السيدة العنراء
بيق	260	القديس كهورك
بيلي أورين	150	القديس ميناس والسيدة العنراء
بوغازليان	500	السيدة العنراء
بورون قشله	400	السيدة العنراء
تشاير شيخ	150	---
تشاكاماك	200	القديس طوروس
تشاط (الكبيرة)	300	السيدة العنراء
تشاط (الصغرى)	150	---
تشاطاك	205	القديس تيودوروس
تشيفتليك صاري حمزه	40	القديس كهورك
تشوفرادان	160	القديس نيكوغوس
دبلي حمزة	50	كنيسة واحدة
دبلي حمزة	50	---
اكره ك	200	السيدة العنراء
ألاكجيلار	20	---
ايلنجه	100	السيدة العنراء
فانغريالي	150	---
كوفدن كوردن	200	السيدة العنراء

كوفه جلي	110	القديس هاكوب
ايكيكارداش	100	--
ايكي قاريه	25	--
اينجيرلي	250	السيدة العنراء
ايده لي	300	الخخلص
قره بيك	200	القديس غريغوريوس المنور
قره تشاير	250	السيدة العنراء
قره فاكرالي	30	--
قره حالي	400	القديس هاكوب
قره يعقوب	150	القديس هاكوب
كيديلير (الكبرى)	150	--
كالار	300	السيدة ودير القديس طوروس
كوهنه	560	كنيسة واحدة
كوم كويو	150	السيدة العنراء
كور كجي	25	--
ماغارأوغلو	90	السيدة العنراء
مالاز	73	--
مته شه	215	السيدة العنراء
يوهرنك	200	القديس هاكوب والسيدة العنراء
روم ديكين	450	السيدة العنراء
صاعاتله	100	--
صائشله	110	السيدة العنراء
صاري حمزة	650	كنيسة واحدة



السيدة العذراء	150	سيراي
---	50	صه غه و-غوروغو
السيدة العذراء		سونغورلو
---	10	تانييل يازباغي
---	50	طانيشمان
القدّيس قره بيت	50	طاشلي كيتشت
القدّيس تيودوروس	400	ترزيالي
السيدة العذراء	200	أورنج
السيدة العذراء والقدّيس غريغوريوس المنوّر	500	أوزونلو
---	30	يالي يالي
السيدة العذراء	2340	يوزغات
المجموع 53 قرية ومدينة واحدة، 11.988 بيتاً تحتوي على 47.586 أرمنياً، 41 كنيسة و 63 مدرسة.		

وبموجب اللائحة التي ذكرناها يتبين أننا نحن الأرمن كان عندنا في عام 1915: في لواء يوزغات 41.000 أرمني، 43 كنيسة، 20 مدرسة، 1.750 طالباً و 13 معلماً (عدد الطلاب والمعلمين هو لعام 1901).

في لواء قيصريّة 44.000 أرمني، 4 أديرة، 30 كنيسة، 42 مدرسة، 4.935 طالباً، 125 معلماً.

كذلك يقول الكاتب التركي أسعد أوراس حول عدد الأرمن في لواء قيصريّة، إن سجلات الأحوال الشخصية التركية تبين حسب إحصاء عام 1903 عدد أرمن قيصريّة 52.192 لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هجرة الأرمن بين 1903 و 1908 كانت صعبة، وقليلون جداً هم الذين هاجروا من قيصريّة، ولقد تمّ تعويض هذا النقص بالنمو السكاني، وبالرغم من ذلك فإن البيقية التي أرسلها

حاكم قيصرية إلى وزارة الداخلية تبين عدد المرحلين الأرمن بـ 47.617.  
 ويبين سجل الاحصاء التركي السنوي (السائمة) المنشور في عام 1907 أنَّ  
 عدد الأرمن في لواء قيصرية هو 68.000.  
 وعدد الأرمن في ألوية أنقرة وكوشهير، بما فيهم أرمن سيفريهيسار، هو  
 25.000 و 20 كنيسة، و 7 مدارس، 1.290 طالباً، و 29 معلماً.  
 وبذلك يكون مجموع الأرمن في ولاية أنقرة 110.000 و 93 كنيسة و 69  
 مدرسة و 7.779 طالباً و 197 معلماً، بينما تبينها البرقية المرسلة إلى وزارة  
 الداخلية 94.941 (إن عدد الجنود الأرمن والمسجونين المذكور الأرمن ينهي أن لا  
 يكون ضمن هذا العدد، طالما كان عدد المرحلين مسجلاً من قبل الشرطة قبل  
 الترحيل بعدة أيام).

### قرى وكتالس لواء قيصرية

قيصرية: 4 أديرة وثلاث كتالس هي: السيدة العذراء، القديس سرخيس  
 والقديس غريغوريوس المنور.

طالاس: كنستان هما السيدة العذراء والثالث الاقدس.

كوجوك كوي: القديس ستيانوس، ده ره فينك: القديس طوروس.

نيرزة: القديس طوروس، صارمساكلي: السيدة العذراء افكيريه: القديس ستيانوس،  
 مونجوصون: الصليب الاقدس، أفه ره ك: القديس طوروس، فينيسه: السيدة العذراء،  
 إركيليت: القديس كيورك، تشوماكلي: كنستان هما القديس طوروس والقديس  
 هاكوب، جوجون: السيدة العذراء. هذا ولم يتيسر لنا تثبيت أسماء كتالس بنيجة،  
 سيوديلى، غوميدي، طاشخان، ساغاك، وياغدي بورون، علماً أن المدارس موجودة في  
 هذه القرى الست لأن أسماءها مذكورة بين 24 مدرسة أرمنية مستولى عليها في 12  
 أيلول عام 1915. ولقد تم الاستيلاء على المدارس الأرمنية من قبل وزارة الداخلية  
 والمعارف حسب البرقيات بتاريخ 9 حزيران عام 1915 و 12 آب عام 1915.

## الأعداد التي قدمتها الحكومة التركية برقياً

### عن الأرمن المرحلين من ولاية أنقرة

أنقرة (القضاء المركزي) 3.176، آياش صفر، بيازار صفر، ناللو خان، 1.015،  
مخاليجيك 90، سيفريهيسار 4.101، باليا 11. المجموع في لواء أنقرة 8.393  
أرمينيا مرحلاً.

يوزغات (القضاء المركزي) 13.259، أك داغ 3.208، يوغازليان 14.680،  
المجموع في لواء يوزغات 31.247 أرمينيا مرحلاً.

كر شهر (القضاء المركزي) 1.610، كسكين 1.838، مجيدية 1.856،  
أفانوس صفر، مجموع لواء كر شهر 3500 أرميني مرحل.

تشوروم (القضاء المركزي) 1202، عثمانجيك 66، سونكورلو 1.856،  
إسكاليب 42، المجموع 3.166 أرمينيا مرحلاً.

قضاء قيصريّة 47.617 أرمينيا مرحلاً.

المجموع العام في ولاية أنقرة 93.923 (أرمينيا مرحلاً).

في كتاب أسعد أوراس ( «الأرمن في التاريخ والقضية الأرمنية» والمؤلف من  
785 صفحة والمطبوع في أنقرة عام 1950) وفي الصفحة 143 - 144، يشير إلى  
أن عدد الأرمن في قيصريّة وأنقرة في عام 1914 كما يلي: أنقرة 44.507  
أرثوذكس، 7.069 كاثوليك، 2.381 بروتستانت، المجموع 53.957. قيصريّة:  
48.659 أرثوذكس، 1.515 كاثوليك، 2.018 بروتستانت، مجموع أرمن قيصريّة  
52.192، مجموع عدد أرمن ولاية أنقرة 106.449.

وهناك لاثنتان تركيتان للأحوال الشخصية ( كلتاها رسميتان) الواحدة  
تقول إن عدد الأرمن المرحلين في ولاية أنقرة هو 93.913، والثانية لأسعد أوراس  
106.149 والفرق بينهما 12.226.

وبين أسعد أوراس أنّ عدد الأرمن الكاثوليك (في ولاية أنقرة) هو 8.584،  
بينما هو في سجلات البطريركية الكاثوليكية أكثر من 15.000 شخص.

## قيود المحكمة الحربية التركية

حول إبادة الأرمن في يوزغات في 8 نيسان 1919

إن النص الأصلي الولود فيما يلي، ينشر لأول مرة بترجمتنا (الأرمنية) كاملاً. المنشور تحت عنوان «محضر ضبط محاكمات الديوان العرفي»، في جريدة «تقويم وقائع» التركية الرسمية في عددها رقم 3617.

رئيس المحكمة: الفريق زكي باشا.

الأعضاء: الميرلواء (قائد لواء) مصطفى باشا، الميرلواء علي ناظم باشا، الميرلأوي (قائد كتيبة) رجب فريد بك.

جرت المحاكمة حضورياً بحق المتهمين - نائب حاكم يوزغات وقائم مقام بوغازليان كمال بك وقائد الدرك في يوزغات توفيق بك<sup>(33)</sup>. حسب المحاكمة الجارية، وبعد الاستماع إلى ادعاء وتفسيرات ودفاع الطرفين وقراءة كل الوثائق الخطية المقدمة بهذا الخصوص ودراستها بنية احقاق الحق، وبعد المناولة تبين ما يلي: (4)

مع أن المتهمين ومحاميهم المدافعين عنهم ينفون ارتكابهم الذنب ويطلبون الافراج عنهم وتبرئتهم، إلا أن الشريعة الإسلامية العليا، والقوانين العثمانية النافذة والأخذ بعين الاعتبار بالمعرف والعادة القاضية بأنه من واجب الحكومة الرئيسي وواجب موظفيها المحافظة على شرف وأرواح وممتلكات كل عناصر الدولة دون تمييز والحيلولة دون إلحاق الأذى البدني والمادي بهم تؤكد:

أن قائم مقام قضاء بوغازليان التابع لولاية أنقرة ونائب متصرف يوزغات كمال بك وقائد درك القضاء البنباشي توفيق بك، أمروا وهم في مكاتبهم بترحيل النساء الأرمنيات الضعيفات مع أبنائهن القُصّر وبناتهن، دون أن يأخذوا بعين الاعتبار الاستثناءات التي تشمل بعض الأشخاص وساقوا الجميع للترحيل وسلبوا الأموال والمجوهرات والأمتعة الثمينة التي يحملها أفراد قوافل المهجرين، ودون الالتفات إلى الحقوق الشخصية ساقوهم حسب رغباتهم الشخصية وسلموهم

إلى بعض الأشرار الذين ارتكبوا بحقهم أعمال تعذيب وحشية بنتيجة تعليمات سرية غير قانونية أعطوها لهم.

في حين كان يجب أن تتخذ الإجراءات الضرورية لإرسال هؤلاء المرحلين وتأمين الراحة والأمن لهم، إلا أنه عن سابق قصد وتصميم لم تراعى مثل هذه الإجراءات ولم تعط الأوامر بشأنها وحسب، بل عمد المتهمون إلى حرمانهم من كل وسائل الدفاع عن النفس، ولجؤوا إلى تكميل أيدي الرجال تاركين المجال لارتكاب الجرائم ضدهم وبعد أن سمعوا بوقوع هذه الجرائم، وطلبوا التفسيرات حولها، وبدلاً من منع هذه الجرائم أخفوا الحقيقة وأسندوا هذه الأعمال إلى أفراد من صفار الشرطة، ثم مهّدوا السبيل لهذه المذابح وأعمال السلب والتنكيل الفظيع، المنافية للمشاعر والحضارة الإنسانية والتي يعتبرها الإسلام من أكبر الكبائر ويكفر فاعليها.

تثبت أقوال الشهود الذين تم الاستماع إلى شهاداتهم بصورة واضحة، أن بعض الموظفين العسكريين تبادلوا مراسلات برقية فيما بينهم، وقد جاء رد المتهمين حول محتوى البرقيات بأجوبة نافية متعددة. وبعد التحقيق الدقيق تبين أن قوافل النساء والأطفال قد تعرضت لفصلهم عن الأهل وحرمانهم من الحماية أثناء التهجير، وفي سبيل تنفيذ هذه الجرائم تركوا لموظفيهم حرية تنفيذ مآربهم.

أخيراً استمع إلى محامي الدفاع وإلى دفاع المتهمين أنفسهم، وجاء ذكر استعداد الأرمن للقيام بثورة مسلحة، مدعين أن بعض ذوي النفوس المريضة الموجودين على الأرض التي استولى عليها العدو، قد تأثروا بأفكار بعض رجال الجمعيات وانحازوا إلى الطرف الآخر، واشتركوا في حركات الاضطرابات، وسلكوا سبيل الثورة واتبعوا الأفكار الخبيثة التي ينفثها قههم مواطنوهم الموجودون في الطرف الآخر من البلاد العثمانية.

كل هذه الأحداث لا تشكل أدلة مبررة لارتكاب مثل تلك الجرائم، لأن الشعب الأرمني وإن شذ قسم منه فإن باقي أفراد الشعب قد أثبت وقاؤه بالبرهان،

وأن كل الموظفين، كما هو مذكور أعلاه، كان عليهم أن يقولوا بعيداً عن الأفكار الخبيثة وعن معاني الانتقام الشخصي، وأن يكونوا بحكم وظائفهم مثل أب حنون فيراعون ويدافعون عن حقوق وكيان الشعب الموكل إليهم دون تمييز في العرق والدين، وكان هذا بمثابة أمر قاطع علينا<sup>(35)</sup>. أراد المذكور كمال بك في دفاعه أن يحمل أرمن يوزغات مسؤولية المظالم التي لحقت بمسلمي وان وأرضروم وبتليس<sup>(36)</sup>، علماً بأن الأرمن لم يحاولوا القيام بأية حركة خيانية، لأنها لا توافق القانون ولا الضمير.

مع أن المتهمين المذكورين في سبيل الانتقام والمصلحة الشخصية، لم يحركوا مسلمي اللواء وحسب، بل حركوا ببحث نية كل المسلمين ضد هذا الشعب (الأرمني) واعتبروا إبادة طبيعية وضرورية.

أثبتت محتويات الوثائق الثبوتية أن ثلاثة أشخاص غير مسؤولين قد تولوا إصدار الأوامر إلى موظفي الحكومة، وفرضوا على مرافقي القوافل الأرمنية الانصياع لأوامرهم. وتؤكد الوثائق الواقعة بتوقيعهم أن الشرطة كانت ترافق القوافل بقصد القتل، ولا يوجد أي شك أو التباس في ذلك.

وتؤكد الأدلة والوثائق المذكورة مسؤولية المتهمين قاطعة. ولا يوجد أية قيمة لأدلة الدفاع التي قدمها محاموا الدفاع فالمداخلة باطلة كلياً.

كذلك يطالب المحامي العام تطبيق المادة 56 من قانون العقوبات العام بحقهم لكن هذا لا ينطبق عليهم، بل يحكم على المتهمين المذكورين (كمال بك وتوفيق بك) بموجب المادة 45 من قانون العقوبات، بقرار اتخذ بالاجماع. وفيما يتعلق بتحديد العقوبات فان مضمون المادة 45 التي طبقت على الجرائم التي ارتكباها هو ما يلي:.... كل واحد من المجرمين الرئيسيين يعتبر فاعلاً مستقلاً، وكمال بك صاحب أعلى مركز حكومي في لواء يوزغات، فكان يعتبر منظم عمليات القتل والسلب والنهب، وقد كلف بمرافقة القوافل أشخاصاً غير مسؤولين. ودون احترام تسلسل درجات الموظفين جعل عليهم رئيساً هو شكري جاويش<sup>(37)</sup>، وجعله

مسؤولاً عن القوافل وقيادتها، واعتبر من المسؤولين الرئيسيين في الجريمة<sup>(38)</sup>

وتمت القناعة بأن توفيق بك المذكور مشارك في الذنب.

واعتبرت جرائم القتل والسلب والاغارة بموجب المادة 45 من الجرائم المشتركة، وهي تنطبق مع مضمون المادة 171 من قانون العقوبات العسكري و170 من قانون العقوبات المدني.

تنص المادة 171 على أن: «كل من يقوم باعتداء علني، سواء أكان مسلحاً أم غير مسلح، على جماعات أو أفراد لاغتصاب أعراضهم ونهب طعامهم أو متاعهم يعاقب بالموت».

وتنص المادة 170 من قانون العقوبات المدني السلطاني على أن:

«من يقتل أمراً عمداً ومن يقتل أباً أو جداً أو أماً أو جلة، حتى ولو لم يكن عن تصميم مسبق، فإن عمله هذا يعتبر عمداً وتصميماً ويحكم على مرتكب الجريمة بالموت».

وبحسب النصوص عنه في هاتين المادتين يحكم على كمال بالموت<sup>(39)</sup>.  
وتقول الفقرة الثانية من المادة 45 المذكورة:

«إذا حكم على منفذ الجريمة الرئيس بالموت أو بالسجن المؤبد، فيحكم على شريكه في الجريمة بالسجن مدة لا تقل عن 15 سنة، وبموجب هذه الفقرة يحكم على توفيق بك بالسجن المؤقت».

ولقد أعلن هذان القراران وتمت الموافقة عليهما بالإجماع.

8 حزيران 1919 (8 نيسان 1334) 6 رجب 1337.

توقيع القضاة: (الجنرال) ناظم، زكي، مصطفى علي ناظم، رجب فردي.

رئيس لجنة قيود المحكمة الحربية عابدين داوير، ( «تقوم وقائع» رقم 3617).

كان الحكام المحليون في الولايات قد قرروا مسبقاً اللجوء التي سيمر بها المرحلة وأمكنة الكمائن المحضرة لهم، في البوادي الفقراء أو الأودية أو شعاب الجبال، لتكون مسلخاً، جزلوه من فرق الخارجين على القانون وعصابات الأتراك

للمسلحين، الذين ينتظرون الأمر بالتنفيذ، وهكذا أيد 40.000 أرمني من يوزغات غرب الطريق بين يوزغات وبوغازليان، وكذلك في وادي كارابيق، كللر، جولر طاحونة عباس المائية، سرتشالي تكة، جاوлах، يوغون هيصار، ياراش ده ره، كرد ده ره، آره ده ره وغيرها، قتلوا على أيدي وحوش آدمية. وكان نائب الوالي عاطف وقائم مقام بوغازليان السفاح المسمى كمال بك هما اللذان أصدرا عليهم الأوامر.

كما قتلوا عدداً كبيراً من الذكور من سكان قيصرية في أودية قرية مود أراسي على بعد 3/4 ساعة عن كيميريك التابعة لقضاء شارقشله المجاورة للواء، وفي خنزير داغي وضافاف النهر المسمى خنزير سويو.

ولكي تبرر الحكومة التركية الجرائم البشعة المخطط لها والمنفذة بوحشية، أصدرت كتاباً باللغة التركية وكتيبين باللغتين الفرنسية والألمانية منها ما هو مزناً بالصور، تشكلاان ترجمة تقريبية للكتاب الأول، وكان عنوان الكتاب التركي: «أهداف الجمعيات الأرمنية والحركات الثورية قبل وبعد المشروطية (الدستور)»، للطبوع في مطبعة أورخانية، 1331 (1916).

وما الكتاب إلا مجموعة من الأكاذيب والافتراءات.

ويكتب المؤرخ توينبي في الصفحة 23 من الكتاب الأزرق الانكليزي ما يلي: «نشرت حكومة تركيا الفتاة كتاباً يرر أعمالها ويثير النقمة المتطرفة على الأرمن، وما كتبه عن الحركة الانفصالية الأرمنية اجرامي بقدر ما يدعو إلى السخرية». (الوثيقة 11 صفحة 23).

ولكي تثير الحكومة التركية نقمة الشعب في ولاية أنقرة وتحجب الحقيقة، عمدت لتبرير عملياتها الاجرامية إلى ادعاء الدفاع عن النفس وافتراء الكذب بأن الحكومة قد عثرت على أسلحة ومتفجرات في القرى الأرمنية: «روم ديكين، يورنج، متشه وايديلي»، ولنفرض أن بضع مئات من البنادق قد خبأت خوفاً من الإبادة، فهل يستدعي ذلك إبادة 42.000 من الأرمن في يوزغات و 70.000 في



القرى الأخرى من النساء والأطفال، ونهب أموالهم واستحياء شرفهم. يا لها من حجة واهية (انظر الكتاب التركي: «أهداف الجمعيات الأرمنية»، صفحة 195)، في حين جاءت المحكمة الحرة وأكدت الخطوة الاجرامية المنظمة حكومياً.

### ماذا كان موقف

#### السفارة الألمانية إبان المجازر

في اليوم السابق للحرب، دعا السفير الألماني فانغنهايم رئيس تحرير جريدة «صباح» ديران كيليكيان وأحد زعماء حزب الطاشناقسوتيون ا. ا. أكونتي، وجرى بينهم حديث ودي حول القضية الأرمنية (راجع مجموعة «السياسة الكبرى»<sup>(40)</sup>). ووصلت هذه الحوادث السرية في اليوم التالي مباشرة إلى أسماع طلعت، وهذا يعني أن السفير الألماني كان مساعداً للآخرين وأبلغهم كل ما دار في الجلسة السرية.

في 20 كانون الثاني و 2 شباط 1915 جاء طلعت إلى السفارة الألمانية وشرح لوانغنهايم الخطوة المدبرة ضد الأرمن، وطلب إلى السفير الألماني عدم الممانعة في حال التنفيذ. ولما كانت القيصريّة الألمانية موافقة على الخطوة التركية فقد وقفت موقف اللامبالاة طيلة فترة الإبادة.

و بمناسبة الاعتقالات التي جرت في 24 نيسان وبدلاً من أن تقف ألمانيا موقف المواسي ذي النية الحسنة راحت تشييع أنباء مغرضة كاذبة بنية سيئة تدعي فيها «أن الأرمن ينوون اغتيال السلطان في يوم عيد ميلاده».

وعندما جرت مذابح نيسان وأيار 1915 في مناطق أرضروم، ترجان، ييتليس، موش، صاصون وزيتون وفي مناطق كيليكيا المختلفة، قعدت فرنسا وانكلترة وروسيا احتجاجاً مشتركاً إلى الباب العالي عن طريق «هاواس». تبين فيه «أن الذين يرتكبون هذه الجرائم ضد الإنسانية والحضارة يعتبرون مسؤولين شخصياً، وأنهم رفعوا أمرهم إلى الباب العالي». ولقد ذكرت هذه الواقعة من قبل البروفسور اندره غورسي أثناء محاكمات نورمبرغ (راجع «المؤتمر الدولي للمحاكمات العسكرية»، صفحة 293 و 360).

ويمكن الاطلاع على نص الاحتجاج للدول الحلف في المجلد الملحق لـ «العلاقات الخارجية للولايات المتحدة»، الصفحة 981، 1915.

أما ما ذكر عن الأرمن في محاكمات نورمبورغ فيمكن الاطلاع عليه أيضاً في «محاكمة المجرمين الرئيسيين في الحرب»، المجلد 22 الصفحة 498، وكتاب البروفسور راوول هيلبرغ الصفحة 687.

وفي 17/4 حزيران 1915، جاء طلعت مرة ثانية إلى السفير الألماني فانغنهام ليعلمه أن «الأرمن سيظهرون من كل الولايات» (راجع مذكرات السفين) ولم تصدر عن فانغنهام أية محاولة للتدخل.

في 17/4 تموز 1915 سلم السفير الألماني إعلماً إلى الحكومة التركية يذكر فيه «أنه موافق على أعمال العنف (ضد الأرمن)، لأنها توفر الأمن الداخلي»، ولم يكتف بهذا فقط، بل ترك المجال لوسائل الإعلام الألمانية لتنتشر أكاذيب الأتراك وتصرفاتهم.

على أنه من الجدير بنا أن نذكر، أن القنصل الألماني في حلب، عندما رأى جثث الأرمن المرحلين في الطرقات، لم يصدق عينيه وهو يقرأ في الصحف الألمانية كلمات تفند الحقائق (الوثيقة رقم 120 الصفحة 111، 27/14 تموز 1915)

كذلك راجع برقية مجلة «تروتاك» لحزب الطاشناقسوتيون الواردة في كتاب التعبير التركي الصفحة 243 التي أعقبت احتجاج الحلفاء.

كانت قيادة حزب الطاشناقسوتيون قد أعلنت أن للسؤولية القانونية والأخلاقية تقع على عاتق الرعماء الأتراك وعليه قضت على بعض رؤساء الإجرام.

في نفس الوقت الذي زار فيه طلعت فانغنهام، زار أنور أيضاً السفير الألماني وانغنهام في 31/18 أيار 1915 وأطلعه على المخطط القاضي، «بإغلاق كل المدارس الأرمنية»<sup>(41)</sup> وترحيل كل للناطق النائرة وبمعنى آخر إبادة الشعب

الأرمني». وقد قبل السفير الألماني ذلك إعتباره «عملاً إضطرابياً»، ونقل الخبر إلى حكومته قائلاً «لا نستطيع منعهم».

ملاحظة: في الأيام التي ارتكبت فيها الجرائم منع جمال باشا تصوير كل ما يتعلق بأحوال المرحلين، وجمع وأتلف كليشيهات الأجانب وأرسل الصور إلى المحكمة الحربية على أنها «صور التقطت في ميدان الحرب من قبل مصورين معادين» (28/15/ آب 1915 - الوثيقة 166، الصفحة 151 - 152).

إن جمال باشا هو نفسه الذي هدم زيتون وأورفه بجنود جيشه الرابع. وهذا يوضح أن ألمانيا كانت تعلم على المستوى الرسمي بمخطط ترحيل الأرمن ووسائل إبادتهم، وإذا أرادت الاتصال منها، فالإثبات موجود عندنا: في 20 كانون الثاني (ت.ق) 1915 و 4 حزيران (ت.ق) 1915 عندما ذهب طلعت إلى السفارة الألمانية، شرح لفانغنهايم ما فعلوه وما سيفعلونه في قضية ترحيل وإبادة الأرمن إذ قال: «مستفيدين من ظروف الحرب دون تدخل خارجي» (4/17 حزيران عام 1915، الوثيقة 81، صفحة 84).

وهكذا تقف السفارة الألمانية أمام هذه الجريمة النكراء موقف المتجاهل، أو أنها محرومة من رؤية وإدراك مدى فظاعة هذه الجريمة، وهو غير صحيح.

هذا التشريد الذي نكب به الأرمن، وإنما هو عار لا يحى على جبين التاريخ العالمي، تم بواسطة الحديد والنار ضد شعب أعزل: وألمانيا (حليفة تركيا) وقفت تراقب دون مبالاة، (3/ 16 آب 1915، وثيقة 143، الصفحة 134 - 135).

بعد شهرين من موت السفير الألماني فانغنهايم، جاء السفير الجديد الأمير وولف مترنيخ وتقدم، ولو متأخراً جداً، بطلبات إلى الحكومة التركية بقيت دون نتيجة، حيال ذلك قال «إن وعود الأتراك بعدم إبادة وتشريد الأرمن كانت كاذبة لا قيمة لها (4 تشرين الثاني / 7 كانون الأول 1915، وثيقة 109، صفحة 202).

وأخيراً، تفضل رئيس الوزارة الألمانية في ذلك الحين فون يتمان هولفيك، صاحب القلب القاسي كالصخر وبقاء مضحك فكذب: «على الحكومة التركية

أن لا تبيد الشعوب المسيحية من أجل الدين، وذلك دون أي مطالبة جديدة، وما تصرفه هنا إلا كمن يضرب الماء، ولا ينطوي على غير الكذب والنفاق، طالما يستمر الأتراك في إبادة العسكر الأرمن وإجبار الأطفال والنساء على تغيير دينهم (30 تشرين الأول / 12 تشرين الثاني 1915، وثيقة 198، صفحة 191).

إن ألمانيا، لم تتخذ أي إجراء لمنع الأتراك من ارتكاب جرائمهم.

وكان السفير الألماني الأمير يوهان برنسدورف قد كتب في عام 1918: «إن مسؤولية إبادة شعب مسيحي عريق تقع أيضاً على عاتق حكومتي النمسا وألمانيا»، كل هذا دموع التماسيح.

قبل أن يأتي الأمير برنسدورف المذكور سفيراً إلى استانبول عام 1918 كان سفيراً لألمانيا في واشنطن، وفي صيف عام 1915 وفي أشد أيام الإبادة ضراوة كان ينشر مقالات تفند الحقائق في الصحف الأمريكية لصالح الأتراك.

أما قداسة البابا بينيديكتوس الخامس عشر، وهو الرئيس الروحي لـ 558.000.000/\$ من الكاثوليك، فقد تقدم في 10 أيلول (ت.ق) 1915 برسالة إلى السلطان رشاد (محمد الخامس) يرجوه فيها التدخل لوقف عمليات الإبادة الوحشية. لكن الوزراء الأتراك أخفوا تلك الرسالة ثلاثة أشهر، ريثما تنتهي عمليات الإبادة كاملة عندئذ يكون التدخل متأخراً، على أنها إذا وصلت في حينها فإنها لن تفيد شيئاً، لأن «الجهاد» كان قد أعلن من قبل الخليفة نفسه، إضافة إلى أن السلطان لم يكن قادراً على فعل شيء أمام وزراءه المتوحشين، وهو الذي كان لعبة بين يرائهم. وفوق هذا فقد جعل هؤلاء الوزراء رسالة البابا موضع تنذر واستهزاء، واعتبروا كل احتجاج تدخلاً، علماً أن المطارنة والكهنة والراهبات الكاثوليكيات قد ذهبن مع أخواتهم الأرثوذكس.

تقع مدينة أياش في ولاية أنقرة، وتبعد إلى الغرب من مدينة أنقرة مسافة تسع ساعات (21 ميلاً) في واد وراء جبل عال لارتفاعه 3800 قدم اسمه (أراش بيل)،

في قائم مقامية تحمل نفس الاسم. إلى مكان اسمه (صاوى قشله) يبعد 15 دقيقة من هذه المدينة ساطوا بـ 75 من كبار مفكرينا المشهورين تحت حراسة عسكرية وزجهم في مبنى واسع بطابق واحد ذي نوافذ حديدية كأنهم في سجن، وقد كان هذا المكان هو مبنى المفكرين وقادة الأحزاب ومستقراً لهم بانتظار إبادتهم. وعلى بعد 3 ساعات من أياش شرقاً (باتجاه مدينة أنقرة)، توجد قرية استانوس وجميع سكانها من الأرمن. كان مصيرها أشد فظاعة ككل القرى الأرمنية، وأقطع مما حل بقرية ليديتش في تشيكوسلوفاكيا على أيدي النازيين.

قبض على الرجال من قرية استانوس مكبلين إلى سجن أنقرة وتمت إبادتهم واغتصب النساء في القرية من قبل رجال قرية مجاورة تدعى قره قابالار (شمال غرب أياش) بعد أن أعطى شيخها الملا قره محمد تعليماته بذلك. ثم ذبح الأطفال أمام عيون أمهاتهم، وهكذا محيت قرية استانوس من الخريطة بعد إبادة جميع سكانها، وسميت منطقتها باسم آخر (تعرف اليوم باسم «زرة»).

خمس وسبعون سجيناً في أياش، لم يبق منهم سوى عشرة سجناء على قيد الحياة. وفي الوقت نفسه (14 نيسان) أحضر إلى تشانفري 150 لومنياً من استانبول، بأمر من طلعت بنية إبادتهم بالتدريج بمساعدة قائد الشرطة (بلري)، وقائد حامية السجن إبراهيم.

أما تشانفري (كانفيري) فهي مدينة غانفرا (جيرمانيكوبوليس) أيام الإمبراطورية الرومانية، ونقع عند إلتقاء نهرين هما غورغان صو وأجي صو، أقيمت المدينة على أنقاض قلعة قديمة، وفي المدينة مبنى يسمى مسجد طاش، عندما دخل العثمانيون إلى تشانفري أول مرة في القرن الخامس عشر، كان أول عمل فعلوه هو ذبح كل السكان الموحدين في تلك المنطقة عند مسجد طاش، وعلى حجارة ذلك البناء توجد نقوش يونانية، كما توجد في تلك المنطقة مناجم ملح، ولذلك سمي أحد النهرين بأجي صو، أي للماء المالح لأن مياهه مالحة، ومناخ تلك المنطقة موبؤ وتنتشر فيها مرض الحمى، ولما كانت المنطقة ولاية

رومانية فإن هذه المدينة أصبحت عاصمة لكاغاديا (غالاطيا)، وصارت فيما بعد مركز بطريركية بايزاغونيا، ولم تسمع في تلك المناطق من قبل بكلمة تركي. اقتيد 150 من مفكرينا وتجارنا إلى تلك المدينة وسجنوا في الثكنة العسكرية التركية.

كتب مطولاً عن شفق 20 من زعماء الهتتشاك في استانبول في 2 / 15 حزيران عام 1915، لكن شفق أضعاف أولئك في الولايات الأرمنية وغيرها من المدن التركية المكتظة بالسكان الأرمن ولم يعرف عنهم إلا القليل..

ففي ولاية أنقرة نصبت 62 مشنقة في مدينة قيصرية وحدها لبعض الزعماء الأرمن. وفي مدينة سيواس أكثر من عشرين، عدا عن الآلاف الذين سيقوا إلى السجون بالحيلة أو بداعي الاستجواب أو للمقاومة، ومن ثم مثلوا أمام المحكمة الحربية المزيفة بتهمة مزيفة مثل «القيام بحركات ثورية» وقتلوا بالنتيجة بأفظع الأشكال.

أما نهاية السجناء في قضاء أياش من المفكرين وقادة الأحزاب الأرمن فكانت كما يلي:

من 75 سجيناً بقي 12 على قيد الحياة بطريقة ما، واحد من 63 الباقين هو مراد بوياجيان (البطل المعروف من حزب الهتتشاك) الذي اقتيد في 15 أيار عام 1915 من أياش إلى قيصرية، وكان نائباً عن كوزان (هاجن) وشفق في قيصرية، يوم الجمعة ثاني أيام عيد الفطر، بعدما ذاق الأمرين طيلة شهرين ونصف في السجن.

وسنة من 62 الباقين في أياش وهم أكوني ورفاقه الخمسة خاجاك، وزارتاريان وميناسيان (من حزب الطاشناقسوتيون) وجانغوليان (من الهتتشاك) وداغافاريان (من الجمعية الخيرية) وبحجة إرسالهم إلى ديار بكر، أحضروهم إلى مكان يسمى قره جورون بعد أوروغ بإتجاه سيفيريك، وماتوا تحت التعذيب على أيدي أحمد بك الجر كسي وخليل بك بمشاركة الخارجين على القانون، كما مات قبلهم في

جوار قرية قره كوبرو التي تبعد 6 كيلو مترات عن أورفه كل من فارتيكيس وزوهراب ومطران أورفه في 6 تموز.

في 29 حزيران (ت. ق) 1915 وفي اليوم الأول من رمضان، اقتيد الـ 56 الباقون من أياش على دفعتين إلى سجن أنقرة، الدفعة الأولى تضم 38 شخصاً، والثانية 18 شخصاً.

اقتيد أعضاء الدفعة الأولى وقوامها 38 شخصاً مكبلي الأيدي مثلما سجل في الحكم الصادر في يوزغات، إلى الجنوب من أنقرة إلى جوار قرية بينام<sup>(42)</sup> التي تبعد 27 ميلاً عن أنقرة (مسياً 9 ساعات) حيث جنوباً تقع أودية قويروقجو داغي المكتظة بالغابات وقتلوا هناك في 22 تموز ولقد حضر المذبحة عوضاً عن نائب الوالي، السفاح المدعو عاطف كل من قائد الشرطة وقائد الدرك في أنقرة الذين شاهدوا العملية بأعينهم وصوروا الخشخشة المشوهة، منها ما برت أطرافها ومنها ما فقت عيونها.

أما الدفعة الثانية المنطلقة من أياش وقوامها 18 شخصاً، فقد اقبلوا من سجن أنقرة بالطريقة نفسها باتجاه الشمال إلى مدينة كاهاكلي دره التي تبعد 12 ميلاً وذلك لتسويه جثثهم بالأسلوب نفسه.

### وثيقة عن حوادث القتل

#### التي جرت في منطقة بينام

تعطي وثيقة انكليزية تحمل الرقم 97 عن المجزرة التي حصلت في بينام التفاصيل التالية: «تمرضت قوافل السجناء المكبلين المساقين لهجوم قام به وحوش دهماء من القرى التركية، فقتلوههم بموجب الأوامر الصادرة إليهم بالهراوات، والمطارق والفؤوس والمناجل والرفوش والمناشير.

وباختصار، فقد تم ذلك بالوسائل التي تخطر للوت، وتزيد في تعذيب المغدور، لقد قام الأتراك باستئصال رؤوس وأذان وأنوف وأيدي بعض أولئك وكان في هذه المجموعة شعراء وأساتذة، وأدباء، وقادة، ومعهم أيضاً المدير

الأرمني للبنك العثماني في أنقرة. وتركت الجثث في العراء فصارت طعاماً للوحوش البرية».

وكان رجال الدرك الذين شاركوا في هذه الجرائم القذيمة يتفاخرون وهم يقصّون أفعالهم الجهنمية.

44 شخصاً من أصل 150 كانوا في تشانغري بقوا على قيد الحياة بعد عذاب مرير، وقتل خمسة من 106 الباقين وهم: طانيل فاروجان، وروين سيفاك، وثلاثة آخرون في وادي تونسي غير بعيد عن بلدة قاليجيق الواقعة على الطريق بين تشانغري وأنقرة وذلك في 12 آب.

وبحجة سوقهم إلى دير الزور اقتيد 56 شخصاً من 101 الباقين بعد تكبير أيدي كل خمسة أشخاص معاً، كدفعة أولى، وشكلوا دفعة ثانية من 26 شخصاً ساقوهم جميعاً باتجاه الجنوب حيث قتلوهم في مكان يبعد 10 أميال عن مدينة أنقرة هو منطقة كولباشي وكايش على سفح جبل ألداغ القريب من بينام.

واحد من الـ 19 الباقين هو ديران كيليكيان أرسل وحده عبر تشوروم إلى سيواس وقتل بالقرب من بنبخان (بلديز آلي)، بينما سبق الـ 18 المتبقون مع قوافل أرمن تشانغري إلى دير الزور، ومات قسم كبير منهم من عذاب الطريق، ومثلما جرى في ضواحي أنقرة، جرى لباقي المناطق المأهولة بالسكان الأرمن فقتل الآلاف من السجناء في أيام شهر رمضان وعيد الفطر.

### الجلادون الأتراك لأرمن أنقرة

كان عاطف وكيل والي أنقرة سلاتيكي في الثلاثين من عمره من أكلة لحوم البشر، أمين سر طلعت الشخصية، وعضواً في الهيئة المركزية للتشكيلات الخاصة وكان هو نفسه جلاد الأرمن في قسطنطيني.

أما كمال قائم مقام بوغازليان الذي صار وكيلًا للمتصرف والذي وجهت إليه تهمة إبادة الأرمن في يوزغات، فقد سبق وقدمنا قرار المحكمة بحقه. ومن الجلادين توفيق بك وفيلاغ بك قائد الدرك في يوزغات، ويكوات الفيالق وقادة



الشرطة والجيش ورؤساء الخارجين على القانون والخارجون أنفسهم وغيرهم من الفوغاء، ويمثل الاتحاد في أنقرة المدعو نجاتي وقائد الشرطة بهاء الدين ويمثل الاتحاد في تشانغري جمال أوغوغ والنائب حسن فهمي وغيرهم من مئات السفاحين القتلة.

ولقد تمكن كل من وكيل والي أنقرة، والي قسطنطيني عاطف والنائب فهمي من التواري عن الأنظار وتخلصوا من حبل المشنقة أو الإعدام بالرصاص.

**كم عدد المرحلين عن استانبول؟**

يوجد اعتقاد على العموم بأن الأتراك راعوا الأرمن في استانبول ولم يعرضوهم كثيرهم للترحيل، ويوجد في هذا الاعتقاد بعض الصديق إلى حد ما. فحسب سجلات الشرطة التركية، رحل من الأرمن عن استانبول حتى السابع من كانون الأول عام 1915 / 30.000، ورحل بعد السابع من كانون الأول عام 1915 / 40.000، منهم 34.000 من الأرمن الذكور، وبداعي الترحيل قتلوا في إزميد وغيرها من الجبال والأودية المقفورة.

وكان قد هبّ جدول بعد ذلك لترحيل 80.000 أسرة أرمنية من استانبول وهذا هو الجدول الذي لم ينفذ بفضل الضغوط الأجنبية.

### **الأضرار المادية التي لحقت بأرمن أنقرة**

إذا اعتبرنا سكان أنقرة الأرمن 100.000 شخص على الأقل، لوصل ما خسروه مادياً إلى مئات الملايين من الدولارات، علماً بأن أرمن قيصريّة وأنقرة معروفون بأهميتهم التجارية والاقتصادية، وهم أصحاب ثروات كبيرة، وبغض النظر عن الثروات القومية والمؤسسات فإن خسارة الأرمن المادية تبلغ في ولاية أنقرة 200 مليون دولار ذهبي إضافة إلى 90.000 من الأرواح.

مطالبة الأرمن باسترداد دينهم في الدم وفي الملك وفي الأرض، باقية وستبقى حتى تجد الحل العادل.

ملاحظة: نريد أن نضيف إلى أن وزير الداخلية الجديد قدم إلى المحكمة العسكرية بعد إعلان الهدنة 42 برقية سرية تتعلق بجرائم الإبادة ضد الأرمن التي جرت في أنقرة منذ أيار 1915 حتى نيسان 1917، كان قد أخرجها موظف خاص من دائرة البرقيات وهربها إلى استانبول، على الرغم من أن مدحت شكري أمين سر الاتحاد كان قد أتلّف الآلاف من البرقيات السرية والأوامر والتعليمات.

## المجازر التركية في نيكوميثيا وبوتانيا وبورصة وضواحيها

«من أقصى غرب بورصة وإزميد وقسطنطيني تعرض 250.000 من الأرمن للترحيل، إذ أنهم أخرجوا من ديارهم بالقوة خلال 48 ساعة وأبعدوا إلى حلب، ودير الزور، وحماه والموصل وحتى إلى حوران. وكان رجال الخارجون على القانون يواكبونهم من الخلف» (فون نيتسكا 17-30 أيلول 1915، Deutschland und Armenien - ألمانيا وأرمينيا ص 159).

ويبين المطران أورمانيان عدد الأرمن في لواء إزميد وولاية بورصة (بروصه) 165.000 أرمني أما الحكومة التركية فتبينه 120.853.

فلنتفحص التفاصيل، إن الأعداد التي حصلنا عليها هي من البطيرية لعام 1903 وتشير إلى العدد 90.482 في إزميد وضواحيها، وبروصه إلى العدد 104.160. ويشتمل هذا العدد على التزايد الطبيعي بين عامي 1903 - 1915، فيصبح العدد الإجمالي للأرمن في لواء إزميد وولاية بورصة في عام 1915 194.642 نسمة.

### التقسيم الإداري

حسب التقسيمات الإدارية، كانت إزميد (كوجاإيلي) لواءً مستقلاً، مرتبطاً مباشرة بوزارة الداخلية ويتألف من 6 أقتضية (قائم مقاميات) و 11 ناحية (مديريات).

لذا كانت الأوامر تأتي إلى المصرف من الوزارة مباشرة أي من طلعت أو من المدير العام لأمن الدولة (عزيز بك)، أو ما يشبه المؤسسة النازية Sicherheits dienst أي (الخدمة الأمنية).

وكانت ولاية بورصة تتألف من 5 ألوية (متصرفيات) هي - بورصة - إرطغرول - كوتاهية - أفيون قره هيصار - وباليك إسير.

والألوية الخمسة المذكورة تضم مجموعة 32 قائم مقامية و 61 مديرية، وهذا يعني أن والي ولاية بورصة، التابع المباشر لوزير الداخلية، ومن يأتمر بأمره من الموظفين الأدنى مرتبة (سنة متصرفين و 32 قائم مقام و 61 مديراً)، وقد شاركوا جميعاً في الإبادة النامية للأرمن في المناطق التي يديرونها.

### السكان

فلنقدم أولاً، أسماء القرى والمزارع التي كانت مأهولة بالأرمن (حسب تسلسل حروف الهجاء الأرمنية) في إزميد وبورصة مع كنائسها:

القرية	الأصرة	أرمن	كنيسة
أك هيصار	67	272	الثالوث المقدس والسيدة
ألمالي	80	471	القديس غريغوريوس المنور
أضه بازار	2.102	12.463	القديس قره بت.
			القديس هريشلاكاييد
			(رئيس الملاككة) المقدس
			القديس غريغوريوس المنور
			القديس ستيفانوس
أرام	64	347	-----
أرماش	300	1.505	تشارخابان-السيدة العنراء
أرسلان بك	655	3.218	السيدة العنراء

-----	1.378	250	قره مورسال
-----	596	113	كیغام
القدیس صرکیس	802	167	فیلیخ (بالوفا)
السيدة العذراء	2.466	450	کینجیلار
السيدة العذراء	3.950	828	کردیلین
القدیس هرېشد اکایید	1.125	225	یالاق ده ره
-----	404	86	زاکار
السيدة العذراء	965	185	ایشمه
القدیس ستیئانوس	426	79	طاملیق
-----	264	51	چامافایر
السيدة العذراء	4635	892	لزمید
-----	202	33	خاتش
القدیس هاکوب	811	180	خاسکال
-----	1007	190	هایوتس
-----	288	49	هوفیف
السيدة العذراء	591	118	مانیشاک
القدیس قره یت	1080	299	مرده کوز
القدیس قره یت	6748	1500	میلز نور کوغ
السيدة العذراء	1203	231	اکوغ (فی کیفه)
القدیس قره یت	2994	540	مینشاکوغ (فی بورصه)
-----	74	19	نور کوغ-فی طاملیک
-----	148	40	نور کوغ (فی نیقیا)
-----	62	15	نور کوغ (فی صابانجه)

القديس نيكوغيوص	658	147	شاك شاك
القديس ميناس	4135	800	تشينكيلر
السيدة العذراء	420	60	تشوكور
القديس هاكوب/الكنيسة الأم	9054	1557	بارديزك
القديس طاكافور (الملك)			
الصليب الأقدس	—	—	هچكه دره
السيدة العذراء	300	65	صاهاغه
القديس نيشان	389	57	داغ كوخ
القديس سركيس	419	75	دون كال
السيدة العذراء	1264	286	كارتسي
السيدة العذراء	2040	209	كرامت (في بورصة)
القديس غريغوريوس المنور	3333	500	أوفاجيك
-----	889	208	غيرزلي
القديس كيفورك	88	18	غيرزلي

### الكنائس الأرمنية في بورصة (بورصة) وضواحيها

بورصة: السيدة العذراء، ينلي: القديس يعقوب النصيبني، سولوز: هريشد  
 اكايد (رئيس الملائكة) المقدس، كميليك: القديسان طاطيوس وبارطوغميوس،  
 أما قرى بني شهير، يتيجه، جراه، ايزنيك، نوركوخ، فلم تتمكن من تبيت أسماء  
 كنائسها.

### الكنائس في باليك إسير وباندورمه

باليك إسير: السيدة العذراء، باندورمه: السيدة العذراء والقديس ميناس،  
 كيرماستي: القديس غريغوريوس المنور، ميخاليج: القديس سركيس، ادنيجيك:  
 هاروتيون (القيامة) المقدسة، هاي كوخ: القديس سركيس، ييزا: القديس كيفورك.

### في مقاطعة بيليجيك 10 كنائس

بيليجيك، كولداغ، نور كوغ، توركمان، أسارليك، بازار، مراد تشاي، تشالغارا، ألنجه - لم تتمكن من تثبيت أسماء كنائسها.

### في كوتاهية 11 كنيسة

كوتاهية: السيدة العذراء، أفيون قره هيصار: السيدة العذراء (حولت إلى بيت دعارة للجنود الأتراك)، اسكي شهير: الثالوث الأقدس، أوشاك: السيدة العذراء، طاوشانلو: القديس ستيفانوس، أرسلان بك: هاروتيون (القيامة) المقدسة، ينيجه: الصليب الأقدس، جيفتليك: (لم نثر على اسمها).

عدد الكنائس في إزميد ويورصة وضواحيهما هو 88 بينما يبينه المطران أورمانيان 81 (بنقص 7) ويعطي عدد السكان الأرمن 165.000 الذي هو أيضاً ناقص، إذ لم تؤخذ الزيادة السكانية في خلال العشر سنوات الأخيرة بعين الاعتبار، علما عن ذلك توجد 12 كنيسة للكاتوليك والبروتستانت، بحيث يصبح العدد الصحيح للكنائس 100 وعدد السكان في عام 1914 يبلغ 194.642.

### للمدارس والطلاب والعلمون

منطقة	مدرسة	طالب	معلم
إزميد	38	8507	212
بيليجيك	10	1263	21
كوتاهية	5	1174	23
باليك إسير وباتلرما	8	1334	35
أرماش	2	300	6
المجموع	63	12.578	297

هذا دون حساب ما زاد من المدارس والطلاب والمعلمين في السنوات الأربع عشرة الأخيرة، والتي تقدر نسبتها بعشرة بالمئة على الأقل.

ما هو العدد الذي رفته حكومة بروصة برقياً

إلى وزارة الداخلية عن الأرمن المرحلين ؟

أبرق والي بروصة ما يلي:

«لا توجد عندنا معلومات مفصلة عن عدد الأرمن المرحلين» ( سقرلينه باشلانيلان أرميلر مقلاري حقيقينه معلوماتي مفصلة وارد أوله مشنر). أرسلت هذه البرقية في أيام الترحيل الأولى. سقرلينه باشلانيلان أرميلرين (أي الأرمن الذي بدى بترحيلهم) وقد وردت هذه العبارة في النص الأصلي:

فيما يلي أعداد الأرمن المسجلين في مدننا:

في لواء خودا فينديكيار من ولاية خودافنديكيار (البروصة): القضاء المركزي 6,415، كمليك 3,307، بازلر كوي 22,600، قره جه بك 974، مودانيه 99 أكراتوس أورهان إلي 6، كيرمستي 995 المجموع: 34,396.

في لواء إرطغرول: قضاء إرطغرول 7,727، قضاء سويود 7,676، قضاء اينه كول 7,244، قضاء بني شهر 1,710 المجموع: 24,357.

في القضاء المركزي في لواء كوتاهية 2,759، اسكي شهر 3,878، سيمالو...، أوشاك 1,092، المجموع: 7,729.

المجموع العام للأرمن: 66,482.

عدد الأرمن في لواء إزميد - أفضية لواء إزميد: إزميد (القضاء المركزي) 23,430، أضه بازاره 16,034، كيفه 8,274، يالوفا 3,253، قره مورسال 2,753 قانديرة 626. المجموع العام 54,370. (43).

ملاحظة:

بضيف متصرف اللواء تحسين في برقيته أنه تم سوق جميع الأرمن الذين تقرر ترحيلهم ويقول النص التركي الأصلي:

«متصرفي ليوانين تحسينين تخمين اينديكي أرميلرين همن هافه سي سوق اينديلمشدير».



## صورة عن جدول تركي

حسب سجل ما، ذكر عند الأرمن الذين فرض عليهم الترحيل ووصلوا إلى مكان إقامتهم (موضع الهجرة) كما يلي: مكان الولادة - تاريخ الترحيل - العدد - ذكر - أنثى.

«تاريخ حضور الواصلين إلى «مكان الإقامة» ومعلومات أرسلت برقياً إلى متصرف دير الزور بتاريخ 11 نيسان 1331 (1915).  
ما ورد أعلاه، هو نموذج الجدول أرسلته دائرة الأمن العام<sup>(44)</sup>.  
جاء في برقية الجدول من دير الزور: «وصل 500 شخص من مدن مختلفة من أضه بازار ولزيميد وبروصة».

\*\*\*

مدينة بارديزاك الواقعة في منطقة نيكوميثيا (لزميد) هي صورة مصغرة عن أثنين، من حيث الثقافة والمدرسة الأرمنية والأجنبية ومن حيث شخصياتها الأدبية والثقافية، وقد أنجبت أدياء ومرين ملء العين، وآباء روحانيين من رهبانية المختارين أمثال الأب غازيكيان والأب م. بودوريان، للطران طوركوم كوشاكيان، ميناس دزاليان، البروفسور أبراهاميان، الراهب واهان دير ميناسيانس، فيراخزين، كيورك ميسروب، الدكتور سيرويان وللطران المعروف الراعي الأسقف متيانوس هواكيان.

ومن المفرح أن يتمكن قراءة العشرين من هذه الفئة المثقفة المفكرة، من معلمين ومفكرين وصحفيين وأطباء وصيادلة وكيميائيين وأدياء وكتاب و مترجمين وقساوسة وقادة حزبيين من الخلاص والعيش من جديد، وهم موجودون الآن في نيويورك وبوسطن وفرنسا واليونان وغيرها من بلاد العالم.

كذلك ذهب وجهاء الأرمن في ولاية يورصة ولواء لزميد ضحية المجزرة التي دبرها الأتراك، فقد بدأ رجال العصابات يتكلمون ويتظاهرون في فرق سرية منذ الأيام الأولى للحرب العالمية الأولى، قبل جريمة الترحيل بسبعة أشهر.

ها نحن نقدم عدة برقيات سرية تشهد على التخطيط لرجال العصابات  
الجزائريين في تلك المناطق في تلك الفترة:

13 تشرين الثاني 1914 (1330).

إلى مدحت شكري بك أخدي.

أخي العزيز،

بواسطة أمناء فروع الاتحاد في لزميد وبورصة وباندرمه وباليك إسير، وغيرها  
من الأماكن، نرجو وبصورة سرية وخلال أسبوع واحد استدعاء الأشخاص ذوي  
الميزات الخاصة المذكورين أدناه وأعلمونا أن جمعهم سيكون ممكناً.

التوقيع

من أعضاء المكتب المركزي للتشكيلات الخاصة

عزيز، عاطف، ناظم، خليل

16 تشرين الثاني 1914 (1330).

جواباً لـ 15 تشرين الثاني.

ادفعوا 15 ليرة ذهبية لكل من أبواب أسر سركرده (العصابات) الثلاثة من أموال لواء  
لزميد، لقد أودعنا المال في البريد، أطلعوا مأمور السوق على هذه البرقية لتحضير مئة  
شخص لأعمال السلب والقتل، وأبشروهم إلى هنا تحت أسماء جنود نظاميين، وأعلمونا  
بذلك، ولسوف ترسل الحكومة برقية بخصوص إطلاق سراح المسجونين.

التوقيع

خليل (عم أنور)

كتب موسى مراقب الاتحاد في بلييك إسير رسالة مؤرخة في 20 تشرين  
الثاني 1914 وأرسلها إلى مدحت شكري لتسليمها إلى الدكتور ناظم، ذكر فيها

أن وزارة الداخلية والاتحاد ينظمون فرق خارجيين على القانون.

أُرسل ممثل الاتحاد في بورصة رسالة رسمية بتاريخ 19 كانون الأول 1914 (1330) إلى المركز العام للاتحاد، يذكر فيها، أن الجناة والمجرمين سيسجلون في التشكيلات الخاصة (جانيلر وشاكيلر تشكيلي) مخصصي مقيد أولاً جقلا (در). سجلت المحكمة الحرة التركية أن هؤلاء الخارجيين على القانون قد سخروا لإبادة المرحلين الأرمن. (انظر «تقويمي وقائع»، العدد 3540، تسجيل المحكمة). وكما كتب فون تيكا: «أن هؤلاء المجرمين كانوا قد راققوا المرحلين من تلك المنطقة وألقوا بهم شتى أنواع العذاب - كالقتل والاغتصاب وسلب الأموال وغير ذلك»<sup>(45)</sup>.

وجزاء ضئيل فقط من 150.000 من المرحلين الأرمن وصلوا إلى حلب ودير الزور بل وإلى الميادين وأبو كمال، وهرب الآلاف منهم في مناطق الأمانوس، وراحوا يعملون هناك في الأنفاق التي ينشئها الألمان في عيران وبفجاء لقاء الخبز اليابس، لكنهم لم يتركوا مرتاحين هناك أيضاً بل صدرت الأوامر من وزارة الداخلية ومن مفوضية الخطوط الحديدية في حلب بترحيلهم من جديد، وتحمل مثل هذه الأوامر تاريخ 6 تشرين الثاني 1917 و 27 كانون الأول 1917 و 13 آذار 1918 و 19 آذار 1918 و 1 نيسان 1918.

على أن هؤلاء الذين نجوا من الموت مؤقتاً قتلوا في مناطق الغابات المحاذية للطريق الممتدة بين عيران ومرعش.

وكان من بين الجناة المتعطلين إلى الدماء قائم مقام قره مورسال نجدي، وقائد الدرك محمد جمال، والفتي أحمد، وحاكم بارديزاك رئيس الجناة المدعو علي شروري، ومن رؤساء الخارجيين على القانون المجرم المدعو محمد جبه وغيرهم مئات لم يحاكم أحد منهم ولم يعاقب.

إليك بعض أسماء مئات رؤساء المجرمين: متصرف إزميد مظهر بك، مدير السجن المركزي الوحش المدعو إبراهيم بك، الذي رحل بواسطة زبانيته وقادة

زبانيته أرمن مناطق لزميد، بارديزاك، أوفاجيك وأضه بازار، وذلك بسجن الذكور وتعذيبهم أثناء الليل، وكان يعاونه في جرائمه قائد الدرك فاثر بك.

ومن المسؤولين الأوائل أيضاً أمين فرع الاتحاد المسؤول في بورصة الدكتور أحمد مدحت (عدم الخلط بين هذا وبين الأمين المركزي للاتحاد مدحت شكري)، نائب بورصة علي رضا، والي بورصة عثمان بك، قائد الدرك في بورصة اسماعيل حقي. في 4 آب 1915 عزلوا الذكور من 1200 أسرة في جينكلير وقتلهم خارج القرية، وأخرجوا 300 ذكر من بورصة بحجة لإرسالهم إلى باندورمه وقتلهم على بعد 30 ميلاً إلى الجنوب إلى أترانوس (أورخان إلي الحالية)، بعد تعذيب فظيع، وتمت كل هذه العمليات بتعليمات وردت من وزارة الداخلية ووزارة الحرية وللكتب المركزي (المركز العمومي) لحزب الاتحاد.

في ولاية بورصة كلها وجد تركي واحد هو الشاعر فائق علي، أخو الكاتب التركي سليمان نظيف، ومع أنه كان حاكم كوتاهية إلا أنه قبل إعلان استقالته ولمدة عشرة أشهر حمى أرمن كوتاهية مؤقتاً، وأوى الهاربين من الترحيل منهم، ولكن لم تمض سنة حتى جاء فريد نائب لزميد وأكمل عمل حكومته في قتل الأرمن.

إن عدد الناجين التقريبي - من باندورمه - باليك إسمير هو 5.000، ييلجيك وضواحيها 2.000، كيفة وضواحيها 1.000، أضه بازار ولزميد وبارديزاك وضواحيها 7.500، المجموع 15.500.

أي أن عشرة بالمئة فقط من 150.000 من أرمن تلك المناطق تمكنوا من النجاة، وعدا عن الخسارة في الأرواح فقد بلغت الخسائر المادية أكثر من 250.000.000 دولار ذهبي، معتبرين الأرقام التركية أساساً في الحساب، وذهب قسم من الباقي أيضاً ضحايا وحشية مصطفى كمال في نيسان - آب 1920.

## مجزرة الإبادة في ولاية أضنة

بعض المعلومات الاستهلاكية.

في عام 1915 كانت ولاية أضنة تشمل المنطقة الغربية فقط من كيليكيا التاريخية. أما زيتون ومرعش وعتتاب وضواحيها، فقد كانت تشكل إدارياً جزءاً من ولاية حلب<sup>(46)</sup>.

وقد عمد حكام الإدارة المحلية في الحكومة التركية، إلى عزل المدن التي يكثر فيها السكان الأرمن التابعة لكاثوليكوسية كيليكيا عن الأجزاء الأخرى، بعد اجراء تنظيمات إدارية جديدة في عام 1875. فضمت مدينة أضنة إلى حدود ولاية أضنة مع مرسين وطرسوس وميس وهاجن، كما ضمت لواء سيليفكة الذي يقل فيه عدد السكان الأرمن إلى أدنى درجة. وتمتد ولاية أضنة من الشمال متجهة نحو الجنوب بدءاً من هاجن فتضم داخل حدودها ااصلاحية حتى اسكندرونة.

وقد كانت الغاية السياسية من هذه التنظيمات الإدارية، أن لا يشكل الأرمن أكثرية السكان بين السكان الآخرين، إن في أضنة أو في حلب أو في سيواس أو غيرها من الولايات التركية. كما عزلوا من كرسي كيليكيا كورين وأشودين، وديرينده وألحقت بولاية سيواس، ثم ألحقت ملاطية بولاية خربوط.

### مساحة ولاية أضنة وعدد سكانها

كانت مساحة ولاية أضنة 40.000 كيلو متر مربع.  
وكان عدد سكان ولاية أضنة في عام 1915 حسب الاحصاء 403.430.

وتقسم ولاية أضنة حسب التقسيمات الإدارية إلى أربعة ألوية هي: أضنة، جبل بركات، كوزان (سيس) و إيتشال، تضم 19 قضاء و 23 ناحية.

كان في كيليكيا (أضنة) عام 1845 - 270.000 أرمني، بلغ عددهم عام 1878 أي بعد 33 سنة حسب إحصاء الكنيسة 380.000 أرمني. ولا شك في ضرورة تخفيض عدد أرمن ملاطية وكورين وديرينده من هذا العدد.

لكن «السالنامة التركية» في عام 1878 لا تعطي رقماً محدداً لعدد أرمن أضنة، بل تقول: «أضنة وآسيا الصغرى (خلا الولايات الست) 835.000 أي أن أرقام «السالنامة» مضطربة.

يذكر كريكور زوهراب في كتابه بالفرنسية «القضية الأرمنية» أن عدد أرمن كيليكيا (أضنة) هو 280.000، ولو أنقصنا منه عدد أرمن المدن الملحقة بولاية حلب (عينتاب - مرعش - أورفة، وزيتون) وهو (102.000) لبقى لولاية أضنة 178.000 أرمني، وهو رقم قريب من الحقيقة.

على أن الفرنسي فيتال كينيه يعطي في عام 1890 رقماً استقاه من مصادر تركية بلغ 97.450 أرمينياً.

كما يعطي المطران أورمانيان الأرقام التالية:

أضنة، مرمين، إيتشال	31.200
جبل بركات	11.000
هاجن	21.700

---

المجموع: 63.900

دون ذكر باقي عدد الأرمن في الولايات الأخرى التابعة لكرسي كيليكيا. والحقيقة إن أرقام أورمانيان ناقصة جداً.

فمن المؤكد أنه كان في هاجن وضواحيها 28.000 أرمني، رحل عام 1915

بينما ينقص تعداد أورمانيان مقدار 10.300. لم تتمكن البطريركية الأرمنية من الحصول على عدد صحيح للأرمن بإحصاء تنظم من مطارنة المدن المختلفة، ولو كان ذلك كل 4-5 سنوات مرة. أما أسعد أوراس الذي نشر في أنقرة عام 1950 كتابه «الأرمن في التاريخ القضية الأرمنية» (والذي يتألف من 785 ص)، فيقول مقتطفاً معلوماته من جداول الإحصاء التركية، إن عدد أرمن أضنة 50.135 أرثوذكسياً، و 2.511 كاثوليكياً و 5.036 بروتستانتياً، أي أن مجموع عدد الأرمن في الولاية هو 57.68 (صفحة 143)، إن بيان أسعد أوراس من عدد الأرمن، هو ثلث الرقم الحقيقي فقط، وهذا تلاعب مغرض ومقرف.

\*\*\*

قبل أن تنتهي عملية ترحيل الأرمن من ولاية أضنة، أبرق والي أضنة إلى وزارة داخلية في صيف 1915 بريقة تتعلق بالأرمن المرحلين وأعطى التفصيلات التالية أرقام منقوصة:

رحل من القضاء المركزي من لواء أضنة 14.216 أرمنياً، ومن قضاء إيسالو 3، ومن قضاء جيهان 316، فيكون المجموع 14.553.

756	من قضاء لواء مرسين:
840	طرشوس

---

المجموع: 1.596

من القضاء المركزي

753	للواء جبل بركات
496	اصلاحية
7.168	دورت يول

بشجه 3.092

خاصه 766

---

المجموع: 12.275

قضاء سيس المركزي-لواء كوزان 3.565

فككه 2.217

كارس (مازان) 1.077

هاجن 10.523

---

المجموع: 17.382

لواء إيتشال 306

قضاء موت صفر

كولتار 7

أنامور صفر

---

المجموع: 313

حسب الأرقام المرسلة إلى وزارة الداخلية التركية - من ألوية ولاية أضنة الأربعة أضنة، مرسين، جبل بركات، وإيتشال بمجموع عام يبلغ 46.119 أرمنياً مرحلاً. وقد أضيف إلى ذيل البرقية التركية المعلومة التالية تحت عنوان: «ملاحظة». «ولما كان بدء ترحيل الباقي من أرمن أضنة قد جرى مؤخراً، فالمعلومات ما زالت قليلة. وينض النظر عن الذين لم يرحلوا بعد، فقد سبق هؤلاء عن طريق عثمانية وراجو إلى حلب».



إذن، وبناءً على برقية الوالي، فعُدد الأرمن المرحلين هو 46.119 وهو جزء صغير من مجموع عدد الأرمن في ولاية أضنة.

تضم كاثوليكوسية كيليكيا، (والتي تضم الكراسي الكيليكية بالإضافة لولاية أضنة) 224 من الكنائس، 279.000 أرمني أرثوذكسي، و 17.000 كاثوليكسي، و 16.000 بروتستانت، وهناك مصادر أرمنية أخرى وكتب جغرافية تعطي مجموع عدد سكان ولاية أضنة العام 414.000 منهم 216.000 مسيحي و 198 ألف مسلم. من المسيحيين: 200.000 أرمني، و 10.000 يوناني، و 1.000 سرياني، و 1.500 ماروني و 3.000 آشوري و 500 أوروبي. ومن بين 198 ألف مسلم توجد القوميات التالية: 90.000 تركي، و 32.000 أنصاري، و 25.000 كردي، و 10.000 جرکسي، و 2.000 نوغا، و 3.000 داغستاني و 2.000 كرغزي، و 5.000 روميلي، و 15.000 قيزيلباش و 8.000 فاراق، و 5.000 عربي مسلم، و 1000 يوروك. ولنقل على سبيل الاطلاع إنه بعد وقف القتال في 31 تشرين الأول 1918، وحسب احصاء برميون بين عامي 1919 - 1920 كان في كيليكيا من المسيحيين 215.000 ومن المسلمين 185.000، وكان أكثر هؤلاء الأرمن - العائدين من الترحيل، كما جاء كثير منهم من الولايات الأخرى للعيش هنا.

وبين أسعد أوراس (الصفحة 143-144) أن عدد أرمن كيليكيا في ولايتي أضنة وحلب معاً كان على الشكل التالي:

أضنة	57.686
أورفة	18.370
مرعش (بما فيها عيتاب)	38.453
حلب	49.486

---

المجموع: 163.995

أي ما يعادل نصف مجموع أرمن الولاياتين، إذ لا يوجد عند التركي احصاء دقيق ولا يريد أن يكون لديه ذلك، حتى أن ما عنده الآن مزور، ولا يمكن كشفه بتحليل علمي دقيق.

### الكنائس والأديرة الأرمنية في ولاية أضنة

فيما يلي قائمة بالكنائس والأديرة الأرمنية في ولاية أضنة وعددها غير كامل:

أضنة (المدينة)	القديس متييانوس
أضنة	السيدة الطراء
طرشوس	السيدة العنراء
مرسين	القديس غريغوريوس المنور
ميسيس	اسم الكنيسة غير مثبت
كوزوكوك	اسم الكنيسة غير مثبت
شيخ مراد	القديس كيفورك
إكيز	اسم الكنيسة غير مثبت
فاله	اسم الكنيسة غير مثبت
دورت بول	اسم الكنيسة غير مثبت
ياربوز	اسم الكنيسة غير مثبت

من 22 كنيسة أرثوذكسية من لواء أضنة تمكنا من اثبات ما يلي دون حساب كنائس البروتستانت والكاثوليك:

هاجن	السيدة العنراء
هاجن	القديس كيفورك
هاجن	القديس طوروس
شار ده ره	القديس نيشان
كوسلر	اسم الكنيسة غير مثبت

سوغانلي	اسم الكنيسة غير مثبت
يايلاجي	اسم الكنيسة غير مثبت
غارا ويره ن	اسم الكنيسة غير مثبت
روملو	القدّيس غريغوريوس المنوّر

كنائس هاجن	دير القديس هاكوب النصيبيني
دير واحد	السيدة العذراء
سيس (المدينة)	القديسة صوفيا
فيركه	اسم الكنيسة غير مثبت
يرهاكان	اسم الكنيسة غير مثبت

ملاحظة: الكنائس المهلّمة في مذبحة نيسان 1909 في كيليكيا (أرثوذكسية وغيرها):

أضنة ست كنائس، هاجن كنيسة واحدة، طرسوس كنيسة واحدة، دورت يول - أوجاكلي وبوخارلي أربع كنائس، أيري بوجاك سبع كنائس، إكيز ثلاث كنائس، عثمانية كنستان المجموع 24 كنيسة تهلّمت في عام 1909.

### الحياة التربوية في ولاية أضنة

أضنة (اللواء)	25 مدرسة، في عام 1902، 2.305 طلاب، 69 معلماً.
هاجن	المدارس 4 الطلاب 577 المعلمون 12
سيس	المدارس 7 الطلاب 647 المعلمون 19
المجموع	36 مدرسة 3.529 طالباً، 100 معلم.

لا تدخل في هذه الأرقام مدارس وطلاب ومعلمو اليسوعيين الفرنسيين، والبعثات التبشيرية الأمريكية والأرمن البروتستانت والكاثوليك.

ولقد ازداد عدد المدارس والطلاب والمعلمين الأرثوذكس في عام 1915 بما لا يقل على 25 بالمئة بما فيهم طلاب الميتم.

ملاحظة: المدارس التي تهلكت في مذبحه نيسان 1909 في كيليكيا:  
أضنة خمس مدارس، طرسوس مدرسة واحدة، هاجن وقرها ثلاث مدارس،  
دورت يول وأوجاكلي وبوخارلي سبع مدارس، المجموع العام للمدراس المهلقة 16.

\*\*\*

في نيسان عام 1909 عندما غرقت أضنة في بحر من الدم بسبب المذابح  
الاجرامية التي نفذها الأتراك، كتب نائب أدنة الأرمني العثماني في خاتمة تقريره  
باللغة التركية في 13 حزيران 1909 ما يلي:

«بواقيني اليمه ومدھيشه بي يان ايتمك خصوصندھ، بيردقيقه قنر مولازاتده  
بولونلوم، مسلم ارقاد اشيميزي دلخون ايده جكي دوشونه ره كه، تخفيقه ملاحظه  
كجيرديم حال بوكي، بوفجائي بير ميلت ومنھب منسوبيني طرفندن ايتال اولوش  
اوله سي ايده او ميلت او منھب اصلا مسول اولاماز، بو مظالميمي ده كيل، أن  
كوجوك غادري ييله تنفيذ بويورميان احكامي اسلاميه هرشينده حقيقتين اظهاريني  
أمر ايتديكيندن، ابتدا بونون ايجين كوردويوم وايتاندېنيم حقايقى كم ايتمه به  
مجاشرت ايده مه دېم» (صفحة 20 من الأصل التركي).

«بو حقايقين نشي آناصير آراسنده تشلھيدي متافرتي أولا ييلمه سينه احتمال  
ويوھ ميوروم، زيرابوجنتي وحشية دولم ايده مزدهو مامول ايده رېم. بيرده، دورى  
استبدادن هر تورلو فضاليقارين كمي انكارى تاويلي دوستورو قبول اولوغوش  
ألدوغوندن ملكته عثمانيه نين، بوضورته امراض كيزليه متعفون بيربارھ لي  
مجهولة بير كانغرين هالينه كلھيش ايدې».

«سلامة امراضى تشخيص وتداوي ايتمكتھ دير، صاقلصق ديدير، ديه ظن  
ايدويوروم».

13/ 25 حزيران 1909

ها هي ترجمة النص الأصلي:

آراء هاكوب بايكيان عضو البرلمان العثماني نائب أدورنه في إبان مجزرة 1909 في أضنة.

«وأننا آيين هذه الحقائق الرهيبة عن التشريد والإبادة، فكرت كثيراً، في قلب اخواني المسلمين الذي ينزف دماً غزيراً، وفكرت في تخفيفه، وفي حين أن هذه الجرائم التي ترتكب من قبل أشخاص يتمون إلى أمة أو دين، فإن تلك الأمة أو ذلك الدين لا يعتبران مسؤولين.

إن الشريعة الإسلامية لا تمنع مثل هذه الجريمة فحسب، بل تمنع وقوع أدنى ظلم، وتأمراً باظهار الحقيقة، ولهذا السبب بالذات تجرأت وقررت عدم اخفاء الحقائق التي رأيها واقتنعت بها (ص 20 من النص التركي).

أنا لا أعتقد أن اظهار الحقيقة يخلق خوراً بين الرعايا العديدين، لأنني أمل ألا يستمر هذا العمل الوحشي الأحقق أو غير المتقل. يمكن القول، إن كل الحقائق كانت تخفى في ظل الاستبداد، وكان مبدأ النكران معترفاً فيه، وبهذا فقد تحول الجرح الخفي لدى الشعب العثماني إلى آفة مخربة. أظن أن الأمن الصحي يكمن في فحص المرض وإعطاء الدواء لا التكنم عليه وإخفاؤه».

13/ 25 حزيران 1909

(مثلما تحاول الحكومة التركية اليوم التكنم واحتواء الجرائم الحاصلة).  
فإذا كان رأي هاكوب بايكيان صحيحاً بالنسبة لمجازر عبد الحميد وللمجازر أضنة فهي نفسها صحيحة ولا شك بالنسبة لمجازر الحكومة التركية في 1916 - 1919.  
كان تقرير النائب بايكيان غير مهضوم بالنسبة لطلعت والحكومة التركية، لذلك دفن بين أوراق مجلس النواب العثماني، ولم يظهر بعد ذلك إلى الوجود.  
كان طلعت في ذلك الحين أحد نواب رئيس البرلمان، وكان بايكيان قد صنف مجازر أضنة على النحو التالي: في أضنة 9.350 ضحية (قتلى)، تانرى ويردى 1.280، ساي كيجيت 850، أسه هاجيلي 1.558، عثمانية 1.111،

بوستان تشيفليك 1.277، كوردلار 3 623، المجموع 19.049 أرمني، كذلك قتل من اليونان 250، ومن السريان 850، ومن الكلدان 422، المجموع 1.522، مجموع ضحايا المسيحيين العام 20 571، علماً بأن المطرانيان تبين أن عدد الضحايا أكثر بكثير. أما أرقام التأمين فبين 5 ملايين دولار عن الأرواح و 15 مليون دولار عن الممتلكات غير المنقولة والأموال المنقولة، على أنه لم يقبض من العشرين مليون دولار هذه شيء تقريباً، علماً بأن الأضرار بلغت ما قيمته 80 مليون دولار في مذابح نيسان 1909.

عدا عن الضحايا الـ 20.571، بقي ثلاثون ألفاً دون مأوى بما فيهم القاصرون والأطفال الذين لم يكن عندهم مورد مادي من أي سبيل، ومع ذلك كان الأتراك يرغبون في تحميل المسؤولية للمقتولين، وينقلون المجرمين الأتراك الحقيقيين تحت ستار التمازض إلى المستشفيات، ثم يعملون على تهريبهم منها كيلا يمثلوا أمام المحكمة الحربية.

كما كانوا يحضرون شهود زور، حسب تقرير بايكيان، مثلما فعلوا بعد تهجير 1915 - 1918، 1919 - 1920.

بعد ست سنوات من مجزرة أضنة، أي في العام 1915 كان التركي متعطشاً إلى الدماء ومتلهاً للسلب والاعرام.  
وكان التركي يفتني:

«أضنة نين يوللاري طاشليك،

قلله دي جيده لون باره خارجليق».

ترجمتها:

«طرقات أضنة حجرية،

لم يبق في الجيب عشر بارات للمصروف».

ونرى مثل فكرة الفقر هذه مكتوبة في النص الأصلي لكتيب سري يدعو للجهاد حيث تقول: «الأتراك جياع، بينما يعيش الكفار في بحبوحة ووسر».

إن أحد أدوات عملية الإبادة التركية كان كتيب الجهاد المقدس السري الذي وقّعه شيخ الاسلام التركي موسى كاظم<sup>(47)</sup>، وفي تنظيم نصه توجد يد ألمانية وذلك حسب بيان السفير الأمريكي.

نظم هذا الكتيب السام قبل 11 تشرين الأول عام 1914، لأن أنور بلغ البعثة العسكرية الألمانية بتحضيره في ذلك التاريخ، قبل خمسة أيام من إعلان تركيا الحرب. ولم تنشر محتويات هذا الكتيب في الصحف.

إن ما نشر في الصحف من كتيب الجهاد المقدس بتاريخ 31/18 تشرين الأول، لم يكن إلا جزءاً منه، وقد كتب بشكل عام.

نقرأ في النص الأصلي:

«حان الوقت لتشكيل جمعيات علنية وسريّة، باعلان الجهاد المقدس لتطهير البلاد من غير المرغوب فيهم والوصول إلى النصر بالقوة الاستقلالية».

«لقد أصبح الجهاد المقدس واجباً، وأصبح دم السكان غير المؤمنين مهدوراً، ولنعلم، أنه لا توجد فرصة أخرى غيرها».

«قتل غير المؤمنين واجب، فليكن سراً أو علانية، ولقد جاء في القرآن<sup>(48)</sup> ما معناه، اعتقلوا الكفار واقتلوهم، أينما وجدتموهم، أكبر قوة ضد الموجودين بين أيديكم، وعلى كل فرد (تركي) أن يقسم على أن يقتل 3 إلى 4 كفار أعداء الله والإيمان وثقوا بأنه لا يوجد فعل خير أثوب منه».

«الأترك جياع يعاتون من الفقر، بينما الكفار يرحون في النعيم ورغد العيش، حان الوقت ليحصل كل واحد سيفاً بيد وبنذقة في اليد الأخرى ويلاً جيوبه بالرصاصات القاتلة».

### الظرمون الرئيسيون في الإبادة في أضنة

الوالي حقي بك، الذي خلفه ضبع آخر هو والي وان جودت بك، البنباشي العسكري عوني بك السفاح البيوزباشي بإشار.

مراقب مجلس الإبادة الأعلى الاتحادي المتعصب الأمين المسؤول جمال<sup>(49)</sup> بك الذي صار فيما بعد الأمين المسؤول في حلب. سوف نرى فيما بعد اسم السفاح جمال في لائحة الأمناء المسؤولين في المحاكمات.

في عام 1916 جاء إلى أضنة والي وان المتعصب جودت، الذي كان أيضاً واحداً من المجرمين الأوائل، يساعده آلاف من الخارجيين على القانون والدرك. وكان الجيش من المساهمين الأساسيين في الجرائم ضد الأرمن. ففي أضنة كان الجيش الاحتياطي السادس عشر الذي كان يأتمر بأمر القائد جمال باشا. وفي أيام الحرب كان يمكن تحويل قطعات من الجيش إلى أماكن أخرى، ولكن تبقى وكالة القائد ثابتة، حسب القانون العسكري، لتنفيذ الأوامر باسم القيادة التي تصورها في الحال محلياً.

مثلاً، جاء إلى هاجن التابعة لأضنة في أيار 1915 البنباشي عوني مع رجال الدرك لاعتقال بعض الوجهاء، بناء على تعليمات سرية وردت من وزارة الداخلية ووزارة الحربية في شهري آذار ونيسان، كذلك، وبناء على أوامر والي أضنة حقي، وفي بداية أيار، جاء إلى هاجن أيضاً عصابات من الأتراك لاعتقال الآلاف من الأرمن، ثم لترحيل أكثر من 32.000 أرمني من هاجن وضواحيها. ولقد نفذ كل هذه العمليات قائد الكتيبة غالب بك، مع طاهورين تحت أمرته (2.000 عسكري)، ولقد قتل ثلاثة أرباع المرحلين الـ 32.000 في ضواحي دير الزور.

### بعض الحقائق المكوبة عن جرائم الإبادة في ولاية أضنة

منذ الأول من تشرين الثاني عام 1914، بدأت تجري أعمال قتل وحشية في مختلف مناطق الولاية، وفي بدايات تشرين الثاني 1914 قرئ كتيب الجهاد في أضنة، وبدأ الخوف من الإبادة يسري مفعوله اعتباراً من 23 كانون الأول 1914 في أضنة، ولقد بلغ عن هذه الحالة القنصل في أضنة (أنظر ليسيوس صفحة 29). وفي 18 شباط 1915، وإلى جانب استرداد الأسلحة من الجنود الأرمن،



وبحجة البحث عن الأسلحة في البيوت، قام الجنود الأتراك بأعمال قاسية شديدة. فاتهموا أرمينيا من دورت يول لاسمه سالجيان أنه باع أطعمة إلى عسكري إنكليزي، فهو إذن جاسوس. وبهذه الحجة اعتقلوا عدداً من الأرمن ممن لا علاقة لهم ولا علم بالموضوع وشنقوهم كلهم في أضنة.

فارسل بوكية قنصل ألمانيا في أضنة برقيتين مؤرختين في 28 شباط و13 آذار 1915 إلى السفارة الألمانية في استانبول، وقال إن تهمة دورت يول ملفقة، لكن الوقت كان متأخراً. وقد اعتقل كل ذكور دورت يول الأرمن وأبعدوا ليلاً (ليسيوس صفحة 33).

وفي بداية آذار زار أضنة عضو الاتحاد الإعلامي الجوال والممرض عمر ناجي، وكان هناك الأمين المسؤول الاتحادي جمال بك، فأجرى معه مشاورات واتفاقات حول عملية الإبادة. وقد ثبت هذا الوضع من خلال المشاورات المجرأة، وتوجد تحت أيدينا وثائق تتعلق بالموضوع تتألف من تعليمات سرية.

في منتصف آذار 1915 كانت تسري في أضنة ومرعش همسات حول مجازر متجري فيهما، في الوقت الذي كان فيه الجيش السادس عشر موجوداً في أضنة والجيش 24 موجوداً في عينتاب، ولما كان وزير البحرية جمال باشا هو في الوقت نفسه قائد الجيش الرابع أصبر في 16 آذار 1915 بياناً مشؤوماً إلى الذين يستعدون لأعمال الإبادة من الأتراك في مرعش. «لقد اندلعت ثورة في زيتون، وبدأت القوات العسكرية مهمتها، ومن واجب الحكومة حماية الأرمن والمسلمين، فإذا تجاسر أي مسلم على الاعتداء على الأرمن يحال إلى المحكمة الحرة، فليطمنش الشعب وستلاحق قيادة الجيش عصابات المجرمين». (ليسيوس صفحة 45).

وكانت الغاية من ذلك أن لا يقبل العمل قبل أن يتم، فإذا ما بدأ السكان الأتراك العمل فقد يحبطون خطة الإبادة بسبب عدم تنظيمهم وإذا بدأ الجيش العملية في الوقت المناسب فإن الإبادة ستكون كاملة. وبغية الهجوم على زيتون،

بمفع جمال باشا بأمره الشعب التركي لكي يتسنى للمسكرين الموجودين تحت أمره من تنفيذ المهمة على أكمل وجه.

ولقد تلقى مندوب أجنة جمال بك من بهاء الدين شاعر تعليمات حول الترحيل والإبادة في 18 شباط و 25 آذار، بخصوص تنفيذ الإبادة بشكل مرحلي. ففي 21 آذار 1915 تمت أول الاعتقالات في هاجن.

فأبرق قنصل ألمانيا في حلب روسلر في 7 نيسان 1915 يقول إن البلاد تتخرب (ملمحاً إلى ترحيل الأرمن، صفحة 50).

وفي أيار 1915 أرسلت وزارة الداخلية 4 برقيات سرية وتعميم شامل يتضمن تعليمات سرية إلى الأقضية، تواريخ البرقيات هي 12، 23 أيار وبرقيتان في 31 أيار. تاريخ التعميم هو 16 أيار 1915.

\*\*\*

وفي 14 أيار 1915 ولكي تغطي الحكومة التركية على ترحيل الأرمن، أصدرت قانوناً (أنظر كتاب «أهداف الجمعيات الأرمنية»، صفحة 237)، ولكن قبل إعلان هذا القانون، كان «القانون»، و«الجرمة» نفس المعنى، وأصبحا مرادفين. وعلى أثر الأمر السري، رحل سكان قرى أرمنية بتاريخ 12 أيار بل قبل ذلك أيضاً.

ويبرق روسلر من جديد في 13 أيار يقول: لقد رحل 10.000 أرمني من ولاية أجنة بتاريخ 13 أيار 1915 (صفحة 76).

في 5 / 18 أيار 1915 كانت سجون أجنة مكتظة بالسجناء الأرمن. وقد ذكر اشتراك الجيش في أعمال الإبادة في الزيارة التي قام بها أنور باشا إلى السفير الألماني وتحدث معه عن الترتيبات التي اتخذت بحق الأرمن وطلب إليه «إطلاق يديه» وفي اليوم نفسه (18 أيار) صدر الأمر بأن يرسل أرمن أجنة ويوزعوا على قرى حلب (صفحة 81).

وفي 5 حزيران 1915 أشاعوا أخباراً كاذبة تقول، إن «أجنة ثائرة»، وانتشر

هذا الخبر في الأفضية حتى وصلت إلى أرضروم وغيرها من المناطق، وبعد 5 أيام أي في 10 حزيران، أيرق إلى السفارة الألمانية أن هذا الكلام كذب، ولم تحدث أية ثورة من قبل الأرمن في أضنة.

في 11 آب 1915 رحلوا من أضنة أيضاً الأرمن البيروستانت والكاثوليك (صفحة 138).

وفي 22 آب، يعلن طلعت للسفير الألماني هوهينلوهر منتفخاً، أنه «لم تبق هناك قضية أرمنية» (ص 147).

وفي 18 شباط عام 1915 كتب بهاء الدين شاكّر صاحب النفوذ القوي في الاتحاد وفي الحكومة التركية إلى الأمين المسؤول في أضنة جمال بك ما يلي: «توركيه ده باشاهان ييل عموم أرمنيلىرى، بيرتانه سى قالمياياجي قنر محوا قرار وبوخصوصده (جمعيت) حكومته صلاحيتي واصيه ايطا ايتمشدر».

ترتيباتي قتليه حقيقينه كومت، والي وأورد وكوماندا لا رينه اضاحتي لا زيمه ويره جلك دير.

اتحاد وترقين بلعموم موراخصلري، بولوندولارى يرلرده، بومسألن تعقيب ايله مشغول أولا جقلىر، هيخ بير أرمنيين نايله مظاهرات ومعاونت أولماسنه ميدان وير ميجيكلردير».

الترجمة الحرفية:

«صدر القرار بإبادة كل الأرمن المقيمين في تركيا - دون الابقاء على أرمني واحد ولقد منحت جمعية الاتحاد الحكومة كل الصلاحيات بهذا الخصوص». أما فيما يتعلق بالتقتيل (ترتيبات قتليه) فلقد أوعزت الحكومة إلى الولاة وقادة الجيش وستعطي التفاصيل اللازمة.

وعلى ممثلي الاتحاد والترقي جميعهم في مكان وجودهم متابعة هذه القضية والحيلولة دون وصول أية مساعدة أو معونة إلى الأرمن».

أيضاً إلى الأمين المسؤول جمال بك (أضنة) يحمل تاريخ 25 آذار 1915.

«أرطيق بوكون (أرمينيلين)، أسامدن قلع وامحاية قرار ويرميش وبويا بدو -  
معتأسف، بك قانلي تدابير اتخاذه مجبور قلمشدر.  
شيمدليك جاليه نظريه دقت أولانارين، تدابير قانونية ايله تنقيلىرى موافق  
كورولمشدر، كي بودا اجراءاتي أخيره أساس أولور.»  
الترجمة:

«ها قد صدر اليوم القرار بخصوص إبادة كل الأرمن وبهذه المناسبة منضطر  
إلى اللجوء إلى تدابير دموية قاسية مع الأسف.  
أول ذي بدء اقتلوا الأرمن الأعيان بوسائل تماشى مع القانون، فلقد وجدنا  
ذلك مناسباً، لكي نتخذها حجة لأفعالنا التالية نستند عليها.»  
ها هو النص الأصلي لتعميم وزارة الداخلية السري البرقي:  
12 أيار 1915 (1331).

«أرمني كويلري بوشالديريلديقجه، بونلرين مقندارى وكويلرين اسمي ايله،  
محالي سوقلرى حقينده بيدلري، معلومات ايتاسي.»  
الترجمة الحرفية:

«فور إخلاء القرى الأرمنية أعلمونا أولاً بأول عن عدد المرحلين واسم القرية  
والمكان الذي أرسلوا إليه.»

بغية إلقاء الستار على جرائم الإبادة صدر القانون المزيف، ولكن قبل صدوره  
يومين فقط كانت جرائم الإبادة قد بدأت بتعليمات خطية سرية.

جزء من النص الأصلي لـ «القانون» التركي المزيف  
المخالف للقانون، لإلقاء الستار على الجريمة

الصفحة: 237- سوقيت حقينده كي قانون بروه جي آتي در:

مادة 1- وقتي سفرده أوردو وقول أوردو وفرقه قومند انلري وبونلرين  
وكيللري، ومستقل موقع قومندانلري، أهالي طرفندن هر هنكي بير صورت ايله،

أوامري -حكومته وملامحه مملكته ومحافظةه اسايشي متلقى اجراءات وترتيباته قارشى مخالفت سلاحه تجاوز ومقامت كوربور لا رسمه در عقب، قويه عسكريه ايله شيدتلي صورتله تأدييات يسايا وتجاوز ومقاومتي امامسندن اسحا ايمكه مازون ومجوردره.

مادة 2- «أوردو ومستقل كول أورد وفرقه قوماندانلري ايجابته عسكرىي مبني، وياجاسومليق وخيانتلريني هي ايتديكلرى قرى وقصبه اهالييسي منفردن ويامتمين ديكر محطاره سوق واسكان ايتيريله ييليرلره.

مادة 3- «ايشبو قانون تاريخي نشريندن معتبر دره.

13 رجب 1333 (14 أيار 1915).

ثلاث مواد فقط نشرت من أصل ثمان.

### قانون ترحيل الأرمن المزيف

#### ترجمة (سوقيت قانوني)

المادة 1- «في وقت الحرب، يتحتم على الجيش والجيش الاحتياط والفرق وقادة المناطق المستقلة عند تنفيذ تعليمات الحكومة، أو في حالة الحفاظ على أمن الدولة اللجوء إلى القوة العسكرية لاحتياط كل محاولة مناوئة أو معارضة بالسلاح بشدة واقتلاعها من جنورها وهم مأذونون بإبادة المعارضين في سبيل تنفيذ الأوامر.

المادة 2- «على قادة الجيش والجيش الاحتياط والفرق المستقلة أن يعمدوا في حال اكتشافهم عملية تجسس أو خيانة إلى ترحيل سكان القصبات والقرى إلى أماكن أخرى وإسكانها فيها».

المادة 3- «ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره».

14 أيار 1915 (1331) 13 رجب (1333).

وقد تألف التعميم الوزاري الذي يتضمن هذا القانون المزيف من 5 مواد، والمواد الخمس الباقيات تتعلق بإبادة الأرمن، وهذه الأوامر حفظت مكتوبة، ولم

تشر لكنها نسخت بخط اليد.

حول اعتقال الحزبيين.

15 نيسان 1915

ولاية أضنة

مديرية المخبرات

الرقم العلم

الرقم الخاص

سري

ولاية جندارة آلاي قومانلانيخي جنابي بهيسينه

عزتلو أفنديم،

ذيل - سنة 1331 - (نيسان 1915)

«كوميتلر متسوينين وسائر توقيف ايديلجك أشخاصي مزيره ومسلحين بولوناچق بوميا وأسليحيي ممنوعلى ايله.

طوبلوجه بير هالده وبويوك قطعده فوتوغرافرينين جكدريله ره ك، سرين ارسالي وتوقيف وتبعيد أولونان أشخاص اس اميسينين اشارة داخلية نظارته جليسيستون، أمر تلغرافيسي أوزرينه، توصية أولونور أفنديم».

والي حقي

17 نيسان 1331

(الخاتم) محمد

ترجمة النص

ولاية أضنة

مديرية المختبرات

إلى القيادة العامة لكتيبة الدرك في الولاية

الرقم العام

الرقم الخاص

سري

ضروري

أفندينا صاحب العزة

لاحقاً ل نيسان 1915

«غذوا صور المتتمين إلى الأحزاب والأشخاص الخطرين الذين سيعتقلون،  
والذين تضبط بحوزتهم قنابل أو غيرها من الأسلحة الممنوعة، في صور واضحة  
وكبيرة. وبناء على أمر وزارة الداخلية البرقي ترسل أسماء هؤلاء مع المعتقلين  
والمبعدين بسرعة، توصيكم باتخاذ ما يلزم من التدابير بهذا الخصوص».

الوالي حقي

17 ن مان 1915

(الخاتم) محمد

تبين هذه البرقية السرية التي تحمل تاريخ 17 نيسان بدء العمل بتعليمات 25  
آذار السرية.

الوثائق التالية والمؤرخة تتعلق بالعملاء العسكريين الذين كلفوا بالإبادة والذين  
بقوا على قيد الحياة حتى عام 1917.

أ - حلب، حول العمال الأرمن في دار المعلمين.

(27 كانون الأول 1917)

ب - حلب، حول العمال الأرمن في المدرسة الصناعية.

(6 تشرين الثاني 1917)

ج - حول العمال الأرمن في السكة الحديدية، (التوقيع الوالي بلري).  
(13 آذار 1918)

سري، هام

د - 19 آذار 1918، «لوائح الأوامر مجهزة».

هـ - لائحة طابور الخدمة - 1 نيسان 1918.

- تتعلق نصوص الفقرات أ ب و هـ بولاية حلب

إلى نظارة الخط العسكري

رقم 1/1294

يتم تنظيم جداول اسمية بالعمال والخدم الأرمن العاملين في السكة الحديدية في ولاية حلب والتحقق من شخصية كل واحد باستجوابه، وسلوكه المعروف عند الشرطة حتى الآن وأفراد أسرهم وأقاربهم إذا وجدوا، فيعمد إلى تكوين معلومات عنهم أيضاً وكتابتها بجانب أسمائهم وإرسالها بسرعة حسب التعميم المؤرخ في 23 تشرين الأول 1917 (1333) والرقم العام 503، ولكن لم يصل الرد بعد عليها، لذا يقتضي العمل على سرعة التنفيذ والإعلام».

تكرر أمر وزارة الداخلية رقم 503، 23 تشرين الأول 1917.

«حلب عسكري غطي كوميسيوليخي».

1 / 1294

«ولاية داخلينداكي ستاسيونلارد بولونان شومنفير مامورين ومستخدمين أرمني أولاً نلارين، أساميسي حاوي بير جدول تنظيمي ايله برابر بونلاردان هريريني تحقيقي حال وهولرى ايله شيمديه قدر ظايطانانه صورتله طانينمش بولوند يقرينين وأفرادي آبالري ايله آقربالايندن كيملر بولوند وغونين ويونلر حقيقينده استحصال أوناييلن معلوماتين اسيملرى حذ الزينه ده رج أولوناره ق سريعن إرسالي حقيقينده كي 23 تشرين أول 1333 تاريخي و 503 أوموم نومرولو



تين وهنوز جوابي ورود ايتمه ديندن أشعارى سابق وجه له اقتضاسينين  
اتباسي بايندهه.

قم العام: 958

قم الخاص: 64

، القيادة العليا لنظارة الخط العسكري.

سري

ادة الأفندي.

حيل إليكم مضمون كتاب وزارة الداخلية الرسمي للتورخ في 14 شباط  
- ذا الرقم العام 58 المتضمن تنظيم سجل بأسماء عمال ومستخدمي  
الحديد الأرمن وتسجيل ما يلزم من المعلومات بجانب اسم كل واحد  
راجين إجراء اللازم، أفنديناه<sup>(50)</sup>.

التوقيع: والي حلب يدري

ص الأصلي

علي عسكري كوميسيرليكي جنابي واليسينه.

بومي: 958

عوصي: 64

صرم در

ماد تلو أفنديم..

اخلية وزارتين 14 شباط 1334 (1918) تاريخ و 58 أوموم نومرولو تحريات  
پ بالايا نقل أولونماقله شومندوفير مه مورين ومستخدميندن أرمني  
زين اسيملى حفا سينده معلوماتي متاصله نين درجي ايله لرسالي

اسبائنين استكمالي، تمنى أولونور أفنديم.

حلب - الوالي بلدي<sup>(١)</sup>

13 آذار 1334 (1918).

النص الأصلي

إلى ولاية حلب الجليّة

«طلب بويرولد وغو دفترين، رهن عرض وتقديم قيلنديزي معروض در».

التوقيع حلب خطي عسكري

كوميسر وكيلي حسني ؟

19 آذار 1334

«أمير مبلغه به توفقي معاملة ابله إعادة كليتمك أوزره - بوليس مديريتته».

2 آذار 1334

(كلمة واحدة غير مرقّرة).

«سريّة عام إداريّة، مارت 21، قيد 778 - 584، آرشافير أفندي مارت 23».

جميل

الترجمة:

معادة والي حلب

«نرسل إليكم ربطاً السجل المطلوب» (جدول أسماء الأرمن)

نائب كوميسر الخط العسكري

حسني

«بناء على الأمر الصادر يجري اللازم وتسليم السجلات إلى مديرية الشرطة»

20 آذار 1918

(كلمة غير مرقّرة)

رقم 3119 / 957

بسرعة الإرسال إلى  
إدارة غين - ميم غام  
مارس 21، 1918

جميل 778 / 584

إلى آرشافير أفندي (جاسوس أرمني معروف، وهو آرشافير يسايان).

\*\*\*

توجد برقيات أخرى تتعلق بالعمال الأرمن والعسكريين العمال الأرمن والمهنيين  
سوف تأتي على ذكرها عندما نكتب عن مذبحة الأرمن في ولاية حلب.  
ومع أن بعض من هذه البرقيات المذكورة تتعلق بوالي حلب وموجهة إليه،  
لكنها تعود بالدرجة الأولى إلى العاملين في مد الخط الحديدي والذين ما زالوا  
على قيد الحياة، يعملون في سبيل كسرة من الخبز بين عثمانية وبنجه وبارباشي  
اينتيلي وعيران حتى إصلاحية في بناء الجسور والأنفاق، وتتبع هذه المناطق  
حسب التقسيمات الإدارية لولاية أضنة، وكان المشارك في المذبحة قائد مركزي  
أضنة البنباشي عوني وكان إلى جانب قيادته للدرك عضواً في المحكمة الحرة،  
ووالي وان السابق جودت الذي عين فيما بعد والياً على أضنة.

بعد الهدنة اختفى البنباشي عوني مدة من الزمن، ثم عين قائم مقاماً في  
بوغازليان (التابعة لولاية أنقرة)، وبنتيجة الاعتراضات عليه في عام 1919، أبعد  
وانضم إلى عصابات مصطفى كمال «الميليجي» وبدأ بالتعامل معه.  
المعلومات الواردة عن عوني أنه ذهب إلى أزمير وقتل فيها غير صحيحة، لقد  
اختلقت تلك الإشاعة لإخفاء أثره.

\*\*\*

خسارة الأرمن المادية في ولاية أضنة 300.000.000 دولار، ولا تدخل  
الممتلكات القومية في هذا المبلغ.

\*\*\*



## الإبادة في ولاية ديار بكر

ولاية ديار بكر، واحدة من الولايات التاريخية الست من أرمينيا الغربية، وقد سميت بأرمينيا الثالثة، أما اسمها الأرمني فهو ديكراناکرت في اللغة الدولية.

وكانت هذه الولاية جزءاً من خطة الإصلاحات الأرمنية في الاتفاقية المعقودة بين الأتراك والروس في 7 شباط عام 1914، ولقد وضعت أرضروم، وان وتليس في مقاطعة واحدة تحت نظارة المفتش العام قائد الكتيبة هوف، ووضعت الولايات الأربع طرابزون، سيواس، خربوط وديار بكر في مقاطعة واحدة تحت نظارة المفتش العام فيستينينغ، وفي الوقت نفسه كان والي الموصل الدكتور رشيد معيناً من قبل طلعت مشاوراً لقيستينينغ، ولقد أعيد هؤلاء المفتشون العامون إلى بلادهم تحت ذريعة الحرب.

كانت مساحة ولاية ديار بكر في 1915 - 46.800 كيلومتر مربع (أو 18.000 ميل مربع) وهذا يعني أنها أكبر بمرّة ونصف المرة من مساحة جمهورية أرمينية. توجد دراسات كثيرة باللغة الأرمنية وباللغات الأجنبية عن ولاية ديار بكر التاريخية، مثل «جيهاننام» لحاجي خليفة و«شرقنامه» لشايمو، ونيسبور وهومر. دى هيل وأعمال غولدن، والعدد 1867 من مجلة "Journal of the Royal Geographic Society" وماكس فون أوبنهايم، وستيرجيكوفسكي في «قره آميد» والقنصل الفرنسي هيوارت وخصوصاً ليان هاوبت في «أرمينيا بين الماضي والحاضر» الشهيرة، الجزء آء، وغيرها من دوائر المعارف.

## التقسيمات الإدارية في ولاية ديار بكر

كانت لولاية ديار بكر الألوية الأربعة التالية بتاريخ 1915: ديار بكر، أرزني، ماردين وسيفيريك، ولواء ديار بكر 5 أفضية، قضاء ديار بكر المركزي، بشيري، ديريك، سيلوان ولجه.

لواء أرزني: قضاء أرزني المركزي، بالو، جيرموك.

لواء سيفيريك: سيفيريك، ويران شهير.

لواء ماردين: ماردين، الجزيرة، عونية (صافور)، ميدباط ونصيين.

## السكان

كان عدد الأرمن حسب البيانات البطريركية في العام 1878، 150.000 نسمة. بقي العدد كما هو بعد 5 سنوات، دون اعتبار الزيادة أو النقصان، أي في العام 1882، بينما بنت سجلات الحكومة التركية (السالنامة) العدد في 1878 180.000 نسمة من الأرمن.

ولكن فيتال كينييه الفرنسي ذكر في عام 1890 في الجزء الأول من كتابه «تركيا الآسيوية» واعتماداً على الأرقام التركية، التعداد العام لسكان ديار بكر 471.463 منهم 132.549 مسيحياً، وهذا رقم غير صحيح.

أما مارسيل ليار (كريكور زوهراب) فبيّن في كتابه «القضية الأرمنية على ضوء الوثائق» (باللغة الفرنسية - الصفحة 61) عدد سكان ديار بكر على النحو التالي وهو الأكثر صحة:

أرمن:	$105.000 = 35.5\%$
أتراك:	$45.000 = 15.2\%$
أكراد حضر:	$30.000 = 10.2\%$
أكراد رحل:	$25.000 = 8.3\%$
قزقل باش:	$27.000 = 9.1\%$

يزيدون:  $4.000 = 1.3\%$

مسيحيون آخرون: يعاقبة، نسطوريون، وكلدان  $60.00 = 20.4\%$

المجموع:  $296000 = 100\%$

ويسجل الكاتب التركي أسعد أوراس في الصفحة 139 من كتابه «الأرمن في التاريخ والمسألة الأرمنية» أرقام مارسيل لبار: أرمن 105.000، قيود البطركية 1882، 150.000، وبغية تخفيض عدد الأرمن يقتطف من الكتاب الفرنسي «الكتاب الأصفر»، ويقول إن عدد الأرمن كان 79.129، ويتمادى أكثر فيقول مضيفاً إن الحكومة التركية بعد العام 1914 ثبتت عدد الأرمن في ولاية ديار بكر المجموع العام لعدد السكان 616.825، وتُخفّض عدد الأرمن الأرثوذكس إلى 55.830 والكاثوليك إلى 9.960 والبروتستانت إلى 7.376، بحيث أننا لو جمعناها، حسب زعم أسعد أوراس، لوجدنا عدد أرمن الطوائف الثلاث 73.166، والباقي مسلمون.

لنر الآن ماذا تقول سجلات المحكمة الحربية عن عدد أرمن ديار بكر حسب الأوراق الثبوتية (مقتطفات من أوراق المحاكمة طبق الأصل):  
ونظراً لأهميتها نعرض الأصل التركي باللغة التركية كما هو، ثم ترجمتها حرفياً:

تقويمي وقائع رقم 3540.

بيرونجي محاكمة نيسان 27، 1335

رئيس فريق ناظم باشا

أعضاء مير لواء زكي باشا، ميرليواء علي ناظم باشا، ميرآلي وجب فريد بك.

الملف رقم 6 والملف رقم 14 الثبوتيات رقم 4 و 1.

«معمورتول عزيز واليسي طرفدن ملاطية متصرفينه شيفرة ايله ميرآلي ويريلن أميرده تليفاتي أكيله بي رغنم يينه يوللارده بك جوق أجسادين بولوندوغو أخبار آيديور.

يونده كي محاذير محتاج ايضاح أولديغي كيبي يونده تراخي كوسترن  
مأمورينك شدتله تجزيرى داخلية نظارت جليله سندن أكينا ييلدير يلمكه حدود  
داخلنده كي بالعموم جسد لر دقتلي بر صورتله دفن ايدللك ايجون مقدار كافي  
جندرمه ايله ايلرى كلن مأموريندن براقاج ذاتك بو ايشه مأمور ايديله رك همان  
هر طرفه جيقارلمسي لزومي أخطار اولتمقده در. ديار بكردن سوق أولونان  
أرميلرك يوز يكرمي يك نفوسه بالغ أولديغي حقنده كي رشيك داخلية نظارته  
كشيدنه ايتديكي 15 أيلول 1331 تاريخلي شيفره وقايك درجه شمول وأهميتي  
ارائه به كافيلره (الملف 12، الوثيقة 1)

«ديواني حربي عرفي محاكمتي ضبط جريدة سي»، صفحة 7.

#### الترجمة:

«على الرغم من الأوامر والتأكيدات المعطاة من والي خربوط إلى متصرف  
ملاطيه ما زالت تردنا أخبار عن وجود جثث كثيرة في الطرقات، ولا تحتاج هذه  
المحاذير إلى ايضاح، ويقاب للمأمورون المتراخون في هذا العمل بشدة تأكيداً  
لأوامر وزارة الداخلية.

عينوا العدد الكافي من الدرك للفن كل الجثث الموجودة داخل حدودكم  
بحلر مع بعض الموظفين البارزين لإعطاء هذه المهمة صفة رسمية، وليبدأ بذلك  
فوراً وتبلغ بالنتيجة.

وإن الشيفرة المرسلة من وزارة الداخلية بتاريخ 15 أيلول 1915 (1331) كافية  
فيما يتعلق بالأمرن المرحلين من ديار بكر والذين بلغ عددهم 120.000<sup>(52)</sup>  
لإظهار الوقائع بدرجة الشمول والأهمية (الملف 12 - الوثيقة 1، سجل المحكمة  
الحرية صفحة 7).

نشير هنا إلى أن محامي الدفاع التركي جلال الدين عارف بك<sup>(53)</sup> لفت  
أنظار المحكمة الحربية في أثناء المحاكمات إلى الأحكام التي مستصير بحق المتهمين  
الأتراك والتي ستؤثر ليس في الحاضر فحسب بل على الأجيال التركية في



المستقبل، وسوف يكون لها علاقة بتاريخ العثمانيين (ص 10)، لذا فهو ينصح المحكمة بأن تكون أكثر تحمساً للقومية ويرجو أن يقرأ تاريخ تركيا وجيل المستقبل التركي من إدائته بالمجزرة والإبادة.

### فيتال كينيه (1890)

#### حول عدد الأرمن

يعطي فيتال كينيه التفاصيل التالية التي يجب إضافة 40٪ على أرقامها للوصول إلى الرقم الحقيقي، أو الأصح مضاعفة العدد للفترة التي جاءت بعد 25 عاماً، أي في العام 1915:

1- في لواء ديار بكر:

الأرمن الأرثوذكس	28.984
الأرمن الكاثوليك	1.845
الأرمن البروتستانت	1.544
المجموع:	32.373

2- في مدينة ديار بكر وحدها:

الأرمن الأرثوذكس	10.480
الأرمن الكاثوليك	899
الأرمن البروتستانت	880
المجموع:	12.259

3- كانت توجد في ديار بكر 6 مطرايات و 12 كنيسة

السكان الأرمن في الأقضية

4- في سيفيريك

الأرثوذكس	7.000
-----------	-------

100	الكاثوليك
150	البروتستانت
7.250	المجموع:
5- مدينة سيفيريك فقط:	
3.500	الارثوذكس
426	الكاثوليك
24	الأرمن البروتستانت
5.504	أرثوذكس سيلون
3.500	أرثوذكس ديريك
10.954	المجموع:
6- كانت توجد في ميلوان 3 كائس و 2.000 أرثوذكسي أرمني.	
7- في قضاء جله:	
4.000	أرمن أرثوذكس
420	أرمن كاثوليك
490	أرمن بروتستانت
4.910	المجموع:
8- في لواء أرمني:	
17.300	أرمن أرثوذكس
325	أرمن كاثوليك
525	أرمن بروتستانت
18.150	المجموع:
9- مدينة أرمني:	
2.000	أرمن أرثوذكس

525	أرمن بروتستانت
2.525	المجموع:
10-	أرمني معدن:
1.000	أرثوذكس
11-	قضاء أرمني:
5.768	الأرمن الأرثوذكس
109	الأرمن الكاثوليك
525	الأرمن البروتستانت
6.402	المجموع:
12-	قضاء بالو:
9.700	الأرمن الأرثوذكس
100	الأرمن الكاثوليك
9.800	المجموع:
13-	في مدينة بالو
1.700	أرمن أرثوذكس
14-	في قضاء جيرموك:
1.832	أرمن أرثوذكس
116	أرمن كاثوليك
1.948	المجموع:
15-	في لواء ماردين:
11.606	أرمن أرثوذكس
8.000	أرمن كاثوليك

أرمن بروتستانت 9.000

المجموع: 28.606

16- مدينة ماردين فقط :

أرمن أرثوذكس 4.330

أرمن كاثوليك 1.200

أرمن بروتستانت 1.700

المجموع: 7.230

17- قضاء نصيبين:

أرمن أرثوذكس 3.000

أرمن كاثوليك 1.000

أرمن بروتستانت 1.000

المجموع: 5.000

18- مدينة نصيبين:

أرمن أرثوذكس 2.000

أرمن كاثوليك 500

أرمن بروتستانت 500

المجموع: 3.000

19- قضاء الجزيرة:

أرمن أرثوذكس 2.500

أرمن كاثوليك 1.250

أرمن بروتستانت 1.000

المجموع: 4.750

## 20- قضاء ميديا:

2.276	أرمن أرثوذكس
2.250	أرمن كاثوليك
5.000	أرمن بروتستانت
9.526	المجموع:

## 21- مدينة ميديا:

500	أرمن أرثوذكس
22- آفين (قضاء سافور)	
500	أرمن أرثوذكس
2.000	أرمن كاثوليك
300	أرمن بروتستانت
2.800	المجموع:

## 23- مدينة سافور:

500	أرمن أرثوذكس
1.000	أرمن كاثوليك
1.500	المجموع:

(انظر فيتال كينييه الجزء آ صفحة 408، 449، 480، 515، 518 - والجزء د

(La Turquie d'Asie, vol 4

حسب بيان فيتال كينييه (عام 1890) كان عدد الأرمن في الألوية الثلاثة 79.034 (ديار بكر 32.274، أرزني 18.154، ماردين 28.606، وبحساب الزيادة خلال 25 سنة يكون عدد الأرمن التقريبي في ولاية ديار بكر 150.000 نسمة.

كان للأرمن في الولاية خمسة أديرة و 105 كنيسة.

كان السفاح والي ديار بكر الدكتور رشيد، الذي نقل في 1 آذار 1915 من الموصل إلى ديار بكر، قد أعلم وزارة الداخلية في برقيته السرية في 15 أيلول 1915 أنه قد رحل 120.000 من الأرمن عن ولاية ديار بكر، وتوجد هذه البرقية في ملفات المحكمة الحربية، على أن حكومة ديار بكر تبين في سجلاتها الأرقام التالية التي تناقض مضمون البرقية السرية في 15 أيلول 1915. فقد رحل بموجب السجلات الحكومية :

#### 1- من اللواء المركزي لديار بكر:

9.710	قضاء ديار بكر المركزي
2.946	قضاء بشيري
327	قضاء ديربك
6.235	قضاء سيلوان
4.432	قضاء لجه
1.642	الأرمن الكاثوليك
25.292	المجموع:

#### 2- لواء أرزنلي:

2.209	قضاء أرزنلي المركزي
12.370	قضاء بالو
3.055	قضاء جيمريك
520	الأرمن الكاثوليك
18.154	المجموع:

#### 3- من لواء سيفيريك:

6.235	قضاء سيفيريك المركزي
4.200	قضاء ويران شهير

الأرمن الكاثوليك	196
المجموع:	10.631
4- لواء ماردين	
قضاء ماردين المركزي	4.663
قضاء الجزيرة	1.049
قضاء عونبة (سافور)	155
ميديات	309
نصيبين	30
المجموع:	6.206

وحسب السجل، بلغ عدد الأرمن المرحلين من الولاية 60.283.

ويعلم الوالي رشيد يرقية، أنه رحل 120.000 نسمة من الولاية، ولا يدخل في هذا الرقم عدد الجنود الأرمن ولا عدد السجناء الأرمن. إن عدد الأرمن في ديار بكر كان دائماً ضعيف ما بينه الأتراك، طبقاً لما يؤكد كريكور زوهراب في كتابه الفرنسي (صفحة 10).

وبموجب «السالنامة»، أي الكتاب السنوي العثماني في العام 1878، والذي يذكر أنه كان عدد الأرمن في ولاية ديار بكر 180.000، وفي العام 1882 بينته جداول البطيرية 150.000.

ويكتب الفرنسي فيتال كينيه مكرراً أرقامه للمتمدة على المصادر التركية فيذكر أنها 79.034 وتبينها البطيرية في عام 1913 / 105.000.

أما بيان الأحوال الذي قدمه أورمانيان المنقوص فيعطي الرقم 96.000 لولاية ديار بكر، دون أن يحسب أرمن لواء سيفيريك الذي كانوا يملكون 10.637. لقد أعطى المطران أورمانيان أرقاماً ناقصة عن أرمن ديار بكر وأرزني وجيرموك وبالق فقط.

### الأديرة الخمسة والكنائس الـ 105 وخمس في ديار بكر

من 105 كنائس تمكنا من حصر ما يلي فقط، ولم تتمكن من الحصول على تفاصيل عن ماردین وسيفيريك، وتبتنا من الأديرة من أديرة بالو الاثني وديري ماكابا بيتسيك والقليس توماس فقط.

مدينة ديار بكر	القليس كيراكوس والقليس مركيس
هائنه	السيدة العذراء
قره باش	القليس سيمون
له	السيدة العذراء
هوبام	-----
غرب	-----
علي بونار	السيدة العذراء
كالي	القليس كريستابور
هاينيك	القليس ينيا
شام	القليس هوفهان
ميافارقين	القليس مركيس
هازرو	السيدة العذراء
لم تثبت من أسماء 13 كنيسة بعد.	
كان في ديار بكر 25 كنيسة.	

### كنائس أرزني الـ 12 وأديرتها الاثني

أرزني	القليس مركيس كنيسة ودير
بارتسراهاياتس	السيدة العذراء
أرزني معدن	السيدة العذراء
باراهلي	السيدة العذراء



أكيل	القديس نيشان
بيران	السيدة العنراء
هريدان	السيدة العنراء
جيرموك	القديس اييلمييه (عبد المسيح)
جنكوش	القديس قره بيت ودير
سيراهاياتس	السيدة العنراء
أديش	القديس قره بيت

لم تثبت في هذه المنطقة أسماء ثلاث كنائس.

#### أديرة بالو الاثنان وكنائسها الـ 41 :

في بالو ديران - كاغتسراهاياتس فيها دير السيدة العنراء وفي مزرعة هافاف دير الصليب الأقدس.

الكنائس في بالو والقرى المحيطة بها (حسب تسلسل الأبجدية الأرمنية)

أهرانك	السيدة العنراء
أوتيجان	القديس ميناس
أغلانو	القديس قره بيت
مدينة بالو	القديس غريغوريوس المنور، السيدة العنراء
	القديس كيراكوس، القديس ساهاك
الفامشلي	القديس كيورك
قره كه ديك	السيدة العنراء
قره جايك	السيدة العنراء
قورمبات	السيدة العنراء
تافتي ميغره	القديس كيراكوس
يارمجو	القديس سر كيس

القديس ميناس	ته به
القديس سرقيس	طرخه
القديس قره ييت	تيل
القديس كيورك	ايسايك
السيدة العذراء	نوشماط
الصليب المقدس	كوليشكير
القديس قره ييت والسيدة العذراء	هافاف
القديس سرقيس	هالال كوم
القديس طوروس	تسيت
القديس كيورك	مرجوم - ميزره
القديس ميناس	ناجوران
السيدة العذراء	نيرخي
القديس قره ييت	نور كورغ
القديس هاكوب	نور ميزره
القديس قره ييت	نبشي
القديس هاكوب	شناز
القديس سرقيس	أوزون ميزره
السيدة العذراء	أوزون أوبا
الصليب المقدس	تشاير ميزره
القديس سرقيس	هاغين
السيدة العذراء	هاشارات
القديس طوروس	ساكرام
الصليب المقدس	سغام

السيدة العنراء	سرين
القديس يوغوس	ده وه جي
السيدة العنراء	كنفورلو
القديس قره بيت	أوخو
لم تثبت أسماء ثلاث كنائس.	

### التربية

حسب ما بيّن مارسيل ليار، كانت في ديار بكر في العام 1902 أربع مدارس فيها 690 طالباً و 324 طالبة، مجموعهم 1014 طالباً و 27 معلماً. وفي الضواحي منستان مع 180 طالباً وخمسة معلمين. وفي بالو 8 مدارس، 555 طالباً و 15 معلماً. بموجب هذا الجدول يكون عدد الطلاب 1.749 وعدد للمعلمين 47، وهي أعداد تنقص كثيراً عن أعداد عام 1915. أما فيتال كينيه، فيدعي أن الأرمن كان عندهم في عام 1892، 95 مدرسة و 3.410 طالباً و 98 معلماً. وكان للأرمن الكاثوليك 4 مدارس و 160 طالباً و 4 معلمين. كما كان للبروتستانت الأرمن 3 مدارس و 60 طالباً و 9 معلمين. في أرزني 41 مدرسة و 1.640 طالباً. ولللكاثوليك الأرمن مدرسة واحدة و 80 طالباً ومعلمان اثنان، ومدرسة واحدة للبنات و 70 طالباً ومعلمان. كان لللكاثوليك في ماردين 12 مدرسة، 540 طالباً و 16 معلماً، والبروتستانت 3 مدارس و 220 طالباً و 6 معلمين. والمجموع في ولاية ديار بكر 159 مدرسة و 5.120 طالباً و 176 معلماً في العام 1890، ولا شك أن هذا العدد قد زاد بنسبة (25٪) على الأقل في عام 1915.

### عدة حقائق

اتبعت الإدارة التركية، بناءً على أوامر ومساندة الحكومة المركزية ميسامة الإرهاب في ديار بكر، مستغلة إندلاع الحرب عام 1914، وكان على رأس السلسلة المحلية النالين بيرينجي زاده وفياض، ويمثل الاتحاد اهللر حقي وغيرهم، وكان يسود جو من النهب والقتل والحرق، فلقد أحرقوا أكثر من ألف حانوت للأرمن كبلاية.

وفي 1 آذار عام 1915، جاء إلى ديار بكر الوالي الدكتور رشيد الذي كان والياً على الموصل سابقاً، فجمع حوله قلة ولصوصاً وأوغاداً من الجركس من أداهازار ومن دوزجه.

وبعد عدة أسابيع من قتلوه اشتدت حملة الملاحقات وفي الأول من نيسان سجنوا الحزبيين وغيرهم من الأرمن البارزين، وعذبوهم أسابيع عديدة، ولقد زاد عدد هؤلاء على الألف.

وفي 21 نيسان دلهموا بيوت الأرمن بحجة البحث عن السلاح والقنابل. وأشاعوا أخباراً كاذبة تدعي أن 40 قنبلة أرسلت إلى وان، ولم يتوان سفير ألمانيا فانتنهام عن تعميم هذا الخبر الكاذب على أنه حقيقة حتى أوصله إلى ألمانيا. في القرب من قرية قره كوي التي تبعد مسافة 6 أميال إلى الشمال من أورفه وفي الخامس والعشرين من أيار عام 1915 قتلوا 1.500 عسكرياً أرمنياً معتقلاً.

وفي الثاني من حزيران وبمعرفة رشيد قام محمود قائد الشرطة في ديار بكر بالاشتراك مع بلر الدين قائد الشرطة في ماردين وغيره بالإيعاز إلى الدرك والعصابات بمحاصرة ماردين وقتلوا فيها 404 أشخاص من الأرمن.

وبدأ من الرابع من حزيران ولمدة 3 أيام اعتقلوا 1.420 شخصاً ورموهم في السجن.

وفي 11 حزيران (بالتقويم الجديد) أخرجوا 614 شخصاً من السجن مقيدين ووضعوهم على عوامات بحجة نقلهم إلى الموصل عبر نهر دجلة.

وعند منتصف الطريق، وعند موقع رضوان بالقرب من حدود ولايتي بتليس وديار بكر تعرض بهم رعاك الأكراد والترك مع رجال الدرك وقتلوهم كلهم وألقوا بجثثهم في مياه دجلة. وبدأت الجثث والرؤوس والأطراف تصل مع التيار إلى الموصل وبراها والي الموصل الأديب سليمان ناظيف، فيتأثر، «وييدي أسفه» للفنصل الألماني هولشتاين.

وفي 1 / 14 حزيران 1915 كانت ولاية ديار بكر بكاملها مسرحاً للترحيل والنهب والقتل، وفي كل زاوية كان يكمن الجميم.<sup>(١٤)</sup>

وفي 2 تموز، داهم 2.000 من العصابات المأجورة بقيادة زعيمهم جمال موقع تل أرمن وحشروا مكانه الأرمن في الكنيسة، وبعلموا قتلوا السكان فيه أحرقوهم عن آخرهم.

وفي 10 تموز ساقوا 2.000 من نساء ديار بكر ووزعوهم على بيوت الأتراك في أورفه.

ولما كانت ديار بكر واقعة تحت سلطة الجيش الثالث الذي مقره أرضروم، فقد أصدر قائد هانا الجيش الجنرال محمود كامل باشا بياناً قال فيه، إن حل القضية الأرمنية يتم بعدم الإبقاء على أرمني واحد حي في تركيا، وسلم هذا البيان إلى الفنصل الألماني شوبنر ريهتر في 15 تموز عام 1915.

وكان الجنرال محمود كامل باشا قائد الجيش الثالث قد أرسل تعميماً يرقياً إلى حكومات الولايات الأرمنية الست، وإلى قادة الجيش فيها جاء فيه ما يلي:

«ير أرمني تصاحب ايديجك بير مسلمان، شاته سي أونونده ايدام، وخانه سي احراق، واماموريندن ايسه طرد، وديوانه حرب سوق، وحماية بي روا كورنلر، جهته عسكريه دن ايسه لر، نيسبه عسكريه لرينك قطعي ايله برلبي محاكمه مذكور ديواني حريله توديع أولونغه سينه متدائر، أجونجو أوردو قومانداني محمود كامل امظالي تلغراف وار، ترتيب 13 وثيقة ٥1.

### الترجمة:

«إذا أجاز مسلم أرمياً بعدم ألام بيته ويحرق بيته، فإذا كان موثقاً يطرد ويسلم إلى المحكمة الحربية، والذين يشفقون عليهم ويقومون بحمايتهم فسوف يقتلون إلى المحاكمة أمام المحكمة العسكرية، ثم يطردون من الجيش إن كانوا من العسكريين، ولقد وقع البرقية المتعلقة بذلك قائد الجيش الثالث محمود كامل، وصنفت البرقية في الملف 13، وثيقة رقم 81.

كانت هذه البرقية مورد رزق مادي مكثوم للأتراك، إذ كانوا يتقاضون الأموال من الأرمن «تحت ستار حمايتهم»، ليقتلوهم بعد ذلك، وليستولوا على نسايتهم وبناتهم.

وفي 27 تموز 1915 وفي الصحارى الممتدة في جنوب ديار بكر تاهت وإلى الأبد علة قوافل من الأرمن القادمين من طرايزون وأرضروم.

أما قوافل الأرمن القادمين من سيواس وأكن وطوكات وغربوط، فقد تلاقت في سيفيريك التابعة لديار بكر، وتابعت طريقها منها إلى الجنوب إلى يدي قويو وموسى قويو على بعد 30 ميلاً، ولأقى هذا الحشد المؤلف من 18.000 شخصاً حظه جوعاً وعطشاً جنوب قره جه داغ في منطقة سوسوز داغ قرب ويران شهير. ولم يصل منهم إلى حلب غير 150 امرأة أشبه بهياكل عظمية، أما قافلة غربوط المؤلف من 3.000 شخص، فلم يصل منها غير 35 امرأة من صحراء ديار بكر المسماة «الصحراء الصخرية الكبرى»، إن للسافة بين أورفة وسيفيريك 54 ميلاً، وتقع يدي قويو شمالي أورفة على بعد 17 ميلاً.

كان عدد الأرمن الذين قتلوا في ديار بكر 120.000 نسمة، إلى جانب الكثير من المرحلين الأرمن القادمين إليها من ولايات أخرى.

لقد مات من العطش فقط 24.000 في يوغورتلو وضواحيها (جنوب قره داغ وقره بهجة).

في 3 أيلول حدثت مجزرة للأرمن والمسيحيين في الجزيرة التابعة لديار بكر،

واشتركت في هذه المجزرة قوات من الجيش التركي، كانت في طريقها إلى بغداد.

وفي 9 أيلول كان عدد القتلى قد بلغ 12.750، وقتل مطران ديار بكر والحوارنة الكاثوليك رمياً بالرصاص، ثم أحرقت جثثهم. وكان من شهود العيان على هذه الأحداث الجهنمية الأب هياسينت، والأب بيريه، دي نوغاليس و (عدداً عن عشرات البرقيات الألمانية) فائز النخسين المفكر العربي<sup>(55)</sup>.

أثناء وقوع هذه الجرائم كان الوالي الدكتور رشيد على إتصال هاتفياً مباشر مع طلعت، مثلما كان يفعل كل ولاية الولايات الأرمنية الأخرى.

يقول البنياشي رافائيل دي نوغاليس الذي تجول من شرق ولاية ديار بكر إلى غربها وكان شاهد عيان على المجازر الأرمنية (صفحة 136 و 149) في كتابه «أربع سنوات تحت الهلال»، إن حوادث القتل كانت تجري في شوارع وطرق الولاية كلها وليس في مدينة ديار بكر وحدها، ولقد قاد حملة قتل الجنود الأرمن القائد محمد عاصم، مع كتيبة كاملة تحت أمره، وبالرغم من كل الأوامر المشددة، كانت الجثث تبقى، دليل الجرائم، دون دفن طامعاً للوحوش والطيور.

ومن جملة الأعمال الوحشية، يذكر أنهم ألقوا بـ 5.000 من النساء والأطفال من المرتفعات إلى أعماق وادي دودان، التي تبعد 5 أميال جنوبي جنكوش بالقرب من الضفة اليسرى لنهر الفرات ويخوضون النساء ويكسونهن فوق بعضهن، كما وجدت فوق تل جثث نساء عربيات سيقانهن في الهواء، وقد اغتصبن. ويشهد الأب هياسينت والأب بيريه على هذه الوقائع «التي لم يسمع بمثلا في التاريخ، ولم يكتب».

أما السفير الأمريكي مورغنتاو، العالم بهذه الأحداث الوحشية فيقول: إنه يعرف، ولكن ليس من اللائق طبع تلك الأعمال الوحشية التركية.

### خسائر الأرمن المادية في ديار بكر

دون حساب خسارة 105 كنانيس وستة أديرة، ودون حساب أكثر من 120.000 ضحية، يزيد ما خسره الأرمن مادياً على 240.000.000 دولار ذهبي، ومن الجدير بالذكر أنه كان في ديار بكر الكثير من الأرمن الأغنياء.

### مجرمو ديار بكر الرئيسيون

أعضاء الوزارة التركية، مركز الاتحاد، الأمين المسؤول، النائبان المتوحشان بيرينجي زادة وفيزي، قائد الكتيبة رشدي ومحمد عاصم كان مع كتيبة الدرك ينفذون عمليات القتل بالعمال الجنود الأرمن، والوالي الدكتور رشيد<sup>(56)</sup> ومعه أكثر من 25 عضواً مجرمين من مجلس تنظيم الإبادة الذين يشكلون اللجنة المركزية لتنظيم أعمال الإبادة في الولاية مع آلاف من رجال العصابات المرتقة، الجركس والأكراد والعشائر الرحل.

نحن الأرمن، ونحن نسمع بهذه المجازر المستورة ونراها، لا يكفي أن نسجلها فحسب، بل علينا أن نسلك كل سبل النضال، باسم العدالة وتحرير تراب أجدادنا الذي يحتله الترك بالقوة لكي لا تنقلب علينا وصية شهدائنا لعنة، وإلا فسيكون الأتراك قد استفادوا تماماً من عملية الإبادة التي ارتكبوها.

لكي نستحق حمل اسم أرمني، علينا أن نكافح في سبيل تأمين العدالة والدفاع عن حقوقنا.

### حول إسكان الأتراك والأكراد

#### في البيوت التي يهجرها الأرمن

كان هناك جناح في مبنى وزارة الداخلية التركية يضم دائرة تدعى ومديرية إسكان العشائر والمهاجرين، تتمتع باستقلالية مالية خاصة لتأمين نفقاتها ولها ممثلون في المناطق.

في أيام ترحيل الأرمن، كانت وزارة الداخلية يبرقيتها تاريخ 10 حزيران 1915



قد أمرت وأن تقوم لجنة أملاك الأرمن المتروكة بإسكان الأتراك المهاجرين في البيوت الأرمنية المتروكة مع عشائر الترك والكرد، وصدر بهذا الخصوص قرار تنظيمي يقضي بالمتابعة الشديدة على تنفيذ هذا العمل الهام جداً وإعلام النتيجة. وأعلن بالبرقية التي تحمل تاريخ 29 تموز 1915 أنه بترتيب من وزارة الداخلية (في تركيا الآسيوية) يجمع المهاجرون الأتراك المتجهون من الغرب إلى الشرق في أنقرة وقونية، ثم ينقلون من أنقرة إلى سيواس وقيصريه وخربوط ومن قونية إلى أضنة وديار بكر.

وطلبت لوائح من الولايات، نعطي فيما يلي واحدة من هذه اللوائح:

### اللوائح المطلوبة

#### لوضع المهاجرين في القرى الأرمنية واليونانية المفرغة

- يطلب من ولاية أضنة 600 أسرة.
- يطلب من ولاية أرضروم 12.000 أسرة.
- يطلب من ولاية بتليس... (لم يثبت الرقم).
- يطلب من ولاية ديار بكر 10.000 أسرة.
- يطلب من ولاية سيواس 5.000 أسرة.
- يطلب من ولاية طرايزون (لم يعط رقم).
- يطلب من ولاية خربوط 2.000 أسرة.
- يطلب من لواء إزميد 600 أسرة، لزيادة المطلوب فيما بعد.
- يطلب من لواء قيصريه 2.000 أسرة.
- يطلب من لواء قره صبي 1.400 أسرة.
- يطلب من لواء مرعش 2.000 أسرة.
- يطلب من قرشهر - أنقرة 150 أسرة. (يجب أن يكونوا حرفيين).
- المجموع (35.750) أسرة.

بناء على أمر طلعت، كان في حلب عبد الأحد نوري<sup>(57)</sup> والذي يحمل لقب «معاون المدير العام لإسكان العشائر والمهاجرين»، من كبار المسؤولين عن ترحيل الأرمن وتفتيلهم في ولاية حلب ومناطق دير الزور، واعتباراً من ربيع 1916 كلف بمهمة إضافية هي زيارة ديار بكر وماردين وأورفه ورأس العين وتل أبيض وحزان وغيرها، لإسكان مهاجري الأتراك والأكراد في بيوت الأرمن المتروكة وترحيل الأكراد وسوقهم باتجاه الغرب.

وسنقدم فيما يلي بعض البرقيات التي تتعلق بترحيل الأكراد وكان قد أرسلها عبد الأحد نوري والتي لم يحمل أكثرها أكثر من الحرف الأول من اسمه (ن) كتوقيع يدل عليه.

في 14 آب 1916 يبلغ المدير العام للمرحلين من ديار بكر شاكر بك في برقية سرية (إلى وزارة الداخلية):

«لقد وصل إلى مركز ديار بكر حتى الآن 40.000 مهاجر منهم 25.000 رحلوا عن طريق سيفيريك وعربوط إلى أواسط الأناضول».

«ولقد توضع 12.000 من المهاجرين الأتراك في المركز (ديار بكر) وفي المناطق المجاورة، كما طرد من أربعة إلى خمسة آلاف من الأكراد».

«تسعة آلاف من العشرين ألفاً الذين وصلوا إلى ماردين توضعوا في اللواء و 10.000 هم في سيلهم إلى الإرسال، أما عدد أفراد العشائر سافرى، سيرواني، لجه، بشيري، حيدرآلي، ميرآلي وإيلمانلي، حسب التقارير الواردة فيزيد عن 100.000 شخص وسوف تبلغكم التقارير التي ستتخذ بخصوص إرسالهم وتدير أمر إعادتهم».

برقية بالشفيرة من عربوط:

25 آب 1916 (1332) - يوجد 5.000 مهاجر في اللواء المركزي لولاية عربوط، منهم 3.000 كردي، قبل وصول تعليماتكم الوزارية، كان قد توضع نصفهم في القرى المحيطة، وأرسل الباقي عن طريق سيواس وديار بكر إلى

الأمكن المعينة.

أرسلت البرقية المرسلة المؤرخة في 12 تشرين الأول 1916 من ديار بكر من قبل عبد الأحد نوري بك<sup>(٥)</sup>.

«من أصل 3.533 مهاجر وصل 200 شخص إلى رأس العين، وأرسل 1.139 من المركز (ديار بكر) عن طريق سيفيريك، ووصل 1.200 شخص من عشيرة حيدران إلى المركز، التسجيل يتم وينفذ».

20 تشرين الأول 1916

«في صباح اليوم أرسل من المركز (ديار بكر) إلى أورفه 1.526 شخصاً».

أما أفراد عشائر حيدران وجيران وشولك المقيمون في ميلوان، فقد أرسلوا إلى وجهة حران، وسوف يسكن رؤساء هذه العشائر مع عائلاتهم في أورفه».

25 تشرين الأول 1916

«يوجد في سيواس 5.000 شخص من عشيرة جيران. من أين جاءوا؟».

التوقيع ن

«في النصف الأخير من تشرين الأول أرسل من رأس العين 2.615 من المهاجرين الأكراد مع 1.554 من حيواناتهم الأهلية إلى تل أبيض حيث وصل عددهم هناك إلى 4.487 شخصاً».

أرسل إلى أورفه حالياً:

6207	(أكراد)
1974	خربوط
1915	ميلوان
3592	سيفيريك
1257	ماردين

31 تشرين الأول 1916

«نصف الواصلين إلى أورفه (أكثرهم أكراد) أسكنوا في البيوت، ونصفهم الآخر تحت الخيام».

التوقيع ن (عبد الأحد نوري)

31 تشرين الأول 1916

«من سافور (شمال ماردين) عن طريق تل الأرمن أرسل 6.000 شخص (أكراد) إلى رأس العين».

1 كانون الأول 1916

«من قره كويرو أورفه أرسل 1.046 كردياً إلى حران».

2 كانون الأول 1916

«أرسل أفراد عشيرة جبران الذين كانوا في سيلوان باتجاه ديار بكر وعددهم 5.300».

3 كانون الأول 1916

«بما أن حران قد امتلأت، لذا يجب بعد الآن إرسال قوافل (الأكراد) إلى عين العرب».

لم يحضر تجلّت بك بعد».

7 كانون الأول 1916

«أرسل من ماردين حتى الآن 10.965 شخصاً».

7 كانون الأول 1916

التوقيع ن

«من سيلوان 26.116

3 كانون الأول 1916

مع أنه كتب إلى المتصرفية، لكن لا تنسوا تجريد رجال العشائر من سيوفهم

وأسلحتهم وتركهم عزلاً، هذا بلاغ من الوزارة.

التوقيع ن

10 كانون الأول 1916

من ولاية ديار بكر:

«جواباً لبرقيتكم المؤرخة في 10 أيلول 1916:

منذ تموز 1915 دخل إلى هذه الولاية (ديار بكر) قادمين من ولايات وان،  
بتليس، أرضروم وضواحيها 158.418 شخصاً، وقد أعيد إرسال 46.003 منهم،  
ولا يؤمن الطعام إلا لـ 12.415 فقط».

9 كانون الأول 1916

«أرسل عن طريق سيفيريك 1.062 أسرة - 6.441 شخصاً».

التوقيع: جودت

14 تشرين الثاني 1916

«لقد توطن في حران حتى الآن 13.422 شخصاً، سنوطن القادمين بعد الآن  
في قضائي سروج ويره جيك».  
برقيتان مرسلتان من عبد الأحد نوري.

16 تشرين الثاني 1916

«في 13 تشرين الثاني 1916 أرسل من ديار بكر 1.983 شخصاً، وفي 14  
تشرين الثاني 1.057 كردياً إلى أوروفه».

19 تشرين الثاني 1916

«أرسل كل الموجودين في رأس العين، سيحضر إلى رأس العين غداً متصرف  
دير الزور».

برقية من أوروفه إلى نوري بك

«كان عدد القادمين أمس 23.190، سوف نرسلهم فوراً بطريق القطار».

14 كانون الأول 1916

«في 11 و 12 كانون الأول 1916، أرسلت قافلة من سيفيريك إلى أوفه تضم 2.520 شخصاً».

«800 من عشيرة حيلران من الأكراد أرسلوا تحت إشراف رئيس تايكو حسن بك إلى أوفه، وحسبما ذكرنا في برقيتنا السرية بتاريخ 1 كانون الأول 1915، فإن أمانة حسن بك مشكوك فيها».

وأرسلت برقية سرية بتاريخ 19 أيلول 1916:

«1.400 شخص من عشيرة جبران كانوا موجودين في ألاكسكرد، أرسلوا عن طريق البحر».

ولقد بلغت هذه برقية سرية من عبد الأحد نوري بتاريخ 17 تشرين الثاني. كذلك بلغت البرقية المرسلة من عبد الأحد نوري سرّاً (وتحمل تاريخ 15 تشرين الأول).

«من عشيرة ميلان وصل 100.400 شخص».

• • •

توجد وثائق أخرى تتعلق بتجريد الأكراد من السلاح من قبل الأتراك وترحيلهم.

أولاً حوّل الأتراك الأكراد على الأرمن، لإرتكاب جريمتهم، وبمهما تم لهم ذلك عادوا وفعّلوا في الأكراد أكثر أو أقل مما فعلوه مع الأرمن، ولم ينج منهم اليونان والعرب.

## الإبادة التركية في مجال الكنائس الأرمنية

بموجب أوامر الحكومة الحظية، استولت تركيا ما بين عامي 1914 - 1918 على الكثير من الأبنية التي يملكها الأرمن ونهبتها، كما استولت على 2050 كنيسة أرمنية و 203 أديرة هدمتها كلها وعطلتها. (لا يدخل في هذا العدد 38 كنيسة في استانبول وضواحيها، ولا 18 كنيسة وديراً في فلسطين وسوريا التي بقيت دون ضرر تقريباً، ولا تدخل في هذا الرقم 93 كنيسة هدمت في ولاية كارس التي قدمها الروس (الاتحاد السوفيتي) هدية لتركيا الكمالية).

إن أمر مصادرة أبنية وأملاك الأرمن الصادر بتاريخ 16 أيار 1915 يشمل في مادته الثانية والثالثة والسادسة والحادية عشرة والثانية والعشرين أبنية الكنائس ومحتوياتها أيضاً.

تقول المادة 2 :

«توضع أبنية وممتلكات الأرمن المرحلين في القرى والمدن تحت الحراسة بعد ختمها»<sup>(59)</sup>.

المادة 3 : «تقل ممتلكات (الأرمن التروكة) وتجمع في الكنائس والمدارس وغيرها من الأمكنة المناسبة»<sup>(60)</sup>.

أما المادة 11 فتقول: «توزع المساكن والأبنية على المهاجرين الأتراك»<sup>(61)</sup>. على ضوء هذه الأدلة لا يبقى لإتهام الحكومة التركية، «ثورة الأرمن» وحجة «لضرورة الجيش» أية قيمة.

وإذا انتقلنا إلى الكنائس والأديرة نرى المادة 6 تقول:

«يدون ما يوجد في الكنائس من الأثاث والصور والكتب المقدسة في سجل ويربط بها تقرير»، (مسك سجلات لصوص)<sup>(62)</sup>.

المادة 22 حسب مضمونها: تودع قيم الممتلكات المباعة أو المؤجرة في صندوق المالية<sup>(63)</sup>.

كانت الكنائس والأديرة تملك علناً عن الأبنية أملاكاً مثل حقول، أرض، كرم، بهستان، خان، طاحون ماء، حانوت وغير ذلك... وكانت هي أيضاً تباع أو تلجر.

والعجيب هو أننا بعد النهش والازدراء نقرأ في نهاية المادة 22:

«يجب التعليمات المرسلة لاحقاً، تسلم إلى أصحابها»<sup>(64)</sup>.

وهكذا يبقى الأرمني دائماً.

سنعطي فيما يلي عدد الكنائس والأديرة المصادرة ومكان وجودها، ولاية إتر ولاية حسب مناطق التقسيمات الإدارية وليس حسب إمتداد سلطة الكنيسة<sup>(65)</sup> مشيرين إلى المحاكم الإداري في الولاية وإلى ممثل الاتحاد مطلق الصلاحية وإلى أسماء كبار المجرمين، كما نعطي اسم راعي كنيسة تلك المنطقة أو نائبه.

تبلغ قيمة أبنية 2050 كنيسة و 2013 ديراً مع أثاثاتها وعادياتها ومخطوطاتها وغيرها من الممتلكات المنقولة وغير المنقولة 1.000.000.000 (مليار واحد) دولار ذهبي، هو ملك للأمة الأرمنية.

عدد الكنائس حسب ترتيب الولايات الجغرافي:

ولاية إرولة: مدينة أدرنه 3 كنائس، رودوستو (تكير داغ الحالية) وضواحيها 8 كنائس. الوالي المجرم حاجي عادل ومعاونيه زكريا بك.

- نائب كرسي المطرانية الأب أرسين ترساكيان (رحل وقتل).

لواء إزميد: مدينة إزميد وضواحيها 10 كنائس، مطران إزميد الأسقف ستيبانتوس هواكيميان، رحل إلى مسكنة. في أرماش 3 كنائس ودير واحد. المجرمون قائد الدرك في إزميد وهو وحش يدعى أبراهيم. ومدير وغد



يدعى شروري الذي خطف بتاً لأمينة وزبانية<sup>(٥٥)</sup>.

ولاية قسطنطيني : 8 كنائس.

ولاية طرايزون: مدينة طرايزون وضواحيها 33 كنيسة و 3 أديرة، (مطران طرايزون الوارتايد كيورك طوربان، استشهد).

صامصون وضواحيها: 39 كنيسة.

- مطران صامصون الوارتايد هامازاسب بغيبيان (استشهد).

كوموشخانة: الوارتايد أوهان (استشهد)، والي طرايزون المجرم جمال عزمي، يمثل الاتحاد مطلق الصلاحية السفاح نايل بك.

ولاية أرضروم: أرضروم وضواحيها 89 كنيسة و 8 أديرة.

- المطران الأسقف سمهاد سعلتيان، قتله في أرضروم النائب هاليت، وحاكم أرزنجان مملوح.

أرزنجان: 44 كنيسة، 11 ديراً، نائب المطرانية الوارتايد ملكيسيتيك هوفيبيان (استشهد).

بايرت: 31 كنيسة ودير واحد، المطران الوارتايد أنانيا هازارايديان (شنق على المشنقة).

تيرجان: 33 كنيسة، المطران الوارتايد كورون سرايان.

كغي: 31 كنيسة، المطران الوارتايد كيفام توكليان.

بيازيد: 32 كنيسة، ودير واحد.

خنوص : كان نائب المطرانية الوارتايد أبكلر يتيغبريان.

- كانت توجد في ولاية أرضروم 320 كنيسة.

كبار مجرمي أرضروم كانوا:

الوالي تحسين بك، أمين الاتحاد حلمي، النواب هاليت وسيف الله، قائد الشرطة خولوصي، أما أكبر المجرمين في صف هؤلاء فهو القائد

الأعلى للجيش الثالث في أرضروم صديق أنور، الوحش المدعو محمود كامل وزعيم الجناة عضو الاتحاد المركزي الدكتور بهاء الدين شاكر، ولقد ذكرهم نائب قائد الكتيبة الألماني شتافيه في التقرير الذي أرسله عنهم إلى البعثة العسكرية الألمانية في 10/ 23 آب 1915. ولاية بروصه: مدينة بروصه 8 كنائس، ييلجيك 12 كنيسة، باندرومه 8 كنائس كوتاهية 10 كنائس.

- في الولاية 38 كنيسة.

- المطران، الوارتايد بلوكيف تانيغيليان. الوالي التركي علي عثمان، أمين الاتحاد المسؤول ملحت.

ولاية قولييه: 10 كنائس.

أنقرة: 20 كنيسة ودير واحد، يوزغات 43 كنيسة، قيصريه 30 كنيسة.

- نائب المطرانية في أنقرة الوارتايد تيودوروس، مطران يوزغات الأسقف نرسيس تانيغيليان (قتل على يد زبانية الهمجي معمر والي سيواس على سفح جبل قلوداشلار).

- مطران قيصريه الأسقف خسروف باهركيان، قتل على الطريق بحجة ترحيله إلى ديار بكر.

- رفض والي أنقرة مظهر بك ممارسة القتل واستقال من منصبه.

كان قد أرسل من استانبول موظف اتحادي متمطش للدم هو عاطف بك، وقد أحضر معه قائد الشرطة في البلقان الوحش المسمى بهاء الدين، قتلوا حملة التفتيل والنهب، وكان عضو الاتحاد نجاتي بك. وكان جلاد يوزغات قائم مقام يوغازليان كمال، وكان المجرم علي ملحت متصرف في قيصريه ومن معه من الذئاب.

كان عدد الكنائس الأرمنية في ولاية أنقرة 93.

ولاية سيواس: مدينة سيواس وضواحيها 56 كنيسة و 6 أديرة، المطران الأسقف

طوركوم كوشاكيان الذي بعد أن نقل إلى القاهرة أثناء الحرب عاد إليها كتيل قلمكاريان مطراناً في 6 كانون الأول 1914، وكان نائب المطرانية آنذاك الأب تيوييليه أوضه بلشيان (شهيد). في عام 1917 حلق الأسقف كتيل قلمكاريان لحيته وارتدى ثياباً مدنية متكرراً وسافر مع شيخ تركي على عربة نقل عن طريق قيصريّة إلى استانبول، ونجا من الموت.

كورين: 26 كنيسة ودير واحد، المطران الأسقف خورين تيماكسيان (استشهد).  
داربندلي: 4 كنائس ودير واحد.

ديفريك وضواحيها: 19 كنيسة وديران.

طوكات: 14 كنيسة وديران، المطران الورتايد شافارش ساهاكيان (استشهد).  
شابين قره هيمصار: 35 كنيسة وديران، المطران الورتايد فاغيناك طوركيان (استشهد).

عند كنائس ولاية سيواس 185.

كان والي سيواس رئيس الجلادين معمر، أما ممثل الاتحاد فكان يوزباشي من طرابزون بتياب مدنية هو غني بك، ولقد قتل كهنة مدينة سيواس الأتني عشر دون استثناء.

ولاية خربوط: مدينة خربوط وضواحيها 75 كنيسة، المطران الورتايد بساك خوريتيان. (قتل بعد مسيرة 12 ساعة)، الكاهن فارطان أصلاتيان (أحرق في السجن) وقتل مطران الكاثوليك اسراييليان قرب كرجلوك.  
ملاطية: 23 كنيسة وديران، مطران الأرمن الكاثوليك خجنادوريان خنق بسلسلة صليبه المعلق على صدره.

أكن: 12 كنيسة 5 أديرة.

عريكير: 20 كنيسة ودير واحد.

تشمشكادزاك: 22 كنيسة.

تشارستجق(غورزات): 50 كنيسة وديران، المطران الوارتايد هامازاسب وارطانيان.

عدد كنائس ولاية مخربوط 202. الوالي كان ثابت بك، وعلى رأس قائمة الاتحاديين خليل وناظم.

ولاية بتليس: بتليس وضواحيها 98 كنيسة، المطران الوارتايد سورين قلميان.

مغيرت: 31 كنيسة و4 أديرة، المطران الوارتايد كيورك نالبيانديان.

موش: 230 كنيسة، 9 أديرة، المطران الأسقف نرميس خاراخانيان (مات بسبب المرض)، راعي الدير الوارتايد فارطان هاكوبيان.

- والي بتليس مصطفى عبد الخالق ابن حمي طلعت، وهو وحش متعطش للدم وصار فيما بعد والياً على حلب وجزار الأرمن في منطقة حلب ودير الزور وضواحيها.

- كان متصرف موش ثروت بك.

- وفي منطقة موش، وبعد تعذيب استشهد أيضاً أسقف الأرمن الكاثوليك طوبيرزيان.

- كان عدد الكنائس في ولاية بتليس 362.

ولاية وان: لواء وان 130 كنيسة 25 ديراً.

ليم - كلوقس : 32 كنيسة.

أغبك (باش قاله): 23 كنيسة و7 أديرة.

بطيركية أغطمار: 263 كنيسة و 6 أديرة.

مخيزان: 69 كنيسة و 16 ديراً.

- الوالي المجرم جودت صهر أنور مع ذئابهِ المرافقة. وقد تعاونوا على تنفيذ عملية الإبادة.

- عدد كنائس ولاية وان 457.

ولاية إزمير: 23 كنيسة.

- يشهد القنصل الأميركي العام جورج هورتن، أن والي إزمير رحمي بك (الذي كان أقل ذنباً من رفاقه الاتحاديين) اغتصب من أغنياء الأرمن 2.500.000 دولار، ورحمي هو واحد من يهود سلاتيك، اعتنق الاسلام زيفاً («دوغمه»)، يهودي صار تركياً ولصاً منمرداً، ويحمل أنقاً سامياً كبيراً.

ولاية أضنة: أضنة وضواحيها 12 كنيسة.

سيس: 7 كنائس ودير واحد.

· الكاثوليكوس ساهاك الثاني خابابان نفي، وبعد إلغاء الدستور الوطني صار كاثوليكوس - بطريرك تركيا.

هاجن: 8 كنائس.

فرروز: 10 كنائس.

مرعش وضواحيها: 24 كنيسة.

زيتون وضواحيها: 14 كنيسة و 4 أديرة.

لواء أورفا: 10 كنائس وديران.

- كان مطران أورفه الوارتايد أرداغازت كالتينديريان.

حلب وضواحيها: 8 كنائس.

حيتاب: 6 كنائس. نائب المطرانية الكاهن هاروتيون دير ملكونيان.

انطاكية: 6 كنائس.

- يمثل الاتحاد في أضنة جمال بك (رفيق بهاء الدين شاكر)، وكان قد جاء إلى أضنة والي وان جودت، وجاء إلى حلب والي بتليس عبد الخالق (رنلا) ورفاقه السفاحون عبد الأحد نوري، أيوب، والمدعو أمين بك.

- كان في هذه المناطق من كيليكيا 119 كنيسة داخل حدود الولاية.  
ولاية ديار بكر: ديار بكر وضواحيها 50 كنيسة و 5 أديرة.  
بالو: 40 كنيسة.  
أرضني (أرغانا): 10 كنائس و 4 أديرة.  
ماردين وجنكوش: 4 كنائس.

- مطران ديار بكر الوارتايد مكرديج جلفاديان (استشهد تحت الضرب).  
- مطران بالو الأسقف يزنيك قاليبجيان (استشهد).  
- مطران جنكوش الوارتايد قره بت هاكويان (استشهد).  
كان في ولاية ديار بكر 104 كنائس أرمنية.

اتقيد مطران الأرمن الكاثوليك الأسقف مالويان أولاً إلى مكان يسمى  
قره كوبرو على بعد ثلاث ساعات إلى الجنوب الشرقي من ديار بكر،  
وهناك وقبل أن يقتله قائد الشرطة ممسوح بالقرب من نهر دجلة سأله:  
- «قل لي، هل عندكم قتابل أم لا؟».

- فأجابه مالويان: «لو كانت القنابل التي تخيلونها موجودة عندنا لما  
توصلتم إلى فعل كل هذه الشرور» (تازليان، بالفرنسية، صفحة 367،  
بسر هياسينت صيمون) «المدينة البطلة» - بالفرنسية، وفي مناسبة  
أخرى، قال الكتسي قبل أن يستشهد أنه مطران بأمر ملكي، فأجابه  
الضبع التركي: «لقد بدلت كل من الحكومة والأمر للملكي بالسيف»،  
(تازليان، الجزء آ، صفحة 323 بالفرنسية).

كان قادة الجرائم التي لا مثيل لها والتي لرتكبت في ولاية ديار بكر هم:  
الوالي، الضبع المدعو الدكتور رشيد والتائب بيرينجي زاده، وفوزي، وهو زعيم  
اتحاد.

لم تتضرر تقريباً، أو تضررت قليلاً الكنائس والأديرة التالية:  
بيروت 4 كنائس، دمشق كنيسة واحدة، يافا 3 كنائس ودير واحد، منطقة

القدس 10 كنائس و 8 أديرة، وفي بغداد والموصل والبصرة 3 كنائس. وبعد الاستيلاء على الكنائس، وبعد سرقة أو بيع محتوياتها، استعملت بعضها كمتابر ومستودعات، ونقط عسكرية، بل واستعملوها في بعض الأماكن بيوتاً للدعارة مثل كنيسة أفيون قره هيصار، وكنيسة اللاتين في ملاطية، ومنها ما رفعوا فوقها معبدة صغيرة وجعلوها مساجد للمهاجرين، مثل مبنى معهد البروتستانت في بارديزاك، ثم، وفي عهد حكم كمال وعصمت نسفوا الكنائس الكبرى المبنية بناء محكماً بالديناميت، مثل الكنيسة الأم في سيواس، وكنيسة القديس سرقيس المبنية بالحجر وغيرها، وغيرها...

ولو بحثنا بالتفصيل وحسبنا الكنائس الأرمنية الموجودة في الولايات الأرمنية وفي مناطق أخرى من آسيا الصغرى التي سرقت والتي هُملت لوجدنا عددها 2050 كنيسة و 203 أديرة، وتبلغ قيمة هذه الأبنية القومية ومحتوياتها (1.000.000.000) دولار ذهبي بل أكثر.

إن تركيا مسؤولة عن جرائمها، وعن نهبها وعن هدمها، ويبنى الأرمني دائماً وتركيا مدينة وعليها سداد دينها عاجلاً أو آجلاً.

### الأمر الصادر بإزالة الكنائس الأرمنية

كانت الحكومة التركية بمصبتها تشرد وتستأصل الحزبين والمفكرين والتجار وكل الوجهاء الأرمن بأوامر شفهية وكتابية، وأعطيت أوامر مماثلة للقضاء على رجال الدين أيضاً لكي يحرم المتبقون من الأرمن من الراعي ومن المواسي. وبهذا الخصوص، تقول بريقة صادرة عن وزارة الداخلية بتاريخ الأول من كانون الأول 1915 ما يلي: «إن من المهم القضاء على طبقة رجال الدين قبل غيرهم، ولا يمكن التفاوضي عن أي إهمال في هذا الموضوع، يجب إيرادهم مورد الهلاك» (انظر أنضونيان صفحة 102).

مات الكثير من المطارنة والخوارنة والقساوسة في السجن أو على الدروب بعد تعذيب رهيب باسم القومية والدين.

ولا تقوم بمثل هذه الجريمة الفظيعة غير العنصرية التركية، ففي 11 حزيران 1915 أحرقوا بالزيت عدداً من الكنسين الأرمن الكاثوليك وهم أحياء في منطقة موش منهم الأسقف هاكوب طوبوزيان. وفي خربوط الأسقف استيان اسراييليان. وفي ملاطية الأسقف ميكائيل خجنادوريان، ديار بكر الأسقف انترياس جلييان، ماردين الأسقف اغناطيوس مالويان وبوحشية مماثلة استشهد 2000 من الكهنة والحوارنة الأرثوذكس الأرمن والكثير من القساوسة البروتستانت.

• • •

في استانبول أرسل بطريرك الأرمن الكاثوليك ترزيان تقريراً بتاريخ 16 كانون الأول 1917 إلى السفير الألماني بيرسدورف أن 53.140 شخصاً و 136 كاهناً و 104 راهبات رحلوا، ونقل السفير التقرير بدوره برقياً وبالتاريخ نفسه إلى رئيس الوزارة الألمانية الكومس فون هيرتلينغ.

وبين المطران باطيان في رسالة موجهة إلى البابا في تشرين الأول عام 1946، أن الأتراك كانوا قد قتلوا من الأرمن الكاثوليك 7 مطارنة و 127 كاهناً و 57 راهبة، وبعد الهدنة تبين أنه لم يبق من الطائفة الكاثوليكية غير 15 بالمئة فقط من أبناء الطائفة، وبنفس النسبة تقريباً قتل من أبناء طائفة الأرمن البروتستانت. أما الارثوذكس المحكوم عليهم بالترحيل فلم ينج منهم غير 10 بالمئة فقط من الموت والقتل.

في 15 أيلول 1916، على ضفاف الخابور وفي منطقة دير الزور، قتل الحاكم زكي وعملاؤه من ذئاب التشاتشان 12 كاهناً أرثوذكسياً أرمنياً وقطعوهم إرباً إرباً في اليوم نفسه والمكان نفسه، واصطيفت مياه الخابور بدماء الآباء المقدسين الحمراء وسالت مع الماء بعيداً.

لا شك في تصنيف اسم السفير الألماني فانغنهايم والقيصر ويلهلم الثاني مع قائمة المجرمين الأتراك من الوزراء والولاة المذكورين أعلاه واتهامهما معهم في



تنفيذ جرائمهم، لأنهما دعما معار الأتراك المتوحشين ورفضوا كل ما يدعو إلى وقف الترحيل والإبادة، وخطف الأيتام وغصب الناس على تغيير دينهم، مع علمهم يوماً بيوم بتفاصيل الأحداث الجارية.

لا إله للقادة الأتراك، ولكنهم لتعرض التعصب الديني تلاعبوا بتعاليم الاسلام والدين وأصدروا قانون الجهاد لتشجيع القتل والإجرام.

الاسلام مثله كمثل اليهودية والمسيحية شرع مبادئه أخلاقية ضد الجريمة. ولكن الأتراك بطلوا هذه المبادئ، ولم يتعرض غير العرب وعلى الأخص منهم شريف مكة، الذي احتج وصرح بأن الاسلام لا يسمح بارتكاب مثل هذه الجرائم. يساوي كاتب أمريكي في كتابه «تركيا بين الطاعون والجراد والترك بالنسبة للإنسانية».

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبعد مرور أكثر من عشرين عاماً على محاكمات نورمبرغ، لا يستغرب أن يلاحق اليهود مديري عملية إبادتهم حتى الآن، حتى أنهم قدموا مؤخراً لائحة تتضمن 1500 من النازيين اللذين إلى حكومة بون.

لقد شردت ألمانيا وقتلت اليهود الموجودين في أراضيها والمهاجرين إليها وما زال اليهود يلاحقون النازيين السفاحين، وعلينا نحن أن نلاحق حقناً أكثر فأكثر، لقد قتل التركي الوافد السفاح في ترابنا، في أومينيا موطننا الأم لأكثر من 3000 سنة نسائنا وأطفالنا وخرب بلادنا، ولم ينل عقاباً ولم يعرض عما فعل، إنه التركي الهارب من العدالة.

### لائحة هامة بالكنائس الأرمنية واليونانية

من المعروف أن أكثرية اليونان الموجودين في آسيا الصغرى يقطنون المناطق الساحلية، مثل طرابزون، صامصون، اينابولي، الدردنيل، إزمير، ومنطقة أيدين، (دون حساب العدد الكبير من اليونان في استانبول)، بينما يتوزع جزء ضئيل منهم في أواسط الأناضول.

واليوم، مثلما حل بالأرمن، كذلك نجد الآثار والكنائس والأديرة اليونانية وقد

تهلم 90 بالحة منها.

يقدم عضو البعثة العسكرية الفرنسية، العسكري المتخصص ر. هوبر الذي قضى زمناً طويلاً ومستمرًا في تركيا وهو يدرس المؤسسات الكنسية الثقافية عند الأرمن واليونان تقريراً عن دراسته عام 1898 ويضع لائحة بالوضع على الشكل التالي الذي ننقله فيما يلي:

يونان	أرمن كاثوليك	أرمن أرثوذكس	
3	1	4	بطريرك
48	2	18	أركيبيسكوبوس
12	8	50	بيسكوبوس
2.286	120	1.740	كنيسة
125	9	218	دير
4	2	5	مدرسة لاهوتية
38	4	11	مدرسة عالية
2.184	104	1.335	مدرسة ثانوية وابتدائية
12	8	34	مستشفى، ميتم

إن همجية الترك الهدامة، هزمت اليوم 90 بالحة من المؤسسات الإنسانية والثقافية والكنسية عند الأرثوذكس والكاثوليك الأرمن واليونان، وقتلت كل رجال الدين فيها تقريباً.

## الإبادة التركية في مجال التربية

في الأيام الأولى لاندلاع الحرب العالمية الأولى، وعندما أعلنت تركيا الحرب، احتاجت إلى أبنية مؤقتة لإسكان عسكريها، ولهذا الغاية، صودرت أبنية هامة ووضعت تحت تصرف القيادة العسكرية، واستعمل بعضها كمكاتب لأقسام الجيش المختلفة وغير ذلك، كما صودرت معامل ومستشفيات وطواحين مائية، وبعض الكنائس والأديرة، بل وحتى بعض المساجد،- يختلط في باحاتها الجنود المسجلون حديثاً.

واتسعت رقعة المصادرات شيئاً فشيئاً، وقامت بصمت بعملية تخريب، وقد صودرت بيوت أرمنية لا تحتاج إليها العسكرية إطلاقاً، وإنما بسبب وجودها في مواقع مركزية، يمكن أن يستعملها الأرمن كمراكز دفاعية هامة في زمن الإبادة.

يمكن تبرير هذه الاحتياطات ربما إلى حد ما.

ولكن توضّح بالتدريج مخطط الخيانة، الذي يقضي بحو الأرمن من جذورهم، وحصلت اعتقالات واضطهادات مختلفة، ترحيل وقتل وغير ذلك.

وفي سبيل الالتفاف على ممتلكات الأرمن الشخصية والعامة غير المنقولة، صدرت تعليمات عن الحكومة التركية.

تعليمات الأعضاء المركزيين الأتراك المسؤولين عن الإبادة (ترجمة عن النص التركي الأصلي):

آ - 18 شباط 1915، بغية تخصيص الأملاك المتروكة (الأرمنية) لتوسيع نشاط الجمعية (الاتحاد) ولأهداف وطنية وجدت الحكومة من المناسب حيناً أن تأمر بالاستيلاء عليها وحراستها.

ب - 25 آذار 1915، مسألة الأملاك المتروكة (الأرمنية) هامة جداً، راقبوا حساباتها وطريقة الاستفادة منها بدقة.

ج - 31/18 أيار 1915، يترك السفير الألماني فانغنهايم إلى وزارة الداخلية في برلين ما يلي: «فكر أنور باشا، مستفيداً من فترة الحرب، في إغلاق المدارس الأرمنية بأعداد كبيرة، ومنع الأرمن من المراسلة، وإغلاق الصحف الأرمنية، وتحويل الأسر من المناطق الأرمنية النائية إلى منطقة بين النهرين، ورجا بالحاج عدم تقييد يديه».

د - «تخصيص المدارس الموجودة في المدن والقرى التي سيرحل سكانها الأرمن للمهاجرين الأتراك، والحفاظ عليها حسب وضعها الراهن، على أن تدون القيم الحالية للأبنية وقيم الأشياء والأدوات مع عددها في سجل خاص».

هـ - 5 تموز 1915، تأمر وزارة الداخلية خطياً:

«وجد من الضروري تحضير عمل (كشف حال) يتضمن معلومات دقيقة عن عدد الأرمن المرحلين، والأملاك التي تركوها مع الأراضي، وتبيان نوعها وعددها وقيمتها. ونرسل إليكم ربطاً جدولاً كافياً تملأون أعمدتها حسب عائديتها وتعيدونها إلينا».

وكذلك حول مصادرة المدارس الأرمنية:

- الباب العالي، وزارة الداخلية.

- مديرية إسكان العشائر والمهاجرين.

- الرقم العام 583

- الخاص.....

إلى رئاسة لجنة

الأملاك المتروكة في قيصريّة:

لقد بلغ التعميم العام رقم 529 بتاريخ 22 آب 1915 المتعلق بأملاك الأرمن المرحلين المتروكة التي اخترنا منها المدارس لتحضيرها أبنية وأنشأت وتخصيصها لأبنائنا (طلاب) إلى مديريات المعارف، وعلى الرغم من ذلك، فإن لجان الاستلام في بعض المناطق لا يسلمون الأبنية والأثاث، كما هو واضح من المراسلات، لذا، وللإجراء اللازم، وبموجب الأمر الصادر عن وزارة المعارف العليا، ينبغي تسليم الأبنية والأثاث اللازم للملجأ إلى مديريات المعارف، نكرر طلبنا هذا يا أفندينا.

باسم وزير الداخلية

نائب - للشاور

محمد صبحي

(الخاتم)

12 ذي القعدة 1333

8 أيلول 1331

8 أيلول 1915

### كم مدرسة صودت؟

كان عند الأرمن القاطنين في تركيا في السنة الدرامية 1901 - 1902 في الولايات الأرمنية، وفي باقي أجزاء الأناضول 803 مدارس (أنظر لورد برايس صفحة 662).

يقول مارسيل ليار (اسم كريكور زوهراب المستعان) في كتابه المنشور بالفرنسية عام 1913 «القضية الأرمنية في ضوء الوثائق» إن عدد المدارس الأرمنية زاد 20٪ في العام 1912، أي أنه كان للأرمن 1.000 مدرسة تقريباً.

تفاصيل عام 1902 هي التالية:

في الولايات الست التي تضم 38 مدينة وقرية، كانت توجد 438 مدرسة، في مدن وقرى كيليكيا الثمان 90 مدرسة، وفي مختلف مدن الأناضول الـ 18 / 775 مدرسة، كان عدد الطلاب في 803 مدارس عام 1902، 81.426 طالباً، وكان عدد المعلمين 2.088 معلماً.

لا يدخل في هذا العدد للمدرس الأرمنية في استانبول وضواحيها، ولا الطلاب والمعلمين الأرمن في المدارس والمي�م الأجنبية كالفرنسية والأمريكية.

لكي تقدم نموذجاً عن عملية مصادرة المدارس، يكفي أن نسرّد حالة مصادرة المدارس في قيصريّة:

يعلم مدير المعارف في قيصريّة محمد توفيق بك، اللجنة التركية لاستلام أملاك الأرمن المتروكة بالكتاب الرسمي المؤرخ في 12 أيلول 1915، أنه صودرت في قيصريّة وقضاء ده وه لو فقط 24 مدرسة، أما السجلات الأرمنية، فبين أنه كان في قيصريّة وقراها 42 مدرسة، ويبدو أن المدارس الـ 18 الباقية كانت تستعمل لأغراض أخرى إن لم تكن قد هُدمت وبقيت كأموال متروكة تحت تصرف لجنة الاستلام.

### المدارس الأرمنية 803

#### حسب توزيع الولايات

ولاية إدرنة: 15 مدرسة أرمنية - منها 6 في إدرنة وضواحيها و 9 في رودوستر وضواحيها.

ولاية بروصة: 24 مدرسة أرمنية منها 14 في ضواحي بروصة و 8 في باليقاسير وباندورمة.

في لزمير وقراها: 27 مدرسة أرمنية.

في قضاء إزميد (تيكوميتيا): 55 مدرسة، 38 منها في قرى إزميد، 10 في منطقة يله جيک 3 في کوتاهية و 2 في أرماش.

في قسطنطيني: 3 مدارس.

في ولاية أنقرة: 61 مدرسة، 7 في أنقرة وقراها، 42 في قيصريه وقراها، 12 في يوزغات وضواحيها.

في ولاية قونية: 3 مدارس.

في ولاية سيواس : 117 مدرسة، 46 في سيواس وقراها، في منطقة أماسيا 9، في منطقة شابين قره هيصار 27، في منطقة كورين 12، دارينده 2، منطقة ديفريک 10، منطقة طوکات 11.

في ولاية أضنة (كيليكيا): 88 مدرسة، منطقة أضنة 25، حاجن 4.

في زیتون وقراها: 10، سيس 7، مرعش وقراها 23، عيتتاب وقراها 9، انطاكية وقراها 10.

في ولاية طرابزون: 74 مدرسة أرمنية، منها 47 في القري، كتي وقراها 27، بايرت وقراها 9، أرزنجان وقراها 22، كماخ وقراها 13، منطقة ييازید 6، ترجان (مامانجاتون) وقراها 12، سير - كيسکيم 2، قري باسين 7، خنوص وقراها 8. في ولاية خربوط: 82 مدرسة أرمنية، خربوط وقراها 27، أکن وقراها 4، تشمشکاذنک وقراها 12، ملاطية وقراها 9، عربکير وقراها 18، تشلوسنجق وقراها 12.

في ولاية ديار بكر: 22 مدرسة، 6 في منطقة ديار بكر، 8 في منطقة أورنه، 8 في منطقة بالو.

في ولاية بتليس: 38 مدرسة، 12 في قري بتليس، 23 في قري موش، و 3 في سفيرت وضواحيها.

ولاية وان: 56 مدرسة، ملسنه وان وضواحيها 22، ليم - کدوتس 3، المناطق المحيطة بأغتمار 31.

حلب: 2.

بغداد: 2.

الجموع العام 803.

قلو حسبنا حدود أرمينيا القرية حسب حدود خريطة الرئيس ويلسون وما فيها من المدارس (دون كارس وأرداهان وسورمالو) لوجدنا عدد المدارس الأرمنية في المراكز والمناطق الـ 14 يبلغ في العام 1902، 440 مدرسة، كذلك فإن عدد الكنائس حسب حدود ويلسون يبلغ 500، وعدد الأديرة 72.



## الأملاك والأموال الأرمنية المنهوبة من قبل الأتراك

كان كبير الطغاة محمد طلعت وزير الداخلية في الحكومة التركية يعترف في برقيته المؤرخة في 21 تموز 1915، أن «ترحيل الأرمن والاستيلاء على أموالهم وأملاكهم لم يكن بالأمر السهل لأنها تتعلق حسب رأيه بأمن الدولة والقومية». طبعاً ليس سهلاً تشريد 2.650.000 نسمة وقتلهم والاستيلاء على أموالهم، ثم الخروج دون عقاب..

وفي سبيل تنفيذ عملية الاستيلاء على أموال الأرمن للنقولة وغير النقولة وإلقاء الصيغة القانونية على هذه اللصوصية، أرسلت وزارة الداخلية عدداً من البرقيات السرية، والتعاميم والأوامر الملحقة، إضافة إلى مجموعة سرية من التعليمات التي تتألف من 34 مادة، تهدف إلى الاستيلاء على أبنية الأرمن وترايبهم وأراضيتهم ومملوسهم وكنائسهم وأديرتهم وكل ممتلكاتهم نهائياً بواسطة موظفي مختلف فروع الحكومة وعملاتهم ولجان الاستيلاء الكثيرة الموزعة في كل مكان.

والأمر كلّ عبارة عن عملية تهديم مدبرة.

إنها عملية إغتصاب لا تصبّق حصلت بجرة قلم للاستيلاء على ممتلكات 500.000 عائلة أرمنية. ممتلكات جمعت بمرق الجبين وتم توفيرها عبر قرون عديدة.

ووزارة الداخلية هي التي فتحت باب الصلحكة بالإشتراك مع وزارة للمالية والولاية والمصرفين وقادة الشرطة والدرك وآلاف الموظفين الصغار والكبار ولجان الاستيلاء.

وهذه ترجمة حرفية للنص الأصلي التركي، «للمصوصة الرسمية»، الصادرة بأمر رسمي مضيفين بعض التفسيرات الهامة التي تتعلق بمختلف مواد التشريع. إن لجان النهب «الرسمية» كانت تابعة لوزارة الداخلية، وتقوم بتقديم حساب نصف شهري مع تقرير حول منجزاتها...

بناءً على الظروف الحربية، وعلى ضرورات السياسة غير العادية، تصدر التعليمات بخصوص أموال الأرمن المتروكة وأموالهم غير المنقولة، وأراضيهم بالتدابير الإدارية التالية<sup>(67)</sup>:

المادة 1- تسير أعمال لجان الاستيلاء على أموال الأرمن المرحّلين إلى الأماكن الأخرى المتروكة حسب مضمون التعليمات الصادرة بخصوص أموال الأرمن غير المنقولة وأراضيهم وغيرها من الأشياء المتروكة بموجب أحكام المواد النازمة الواردة فيما يلي، ولقد كُلِّفَت اللجان بهذه الأعمال ومنحت الصلاحيات المحدودة المقررة.

المادة 2- بعد الرحيل عن قرية أو مزرعة تقفل وتختتم أبواب بيوت وأبنية المرحّلين الأرمن مع كل محتوياتها من قبل موظفين مفوضين أو هيئات تهيئها لجان الاستيلاء الإدارية، وتوضع تحت الحراسة فوراً<sup>(68)</sup> (درحال موهورله نه ره ك تحتي محافظة به آلتنا جاقلس).

المادة 3- تسجل أنواع المتروكات الموضوعة تحت الحراسة وعددها وقيمتها المقلّرة وأصحابها في سجل مفصّل<sup>(69)</sup>، ثم تودع الأملاك المنقولة المتروكة في الكنائس والمدارس والمحلات (حوانيت التجار) والمستودعات (عنابر المؤونة)، يتم فيه معرفة صاحب السلعة ويسجل اسمه عليها وتحفظ بعد ذلك، وينظّم تقرير عن صاحب السلعة وكمية أمواله ومن أين أخذت وأين وضعت، ويسجل ذلك كله بالتفصيل، ويجب أن تسلّم النسخة الأصلية من هذا التقرير إلى الإدارة المحلية، وبعد تصديق النسخة الثانية تسلّم إلى لجنة إدارة الأموال المتروكة (أموالي متروكة إداري كوميسيوني).

المادة 4- في حال عدم ظهور صاحب الأموال، تسجل باسم القرى التي وجدت فيها وتحرس.

المادة 5- من جملة الأشياء المنقولة، توجد أشياء قابلة للتلف مع مرور الزمن، أو حيوانات أهلية حية، تشكل اللجنة (كوميسيون) هيئة تبيع هذه الأشياء أو الحيوانات بالمراد العلني، وتسجل قيمتها إذا كان أصحابها معروفين بأسمائهم، وإذا كانوا غير معروفين، فياسم القرية أو المدينة التي يقيمون فيها كأمانة وتودع في صناديق وزارة المالية، ويسجل نوع الأشياء المباعة وكميتها وقيمتها وعائلتها واسم المشتري والقيمة المقبوضة بالتفصيل في سجل تصادق عليه الهيئة التي أشرفت على المزاد، وينظم ورقة ضبط بالبيع وتعطى النسخة الأصلية منه إلى الحكومة المحلية والنسخة الثانية إلى لجنة إدارة الأموال المتروكة.

المادة 6- تسجل الأشياء الموجودة في الكنائس: كالأيقونات والصور والكتب المقدسة<sup>(70)</sup> في سجل، يربط بها تقرير وتحفظ في مكانها. وبهذا يستقر المرحلون في مكان ثابت، ترسل الأشياء الكنسية العائدة لكل قرية إلى أهلها.

المادة 7- تسجل أموال الأرمن المرحلين المتروكة، كل مزرعة أو أرض مع نوعها ومقدارها بجانب اسم صاحبها في سجل مع قيمتها المقدرة وتسجل الأملاك غير المنقولة لكل قرية أو مدينة في جدول وتسلم إلى اللجنة الإدارية.

المادة 8- إذا وجدت في الأبنية أو الأراضي محاصيل أو حبوب قابلة للتلف، تباع بالمراد العلني من قبل أشخاص مفوضين، باسم أصحابها، وتودع أمانة في صناديق وزارة المالية وينظم بها محضر ضبط تسلم النسخة الأصلية منه إلى الإدارة المحلية مصدقة، والنسخة الثانية إلى اللجنة الإدارية.

المادة 9- في حال عدم وجود مشتري لمنتجات الأراضي الزراعية والكروم، تعطى ضمن شروط التعهد وتباع بالتناقص للمتقدمين، وهكذا تسجل مبالغ المحاصيل المضمنة أو المباعة باسم أصحابها، وتودع بصورة مؤقتة في صناديق وزارة المالية.

المادة 10- إذا أعطى الأرمن المرحلون وكالات لآخرين للتصرف بأموالهم غير المنقولة بعد رحيلهم ضمن حقوق التوكيل، فإن تلك الممتلكات لا تباع بتلك الوكالات ولا يمكن إجراء أية عملية بيع بموجبها<sup>(71)</sup>.

المادة 11- يسكن في قرى الأرمن المرحلين مهاجرون (أتراك) ويستخدمون أراضيهم، (مساكن وأراضي مهاجرين توزع أولوناجق) ويؤخذ بعين الاعتبار قابليتهم للأعمال الزراعية، ويعطون وثيقة (علم وخبر).

المادة 12- يكون تسجيل المهاجرين المسكنين مفصلاً، بشكل نظامي، مع أسماء مستلمي المساكن ومنهم، وتاريخ وصولهم في سجل خاص، وسيعطون بياناً بمقدار الأراضي والأملك غير المنقولة المسلمة إليهم مع بيان مساحتها<sup>(72)</sup>

المادة 13- من أجل الحفاظ على الأبنية والأشجار الموجودة في القرى، يعتبر الموظفون فيها مسؤولين عنها بالتضامن، وإذا ما حصل تخريب، وعرف فاعلوه يستوفى بدل الأضرار من مجموع سكان تلك القرية ويتردد التسبب من تلك القرية ويحرم من مسكنه كمهاجر.

المادة 14- بعد توزيع الأبنية على المهاجرين يسكن فيما تبقى منها أفراد العشائر السائرة<sup>(73)</sup> وتجري بحقهم نفس معاملات المهاجرين (متبقي قالان كويلده، عشائري سيارة إسكان ايذله جكلر).

المادة 15- أثناء إسكان المهاجرين في البيوت التي تركها الأرمن بعد رحيلهم من المدن والأقضية تراعى الأفضلية لسكان تلك المدن والأقضية بعد الأخذ بعين الاعتبار أوضاعهم الاقتصادية والإمكانات العمرانية، وإعطائهم من الأرض ما يكفيهم.

المادة 16- بموجب أحكام المادة 18 فإن الحوانيت والأبنية التجارية (خان، حتام، مخازن مؤونة وما شاكلها) غير المناسبة لإسكان المهاجرين وغيرها من الأبنية التي بقيت دون استعمال، وقد زادت عن حاجة المهاجرين وغير ذلك من الأبنية ستباع بالتراد العلني بواسطة لجان تعينها الهيئة الإدارية أو تحت إشرافها أو إشراف لجان معينة من موظفي وزارة المالية.

المادة 17- يستعمل المهاجرون الذين اسكنوا في المدن والأقضية في سجل بنية تسجيلهم نظامياً، كما تسجل في السجلات أسماؤهم، ونوعية الأراضي الممنوحة لهم، ومساحتها وقيمتها المقررة.

المادة 18- من أجل المحافظة على الكروم والبساتين ومزارع الزيتون وما شابهها، وبغية تحسيسها يبحث عن متخصصين زراعيين من المهاجرين بشرط تعهدهم، وحسب حاجتهم وتقبلهم، توزع عليهم ويسجل مقلدار ما أخذ كل واحد منهم من الأموال والأراضي غير المنقولة ويسلم وثيقة بها، أما تلك الأموال غير المنقولة التي لم تسلم إلى المهاجرين، فموجب المادة 16 تباع بالزاد العتي (باغ، باغجه، زيتونليق، ومماثل أملاك مهاجرين توزع ودفري مخصوصه قيد أولونا جافلس).

المادة 19- يعتبر الموجودون في الولايات من المهاجرين أو الوافدين إليها من ولايات أخرى بموجب موافقة من الإدارة المحلية أو أمر من وزارة الداخلية بوثيقة خطية، حالة استثنائية، بشرط أن يطلب منهم أوراق رسمية إذا أرادوا الإقامة في القرى أو المدن الأرمنية بصفة مهاجرين أو الإقامة في أماكن أخرى، أو الإقامة حيث هم بصفة مهاجرين.

المادة 20- على الذين يرغبون في شراء بيوت أو أراض أن تعهدوا بالعناية بها، فإذا ما تهاونوا أو تعقدوا إختلاق الموانع وغيرها، يجهلون بدفع غرامة التعويض عن الأضرار وإعطائهم إياها بالإجار شريطة أن لا تمر عليها ستان.

المادة 21- يجب تنظيم جداول بالأملاك غير المنقولة والأراضي المعطاة سواء بالبيع أو الإجار أو المناقصة مع تحديد نوعها ومساحتها ومكانها وقيمة الشراء أو الإجار وإعطاء معلومات مفصلة عن الزيتون أو المستأجر.

المادة 22- تودع الأموال المجموعة بالبيع أو بالإجار عن تلك الأملاك أمانة في صناديق وزارة المالية باسم أصحابها، ثم وبموجب أمر عطي تسلم إلى أصحابها<sup>(74)</sup>.

المادة 23- يبالغ أمر تسليم كل أملاك الأرمن وأموالهم الموجودة في المدن والأرياف مع ترتيباتها الإدارية بموجب هذه التعليمات، وتتبع هذه العمليات لجنة إدارة الأملاك المتروكة مباشرة.

المادة 24- تعلم لجان إدارة الأملاك المتروكة بكل ترتيباتها الإدارية ووزارة الداخلية مباشرة، وتؤدي واجباتها بموجب تعليمات تملقها منها فقط، تصلر

القرارات وتتخذ وتعلم بها الإدارة المحلية (إدارة كوميسيونلاري) أمواله متروكة من إدارته خصوصاً دوغروان دوغروا داخلية نظائره مربوط وأورادان أخذ إيتيني أوامير دائرة مسند إدارته وظيفة إيه ر).

المادة 25- حول تنفيذ مضمون هذه التعليمات وسلامتها مستكمل لجان بالمعد الكافي لها، وبعد الحصول على موافقة وزارة الداخلية، يعمل الموظفون المعينون لهذه الغاية حسب أوامر وزارة الداخلية. وسوف تحضر القوانين والقرارات، التفسيرية طبقاً لهذه التعليمات من قبل اللجان الإدارية للأماكن المتروكة، وترسل نسخها الأصلية إلى وزارة الداخلية ونسخة ثانية إلى الإدارة المحلية.

المادة 26- مهمة موظفي اللجان، هي إسكان المهاجرين في مساكن الأرمن المرحلين وإجراء العمليات اللازمة بهذا الخصوص، وبغية التعجيل في هذه المعاملات وتنظيمها ينبغي تعيين مراقبين يقومون بالمراقبة ويتخذون قرارات بالتعاون مع الإدارات المحلية لحين سير العمل، وتشكل هذه أيضاً جزءاً من مهمة لجنة إدارة الأماكن المتروكة.

المادة 27- على اللجان تسجيل ملاحظاتها وآرائها وقراراتها بكتاب يتضمن ملخصاً عن سير العمل يرسل إلى وزارة الداخلية وإلى الولاية كل 15 يوماً مرة على الأقل.

المادة 28- يتحتم على لجان إدارة الأماكن المتروكة أن تتحرك في سياق أعمالها الإدارية حسب هذه التعليمات والإرشادات.

المادة 29- عندما يمين أعضاء لجان إدارة الأماكن المتروكة فإنهم يحثون في مناطق عملهم مسؤولين بالتضامن عن إدارة ورعاية وحساب الأموال المتروكة غير المنقولة.

المادة 30- تتألف لجان إدارة الأماكن المتروكة بشكل خاص من رئيس وعضوين، أحدهم من موظفي الإدارة المدنية والثاني من موظفي وزارة المالية.

المادة 31- يقوم رئيس لجنة إدارة الأماكن المتروكة أو من يكلفه، بأعمال المراسلات باسم الرئيس.

المادة 32- يستطيع رئيس لجنة إدارة الأماكن المتروكة، عندما يرى من المناسب أن يرسل أحد أعضاء لجنته، حسب هذه التعليمات، لتأمين التفتيش أو المناظرة أو

لكي يكون موظفاً تنفيذياً.

المادة 33- يتقاضى رئيس لجنة إدارة الأملاك المتروكة ليرة ونصف ليرة في اليوم ويتقاضى كل من العضوين الآخرين ليرة واحدة في اليوم من الأموال المخصصة للمهاجرين، وإذا ذهب أحدهم بمهمة إلى أمكنة أخرى فيتقاضى بدل نفقات سفره.

المادة 34- في الولايات التي لم تعين فيها لجان، يتحتم على حكومة الولاية المركزية تعيين أحدهم حسب هذه التعليمات.

16 أيار 1331 (1915)

قابل للتطبيق بدءاً من

26 أيار 1331 (1915)

كما رأينا، ذكر في المادة 6 من تعليمات هذه السرقة العلنية وأموال الكنيسة والصور والكتب المقدسة تسجل في سجل خاص بالتفصيل وحفظها مع محضر ضبطه.

وتقدم فيما يلي ملاحظات بهذا الخصوص، سجلها شاهد عيان ثقة عن نهب دير في سيواس، هو دير القديس نيشان، وليكن ما حدث في هذا الدير نموذجاً من أعمال النهب التي تعرضت لها 1600 كنيسة و 300 دير في الولايات الأرمنية:

«كانت لجان شعب التصفية، قد ختمت بيوت الأرمن المرحّلين بالشمع الأحمر، وكذلك فعلت في الكتائس والأديرة، أما الأشياء المتروكة فيها فقد كانت: صناديق مكتظة بالألبسة، قمح، شعير، برغل، رز، مسمن، سجاد، طنافس، نحاسيات وأدوات منزلية، والتي لم تتلها يد النهب بعد، إضافة إلى بضائع الأرمن الموجودة في السوق، كالحمازين والمستوعات والحفائات، فقد جمعت كلها في كنيسة السيدة المقدسة الأم، وصارت تباع بالمراد العلني على حد زعمهم، بأسعار مخزية، وكذلك كانت تباع بالمراد بضائع الأرمن التجارية الموجودة في العنابر والحفائات والحوانيت وما فيها من مواد غذائية ومواد للصناعات النسيجية ليشتريها الأتراك، وكان أعضاء لجنة التصفية أنفسهم مع كل الموظفين ينهبون هذه الأشياء أو يتقاسمونها فيما بينهم بأسعار زهيدة لا تذكر.

أما البيوت المخروكة فقد كانت تصادر لصالح سكن العسكريين أو المهاجرين، ليسكنوا فيها، من يجرؤ على الاعتراض؟

وبعد بيع موجودات البيوت وبضائع التجار في السوق، عمدت لجنة التصفية تحت إشراف اللغز دار (رئيس ديوان الولاية) إلى بيع محتويات الكنيسة الأم وكنيسة القديس مركيس وكنيسة الخلفس وكنيسة القديس ميناس مع الأشياء الثمينة فيها بالمزاد أيضاً وبأسعار لا تذكر، وكانت من بين تلك الأشياء المسوح القيمة والسائر القديمة والجديدة والأواني الكنسية وغير ذلك، هذا عدا عما كانوا قد دسوه سابقاً في جيوبهم من الأشياء المنهوبة.

بعد بيع محتويات الكنائس امتدت أيديهم إلى دير القديس نيشان، وكانوا قبل ذلك قد نقلوا محتويات خزان كنائس الدير الثلاث ونهبوا ما فيها من السجاد والطنافس والأواني الكنسية الثمينة والأشياء الفضية والذهبية والسائر والقمصان والمسوح والكتب إلى لجنة التصفية في سيواس.

لم يجدوا مفتاح الخزانة السرية للدير ذي الـ 900 سنة من العمر، فاختاروا عدداً من الجنود العاملين على طوابير العمال وكسروا القفل بالمعاول والمطارق وفتحوا الباب الحديدية الملط في الجدار، ووجدوا في الخزانة كنسية وكتباً ومخطوطات قيمة وأشياء من الذهب والفضة وتحفاً بلغ عددها 3000 قطعة ثمينة، و293 كتاباً مخطوطاً فنظم أعضاء لجنة التصفية والمدعي العام آصف بك ووكيل رئيس اللجنة ومدير المعارف توفيق أفندي ومدير البنك الزراعي صبري أفندي ضبطاً بالموجودات وحملوها إلى بيت أحد المرحلين الأرمن في سيواس، ويدعي هاكوب أفيرنيان أفندي، كمستودع للأمانات، كما حملوا الكتب والمخطوطات إلى مكتبة تركية تابعة لمدير المعارف بالعربات.

أما ما تبقى من المحتويات، فقد باعوا قسماً منها وأرسلوا القسم الثاني إلى استانبول مع أجراس الكنائس.

ولم تنج المدافن والقبور من أيديهم، لأنهم فككوا كل حجارة جدران المدافن



وقبور الموتى وأخلوها لينبأ بها أساسات، أو ليستعملوها لبناء مستشفى تركي، أو دار للمعلمين أو ناد للاتحاديين. ولقد كلّفوا الجنود الأرمن بهذا العمل تحت التهديد والتعذيب.

كانوا يبيعون البيوت بالمبالغ التالية: إذا كان البيت يساوي 500 ليرة، يتهدونه دون مقابل، أو يتباهونه بسعر زهيد، ويتقاسمون فرق سعر الربح فيما بينهم، وكانوا يبيعون بيوت كل القرية بشمانين أو مئة ليرة ورقية، بينما هذا المبلغ هو أقل من قيمة البيت الواحدة.

كانت قيادة الجيش التركي ووزارة الداخلية قد أصدرتا أوامر برقية بتحويل الأشياء الأرمنية المتروكة اللازمة إلى الجيش.

ففي 8 آب 1915 مثلاً، أرسلت وزارة الحربية برقية، وفي 11 آب 1915 أرسل نائب الجيش الخامس برقية يطلبون فيها من التجار الأرمن ومن أصحاب المخازن منهم، لإرسال أنواع من الجلد والمسامير وأنواع من الأقمشة، خيام ومنسوجات للثياب، قمح، شعير، فاصولياء، عدس، رز، سكر، برغل، طحين، بتول، غنم، ماعز، ثيران، حيوانات حمولة، أدوات طبية، رصاص وحديد وأشياء مختلفة للأعمال العسكرية، إضافة إلى الحطب والفحم والصابون، وأشياء كثيرة أخرى.

وبنفس المعنى أصدرت وزارة الداخلية أمراً بالبرقية المؤرخة في 27 آب 1915 يقضي بإعطاء الجيش الثالث والرابع والسادس جانباً من بضائع الأرمن، أما الجيش السادس فهو جيش العراق، وكان تاريخ هذه البرقية ممزقاً، وبعد العودة إلى التشبيه والتطابق ثبتنا التاريخ 27 آب 1915 .

كذلك أمرت وزارة الداخلية بتعميمها بتاريخ 14 أيلول 1915 بتسليم مدرّس الأرمن إلى مديريات المعارف التركية والمهاجرين الأتراك. وفي الأولمر الصادرة بتاريخ 31 آب و 10 أيلول يجب تسليم الأدوات الطبية المأثلة للأرمن إلى الهلال الأحمر التركي وإلى مديرية الصحة.

لقد نالت كل الجهات الرسمية نصيبها قل أو كثر من الخلفات الأرمنية. وهذا

نموذج آخر من الوثائق الرسمية لحوادث النهب التي طالت الأموال الشخصية الخاصة.

١٠-١٢٣٣

«لجنة تصفية الأموال المتروكة في سيواس، أضروروم، ومرزيفون».

ورقة ضبط.

في الساعة العاشرة من قبل ظهر 4 أيار 1918 (في مدينة سيواس) وبناءً على الأمر الوارد، وجدنا في خزانة الغرفة اليمنى من بيت توفيق أفندي في حي بختيار بوستان حقيتين جلدتين كانتا تخبئان سيطة تدعى للماس، فتحناهما بالمفاتيح فوجدنا فيهما 271 قطعة مالية وحلي وجواهر. وبعد تسجيلها قطعة قطعة، ختمنا ووقعنا - القوميسير محمود نديم (مخفر بازرجي)، ابراهيم فوزي (العضو القضائي للجنة التصفية)، تحسين (أمين السر الرئيسي) عبد العزيز (الشرطي رقم 71)، عمر (موظف في الانضباط العسكري).

4 أيار 1918 (1334)

وهذه زينة أسرة واحدة أرمنية، ولكن عشرات الآلاف من الأسر قد سرق مالها قبل أن تلاقي حتفها في مناهات الصحارى.

ولو ألقينا نظرة على سجلات محاكمات نورمبرغ (ألمانيا) لوجدنا جناول حاجيات اليهود المصادرة قد نظمت بهذا الشكل، دون أن ينسوا أستان اليهود الذهبية وأمواس الجيوب وعلب السجائر وأقلام الحبر والرصاص. (انظر سجلات المحاكمات، الجزء 7، صفحة 746).

لقد نهب الأتراك المحتلون بسموم الغيرة بنهم واغتصبوا أموال 2.650.000 أرمني مع أراضيهم وثروتهم القومية التي يبلغ مجموعها العام أكثر من خمسة مليارات دولار ذهبي دون حساب أقساط شركات التأمين العالمية الأجنبية المدفوعة بالعملة الذهبية من تلك الشركات - نيويورك لايف (أمريكية)، أونيون (فرنسية)، كونسوليديتد لايف (انكليزية)، غريشام لايف (انكليزية)، روسيا (روسية)، عدا عن بعض اشتراكات التأمين المسجلة عند شركات ألمانية ونمساوية وإيطالية.

ومن هذه التأمينات شخص واحد فقط من 10.000 تمكن من الحصول على تأمينه كورث، أما عشرات الآلاف من الناس الآخرين، فلم يحصلوا على نصيبهم من التأمينات، بسبب قتل كل من المؤمن والورث، ولأن وثائق التأمين ضاعت أو أُلغيت، وبقيت تلك المدفوعات الذهبية في صناديق تلك الشركات.

ولقد اهتم السفير الألماني الجديد الذي كان في استانبول في عامي 1915 و 1916 غومس باول وولف ميتيرنيخ، والذي كان سفيراً لألمانيا في لندن مدة 11 سنة، بالمعلومات التي حصل عليها في استانبول عن ترحيل الأرمن وصورهم، وعمما فعله الأتراك من عمليات الإبادة بالتفصيل ونظم تقريراً بكل ذلك ورفعه إلى رئيس وزراء ألمانيا بيتمان هولتيك في 30 حزيران 1916، مضيفاً بأن الموظفين الأتراك الحكوميين والإداريين والحكام وأعضاء الاتحاد، هم «ذئاب متوحشة»، بالتعذيب والتعسف استولوا على أموال الأرمن، وبواسطة اللجان الإدارية، التي كانت تباع «بالمزاد» بليترتين ما قيمته 100 ليرة. ويعلن السفير أن التركية تعني القتل والإفناء ونهب ممتلكات الغير، وهذه السياسة المستبدة المتعسفة قد مورست وما زالت تمارس من قبل الأفعوان متعدد الرؤوس (فيلكوبفيله هيترا)».

ومع أن السفير الألماني غومس ميتيرنيخ لم يكتف في تركيا غير سنة تقريباً (من 11 تشرين الثاني 1915 إلى 3 تشرين الأول 1916)، إلا أنه بعلاقته المباشرة بالقيادة الأتراك السياسيين والعسكريين، والشخصيات الحيادية المطلعة التركية في أرجاء البلاد، أدرك جيداً نفسية التركي الشريرة وكتب بذلك تقريراً إلى حكومته.

لقد أثار صدق أقواله وعدالة أفكاره حقد الأتراك عليه، وذهب أنور باشا إلى مقر القيادة العليا للجيش الألماني للاحتجاج، وضحى السفير ميتيرنيخ بوظيفته، ولم يضح بسلامة روحه العادلة، حتى أنه حاول في حضرة القيصر وويلهيلم الثاني أن يرفع عن شرف ألمانيا وصمة مساهمتها في المذابح الأرمنية.

يشهد التاريخ التركي على أن الأتراك منذ عهد أورخان غازي السلطان

العثماني من 1326 وحتى القرن التاسع عشر أي ما يقارب من 500 سنة يمارسون حكماً انكشارياً، يعتمد على النهب والقتل، فلفد قتلوا 40.000 إلى 50.000 شخصاً من الفرس والعرب، وبعد احتلال قبرص في عام 1517 قتلوا 50.000 شخص فيها، إضافة إلى صليخ جلد القائد براج الدين المستسلم حياً، بأمر من لالائي مصطفى باشا قائد السلطان سليم.

ولقد قتل من شعوب أوروبا الشرقية كلاً من الألبانيين المسلمين والبومنيين والسلاف والصرب والبلغار والرومان والفلاخ واليونان والأرمن والعرب. ومن شعوب الشرق الأدنى السريان والكلدان والآشوريين والنسطوريين بل وقسماً من الجرکس واللاظ، وباختصار كانوا دوماً سفاحين أعداء للإنسانية.

وعندما اقترح دعوة تركيا إلى المجلس الأوروبي، أخذين بالاعتبار وضع تركيا الجغرافي - العسكري، أعلن أحد أعضاء المجلس بجرأة أن المجلس الأوروبي مكلف بالدفاع عن الحضارة والمدنية. لكن التاريخ يبين أن ما قلّمته تركيا لأوروبا كان سليماً ولم يكن إيجابياً، حتى أن المؤرخين أمثال Joseph von Hammer Purgstall<sup>(75)</sup> وي. س. كرمزي الذين يبرروا جرائم تركيا لم يخفوا انتقادهم للروح الإجرامية عند التركي...

إن المطالبة بالحقوق الأرمنية العادلة قائمة دوماً، وسوف تُتابع القضية الأرمنية إلى أن نجد الحل العادل، وتحصل على التمييز الكامل معتمدة على الوثائق العالمية الهامة وعلى قرار ويلسون الحقوقي، وعلى معاهدة سيفر وخصوصاً موادها 88 ، 93 ، 142 و 144 (حول الأملاك المتروكة)، وغيرها من الوثائق الدولية الأخرى.

## العدالة حسب المفهوم التركي

إن من نغذ عملية الإبادة هم أمناء الاتحاد المسؤولين إن كان في الولايات الأرمنية الست أو في الأناضول الغربية وفي استانبول وإدنة.

وهم يعدون بالمئات، ومنقذهم بالتسلسل وثيقة من محكمة حكومية كنموذج لكثير من الوثائق، لأن العديد منهم قد بقوا مجهولين حتى الآن، أو قد فقدت آثارهم واحتفوا أثناء المحاكمات.

وكثير من هؤلاء الأمناء قد اشتركوا شخصياً مع الجناة والجزائرين الخارجيين على القانون، بل وقادوا حملات الإجرام أحياناً، ومارسوا القتل والذبح والجور والاعتصاب، ونهب النفود والزينة والجواهر، ونصبوا الكمائن في دروب الترحيل أو في أماكن معينة وأبادوا قوافل المرحلين، وكانوا يحكم موقعهم ذوي النفوذ مشاركين ومراقبين لأعمال لجان تصفية الأموال المتروكة.

وكما قلنا، فإن الوثيقة للنوه عنها هي قرار إحانة صادر عن المحكمة الحربية وهي هامة جداً لإثبات مسؤوليتهم وتقرير عقوباتهم، لكن قضاة المحكمة كانوا أتراكاً وعسكريين قبل أن يكونوا قضاة، ولقد تحاملوا بمبررات مختلفة وأخلوا سبيل الكثيرين منهم لأنهم كانوا في الظاهر قضاة وفي الباطن أتراكاً مؤيدين لعملية الإبادة والجريمة الحاصلة. ومع هذا فإن قرار المحكمة الحربية يبقى وثيقة تاريخية، وهو وإن لم يتفد إلا أنه يبقى صفحة عار رسمية على جبين الشخصيات التركية الرسمية وموجهي جناتهم، خصوصاً وأن القسم الأكبر من الشهود هم من الأتراك، ومن الموظفين المدنيين والعسكريين.

ولقد تمحاشى القضاة كثيراً أن يعيدوا تواريخ ثابتة، بل أصدروا بالعكس تفسيرات لصالح الوحوش والضباع البشرية آكلة اللحوم الأرمنية.

### النص الأصلي لقرار إدانة

#### أمناء الاتحاد المسؤولين بعد المحاكمة

«تقويم وقائع» رقم 3772 ، في 8 كانون الثاني 1920 .

من سجلات المحكمة الحربية التركية.

الرئيس: الميرلواء أسعد باشا.

الأعضاء: الميرلواء إحسان باشا<sup>(76)</sup>، الميرلواء مصطفى كرمي باشا، الميرلواء اسماعيل حقي باشا والميرلواء سليمان شاكر بك.

#### محكمة أمناء حزب الاتحاد والترقي المسؤولين

جرت المحاكمة بحضور الأشخاص المتهمين الآتية أسماؤهم: - الأمين المسؤول في مانيسا عوني بك - الأمين المسؤول في بيوغلو (بير) حسن صلاح الدين بك - الأمين المسؤول في أسكي شهير الدكتور مدحت بك<sup>(77)</sup> نائب الأمين المسؤول في سيرغون (إيركيان) جودت بك، الأمين المسؤول في حلب جمال بك، في إدنة المفتش عبد الغني بك<sup>(78)</sup>، نائب الأمين المسؤول في قونية عبد القادر أفندي، الأمين المساعد المسؤول في قسطنطيني منير بك، كذلك، الأمين المساعد الثاني المسؤول في قسطنطيني حسن فهمي أفندي، رئيس لجنة تصفية الأموال المتروكة في أفيون قره هيصار أغا بك، مأمور التصفية في أفيون قره هيصار خير الدين بك<sup>(79)</sup>.

في الجلسة المنعقدة، وبعد الاستماع إلى الطرفين مطولاً، وبعد تدقيق تفسيرات الاتهام والدفاع والتأكد من مضامين كل الأوراق المتعلقة بالمحاكمة والإطلاع على السجلات ودراسة التفاصيل والتعمق في الحقائق من كل جوانبها لإدراك وقائعها الضرورية، وبعد المداولة، وجد أنه بعد وقف القتال في 30 تشرين

الأول 1918، قد تفشت النفعية والانتهازية وتمرض الأمن الداخلي لكل أنواع الاضطرابات، ووجد أنَّ أمناء حزب الاتحاد والترقي الأتراك المسؤولين في أثناء حركاتهم الإجرامية كانوا مطلقي الصلاحيات، ولكي لا يستمروا في إجرامهم، اعتقلوهم وأحضرهم للمثول أمام المحكمة الحربية في استانبول للتحقيق معهم كما أن وزارة الداخلية قد أصدرت تعميماً، وبعد الأمر بالقبض عليهم أحضرتهم إلى المحكمة.

### قرار (قرار نامه) - ترجمة دقيقة للنص :

جرت تحقيقات حول هؤلاء الأمناء المسؤولين، وتأكد أنهم أعلنوا قيادة الحكم بالقوة وأنهم قد أصدروا قرار الاشتراك بالحرب ومارسوا كل أنواع التلاعب، ومنها الترحيل والقتل والنفي وهدم الممتلكات وغيرها من الجرائم الكثيرة وأوصلوا البلاد العثمانية إلى أدنى درجات الشقاء والانحطاط وعرضوها لشتى أنواع المآسي، وأفقدوها الاحترام والقوة أمام العالم الخارجي وسببوا لها الضغائن والأحقاد.

والآن، فإن حزب الاتحاد والترقي، الذي حل نفسه بنفسه، كان قد اختار الولايات العثمانية ميداناً لنشر مبادئه التي أعلن عنها، وبما أنه اشترك في الجرائم المذكورة أعلاه وارتكب جرائم أخرى وحده، فقد أحضر أمام المحكمة الحربية.

### النص التركي الأصلي، كلمة كلمة:

«... كتابته مرخصي موما إليهم حقلاً رينده دوائر استنطاقه جه اجرائيلينان تحقيقات نتيجه سنده قوه بي عموميه بي دولتي تقولب وزمامي اداره مينه آلا ره ق حربه عموميه به اشتراك وتاسيسه احتكار وتهجير وتقتيل ونفي وتقريري اشخاص وسائري افعالي قانوني شكتانه ايله مملكه عثمانيه داخلين صون درجه سفالت وأنحائي مصيه كيريفلر وخارجن قدرت ومحبتي دولتي مسخته دار ايله ره ك أعظم فلاكله ره دوشر ايله ن مفسوخ «اتحاد وترقي جميعتن» عمل ومقاصيدني مروج وعاميللري وولايي عثمانية

وثقلي أجراءتي أولماق اعتياري ايله جمعيتن بروجهي محرو حركاتي جيناً  
يتكارنارينه فره ن ذي مدخل أولمق توهمتي ايله ديواني حربه ميزاسوق  
ايديلمه له ري ايله...».

إن طواير العمال (من الجنود الأرمن) الموضوعين تحت تصرف الجيش كانوا  
في سبيل تشغيلهم يجعلونهم ينون الأندية ويحيلون بيوت الأرمن المرشحين إلى  
أندية، ومن أشياءهم المتروكة يزينون بيوتهم. ولم يكونوا يكتبون في أوقات  
الانتخابات بالوصايا والتوضيحات، بل مالوا بالخداع إلى خدمة الأهداف الحبيبة،  
ومعتمدين على عامل القوة سلخوا سبيل الوساطة والضغط. وعدنا عن سياسة  
التهديد، كانوا إذا ما لمسوا بواحد اعتراض مستنداً على حق قانوني يلجأ إليه أحد  
بمعرضه للتهديد والوعيد، ومن يعترض ضمن حدود الدستور، يحال إلى إدارة  
كيفية ممارسة أعمالاً إرهابية تفوق ما كان عليه في أيام الاستبداد، أحدثوها لهذه  
الغاية. وفي حال جمع التبرعات أو استيفاء الديون كانوا أمام أعين موظفي الدولة  
الرسميين يضربون غير القادرين على دفع مبالغ أكبر ويهينونهم بل ويقتلونهم  
خلاقاً للقانون ويسجنونهم.

وفي النهاية جعلوا المركز العمومي لحزب الاتحاد والترقي مكاناً لحل مشاكل  
الحكومة الحيوية أو التوقيع على المعاهدات وتقرير تفاصيل الجرائم والمشاركة في  
هذه التفاصيل، ونخص منها التهجير، والتقتيل، ونهب الممتلكات بغية اقتناء  
الثروة، ونجاسروا في سبيل ذلك على ارتكاب أشنع الجرائم، وبموجب القانون  
المؤقت المؤرخ في 14 أيار 1915 (1334)، استغلوا أقرباء المهجرين لمصالحهم  
الشخصية. ولقد نصّب هذا المركز العمومي شبكة من المنظمات مع جماعات من  
المجرمين البغاة، لقد فعل أمناء الحزب المسؤولون كل هذا خصوصاً لقتل وإبادة  
الأرمن والاستيلاء على ممتلكاتهم ونهب أشياءهم وأموالهم.

وتحت ذريعة إعطاء تسهيلات لبعضهم فقد استولوا بالحيلة على أشياءهم  
المتروكة ولقد شوهد كل هذا وثبت.



## في النص الأصلي التركي:

«... نهايت، مسائلي حياتيه دولتين محالي عقد وحللي أولان اتحاد وترقي جمعيتتين مركزي عموميسينين اتخاذ ايله ديفي مقراتي جنايتكارلرينه اشتراك وبالخاصة تهجير وتقتيل وغصب أموال ايله ادخاري سروت جوروملريني ارتكابه جرأت أولونموش ومايس 14، 1331 (1915) تاريخلي قانوني موقت موجيبينجه اجرا ايديلن تهجير كيفياتي منافيه شخصيه وسيله اتخاذ ايديله ره ك مذكور مركزي أوموميين شبكه بي تشكيلاتلري دائره سينده كرويه باغيه قاله واسيطه سي ايله بالخاصة أرمنلرين تقتيل وامحاسي وأموال وأشيالرين نهب ويغماسي خصوصنده، مار أوليايان كاتب ومرخه صبي مسوللرين باقيه رينجه تسهيلاتي لازيمه يه توصول وتعدي وييل فعيل أموالي متروكه يده ايصالي دستي تعدي ايديلميش أولدوغي ظاهير ونومه ين أولمش...».

لأن أحد أعضاء المركز العمومي المذكور ورئيس التشكيلات الخاصة بهاء الدين شاكرك، كان قد أرسل البرقية التالية من أروروم إلى أمين الفرع في غريوط الهارب ناظم بك<sup>(88)</sup>:

«يحي الأرمين الذين رحلتهم، لقد أيق بهنا الخصوص».

كللك ثبتت للمحكمة العسكرية الحرية أثناء المحاكمات وقوع جرائم الإبادة في قضاء بوغازليان بلواء يوزغات، وثبت لها بالتحقيق أن الأمين المسؤول في أنقرة مجاتي بك هو الذي عزل المتصرف السابق في يوزغات جمال بك وعين كمال قائم مقام بوغازليان، الذي شق فيما بعد، نائباً لحاكم يوزغات، وكما يتضح من التفاصيل، وعلى الرغم من أن الأرمين في قسطنطين كانوا يشكلون أقلية بالنسبة لمجموع السكان فيها، وعلى الرغم من نظافة يده من كل قوانين الترحيل، فإن والي ولاية قسطنطين كان قد قال:

«أنا لا أصبح يدي بالدم»، لذلك راح حسن فهجي أمين فرع قسطنطين

المسؤول يحاول بكل الوسائل وبالمراسلات وبالطلبات وبالمقابلات إلى عزله من وظيفته، ولمجح أخيراً في تنفيذ غرضه.

كان قد نجح في تنفيذ جريمة الترحيل في أنقرة التي تقطع القلوب وانتهى منها. كذلك فعل عاطف بك وللأسباب نفسها رحل أرمن بولو، كما صرح أمين بولو المسؤول الدكتور مدحت بك بقوله: «نحن لا نريد الأرمن»، وأجرى مقابلات بهذا الخصوص ووضع كل ثقله حتى نجح في تنفيذ جريمة تهجير الأرمن، فلما اعترض نائب متصرف بولو علي علمي بك، ذهب مدحت بك إلى استانبول، واستصدر قراراً بهزله. وبمثل هذه الأشكال والأحوال ومع مخالفة روح القانون، وصلت يده إلى كل مكان وفعل أشنع الأفعال وتسبب بها، تماماً مثلما هو مسجل.

إن أحداث التقتيل لها علاقة بالتشكيلات الخاصة التي تشكلت من المركز العمومي للاتحاد والترقي، ولقد حضر ممثلو هذا المركز وسهلوا عملية هذه الجرائم. وتوجد بهذا الخصوص وثائق خطية ثابتة وشواهد مفسرة، لذا فإن الاتهام لا يشمل كل المتهمين بإرتكاب الجرائم المذكورة أعلاه، وسنوضح درجة المشاركة في الجرائم ومدى مسؤولية كل واحد على حدة.

من هؤلاء المتهمين أمين فرع قسطنطيني المسؤول حسن فهمي أفندي. يقول أحد الشهود الذين استمع إليهم والي قسطنطيني السابق رشيد باشا في شهادته: «حسن فهمي أفندي إنسان شرير، فلقد تابع تحريضاته بقوله: إن والينا مدافع عن الأرمن، والأصح هو «والي الكفرة»، ولم يكتف بهذا القول، بل أقام الدنيا وأقعدها بالاضطرابات، كما تدخل في شؤون الأمور الحكومية بأبشع الأشكال، وكان مصدر ازعاج مستمر للوالي. فطرد من دار الحكومة، لكن جرأته تضاعفت ووصلت إلى درجة إرسال برقيات سرية وتقاير إلى وزارة الداخلية.

شاهد آخر، هو البناشي الخال على المعاش اسماعيل حقي بك، يقول: «إن حسن فهمي قد استعوز على القيم من الأملاك (الأرمنية) المتروكة».

وشاهد أيضاً، هو المرحوم الماريشال آصف باشا زاده جمال بك، شهد بأنه ظهر في بيت حسن فهمي، وكذلك أثناء الحريق الذي شب في النادي، أملاك التجار الأرمن، وهذا دليل واضح على استغلاله للجشع.

حسن فهمي المذكور، هو رفيق الوالي عاطف بك<sup>(81)</sup> وهو شريكه في التفكير. يقول عنه الشاهد وحيد أفندي: «لقد لعب فهمي في أحداث التهجير أحقر دور، لقد وضع نفوذه بكل ثقله واستحوذ على الشيء الكثير من الأملاك الأرمنية المتروكة».

ويقول قائد الكتيبة التاسعة المتقاعد الذي يعمل الآن في الخدمة الفعلية، في مذكراته الخطية: «بناءً على تصريحات الوالي رشيد باشا، فإن حسن فهمي أفندي كان يتدخل في شؤون الإدارة الحكومية حتى أنه في عهد الوالي عاطف بك استقطب واستفرد بكل الأعمال الحكومية».

وهناك البنباشي مصطفى شرف، الذي كان في قسطنطيني سابقاً وهو حالياً قائد للدرك في سيليفكة (ولاية أضنة) يشهد على أن قائد الدرك في أيام ترحيل الأرمن عزت بك المتوفي حالياً قد صرح له: «بأن نتيجة هذا الترحيل وخيمة جداً، ولهذا السبب بالذات توترت العلاقات بينه وبين الوالي عاطف».

شاهدان آخران، قالا إن حسن فهمي قال عن عزت بك أنه «بسبب موقفه المعرقل لتهجير الأرمن، سيكون موضع لعنة الأجيال القادمة في التاريخ التركي». وأن «الحسن فهمي أفندي دور خطير في التخطيط لحملة التهجير وقيادتها».

شاهدان آخران، هما الأفنديان جودت وسليم وغيرهما، شهدوا بأن حسن فهمي أفندي وبسبب وجوده عضواً في لجنة تصفية أملاك الأرمن المتروكة كان يدخل إلى الخوانيت الملائى بهذه الأملاك ويتتقى منها ما هو ثمين ويوزع إلى رجاله بنقلها بالأكياس والسلال، ثم يفتح الخانوت ويبدأ ببيع ما تبقى بالمرزاد. وكان حسن فهمي في ذلك الحين أكبر نفوذاً من الوالي وما كان أحد قادراً على الوقوف في وجهه. . .

## ما جاء في النص الأصلي كلمة كلمة:

وحسن أفندي فهمين تيجرين ترتيبات وإداراسينده عامليه مؤسسير أولا نلاردان، بولوند يغبني وييني شاهيد لردن جودت وسليم أفنديلر إيله سايره نين، حسن فهمي أفنديين أموالي متروكه قوميسيونونا داخيل أولارق مذكور قوميسيون أعضاسي إيله، مقايضتي علنيه دن مقدم، متروك دكانلارا كيريب، كنديسينه لازم أولان أشيائي جوال وكوفه إيله وكندي أضحي وسيله سي إيله كوتورد وكن صورته، دكانين كاهانكلارين كوشاد ومزايدة مباشرت ايديله يغبني، وحسن فهمي أفندي، أوزمان فوقنده صاحيين نوفوذ أولد وغر أوجون، وحرکه تينه ممانعة ايتمك متصور أولماديغي، بيان وأختيار ايله ميش.

وقد أرسل كل من توفيق أفندي وهو من أشراف قسطنطيني، ووسيم بك وهو أمين السر الرئيس لمجلس إدارة الولاية، ومحمد أفندي وهو معلم مدرسة، والمحامي عزت أفندي بعد القسم شهادات خطية وبعد الاستماع إلى جلال بك القائم مقام أجمعوا كلهم وأكدوا إجرام فهمي أفندي وأعماله الشريرة، وما جرّ على الناس من المآسي.

أما الدكتور مدحت بك الأمين المسؤول في بولو وبروصة، فقد أعلن للناس كي لا يحرم المرضى الأرمن من عذاب الترحيل قائلًا: «لا نريد الأرمن» وراح يخطب بهذا الخصوص.

وقد أقبل علي علمي من منصبه ككاتب المتصرفية بسبب موقفه المعارض لتهجير الأرمن.

وذكرت شهادة بتذكرة رسمية من متصرفية بولو تقول إنه (أي الدكتور مدحت) ذهب إلى دوزجه لترحيل الأرمن، فأشرف على الترحيل، وسقّل أثناء ذلك تنفيذ الكثير من الجرائم.

وحين كان الدكتور مدحت في بروصة، عمد إلى معاملة وجهاء المدينة بالتهديد والإرهاب، وكان له تأثير على عمليات انتخاب النواب فيها. وبغية شراء

ناد للاتحاد والترقي جمع أموالاً بالقوة في كيمليك، وصلت على أثر هذه التصرفات احتجاجات رسمية من المدن مضامينها معروفة.

\*\*\*

يتضح من التحقيقات التي أجريت مع مفتش حزب الاتحاد والترقي في إدرة عبد الغني بك، ومن شهادات الولاية الحطية المراقبة لأوراقها بتاريخ 27 و 31 تموز 1917 (1335)، أنه في ابان الانتخابات النيابية في كرك كيليسه وفي دمركوي جرى ضغط على الحكومة من قبله، وكان لتفوفه تأثير كبير على سير الانتخابات.

وكان عبد الغني بك، إضافة إلى وظيفته كمفتش، ذا نفوذ يعادل الحاكم العام في الولاية، يمارسه تحت ستار المناصفة المالية، مستغلاً هذا النفوذ لمنفعته الشخصية فجمع الأموال بالقوة بعد أن مارس ضغطاً شديداً على الشعب.

تبين سجلات التحقيق التي أجراها قاضي التحقيق في إدرة إضافة إلى شهادات هوانيس التونيان، اليكسان صرافيان، هايك كوركجيان وليون ميراكجيان (ميرامينجيان) وغيرهم أن: وعبد الغني بك<sup>(82)</sup> أوعز بقتل وإبادة الكثير من الأرمن وإضافة عن هذه الجرائم كانت له مواقف إرهابية أثناء التهجير وجاب مع الخارجين على القانون المسلحين وأمر باغتصاب أموال المهجرين الأرمن من مخافر الشرطة ومراكزها، حتى إنه بالنسبة للأخوة قرازيان بادل السلع الموجود في مستودعهم والتي تعادل قيمتها 100.000 ليرة ذهبية (500.000 دولار) بألف ليرة فقط لأجيره خير الله.

وفي منطقة إدرة أيضاً تحول إلى أصحابه أملاك الأرمن المتروكة بأرخص، بل بأبخس الأسعار.

### في النص التركي الأصلي:

وعبد الغني ييكون يير خاييلي أرمنيون، محو وتلفري إيله، نتيجه لن تهجيرده عاميلة مؤسسير أولندوغونرو وتهجير اسناسنده قابا - قوشاقلي مسلح جتار ايله

كرديني وأرميلين بوليس وقار اقوتخانه سندن سوقاري هينامنده، موماييلين  
أمرى ايله بارالارين آيندينه وقازازيان بيرادرلين يوزين ليراليق (100.000)  
قرمير ومانيفاتورا ماغازاسيني كندي أوشاغي خير الله ين ليرا مقاييلينده وديكر  
منسولرينه بك دون فيأت له أموالى متروكه ويرميش...».

أثناء التحقيق مع المذكور عبد الغني بك، قال في تصريح خطي:

«أنه راجع والى وأعفاهم من التهجير (بعض الأرمن) وخصّ بذلك بعض  
المعروفين من الأرمن وهما الأنديهان أويديسيان واليكسانيان اللذان أنقذهما من  
القتل، وجعلهما شريكين له في التجارة وجمع مالا وأنه فعل ذلك بدافع الإنسانية  
والحبة. وهذا يعني أنه كان صاحب نفوذ، وأنه منح المرحلين في أمكنة مختلفة  
شيئا أو قليلا من الوقت. ومع ذلك أوعز في إدرة بالبحث عن كل المرحلين  
وقتش مساكنهم وأماكنهم وسرق نفودهم وجواهرهم وأمر بسلب أشياءهم الثمينة  
وحرهم حتى من نفود المعيشة، ثم ومن دون إعطائهم وقتا كافيا أمر بإخراجهم  
وساقهم من إدرة إلى جبل تكفور داغ<sup>(3)</sup> (رودوستو)، وأضاف عبد الغني بك  
في أثناء المحاكمة إلى أنهم قاموا بأعمال انتقامية في وقت الهجوم على إدرة...

ومع أن عبد الغني بك المذكور قال، كما هو مسجل، إنه أخرج قافلة واحدة  
فقط من إدرة في ليلة واحدة، لكن عند استجوابه عن ولاية إدرة قال: «إن  
ثلاث قوافل من المرحلين الأرمن غادروا المدينة، وإن قسما منهم أرسل إلى دير  
الزور»، وهذا التصريح يناقض قوله السابق.

في النص الأصلي التركي:

«موا إليه عبد الغني يكن يروجهي محرر إدرة دن اجرا قيلينان تهجيرين  
بير كيجه ظرفنده بالينيز بير قافيله نن نقلندان اياره ت أولدوغونو، بيان ايله ديكي  
هالده، إدرة ولا يتنين اشعاري جوايسينده أوج (3) قافيله له ره تهجير ايديلترده  
بيرقسيني دير زورا قادر سوق أولدوقله ريني بيان أولونمه سي سرعتي ايله،  
بويابله كي افاده سي داخي تكذيب أولونمش».

القصد هو تجهيز أثاثات نادي الاتحاد وبناء مقرات لأندية الاتحاد والترقي، ولكنه ادعى أن الغاية هي بناء أبنية من مثل ميثم أو غيره من المرافق الحيوية العامة وراح يستملك البيوت بأسعار رخيصة جداً يدفعها من صندوق الاتحاد، فلما استملك بيت مختوم هاتم قدر هو قيمته، ولم يرض أحمد أفندي صهر نوري بك عن هذه القيمة، فرفع الأمر إلى وزارة الداخلية.

ونجاء هذا الاعتراض قال عبد الغني بك واعترف بأنه «لا يوجد في إدرة غير عبد الغني واحد، ولا يوجد عبد الغني غيره تستطيعون مراجعته، لقد قدرت قيمة البيت بـ 300 ليرة ذهبية ولا أدفع فيه ليرة واحدة زيادة».

وقد سحب من جنود الجيش الموضوع تحت الاستفارة الكثيرين لأعمال بناء نادي الاتحاد في حين لم يكن ذلك من الأمور المستعجلة، ولم يحصل أيضاً على أمر من وزارة الحرية.

ويوضح من الجواب الذي جاء من وزارة الحرية أن عبد الغني بك المذكور، أظهر في أعمال الحكومة ومشاريعها وتنفيلها قوة وقدرة تفوق القانون. وتؤكد هذه الحادثة الشهادات المسموعة والأدلة والثبوتيات العديدة.

وأخيراً... فإن المتهمين الأفندية والبيكوات: حسن فهمي، الدكتور مدحت، عبد الغني، عوني، الدكتور بسيم، زهدي، حسن صلاح الدين، جمال<sup>(84)</sup>، منير، جودت وعبد القادر، في نقاط اتهامهم، قد ارتكبوا جريمة تغيير شكل الحكومة، وأوقعوا الاضطراب وعكروا أمن البلاد، وأعطوا لنفسهم الجراءة على الاقدام على فعل هذه الأفعال.

ولعدم كفاية الأدلة على الآخرين غير حسن فهمي، مدحت وعبد الغني على أعمال التقتيل واختصاب الأموال، طلب إخلاء سبيلهم. أما حسن فهمي، الدكتور مدحت وعبد الغني، فكما ذكر أعلاه فقد اشتركوا في أعمال المركز العمومي المخالفة للقانون واشتركوا معه في التقتيل والقتل الجماعي والنهب، وجرائم أخرى بحجة التهجير، أولاً لأنهم ساعدوا على

تلك الجرائم وسفلوها، ثم وبمعرفتهم أوصلوها إلى نقطة النهاية وعاونوا  
المجرم الرئيس، لذا تقرر اعتبارهم مذنبين.

لكنه بلداعي المرض اختبأ في مصحح كوموش صويو.

في النص التركي الأصلي:

«ومما أيلهمدن حسن فهمي أفندي ودكتور مدحت وعبد الغني يلرين  
بلمادة تفصيل أولوند وغو أوزه ره مركزي أومومنين مخاليفة قانون حركينه  
عاميل ومروج وتهجير ضولا يسيله ايناء وارتيكاب أولونان تقتيل ونهب أموال  
جرائمنده، ابتلائين اعدادده - تسهيل وانتيباهه اكماله سبب أولان أفعالده فاعيلي  
أصيليله ره بيله ره ك معارننه بولونغان صورتني ايله فه ره ن ذي مدخل أولوق أوزه  
ره مجرييتلرينده».

أما عوني بك فقد عمد بحضور القوميسير إلى جلب الحاجي حسن،  
اسماعيل ومحمد القروي (من صاروخان) وضربهم، وزججهم في السجن خلافاً  
للقانون، وفرض عليهم مبالغ فوق طاقاتهم.

وبهذه المناسبة استمع فوراً إلى شهادات شهود، وإلى تصريحات بعض  
المتضررين بعد أداء القسم القانوني، واعترف هؤلاء بأنهم أعضاء في هذه  
اللجنة وأنهم ارتكبوا تلك المخالفات القانونية أمام أعين موظفي الدولة  
الرسميين، وهذا يبين مدى قوة ونفوذ هؤلاء المجرمين، مما جعلهم يمارسون  
الضرب والاهانة والسجن خلافاً للقانون، وقد أدبوا بالاجماع.

أما ما يتعلق بحادثة استيلاء بسيم زهدي بك على سجاجات رانائيل  
شيرينيان، فقد ثبت ذلك باعترافه، وقد كان لهذا الاغتصاب صفة تجارية ذكر  
فيها موضوع ردها إلى صاحبها على أوراق التحقيق صفحة 134 و 126 بموجب  
طلب خطلي مؤرخ في 9 تشرين الثاني عام 1919.

بعد دراسة هذه القضية، وبعد الأخذ بعين الاعتبار نهاية المحاكمة قبل رأي  
النيابة العامة.



استمع إلى شهود الدفاع في هذه القضية، وتبين أنه يجب أن يصدر القرار عن محكمة لها صلاحيات تجارية، لأن القضية تحمل صفة تجارية وبسبب حدوثها قبل الترحيل.

وتقرر بالاجماع الافراج عن الأفندية والبكوات بسيم زهدي وجمال منير وعبد القادر إذا لم يكونوا مسجونين من أجل قضية أخرى.

اتهم جودت بك بسبب الترحيل الذي جرى في بويوك ده ره، وجررت التحقيقات اللازمة بحقه، بالإضافة لذلك تقرر فتح تحقيق بسبب سجنه دون ضرورة، وإذا لم يكن معتقلاً وجب الإفراج عنه... (ثمة سطر ناقص).

كان اسماعيل حقي بك رئيساً لشعبة التموين العسكرية، وقام بالاشتراك مع وزير التموين السابق عضو المركز العمومي كمال بك، ببعض الأعمال الإجرامية حسب ما ذكر في تقرير النيابة العامة، ولكن لم تجر أية محاكمة بهذا الخصوص، ويمكن للمحامي العام اصدار أمر بإجراء التحقيق في هذه القضية، ولا يعني هذا حبسهما، لذلك تقرر بالاجماع أيضاً إخلاء سبيلهما.

ولنأت إلى خير الدين بك وآكاه بك، فترى أنه بحسب التسجيلات التي تتهمهما بأعمال المتاجرة، والتلاعب بالسجلات واضطراب الحسابات، وهي أمور تجهل المحكمة حول ماذا تدور ولا تستطيع تأكيده، وبناءً على رأي خبير حقوقي من وزارة المالية، وجد أن هذه النقطة تعني تلاعب موظف، ولا بد من صدور قرار بها من محكمة الموظفين حسب قراراتها وقانونها الخاص، وطلب ذلك فعلاً بالأمر المؤرخ في 30 آب 1919، لكن حسب شهادة فيرجينيك فإن قضية تلاعب خير الدين بك وآكاه بك ثابتة عليهما بالتضامن، ورفض استرحام إخلاء سبيلهما.

والأفنديان خير الدين وكوستي معاً - وبناءً على طلب وزارة التجارة، على أن تكون العملية سائرة حسب القانون - فرز أوراق القضية من هذه

الدعوى وتسليمها إلى النيابة العامة، فقد تقررَت هذه النقطة أيضاً بالإجماع.

بعد الإنتهاء من إقرار القرارات جاء الدور للمشاوَرات حول قسم العقوبات، وحكم على حسن فهمي ومُدحت بك بالسجن عشر سنوات مع الأشغال الشاقة اعتباراً من يوم اعتقالهما حسب أحكام المادة 170 والفقرة الثانية من المادة 15 من قانون العقوبات.

أما ما يتعلق بغني بك<sup>(85)</sup> ..... ومشاكله (هناك سطران ناقصان).  
... تأجيل إلى ما بعد عملية الترحيل في إدنة، وبخصوص عوني بك أيضاً، طبقت أحكام المادة 203 من قانون العقوبات الامبراطوري وحكم عليه بالسجن ٩ أشهر اعتباراً من يوم توقيفه في 17 شباط 1919 (1335) وبحساب المدة التي قضّاها في السجن يكون قد أكمل مدة حكمه وتقرر بالإجماع إخلاء سبيله، غنياً بحق آكاه بك وحضوراً بحق الباقيين.

٨ كانون الثاني 1920 (1336) 16 رجب الآخر 1338.

التوقيع

الجنرال أركان حرب اللواء

مصطفى كرمي

بشرط قيد الأسباب في السجلات. نحن ضد القرار الصادر بحق زهدي بك.

التوقيع

التوقيع

العضو الجنرال أركان حرب

الرئيس الجنرال أركان حرب

المير لواء أسعد

المير لواء اسماعيل حقي

نحن ضد هذا القرار الصادر، للأسباب التالية أولاً: شكل المحاكمة وطريقة التنفيذ، ثانياً: نوع المسؤولية وتحديد مضمونها وتعريفها وتفسيرها

ثالثاً: نحن نعارض كل ما يتعلق بالجرائم المنسوبة إلى المتهمين حسن فهمي، مدحت، غني بك وعوني. يجب أن تسجل أسباب معارضتنا في سجل التفسيرات.

## الأعضاء

### الجنرال أركان حرب

#### احسان

#### لقد كتبت الحيلة شاكر (١٩٥٥)

كذلك ورد في سجل المحاكمة أن «بعد الغني بك كان عضواً في الاتحاد قبل إعلان الدستور، وكان المقتش في إدنة، واستمر في هذا العمل إلى أن حل الاتحاد. بعد إعلان الدستور مباشرة، بدأ بحكم استبدادي فردي في الحرب. وهذا لا يمكن أن يكون من فعل حزب سياسي. وبدأ يتدخل في كل أمور الحكومة، ومارس نفوذاً جباراً في حل مشاكل الدولة في مقر المركز العمومي، وحسب القرارات التي أصدرها، بقانون خاص به، فأباد قوافل المرحلين الأرمن في أماكن مختلفة، ناهباً ومغتصباً أموالهم وممتلكاتهم ومهتماً بيوتهم ومنشأتهم. يقول في النص التركي.. كلمة.. كلمة... «محلي أخيه ره نقيل ايديلن قافيله لرهن اسما، وأشيا وأموالاريني نهب وغاره ت». ونظم فرقاً من الخارجين على القانون لهله الغاية، وكان شريكاً في الجرائم وعمد إلى الإرهاب بحجة حالة الحرب، ليكتسب الأموال، وأعطى العمليات الصفة الرسمية، وسخر الوظيفة وقلب شكل الحكم المقرر حسب قانون الدولة العثمانية ودستورها، وأثن الوسيلة والعة للمتطوعين واستخدم الموظفين لتنفيذها، وضرب عرض الحائط بالقوانين والدستور العثماني وجلب لحزب الاتحاد والترقي قوة سرية، وزعها في الولايات ووضعها لحكمة مخططاته، التي نفذها عن طريق ممثلي وأمناء الحزب المسؤولين، وقد خطط لهذه الأعمال المسؤولون الأصليون (فاعل أصلي)، لذا فهم مذنبون لإرتكابهم هذه الأعمال.

نشر الصحفي السياسي الألماني فون تيتسكا بتاريخ 17/ 30 أيلول 1915 أنه «زار وزارة الداخلية، وبغيا بطلعت اجتمع إلى أحد مديري الشؤون الداخلية وهو حسن فهمي بحجة مناقشة أمر الطرد المفاجيء لهاكوب أفندي حمامجيان من وظيفته والذي خدم بأمان مدة 25 سنة، وكان جواب فهمي هو «إننا لا نريد الأرمن في وظائف الدولة، ولا في الأمكنة الأخرى»، ويدعي فهمي أن طلعت قال له: «الأرمن شعب متقم، فلا تركوا واحداً منهم يأخذ بثأره (منا)».

يقول فون تيتسكا: «لا يعرف الجنرالات الأتراك إصدار الأوامر، الألمان هم الذين حاولوا لإحلال الأمن والنظام في الجيش، كان الانكليز يستعدون شهوراً طويلة لإحلال البصرة، والأتراك عن ذلك غافلون، فشل الهجوم على السويس، كما خسر أنور المعركة على الجبهة القوقازية، ولو لم يقد الألمان معركة الدردنيل، لخسر الأتراك هناك أيضاً، لا يحسن التركي غير نهب وقتل الشعوب المستضعفة غير المسلحة، وهكذا رحل الأتراك من إدنة وبورصة وأنقرة وبالقو وقسطنطيني وأبادوا ما يزيد عن 250.000 من الأرمن الأبرياء دون مبرر والذين لم تكن لهم أية صلة بجبهات الحروب».

## شواهد هامة على الإبادة

### وثائق وأحكام

كان من المفروض أن يمثل أمام المحكمة الحرة التركية في استانبول 19 متهماً بتاريخ 27 نيسان 1919، 7 منهم هاربون و 12 حاضرون.  
أسماء الهاربين: طلعت باشا، أنور، جمال، الدكتور ناظم، الدكتور بهاء الدين وعزيز.

أسماء الحاضرين: سعيد حليم باشا، خليل، أحمد نسيمي، ابراهيم، كوتشوك طلعت (طلعت الصغير)، رضا، مدحت شكري، ضياء كوك ألب، قره كمال، أحمد شكري، جواد، عاطف.

وكان للدفاع عن المتهمين الحاضرين الـ 12، 16 محامياً، هم: جلال الدين عارف، خليل أسعد، كاظم تحسين، مخلص، سعد الدين فريد، ماهر، يوسف كمال، قلدري، سعد الدين، أمين عادل، حسن خير، حيدر رفعت واسماعيل توفيق.

أثناء المحاكمة بتاريخ 3 حزيران 1919، أخرج 8 من المتهمين من السجن وأرسلوا إلى المائدة. أسماء هؤلاء التسعة: سعيد حليم باشا، خير، خليل، أحمد نسيمي، عباس حليم، علي منيف، شكري وقره كمال، ولقد حفظت أوراق قضايا هؤلاء الثمانية أيضاً.

بقي أمام المحكمة الحرة 5 أشخاص.

في يوم إصدار الحكم بالموت في 5 تموز 1919 لم تذكر في سجلات المحاكمة غير أربعة أسماء من الهارين والمرسلين إلى أمكنة أخرى<sup>(87)</sup>.

في محاكمة 27 نيسان 1919 أجاب المتهمون المجرمون عن أسئلة رئيس المحكمة الحربية عن حياتهم بما يلي:

نوجزها بما اختلفناه من تسجيل المحاكمات المنشورة في جريدة «تقويم وقائع»، العدد رقم 3374.

سعيد حليم باشا: اسم الأب سعيد حليم، العمر 56 سنة، مكان الولادة القاهرة، محل الإقامة بني كوي، التعليم عالي، متزوج، لم يحكم من قبل.

خليل بك: اسم الأب صالح، العمر 44 سنة، مكان الولادة قسبة ميلاس، محل الإقامة نشان طاش، التعليم عالي، العمل رئيس مجلس النواب، متزوج.

أحمد نسيمي: اسم الأب ابراهيم، العمر 43 سنة، محل الإقامة جفال أوغلو جادة محمودية، مكان الولادة حانيا (كريت)، التعليم عالي، العمل وزير الخارجية، لم يحكم من قبل.

عاطف: اسم الأب ....، العمر 37 سنة، مكان الولادة جنق قلعة، محل الإقامة قاضي كوي، التعليم عالي، العمل نائب أنقرة، لم يحكم سابقاً.

ابراهيم: اسم الأب محمد صائب، العمر 58 سنة، مكان الولادة استانبول، محل الإقامة باشا بنجه اينجير كوي، التعليم عالي، العمل عضو مجلس الشيوخ ورئيس مجلس الشورى<sup>(88)</sup>.

كوتشوك طلعت: اسم الأب طاهر، العمر 38 سنة، محل الإقامة يشيكطاش، التعليم عالي، العمل عضو المركز العمومي للاتحاد، لم يحكم من قبل.

رضا: لم يجب مدّعياً أن هوّجه وحياته مدونة في سجلات محاكمة طرايزون.

مدحت شكري: اسم الأب محمد شكري، العمر 45 سنة، مكان الولادة سلاتيك، محل الإقامة عثمانية، العمل نائب بوردور، لم يحكم من قبل<sup>(89)</sup>.

جواد بك: اسم الأب مصطفى، العمر 47 سنة، مكان الولادة قازانليق (بلغاريا) محل الإقامة نواحي يازيد، خريج كلية للمدفعية، العمل قائد الشرطة العسكرية، لم يحكم من قبل.

ضياء كوك ألب: اسم الأب توفيق، العمر 43 سنة، مكان الولادة ديار بكر، محل الإقامة جنفال أوغلو، التعليم مدرسة خاصة، العمل مدرّس في الجامعة، حكم من قبل لأمر سياسي في طاش قشله.

كمال (قره): اسم الأب عارف، مكان الولادة استانبول، محل الإقامة نور عثمانية، التعليم خاص، لم يحكم من قبل، العمل وزير التموين.

أحمد شكري: اسم الأب حسين، مكان الولادة قسطنطيني، العمر 43 سنة، محل الإقامة شيشلي، العمل وزير المعارف، لم يحكم من قبل.

حسبما صرح المتهمون القتلة، فإن أكثرهم تلقوا تعليماً عالياً ولكنهم ظهروا أكثر وحشية من الوحوش في الفتك بالأرمن.

محاكمة الكتاب المسؤولين والمرخصين المسؤولين الذين شاركوا موظفي إدارة المناطق والوزراء السفاحين الجرمين لأعمال الإبادة التي نفّذوها ضد الأرمن<sup>(90)</sup>.

لندع الآن هويات هؤلاء جانباً التي سجلت أثناء المحاكمة، ولنقدم نص الاتهام: تانت المحكمة الحربية قد دعت إلى الانعقاد بموجب الأمر الملكي المؤرخ في 7 آذار 1919 (1335).

سجل المحاكمات (ديواني حربي عرفي محاكمات جريده سي) «تقوم وقائع»، (الجريدة الحكومية الرسمية)، رقم 3586 في 21 حزيران 1919 (1335).

رئيس المحكمة الفريق مصطفى ناظم باشا، الأعضاء الميرلواء زكي باشا، الميرلواء مصطفى باشا، الميرلواء علي ناظم باشا، والميرلواء رجب فريد بك، ومن معاوني النيابة العامة فريدون بك.

المحاكمة آ- السبت 21 حزيران 1919 (1335).

بعد استجواب المتهمين حول هوياتهم يأمر الرئيس كاتب الضبط بتلاوة

مذكرة القرارات:

### ترجمة النص التركي الحرفية:

- «بسبب تعزيز أمن البلاد تم في أوقات مختلفة اعتقال المذنبين وهم:
- الأمين المسؤول لحزب الاتحاد والترقي في مانيسا، عوني بك.
  - أمين حزب التجديد<sup>(91)</sup> في يوغلو (استانبول، ييرا) حسن صلاح الدين بك.
  - نائب أنقرة السابق حلمي بك.
  - الأمين المسؤول في بولو، مدحت بك.
  - الأمين المسؤول في أسكي شهير، بسيم زهدي بك.
  - أمين الاتحاد والترقي المسؤول في حلب، جمال بك<sup>(92)</sup>.
  - نائب قره هصار السابق آغا أوغلو أحمد.
  - الأمين المسؤول في بورصة مدحت بك (وهو من القيصريّة).
  - نائب قائد كتيبة الخيالة المتقاعد ممتاز بك<sup>(93)</sup>.
  - نائب سينوب السابق حسن فهمي بك.
  - نائب صاروخان السابق وعضو حزب «التجديد»، صبري بك.
  - رئيس جمعية المدافعة المالية ونائب أمين الاتحاد والترقي المسؤول في ميركون (أميركيان) جودت بك.
  - نائب استانبول السابق صلاح الدين جيمنوز بك.
  - نائب أرضروم السابق ومدير «ميللي أجانس» (الوكالة الوطنية) حسين طوسون بك.
  - وكيل بنك بيريه في استانبول والأمين المسؤول للاتحاد والترقي في سلاتنيك إحصان نامق بك.
  - الأمين المسؤول في بورصة علي رضا بك.



- نائب الأمين المسؤول للاتحاد والترقي في قونية عبد القادر بك.
  - والي قونية السابق سميح رفعت.
  - مدير شرطة قونية السابق سعد الدين بك.
  - ممثل الاتحاد والترقي السابق في قونية مدير شؤون الحمالين فريد بك.
  - مدير ناحية جيهان بيلى التابعة لأقشهر فهمي بك.
  - رئيس بلدية أقشهر مفتي زادة كامل بك.
  - معاون قائد شرطة أقشهر الذي ما زال مسجوناً في سجن اسبارطه حسن بصري بك.
  - ممثل الاتحاد والترقي في أضنه باؤازر حامد بك.
  - رئيس المحارجين على القانون في مناطق حلب وصاحب المكتبة حسين نجاتي بك.
  - ممثل الاتحاد والترقي في سيواس غني بك.
  - ممثلاً للاتحاد والترقي في بولوادين مفتي محمد علي وحاجي عطار قره غازي حسن حسين بك.
  - ممثل الاتحاد والترقي في إدرنة عيد الغني بك<sup>(94)</sup>.
  - أبو الوزير السابق أنور أفندي (باشا) حاجي أحمد باشا.
- القرار المتعلق بالمدكورين أعلاه يحمل تاريخ 10 حزيران 1919، ولإكمال بعض أقسام هذا القرار، طلبت رئاسة المحكمة العليا، مع النيابة العامة، تنظيم تقرير اتهام وتسليمه مع وثائق الاتهام بالتفصيل إلى المحكمة.
- وكنتيجة للتحقيقات الاستكمالية، إتضح أن أحد المتهمين وهو عونى بك، قد عمد إلى تهديد وضرب اسماعيل والجركسي محمد والحاجي حسني زمنأ طويلاً لشراء أوراق هامة، وفوق هذا كان في مركز الأمين المسؤول اعتباراً من تموز 1914 (1330)، كما شارك في مؤتمرات الاتحاد في

الأعوام 1916، 1917 و 1918، (1333، و 1334).

أما الأمين المسؤول في حلب جمال بك، فقد انتسب للاتحاد بعد إعلان الدستور وشغل منصب الأمين المسؤول في قونية وحلب.

كذلك شغل حسن صلاح الدين بك منذ العام 1913 منصب الأمين المسؤول لقرع الاتحاد في استانبول .

وكذلك ناب جودت بك زمناً طويلاً عن الأمين المسؤول في ميركون فريد بك في أثناء غيابه.

وأدار بهيم زهدي بك في العام 1914 (1330) أعمال الأمين المسؤول في أفيون قره هيصار وبعد ثلاث سنوات في أسكي شهير.

أما مدحت بك، فلقد أثار بعد حرب البلقان أعمال الأمانة المسؤولة في بولو ثم عين بدلاً عن ابراهيم بك الأمين المسؤول في بروصة وتلى نسيم بك.

وكان عبد الغني بك عضواً في هذه الجمعية (الاتحاد) قبل إعلان الدستور ثم منصب مفتش للاتحاد في إدرنة حتى تاريخ حلها<sup>(95)</sup>، واستمر في هذا المنصب حتى ذلك التاريخ.

بعد إعلان الدستور، وبغية التفرد في الحكم حصلوا على إدارة الدولة ونقلوا رئاسة الوزارة إليهم وقبّلوا الحكم، وراحوا في ظل أوضاع حزب سياسي يتولون زمام الحكم، وهيمنوا على أرفع مناصب الدولة بالشكل المعروف، وتدخلوا بعد ذلك في كل أعمال وشؤون الدولة بكاملها ووضعوها تحت نفوذهم وجعلوا المركز العمومي مكاناً لحل مشاكل الدولة الهامة ومهامها التي صارت تسر حسب القرارات الصادرة من هذا المركز، ومنها تدبير قرار خاص يقضي بترحيل الأرمن وإبادتهم والقضاء على قوافلهم والاستيلاء على أموالهم، وجهّزوا في سبيل ذلك فرقاً من الخارجيين على القانون الجناة المجرمين، وذبّوهم وساعطوهم وشاركوهم في إجرامهم.

في النص الأصلي:

«مركزي عموميين اتخاذ ايله ديفي قارلار تيعان تنظيم ايديلن قانوني

مخصوصه تسويق محله آخره نقل ليديلنلرين ايمحا وأشيا وأموالالارين نهب وغارت ايديلمه سي زماننده ترتيب وكورووه باقيه نين أرمة تشكيل وترتيبائندن مدخلدار أولا نلاره.

وفي أوقات الحرب المضطربة تسلطوا على أموال الشعب الذي هو في أشد الحاجة إليها واستخلصوها منه بأبشع السبل والتعذيب وكان همهم الإثراء وتكتيس الأموال، وأعطوا لأعمالهم صفة قانونية، واختاروا لذلك العملاء والتفذين، وبذلك تغير وجه الدستور العثماني وزوروا القرارات الصادرة بوجهه وجعلوها مسايمة لأطماعهم الشريرة، وأحتشوا قوة خفية، تولاهم أركان الاتحاد والترقي، فنشروا عملاء لهم في الولايات يتتبعون الوسائل الخبيثة لهذه الغاية وأسبغوا عليهم ألقاب الـ «الملتئين» و «الأمناء المسؤولين» فكانوا أدواتهم في تنفيذ ملزمهم داخلياً وخارجياً.

وباختصار فإت تفسير القرار المؤرخ في 10 حزيران 1919 المذكور أعلاه، ولكنهم الفاعلين الأصليين في مشاركاتهم في هذه الجرائم، والذين كانوا قد خططوا لأعمالهم تلك منذ البداية، وعملوا من أجل الإعداد والتسهيل لها وأخيراً إكمالها، وفاعلوها مذنبون شركاء، ولقد أنزوا بملك أثناء المحاكمة واعترفوا بشكل قاطع وفهم ذلك من الاثباتات التي وردت في الوثائق الخطية.

في النص التركي حرفياً:

«تحقيقاتي استتباقية صره سينده، واضيحن سوق ايله ن اقرار واعترافلري وأوراق تحقيقه منذ رجائي كيني دلائل ايله اتلاشيلميش».

وإن أعمالهم تخضع لأحكام المادة 45 والفقرة الأخيرة من المادة 55 من قانون العقوبات حسب تسلسل الجرائم.

ولذلك كان لابد والحالة هذه من تقديم هؤلاء المذكورين إلى المحكمة الجرمية وبموجب أحكام المادتين 89 و 204 من قانون المحاكمات الجزائية صدر قرار بالسجن المؤبد.

ومن المتهمين الآخرين حامد بك صابر اتحادياً بعد إعلان الدستور، وعين نائباً

لغتش لزمد واسماعيل حقي بك لجباية اشتراكات الأعضاء في أضه بازار.  
وخدم نجاتي بك في التشكيلات الخاصة وكان مشاركاً في عملية الباب  
العالي (يشير إلى قتل وزير الحرية ناظم باشا في 10 كانون الثاني عام 1913).  
وكان إحسان نامق حتى نيسان 1913 مديراً للمدرسة الاتحاد والترقي في  
سلانيك، كما كان ممثلاً للاتحاد في سلاطيك، ثم، وبعد ذلك التاريخ صار نائباً  
لمدير بنك يرييه، وبموجب النظام الداخلي للبنك لم يقم أي خدمة فعلية على  
الرغم من احتفاظه بعضوية الاتحاد.

كذلك انتخب حلمي بك نائباً لأقرة عام 1914م (1330هـ) وعمل بالتجارة  
ولم تبين خدمته للاتحاد مثل المذكورين أعلاه.

لنا لا يوجد أي مبرر قانوني لتوحيد أوراق وضبوط التحقيق هؤلاء  
الأشخاص المذكورين وحسب الأسباب التي توضح فيما بعد، فقد كان هذا  
القرار مخالفاً للقانون.

ولقد ثبت أن والي قونية السابق رفعتي سامي، وقائد الشرطة سعد الدين بك، ومدير  
الزراعة تودوركي أفندي، ومدير جيهان بيلي فهمي، ورئيس بلدية آقشهير كامل،  
وبصري الموجود في سجن اسبارطة إضافة إلى أشخاص آخرين اشتركوا في الجرائم  
للموضوعة، قاموا أثناء الترحيل بجرائم نهب بضائع وممتلكات ونفوذ المرحلين وقاموا  
بأعمال الإغتصاب وإتهاك الأعراض وكانوا سبباً في مقتل الكثيرين منهم، وبذلك كانوا  
في صفوف مرتكبي الجريمة المتمدة التي أقرها قاضي التحقيق في قونية.

وفريد المذكور الموجود في سجن استانبول العسكري، ممثل الاتحاد والترقي في  
ولاية استانبول وباعتباره معتقلاً من قبل فرقة الحلفاء، فقد أرسلت أوراقه أيضاً بعد  
دمجها لكي لا تترك القضية جانباً، لأن محاكمة هؤلاء متجري مستقلة.

ومن المتهمين عبد القادر، المنتمي إلى الاتحاد والترقي، كان في قونية مديراً  
للمتحف الوطني ودار المخطوطات وقد انتسب حتى 1915 (1331) للاتحاد كل  
من مفتي بوادين محمد علي والقصاب حسن وحسين، أما حاجي عطا أفندي

الذي انتهى إلى الاتحاد بعد إعلان الدستور والذي خلع في البحرية وفي فرع الأمن القومي، ولكونه عضواً في الاتحاد سابقاً وقطع علاقته معه ولا علاقة له معه اليوم أيضاً، لذا طلبت النيابة العامة عدم محاكمته هو أيضاً لعدم وجود السبب الموجب، ومع ذلك فإن أوراق هذا المتهم ما زالت تحت التحقيق.

وبعد دمج أوراق الأمناء المسؤولين القضائية أرسلت إلى شعبة المحقق الأول لترسل بعد ذلك وبعد توحيدها إلى المحكمة.

قبل إصدار الحكم بحقهم، وبعد التحقيق من علاقتهم بالاتحاد أو انفصالهم عنه على ضوء الأحوال الحاضرة، إجراء ترتيبات قانونية، وفصلهم والتأكد أيضاً عن الخارجين من السجن عن طريق الحلفاء.



## قرار من تسجيلات محاكمات المحكمة العسكرية

(تقوم وقائع، رقم 3571)

26 أيار 1919

بسبب ما ارتكب من مجازر في المركز (استانبول) وفي القضية الأخرى والتي نفذت بتخطيط مسبق من قبل التشكيلات الخاصة بقتل الأفراد الأرمن وإحراق أجسادهم، كما حرق قراهم ونهبت أموالهم وهدمت أعراسهم، وأُلحقت الأضرار والأذى بهم، واتهم في ارتكاب هذه الجرائم أعضاء وقادة جمعية الاتحاد والترقي. وصدر في 12 نيسان 1919م (1335هـ)، قرار يأمر الهاربين من وجه العدالة كلاً من طلعت باشا، جمال وأنور أفندي ورفاقهم المذكورين في القائمة بالمثل أمام المحكمة الحرة ليحاكموا أمام ذوي الرتب المختلفة من العسكريين، وأثناء المحاكمة تبين أنه بموجب أحكام المادة 311 من قانون المحاكمات الجزائية، ظهر مجرمون جدد إلى جانب المتهمين الهاربين، هم: رئيس الوزراء السابق سعيد حليم باشا، خليل، إبراهيم، كمال، أحمد نسيمي، أحمد شكري بك، الذين كانت أوراقتهم قد سلمت سابقاً مستقلة ولم يحضروا المحاكمات. ولكونهم شركاء في الجرم، فقد أعطي الأمر بالتحقيق المفصل معهم، ولذلك أصدرت النيابة العامة طلباً بتاريخ 3 أيار 1919م (1335هـ) لإحضارهم المحكمة.

جرت الاستجوابات والتحقيقات ودرست مع ذلك الطلب.

كانت جمعية الاتحاد والترقي تبدو في الظاهر على شكل حزب سياسي ومع أنها أصدرت نظامها الداخلي بهذا المعنى، إلا أنها كانت تضم خارج نطاقها كحزب سياسي، منظمات ومؤسسات سرية إجرامية لم تتوقف عن رعايتها. أما الذين شكلوا التشكيلات الخاصة، فكان من أبرز أعضائهم ذوي السلطة كل من الدكتور ناظم، عاطف، وبهاء الدين شاكر وغيرهم. يدعمهم أيضاً من أعضاء المركز العمومي كمال بك، الذي شكل بدوره مع رفاقه لجنة الاعاشة.

ولا ضرورة هنا لإعادة ما ذكر في الفرار حول أنشطتهم وأعمالهم وما جنته تلك للمنظمات والمؤسسات الخفية، وكما يتبين من تفاصيل المراسلات فإن حزب الاتحاد والترقي كان يخطط لأعمال وأهداف سرية خاصة ويصادق عليها. ولكي تنفذ أهدافه وتفرض هذه الأهداف على كل الأفراد دون استثناء، عمدوا إلى كل أنواع الجور والاكراه، حتى أنه، أي الاتحاد، نفذ أحكام إعدام بحق خليل (من غلاطيخ) وأمثاله، كما عين أعضاء كموظفين في الحكومة أو في الشرطة، واستغل ظروف الحرب الخاصة لإثراء الحزب وإثراء أعضائه.

لقد نشرت صحيفة «طنين» في عددها رقم 2809 تاريخ 24 أيلول 1916 (1332) الايضاحات والتقارير المقررة في المؤتمرات، التي قبلت واعترف بها علناً. لقد تولى الحزب، وحسب هواه، قضية الاعاشة في استانبول وعرض الشعب للشقاء والفقر لإنعاش أعضائه واجلس خلال عام واحد 700.000 ليرة ذهبية (3.500.000 دولار).

ومن ذنوب هذه الجمعية أيضاً، أنها تحت ستار تنفيذ قانون الترحيل كانت تنظمه لكل الأحداث التي وقعت في كافة أنحاء الامبراطورية العثمانية (الكلام عن جرائم الإبادة المنفذة ضد الأرمن) وأثناء الأحداث وتحت أمرة مفتشي وأمناء الاتحاد العامين حصلت جرائم ماثلة في المركز الرئيسي للترحيل في كافة الولايات الشرقية، فأر كان الاتحاد والترقي شكلوا منظمة «التشكيلات الخاصة»، وفرقها في تلك المناطق بالذات، وقد أقرروا واعترفوا برعايتهم للتشكيلات الخاصة وزعامتها،



وهي بقيادة بهاء الدين شاكر، وهو بدوره - ولهذه الغاية - استعمل مفتشي وأمناء الاتحاد المسؤولين لتنفيذ أغراضه. وواضح أن هذه الجرائم كانت مرتبة ومخططة في مقر تلك الجمعية.

وهكذا نرى أن جمعية الاتحاد والترقي، ولتنفيذ مآربها قد مارست كل أنواع التخريب على الأفراد والجماعات وعلى كل الشعوب العثمانية دون تمييز أو استثناء. أما ما يتعلق بالقوة المواجهة (التي هي الحكومة) فقد سلكت كل السبل الملتوية لكبح جماح الحكومة على الدوام والإمساك بزمامها<sup>(96)</sup>.

في بلادنا، ومنذ العام 1908 (1324) كانت هذه الجمعية وراء كل الأحداث الطارئة، ونخص بالذكر منها حرب البلقان، بهدف تنصيب الهارب أنور بك على كرسي وزارة الحرية، بغية تنفيذ مخططاتها ومآربها الهدامة. وفرضت على رئيس الوزراء السابق أحمد عزت باشا الاستقالة من منصب وزير الدفاع والحرية مرات عديدة، وعمدت من أجل ذلك إلى تخويله وتهديده، كما أصدرت أثناء الترحيل أوامر إلى ولاية الولايات، وقامت بإرتكاب الجرائم، وإذا ما أبدى أحد أعضاء الحكومة إمتعاضاً على جرائمهم، خصوصاً متصرف يوزغات جمال بك، ووالي قسطنطيني رشيد باشا، ووالي أنقرة مظهر بك، عزلوه من وظائفهم<sup>(97)</sup>. وعند استجواب والي أرضروم تحسين بك، صرح بالتفصيل عما يؤيد الوقائع المذكورة أعلاه.

استولت الجمعية على زمام الحكومة في العاصمة وفي المناطق، ومارست نفس الحكم الاستبدادي التعسفي الجائر وجعلت كل المرافق تحت سيطرتها، ولا نقول إنها لم تقف بعيداً عن أعمال الحكومة بل بالعكس، نصبت في الوزارة أكثر أعضائها نفوذاً، كما ضمت إلى مؤتمراتها العامة وزراء وعلماء عن عدم قانونية تصرفاتها فإنها لم تتورع عن التدخل في شؤون رئاسة الحكومة.

كذلك تدخلت في معاملة بريست ليديفسكي، وفرضت رأيها، كما أدرجت موضوع الإعاشة رسمياً في أعمال مؤتمرها العام، ووضعت العملية تحت

مراقبتها العامة، وقد أعلمتنا أنها فرضت رأيها أيضاً في الشؤون الحربية. لقد اعتبرت الجمعية رأيها جليلاً في مسألة حيوية تتعلق بدخول الحرب أو عدمه، وفي سبيل متابعة أغراضها الخاصة اجتمع أعضاؤها في بيت رئيسها سعيد حليم على شاطئ البحر<sup>(98)</sup>، واتخذوا هناك قرارات اعترف بها وقر بها بعض المتهمين.

منذ جاءت هذه الجمعية والجور والظلم والاستبداد يرافقها بشكل لم يسبق له مثيل، فقد تقشى الفتور بين الأفراد وكثرت القلاقل والاضطرابات في الحكم، وعمت الفوضى كل البلاد وتمّ ترحيل الأقوام المسلمة وغير المسلمة بالقوة والإكراه من مكان إلى مكان آخر. وثبت الفقرة بين شعوب كانت تعيش بأمان وسلام فيما بينها وبذرت بينهم بذور العداوة والبغضاء.

وكان مخططو هذه الأوضاع ومنفذوها ومعهموها، هم رجال جمعية الاتحاد ومثلوها العامون وأمناءها المسؤولين والأعضاء المركزيون المرتبطون بهم الذين ثبت تعاملهم واشتراكهم بالشهادة وقد عُرف ذلك بين الناس .

ومن التفصيلات المذكورة أعلاه، يتضح للعيان أن الجمعية قد بذلت أقصى جهدها لتوطيد مركزها بنية الوصول إلى تنفيذ أهدافها الهدامة، ولجمحت في أن تجعل القوات الحكومية تحت أمرها وفي خدمتها، ومارست في إدارة دفة الحكم أقصى أنواع الاستبداد والتسلط فكانت بحق حكومة داخل حكومة.

وهكذا وبالجور الأخلاقي وبالإنفراد بالحكم أحياناً أوجدت قوة سرية غير مسؤولة. يتألف هذا الحزب بالطبع من أعضائها، وهؤلاء الأشخاص، وحسب مفهوم قانون ونظام العضوية، هم شركاء وأعضاء في تنفيذ هذه الجرائم التي ارتكبت لحساب الحزب وعليه، فهم مسؤولون حسب التسلسل.

وعلى هذا الأساس أدّين وسيمثل أمام المحكمة الحربية نائب الرئيس العام لهذا الحزب طلعت باشا، ومن أعضاء المؤتمر العام أتور وجمال أفندي، وسعيد حليم باشا الرئيس العام للحزب، الذي تم استجوابه وهو في السجن. ومن أعضاء المؤتمر أيضاً خيرى وموسى كاظم أفندي<sup>(99)</sup>، والبكوات كمال،

شكري وإبراهيم<sup>(100)</sup> وعباس حليم باشا، وقد مارسوا سلطة التضامن، تفوق سلطة الحكومة الرسمية وحكموا الشعب<sup>(101)</sup> بالجور والإرهاب، واقرّفوا بذلك جريمة تغيير نظام الحكم إلى الحدّ الأسوأ، ولقد وجدت الوثائق والأدلة الكافية لمحاكمة هؤلاء الأشخاص، وهكذا، وبناءً على طلب النيابة العامة حكم عليهم بموجب المادة 45 والفقرة الأخيرة من المادة 55 من قانون العقوبات حكماً قطعياً يقضي بمحاكمتهم.

كان نفوذ إبراهيم بك المذكور ثانوياً في الحزب، وهذا سبب تخفيفي، يترك لتقدير المحكمة.

ومن المتهمين الآخرين علي منيف بك، مر بأضنة في طريقه إلى سوريا، وكان في تلك الولاية بعض الأرمن الذين لم يتعرضوا للترحيل، وباعتباره اتحادياً وبفرض إلحاق الموجودين الأرمن بالآخرين، أبق إلى وزارة الداخلية، وهذا ليس من مهمته، ولقد وجد نص هذه البرقية بين أوراق علي منيف بك الشخصية، وعليه وجد من الضروري تقديمه للمحاكمة حسب أحكام القانون.

ومن المتهمين أيضاً خليل بك ونسيمي بك، الأول خليل بك<sup>(102)</sup> لم يكن عضواً في مؤتمر الاتحاد أثناء الترحيل (ترحيل الأرمن)، وإنما كان في تلك الأيام التعمية في أوروبا، لذا لم يكن مشاركاً أو مذنباً مع الآخرين.

وفي الأيام الأولى للحرب كان رئيساً لمجلس النواب<sup>(103)</sup>، وقد بقي بعيداً عن مداخلات الاتحاد، والثاني (أحمد نسيمي) كذلك كان موجوداً في أوروبا في تلك الأيام. لذا تعتبر هذه الظروف مخففة لذنوبهم، ولكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أنهما سيقدمان للمحاكمة أيضاً، فلقد شغلا في الأيام الأخيرة فقط مناصب وزارية، وهما حين كانا في المناصب الوزارية والولائية كانا ضد التداخلات والجرائم المرتكبة.

اسماعيل جانبولاد، حسين هاشم، ومصطفى شريف، فعلى الرغم من الإقرار بعدم تقديمهم للمحاكمة، إلا أن رئاسة المحكمة أمرت بدمج أوراقهم بأوراق

الآخرين، إضافة إلى أوراق وضعت بك.

صدرت هذه القرارات بالإجماع وسوف يقدم الجميع إلى المحكمة الحربية.  
26 أيار 1919 (1335) - 25 شعبان 1337 .

لقد وجه الاتهام إلى كل المذكورين أعلاه من المتهمين مع رفاقهم بمحاولة قلب نظام الحكم العثماني، والمشاركة في ارتكاب الجرائم، وطلب النيابة العامة التحقق من هذه الناحية، وأعلن أنه ليس من اللائق عدم تقديم بعضهم إلى المحاكمة. لذا يجب على الجميع أن يحاكموا أمام المحكمة الحربية.

### التوقيع

رئيس المحكمة الحربية

الفريق ناظم

القرار الصادر بحق حسين هاشم ومصطفى شريف واسماعيل جانبولاد، القاضي بعدم تقديمهم للمحاكمة، لم يلاق رضا السلطان، لذا وبناء على أمر السلطان، وبناء على أحكام المادة 55 من قانون المحاكمات الجزائية يجب أن يقدم هؤلاء أيضاً للمحاكمة، كما تقرر إصدار أمر بحبس شيخ الاسلام خيري أفندي.  
27 أيار 1919 (1335).

كان حزب الاتحاد والترقي حكومة داخل حكومة وكان معتمداً على تلك السلطة لارتكاب الجرائم الفظيعة.

اعتبر أعضاء الحزب المركزيين متهمين، بعدما ثبتت هويتهم.

أحمد عزت باشا، جوروك صولو محمود باشا، وزير الأشغال العامة، وعثمان نظامي باشا وشيخ الاسلام أسعد أفندي، الذين مع صدور قرار باعتقالهم، لم يكن بالإمكان تنفيذه، أما الهاربون التالية أسماؤهم: وزير البريد السابق فوسكان أفندي، وزير الزراعة سليمان البستاني أفندي، وزير المالية جاويد بك، عضو المركز العمومي ووزير المعارف الدكتور ناظم بك فقد انتهت التحقيقات بحقهم، ودرس تقرير إدعاء النيابة العامة.

لقد سخر حزب الاتحاد والترقي الموظفين الحكوميين في كل أنحاء البلاد لخدمته وسيطر على الحكم منفرداً، واستعمل القوة أحياناً في عمليات إرهابية استبدادية وسخر سياسة البلاد وأعمالها على هواه ولتفئة أعضائه، وكان يمزل الموظفين من المراتب العليا أو الثانوية عندما يعارضون سيرته الإجرامية أو يحيلهم على المعاش، ويهتد المجالس الحكومية وموظفيها ويمركزهم العمومي في العاصمة، ومؤتمراتهم العامة وبأعضائهم في المناطق ويمثلهم المسؤولين استولوا على الأمر والإدارة الفعلية في الدولة.

وبهذا الشكل يكون حزب الاتحاد والترقي قد شكّل حكومة ذات نفوذ أقوى من نفوذ الحكومة الرسمية، ويكون قد غير نظام الحكم بشكل بشع شرير. وصفت هذه الحالة بالقرار رقم 1 تاريخ 28 أيار 1919 (1335) مشروحة بتفاصيلها الدقيقة.

ودون تكرار التفاصيل المذكورة، ثبتت جرائم المتهمين المنوه بها على أنهم المخططون والمنفذون، ومع أن هؤلاء المتهمين هم أعضاء في المؤتمر العام للحزب بموجب كتاب الأمين العام، فإن أعضاء الوزارة هم أعضاء في المؤتمر العام حكماً، وهو ما تقرر في مجالس المؤتمر.

وحتى ثبت العكس، فقد قبل بشكل قطعي أن وزير البرق والبريد السابق فوسكان أفندي ووزير الزراعة السابق سليمان البستاني أفندي، كانا عضوين في الحزب المذكور، ووزير المعارف ناظم بك كان عضواً عاملاً في المؤتمر العام وفي المركز العمومي معاً.

كذلك اعترف شيخ الاسلام السابق أسعد أفندي بكونه مشاركاً فعلياً في المؤتمر المذكور بتصريح منه بالذات، أنه دعي مرتين إلى المؤتمر العام، وأن موضوع عمل المؤتمر في ذلك اليوم كان الانتخابات وما يتعلق بها فقط، وادعى أنه لم يكن على علم بالمواضيع والقرارات الأخرى وأنه كان دائماً يقف موقف المعارض للحزب في المؤتمر، ولهذا السبب اضطر إلى الاستعفاء

من وظيفته شيخ الاسلام.

وتقبل هذه المواقف، كعناصر مخففة، بشرط أن يسجل أقواله خطياً، ويبقى على حكمة المحكمة الحربية أن تقرر الدرجة التي اشترك فيها المذكور بالتعامل مع الحزب، والجهود التي بذلها في سبيل هذا التعامل.

وبعد الأخذ بعين الاعتبار بالمسيبات وبالوثائق المذكورة في القرار رقم 1 المذكور وبموجب الفقرة الأخيرة من المادة 45 من قانون العقوبات، صدر الأمر باعتقالهم جميعاً.

وفهم أن أحمد عزت باشا من بين المتهمين<sup>(١٥٤)</sup> لم يشترك لا في المؤتمر ولا في الحزب ولم يشارك في أي من مؤتمرات الحزب، حتى إبان وجوده وزيراً للحرية أيضاً، فمع أنه كان عضواً في المؤتمر العام حكماً، وعليه أن يكون حاضراً، ولكن المذكور في منصبه كنائب للقائد العام كان موجوداً في بابا أسكي على رأس الجيش، في حرب تحرير إدرنة ثم دعي إلى الاستقالة من منصب وزير الحرية، ولقد تلقى تهديداً بهذا الخصوص، وكبسه الخوف لأنه لم يشأ أن يشارك في أهداف الحزب الخاصة، ومن الممكن أنه وقف كمعلق أمام أعمال الحزب.

كذلك الأمر فيما يتعلق بالمتهم عثمان نظامي باشا، فمع أن النية العامة طلبت عزل محاكمته هو أيضاً، إلا أن المحكمة لم تجد موجباً لذلك ورفض الطلب. من حيث المبدأ، لم يكن المذكور عضواً في حزب الاتحاد والترقي، ولا يشمل نظام حزب الاتحاد القاضي بأن يكون الوزراء أعضاء في المؤتمر العام. ولم تظهر عضويته، ولقد انتخبوه وزيراً للأشغال العامة أثناء وجوده في أوروبا، وبعد فترة قصيرة عاد إلى أوروبا من جديد، وعليه فإنه كان بعيداً ولا يعلم بالقرارات التي صدرت عن المؤتمر.

لم تثبت علاقة الباشا أحمد عزت والباشا نظامي بالحزب وأعماله، وعليه وبموجب أحكام المادة 123 من قانون المحاكمات الجزائية تمتنع محاكمتهما.

لم تنته التحقيقات حول المتهمين جوروك صولو محمود باشا ووزير المالية

جاويد بك، لذا وبناء على الطلب المتقدم صدر القرار بمحاكمة المذكورين.

12 حزيران 1919 (1335) 3 رمضان 1337

### التوقيع

رئيس المحكمة الحربية

الفريق ناظم

بناء على ما نشرته جريدة «تقويم وقائع» (جريدة البرلمان العثماني الرسمية) في عندها 3604 تاريخ 5 تموز 1919 وبموجب فرمان السلطاني والأنظمة المرعية تشكلت المحاكمات الحربية، التي تحمل سجلاتها اسم (جريدة ضبط المحاكمات).

هيئة المحكمة: الرئيس الفريق مصطفى ناظم باشا، الأعضاء الميرلواء زكي باشا، الميرلواء مصطفى باشا، الميرلواء رجب فردي بك.

بحضور المتهمين المحاكمين: شيخ الاسلام السابق مصطفى كاظم أفندي، شيخ الإسلام السابق أسعد أفندي، رئيس مجلس الشيوخ السابق رفعت بك، وزير البرية، البرق والهاتف السابق هاشم بك.

وبغياب المتهمين المحاكمين: رئيس الوزراء السابق طلعت باشا، وزير الحرية السابق أنور<sup>(105)</sup> أفندي، وزير البحرية السابق جمال أفندي، وزير المالية السابق جاويد بك، وزير المعارف السابق الدكتور ناظم بك، وزير البريد والبرق والهاتف السابق فوسكان أفندي، وزير التجارة والزراعة السابق سليمان البستاني أفندي، وزير التجارة والزراعة السابق مصطفى شريف بك.

### نص القرار:

وبعد الاستماع إلى طلبات وتصريحات طرفي القضية، وبعد الاطلاع على كافة الأوراق والوثائق المتعلقة بها ودراستها بالتفصيل والتحقيق منها، وبنية شمولية الموضوع جرت جلسات ومشاورات عديدة، ومع أن المتهمين نفوا التهمة عنهم، وأن محامي الدفاع طلبوا الإفراج عنهم، إلا أن النيابة العامة بطلبها بوثيقة

الاتهام المؤرخة في 3 أيار و 20 أيار و 22 أيار و 9 حزيران و 25 تموز 1919، إتهم أعضاء حزب الاتحاد والترقي المنحل، للأعمال والتصرفات الإجرامية، وبما أن هذه الشخصيات القيادية هم أعضاء في المؤتمر العام، فهم إذن الفاعلون الحقيقيون للجرائم، لذلك طلبت محاكمتهم وإنزال العقاب بهم.

وقبل كل شيء وجد من الضروري إجراء تحقيق، ومن أجل التحقيق في قضية الحزب المذكور ينبغي دراسة كل تصرفات وتحركات هذا الحزب منذ تأسيسه قبل ثورة عام 1908 إلى جانب مشاعر بعض الشخصيات الوطنية وأهدافها والمنظمات التي ما تزال سرية حتى اليوم، أما التحركات والأعمال التي حصلت بعد الثورة وحتى اليوم فتلخص على الشكل التالي:

إن العثمانيين، المتعطشين إلى العدالة والحرية، لجؤوا في العام 1908 (1324) وفي التاسع من تموز إلى جبل رسة ثاترين مطالبين بالحرية.

وكانت الثورة التي اندلعت في يوم 9 تموز عام 1908 (1324) في جبل رسة الماء الزلال للعثمانيين المتعطشين إلى العدالة والحرية، جاءتنا وكأنها نعمة نزلت علينا من السماء، وتمت القناعة بأن هذه الحركة هي الطريق الوحيدة لمناهضة الاثراء والظلم، مفروشة بروح موسية مطمئنة، وفي حمأة هذه الأحداث ومع هذه الصرخات التي وصلت إلى ذروتها وعادت إلى حالتها الطبيعية، لم يوجد أي عائق أمام نفوذهم وسيطرتهم، وتركوا أحراراً بل وأعطوا تسهيلات في عملياتهم بكل أمانة ووفاء، وعندما كانت تخلق الشروط القانونية الطبيعية، كانت الآمال تتفجر في كافة أرجاء البلاد العثمانية متطلعة إلى تأصيل العدالة والحرية، وكانت تسمع أحياناً هتافات حلوة، فتزداد قوتهم معها.

لكن، مع مرور الزمن، وبنتيجة الأخطاء السياسية التي ارتكبوها، كانت أجزاء كثيرة من البلاد العثمانية تنفصل وتضيع واحدة بعد الأخرى لأسباب مختلفة، ولواجهة أخطاء العهد الماضي كانت تبذل جهود لتصحيح تلك الأخطاء، وتلاحقت النكبات وبعد حروب البلقان وإيطاليا، ومرور زمن لا بأس به، لم يظهر أي مبدأ



إصلاحه يميل إلى تصحيح أسلوب الإدارة العامة، كما لم ينشط أي عمل يهدف إلى إظهار السيء إلى العيان، وغاب ظن للفتائل، وأسلم المعتطشون إلى الحرية أنفسهم إلى الحزن والهم، واستسلم بعض الذين اعتقدوا أنهم يتطلعون إلى خير البلاد إلى منافهم الشخصية وسلكوا طريقاً فيها كل الأخطاء، وفعل قسم من الأصوات التي كانت تنادي «نحن معتطشون إلى الحرية» أفعالاً عجيبة، أودت بالبلاد إلى الدمار والاحتراق وقادوها إلى البوار والوضع الأليم، وتولدت فيهم الأناية وانحرفوا بالحكومة خطوات زائفة عن جادة الصواب (حكومتي جيفيردن جيفارديل)، كانوا في الظاهر يدون كمن يبحث عن منطلق لحفظ النظام، ويعملون في السر على تشكيل منظمات بعدما ذروا الرماد في عيون المراقبين حتى تقوت وصار لها فروع، وسيطروا على بعض جهات الحكومة، وهكذا بعدما تقوّروا واشتد عزمهم وضعوا الجهاز الوزاري تحت أمرهم وقرلواهم، وكانوا يفعلون ذلك بعد أن ضمو الوزراء إلى المؤتمر العام، وبذلك نقلوا أطماعهم وأمرهم.

وفيما يتعلق بوزير المالية جاويد بك، والشعبة الخامسة من مجلس النواب، فيتضح من التصريحات الواردة في التسجيلات بتاريخ 24-26 تشرين الأول عام 1918 (1334) أن حزب الاتحاد والترقي اتخذ خطوات كما يدعي سليمة لاحقاً فيها في سبيل مصير البلاد والوطن، وأنه من تلقاء نفسه أعلن الحرب، دون أن يعود إلى استشارة مجلس الوزراء، الذي لم يجد لها مبرراً، وهو أمر لم يتخذ قراراً فيه حتى الملوك ذو الصلاحيات المطلقة.

ومن أعمال مثل هؤلاء القادة لا يأتي الخير، ولقد فهم كل الناس ذلك، حتى ذلك الحين بدأ أولئك الذين كانوا يحملون الاحترام لحزب الاتحاد يتقلّبونه.

بعد الثورة، وُجد من المناسب إعلان حالة الحرب، فأعلنوا حالة حرب دائمة لا هدنة فيها، ونفذوا هجوماً متكتلاً على الباب العالي بهمجية، قادته قيادة الحزب، وكان وزير الحرية ناظم باشا وحاجبه قد قتل وأطيح بوزارة كمال باشا، وشكلوا وزارة من الاتحاد والترقي، وبعد ذلك، عزلوا أصحاب الخبرة والشرفاء من الوزراء ونصبوا مكانهم

أشخاصاً من المتهمين إلى الحزب، ووصل الحال إلى أن بدأ الناس يرحمون فيه على أيام حكم الاستبداد، وراح الجميع يحتجون ويعترضون على الجور والظلم.

والأكثر من كل ذلك، كانت الوحشية التي ابتدعوها ضد غير المسلمين وعلى الأخص ضد الأرمن، الذين كانوا ينتظرون العدل والأمن من الدستور المبجل (مشروطية مبجلة)، فأروا الزيف (علم الاصابة)، وراحوا يتطلعون إلى تحقيق آمالهم القومية السابقة التي تعبوا في إنتظارها، وقد كان (الاتحاديون) هم السبب، وكما هو الأمر بين مختلف القوميات كذلك الأمر بين المسلمين، إذ أثاروا فيهم نعمة قومية وعرقية وأوقعوا الشقاق والفتور بينهم وأسأؤوا إلى الوحدة العثمانية، ولقد ثبت كل هذا من التحقيقات والوثائق، كما تبين من طلبات النيابة العامة الخطية.

لقد حددت المحكمة الحرية 5 نقاط، لا يجوز معها تراجع أو إبطال تلك الطلبات. تنصب هذه الحقائق على الجهاز العامل في الاتحاد والترقي، وعلى «الأعضاء القياديين» في الحزب، فيما ارتكب من جرائم فردية تسيء إلى سمعة الحزب<sup>(106)</sup>. وحصلت لدينا كلنا (القضاة) قناعة الضمير بكل ذلك.

وعليه، وفي هذه الحال، لا يجوز إلقاء وزر الجرائم المذكورة على كل الأعضاء<sup>(107)</sup> ويجب اتخاذ التدابير العادلة القانونية بحق الذين ارتكبوا هذه الجرائم، كل حسب درجة اشتراكه فيها.

أعلن محامي الدفاع في لائحة دفاعه أثناء المرافعة، أنه كان من الضروري وجود أحزاب سياسية تحت ظل الدستور، وما تزال أحزاب سياسية قائمة في بلادنا حتى اليوم، نخضع بالذكر منها، وحرية وإتلافه الحزب الذي له مثل حزب الاتحاد والترقي مركز ومؤتمر عام وفروع، ولقد دعا أعضاء الوزراء إلى الإجماع.

أعلن بعد التداول، أن الحكومات التي تسير على حكم دستوري لابد أن يكون فيها أحزاب سياسية وجماعات معارضة لكنها لا تتدخل مطلقاً في أعمال السلطة التنفيذية، وبعد الحصول على القرارات في مجالسها بالأكثرية، تترك لها حرية الثقة بالوزراء، من خلال آرائهم واقتراحاتهم التي يعبرون بها عن وجهة نظرهم.

على أنهم يراعون في تصديق القوانين أن تكون متماشية مع خططهم، فيعملون بهذا النهج، وما عدا ذلك لا يتدخلون فيه، وعندما يجدون خطوات أولئك الوزراء الذين يعملون غير صالحة، لا يهددونهم بل يحجبون عنهم الثقة باقتراع عام يضطرونهم به إلى الاستقالة وهذا أمر طبيعي.

أما الأحزاب الناشئة في بلادنا، فإلى حين مؤتمرها القومي، إذا لم يكن الحزب صاحب الأثرة قد انتخب الوزراء لا يحق له التدخل في شؤون السلطة التنفيذية القائمة. أما إذا حاول تغيير نظام الحكم متجاهلاً القانون يكون الوضع نفس ما نحن فيه، فإذا ما نظرنا إلى تقلبات هذه الحكومة المختلفة، نرى أن كل التفسيرات والابصاحات التي عرضها محامي الدفاع في مراقبته لا تشكل قيمة بالنسبة للدفاع.

أما النقاط الخمس التي أشار إليها محكمتنا فهي التالية:

1- تبين نتيجة المحاكمة التي جرت أمام المحكمة الحربية أن المذابح التي وقعت في طرايزون (ولاية) ويوزغات (لواء) ويوغازليان (قضاء)، من قبل أركان الاتحاد والترقي<sup>(107)</sup> كانت من تصميمهم وتنفيذهم.

وأثناء الدفاع عن المتهمين أعلن أنهم لم يعلموا بالجرائم إلا بعدما وقعت (٩) وعلى فرض ذلك، فإنهم لم يتخلوا أية خطوة، بعدما سمعوا بها لمنع تكرارها وملاحقة مرتكبيها<sup>(108)</sup>.

2- أما رئيس الاتحاد العام (الصدر الأعظم) رئيس الوزارة سعيد حليم باشا، فلقد دعا أعضاء المركز العمومي إلى اجتماع في بيته على الشاطئ، وأعلن لهم، بعدما أعلن حالة الحرب، أن الدخول في الحرب خطر كبير وأن الحياد<sup>(109)</sup> هو أنسب شيء للحكومة، وقدم تفسيرات وأدلة، لكنه لم يتوصل إلى إقناعهم، ودخلوا الحرب وهذا واضح من سجلات مجلس النواب المتعددة.

وقد أكد رضا بك أحد ممثلي حزب الاتحاد والترقي أن تشكيل فرق الخارجين على القانون في طرايزون تم قبل إعلان الحرب، وأن هذه الفرق دخلت الأراضي الروسية، ونفذت بعض الهجمات عليها، هذه حادثة معترف بها، الحرب لم تعلن

بقرار من مجلس الوزراء، ومع ذلك أعلنت الحرب، وبعد هذه الحقيقة استقال كل من وزير المالية جاويد بك ووزير الأشغال العامة جوروك صولو محمود باشا، ووزير البريد والبرق فوسكان أفندي، ووزير التجارة سليمان البستاني أفندي. وتؤكد هذه الحقيقة أيضاً أن الحرب لم تعلن بقرار من مجلس الوزراء، بل إنها مقررّة سراً في مركز الاتحاد والترقي وأعلنت بناءً على رغبتهم فقط.

3- يتبيّن من شهادات رئيس الوزراء السابق أحمد عزت باشا المسجلة، أن استقالته من وزارة الحرية كانت يتدخل من حزب الاتحاد بسبب موقفه المضاد.

4- بما أن أعمال التموين قد نسقت في مركز الاتحاد والترقي في استانبول خلال المؤتمر العام، فقد تم بواسطة ممثله كمال بك. فشكّلت لجنة تجارية، ووضعت اليد على بعض الشركات والمنظمات وبعض المجموعات، ووجد الشعب من كل ما معه، وحولت المؤسسات العامة إلى أيدي عدد محدود من الأشخاص، وكان السبب في وقوع الكثير من الضحايا فريسة للأمراض (بسبب نقص الغذاء) والشلل، بل ومات الكثيرون منهم، وبالنتيجة، تقلصت قدرة الحكومة الدفاعية، وتدخل مركز الاتحاد والترقي في استانبول في مهام الحكومة وهو ما تقرر في المؤتمر العام في عام 1916 (1332) وفيه قبل مضمون التقرير المقدم والمطروح بالاستحسان.

ولقد طلب تفسير بهذا الخصوص وردّ الوالي خطياً، وتوضح كل شيء.

5- عندما كان النقاش يدور في مجلس الشيوخ حول نقل المحاكم الشرعية إلى وزارة العدل، قال شيخ الاسلام موسى كاظم أفندي مجيباً عن سؤال طرح، ولا تسألوني رأيي، فالحزب (الفرقة) يريد ذلك، ويجب أن يحقق ما يريد. ولقد شرحت هذه الحالة أثناء المحاكمة وفهمت.

وهذا يعني أن حزب الاتحاد كان يتدخل في كل شيء.

كانت هذه النقاط الخمس والمسائل الأخرى معروفة من الجميع، والتي شوهدت نتائجها. لم يكن يسمح لأعضاء الوزارة أن يصوتوا أو يتخذوا القرارات في شؤون الدولة الهامة، وكانت غاية التدخلات في تنفيذ وخلمة مصالحهم

ومآربهم وهذا ما ثبت بالتأكد.

كان الشكل الحقيقي للحكومة العثمانية هو تقسيمها إلى ثلاث إدارات: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، لكن الاتحاد خلق قوة رابعة هي أكبر قوة من السلطات الثلاث الباقيات، قوة تعتمد على التهديد وغيرت معالم الحكم.

أما الجرائم للركبة فقد نفذها حزب الاتحاد والترقي عن طريق الأعضاء القياديين أي أعضاء المؤتمر العام، المهليون - رئيس الوزارة طلعت باشا، ووزير الحرية للطرود من السلك العسكري أنور أفندي، ووزير البحرية للطرود كذلك من السلك العسكري جمال أفندي، ووزير التربية والمعارف الدكتور ناظم، وقد تقرر تجريمهم كفاعلين أصليين، ومن أعضاء المؤتمر نفسه أيضاً، وزير المالية جاويد بك ووزير التجارة والزراعة مصطفى شريف بك، وهؤلاء متهمون بأنهم من (فرد ن ذي مدخل)، ولقد صدر بحق هؤلاء أيضاً قرار اتهام بالاجماع. كذلك كان شيخ الاسلام كاظم أفندي عضو المؤتمر الذي حضر كل جلسات المحاكمات، وتكلم لصالحه كل من محامي الدفاع والمحامي العام الذي ذكر طيبه وصفاته وكونه عالماً فاضلاً وهما لا يتصوران أنه يمكن أن يكون شريكاً في الجرائم الحاصلة، لكنه، ومنذ بدء الثورة كان من أهم أعضاء الحزب، وتمكن من إقناع المحامي العام ومحامي الدفاع ذوي الثقافة العالية ببراءته المزيفة. وتمكن من إظهار المبررات والجوابب القانونية لأنشطة الاتحاد في أوساط الشعب البسط والجاهل ولم يحاول ولم يمنع تنفيذ الأهداف والآراء الخاطئة، وبعد المحاكمة تبين أنه مارس الأعمال العلمية والدينية في حزب الاتحاد والترقي، وقام بأعمال منافية للشرع الشريف وألقى مواعظ، وإن قال بأن مواعظه لم تكن كافية، لكنه اعترف بأنه لم يحاول منعهم، وقال أيضاً، إن الخروج من حزب الاتحاد والترقي يعني الخروج من الاسلام، فمثل هذه المفاهيم لا تنطبق على طيب قلبه وورعته، وتظاهره بمثل هذه الأفكار يكون سيئاً مشدداً لذنبه، وتبين من استجوابه والتحقيقات معه، أنه على الرغم من إشتغاله في فروع الحزب العلمية كثيراً

وعلم مشاركته في الجرائم المرتكبة فهو شريك في الذنب (فره ن ذي مدخل)، وعلى هذا تحقق ذنبه بالاجماع واتخذ القرار بدوره بثلاثي الأصوات.

لم يثبت انتساب رئيس مجلس الشيوخ السابق رفعت بك إلى عضوية الاتحاد والترقي، كما لم يكن شريكاً في الجرائم الحاصلة، واتخذ قرار بالاجماع بالإفراج عنه، إن لم يكن مطلوباً في جريمة أخرى.

كان وزير البريد والبرق السابق هاشم بك موجوداً في برلين، وقد انتخب وزيراً دون الحصول على موافقته، وبعد عودته إلى استانبول، وعلى الرغم من رفضه نصّب وزيراً. وقد صادف في فترة وزارته أن كانت الوزارة الاتحادية في أواخر سنواتها، ولم يحضر سوى ثلاث جلسات من جلسات المؤتمر العام للحزب، حيث لم يجد مداولة مواضيع خارجة عن النظام. ولم يشارك في المناقشات بل بقي مراقباً، وثبتت أقواله هذه بالتحقيق، لذلك تقرر الإفراج عنه أيضاً بأكثرية الأصوات على أن لا يكون مطلوباً في قضية أخرى.

وإذا إنتقلنا إلى قرار العقوبات، نرى أن المتهمين طلعت وأنور وجمال والدكتور ناظم، قد ارتكبوا أكبر الجرائم وتنطبق عليهم أحكام الفقرة الأولى من المادة 45 من قانون العقوبات المدني العثماني، أما جاويد ومصطفى شرف وموسى كاظم فتتنطبق عليهم أحكام الفقرة الثانية من نفس المادة وأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 55 من القانون نفسه، وها هو نص المولد:

«عندما يرتكب أشخاص عديدون جريمة أو ذنباً مجتمعين، أو يشتركون في جريمة متعددة الجوانب، وإذا كان كل واحد منهم قد قام بجانب ما بغية تنفيذ الجريمة أو بعدة جوانب، فإنهم يعتبرون شركاء في الجريمة ويعتبر كل واحد منهم مذنباً رئيساً في نيل العقاب.

عندما تثبت جريمة محاولة قلب نظام الحكم أو تغيير الدستور أو ميراث العرش أو تغيير أسلوبها أو محاولة القتل العمد يحكم على المذنب بالموت.

إذا لم يكن المشاركون في جريمة أو ذنب (فره ن ذي مدخل) مشمولين

بامتناء قانوني يعاقبون كما يلي: إذا كان مرتكب الجريمة الكبرى محكوماً بالموت أو بالأشغال الشاقة المؤبدة يحكم على المشاركين في الجرم بالسجن لمدة لا تقل عن 10 سنوات مع الأشغال الشاقة المؤقتة.

وعليه وبموجب أحكام المواد المذكورة يحكم على طلعت وأنور وجمال والدكتور ناظم بالموت. و

على جاويد ومصطفى شرف وموسى كاظم بالسجن مع الأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة. و

يحرّم الهاربون من حقوقهم المدنية، وتحجّر أملاكهم قانوناً.

يطلق سراح كل من رفعت بك وهاشم بك بشرط أن لا يحول إطلاق سراحهم في هذه الحالة دون محاكمتهم أمام المحكمة العليا إذا أرادت ذلك حول ما يتعلق بالأعمال الخاصة بوظائفهم.

أما وزير البريد السابق فوسكان أفندي ووزير التجارة سليمان البستاني أفندي فقد بقيا زمناً طويلاً في أوروبا، وقد ثبت من التحقيقات الجارية أنهما ما يزالان في أوروبا وأنهما ليسا على علم بمذكرة الدعوة المرسلة إليهما، وبفرض علما بهما، فلا يتوقع أن يعودا لذلك بفصل النظر في محاكمتها.

وقد صدرت هذه القرارات بالاجماع، غيائياً بحق طلعت وأنور وجمال والدكتور ناظم وجاويد ومصطفى شرف وفوسكان وسليمان البستاني أفندي.

وحضورياً بحق البكوات رفعت وهاشم وموسى كاظم.

5 تموز 1919 (1335)، 6 شوال 1337 .

#### التوقيع

- رئيس المحكمة الحربية الفريق أركان حرب مصطفى ناظم بن أحمد

- عضو المحكمة الحربية الميرلواء أركان حرب علي ناظم.

- عضو المحكمة الحربية الميرالاي رجب فردي بن محمد علي

مع موافقتي على هذه الأحكام، ولكنني إعتماًداً على الوثائق والإعترافات الموجودة، أعتبر التهم هاشم بك أيضاً مشاركاً - مذنباً، وأنا مقتنع بمسؤوليته وأصوت على ذلك.

### التوقيع

من أعضاء المحكمة الحربية

الميرلواء أركان حرب محمد زكي

بعد الأخذ بعين الاعتبار بإعترافات مصطفى كاظم أفندي، والظروف المذكورة، ومع أنني متفق على عدم اشتراكه في جرائم المركز العمومي، إلا أنه كثرس واجباته الدينية والعلمية للتستر على جرائم المركز العمومي، ولم يقيم بأي قصد لأعماله الشريرة، فلم يتعد عن وظيفته احتجاجاً، لذا يكون مجرمًا من الدرجة الأولى أيضاً، كذلك هاشم بك، الذي أكد في إعترافاته أنه كان متفقاً قلبياً مع المركز العمومي وكان وفيًا له أثناء وظيفته أو قبل ذلك لم يبد أي اعتراض على الشرور والجرائم، وظل يعتبر نفسه موالياً للمركز العمومي في إجرامه حتى يوم محاكمته، وأنا أميل إلى اعتباره أيضاً مشاركاً - مجرمًا (فره ن ذي مدخل).

### التوقيع

من أعضاء المحكمة الحربية

الميرلواء أركان حرب

مصطفى بن عزيز سليمان

تؤكد الأحكام الممهورة في ذيل ضبط قرارات الأحكام (مظطه بي حكبة) عائدتها لأعضاء المحكمة الحربية.

5 تموز 1919 (1335).

عن المحكمة الحربية ناظم

رئيس هيئة الضبط في المحكمة الحربية عابدين دلوير

الجريدة الرسمية الحكومية «تقوم وقائع» رقم 3604.



## الحكم بالإعدام بمناسبة التهجير في بايرت

5 آب 1920 .

من الجريمة التركية «ترجمان حقيقت».

### استانبول

ارتكب نصرت بك ابن بهرام أفندي، حين كان قائم مقاماً في بايرت، جرائم أثناء تهجير الأرمن من هذا القضاء، كالقتل ونهب الأموال، وشارك فيها مشاركة فعلية ومارس أثناء الترحيل ضغطاً إرهابياً وتسبب في أن يشق خازن الدولة أواكيم أفندي نفسه وأن تنتحر زوجته وبنته بالسم.

وانتهم إضافة إلى هذه الذنوب، أنه حين كان متصرفاً في أرزني (ولاية ديار بكر) اغتصب البنت الطرايزونية المرحلة من طرايزون فيلومين نوريان (ابنة أليكو) الكبرى البالغة من العمر 24 عاماً، كما اغتصب أختها للصغرى العذراء نعيمة البالغة 12 من العمر، واعتقل متهماً بارتكابه هذه الجرائم، كان يقطن في إرين كوي، في بيت في شارع بغداد، إنه من مدينة يانيا ويبلغ 44 من العمر. وصر بعد ذلك متصرفاً في أورده.

وانتهم بمثل هذه الجرائم أحد منفذي الترحيل والتفتيل في بايرت محمد نجماني أفندي المعروف باسم بيره محمد، 35 عاماً، للقوض العسكري. استقال من القوات المسلحة، وكان يسكن في إرين كوي، بالقرب من المحطة القديمة في أمين أونو (استانبول) في الغرفة رقم 10 من خان قاراقاش، وكان يعمل في التجارة. جرت محاكمة بحقهما، وبعد جلسات عدة وتحقيقات دقيقة تبين أن المذكور

نصرت بك قد صرح أن قوات الدرك في منطقته قد نقلت إلى كتيبة الدرك المتقلة.

وأن الـ 50 - 60 دركياً المتبقين لا يكفون لمراقبة قوافل المرحلين، لذلك اتصل بقيادة الشرطة المدنية وطلب ثلاث فصائل عاملة مع ضباطها، وتشاور معهم، وتشكلت فرق من الجنود العسكريين والدرك بأعداد كافية أوصلوا 6000 إلى 7000 من المرحلين على دفتين إلى أرزنجان سالمين، ولم تحدث أية حوادث قتل في منطقته، وأنه جمع أملاك المرحلين المتروكة بواسطة لجان خاصة ودونها في سجلات وأودعها في الكنائس الأرمنية، ونفى كل الاتهامات الموجهة إليه.

لكن صالح أفندي قائد فصيل الدرك في بايرت في ذلك الحين ونائب فصيل الدرك نفسه والموجود اليوم في خارت، شهد بما يلي (ضبطت شهادته من قبل هيئة من المحكمة بالاستنابة):

«كان القسم الأكبر من قوات الدرك قد حول إلى فرق متحركة، شاركت في الحرب، والقليل المتبقي من الدرك لا يكاد يكفي لملاحقة الفارين والقبض عليهم وإرسالهم إلى كتابهم وملاحقة المؤجلين العسكريين، وفصيل الدرك لم تكن له علاقة بالمرجلين، وعمليات الترحيل تمت بمعرفة نجاتي أفندي الموفد من أرضروم ومعه 30 - 40 شخصاً يعاونونه، ولم يعط أية معلومات عن إرسال نجاتي أفندي للأرمن إلى أرزنجان ولا عن إيصال باستلامهم أو عدم أستلامهم.

ضبطت شهادة عمر بن حسن من قرية زوالي التابعة لسورمه نه الذي كان أثناء الحرب يعمل في مخازن التموين في بايرت وهو يعمل الآن في التجارة من قبل هيئة من القضاء، وجاء فيها أن كاشف بن كنهالي الملازم الثاني في طابور العمال في بايرت، من قرية قوجره التابعة لسورمه نه وثابت بن إلياس وغيرهما من الشخصيات غير المعروفة قادوا الأرمن المرحلين قافلة بعد قافلة من بايرت في حالة باتسة، ورآهم بعد ساعتين من رحيلهم يعودون إلى بايرت ومعهم أطفال من أبناء المرحلين، ولاحظ أن أعمار هؤلاء الأطفال كانت تتراوح بين السنة

والخمس سنوات، وأنهم بعدما سلبوا أموال الأرمن المرحلين ونقودهم سمعوا أنهم قتلوهم».

ومثله.

شهد علي أفندي ابن أسعد من قرية باشر تجار التابعة لسورمه نه أمام الهيئة القضائية:

«في ليلة واحدة، ودون سابق إنذار وبأمر من القائم مقام نصرت بك، قامت الشرطة والدرك بين الصباح والمساءلة بترحيل الأرمن في الصباح الباكر دون أي شعور إنساني، وبأمر آخر من نصرت بك جمعت أملاك المرحلين المتروكة في بيوتهم وبيعت، ومع أن علي أفندي الشاهد على عمليات البحث عن أملاك الأرمن المتروكة كان موظفاً ليومين، فإنه عندما شاهد الظلم والاضحاج لم يحتمل وزر تلك الأعمال فاستقال، وبما أن نصرت بك المذكور عندما كان صديقاً لوالي أرضروم تحسّن بك لم يكن يتورع عن القيام بأي عمل يخالف القانون، واستمر ترحيل الأرمن من بايبرت 15 يوماً بمرافقة الشرطة والدرك وغيرهم من الهجج غير المسؤولين، وسمع أن أفراد هذه القوافل قد أيدوا أثناء الطريق، إنه مقتنع تمام الاقتناع بأن القسم الأكبر منهم قد قتلوا بالتأكد، وأن نصرت بك المذكور جاء بـ 150 طفل أرمني تقريباً صبيان وبنات أسكنهم في خان يسمى بين باشي خان وأعلن للأتراك إنهم يستطيعون الذهاب إلى الخان وانتقاء ما يشاؤون من الأطفال الأرمن».

ثم عمد نصرت بك هذا إلى جمع (الأيتام الأرمن) الموجودين عند المسلمين وأمر أيضاً بترحيلهم».

واستمع إلى ضياء بك وكيل متصرف يازيد الذي سبق وكان متصرفاً في بايبرت والذي قال:

«إن الذين نفذوا عمليات الترحيل والتقتيل في بايبرت هم سعد بك، ابن أخت عضو مجلس الشيوخ أحمد رضا بك، وأحد الكتبة في مجلس الشيوخ

والملازم في الشرطة السرية، ومعه نجاتي أفندي الملقب بيره محمد وسمع بأنهما كانا من قادة الإبادة.

أما قائد كتيبة أرضروم عادل بك فشهد بأن منفذ عملية ترحيل الأرمن من بايرت هو محمد نجاتي أفندي المذكور الذي يجول الآن متنزهاً في عربات في لرين كوي، وقد أخرج الأرمن من ديارهم في 24 ساعة، وانقض على قوافلهم في مكان يدعى ديرمان على بعد ساعتين من بايرت مع الخارجين على القانون والتشكيلات الخاصة وأبادوهم عن آخرهم، وبدوره، وبحكم وظيفته أجرى تحقيقاً وتأكد من الأمر وتلقى جواباً عن قيادة الدرك في بايرت وبلغ هذه المعلومات إلى الوالي تحسین بك، وكان في أرضروم في ذلك الحين من قادة التشكيلات الخاصة وعضو المركز العمومي لحزب الاتحاد المذكور الدكتور بهاء الدين شاکر والأمن المسؤول في أرضروم حلمي وأمن أخت أحمد رضا بك الملازم سعدي ونجاتي المعروف يرافقهم آخرون من أصحاب الأسماء المعروفة.

وكان نصرت بك نفسه قد صرح بأنه لم يقبل وطرد نجاتي المذكور، وأنه أرسل قوافل الأرمن إلى أرزنجان بحماية الجند والدرك وأوصى بتوصيلهم بأمان. لكن أقواله هذه مخالفة للحقيقة.

حسب شهادة محمد علي بك وكيل قائد الفرقة العسكرية ورئيس شعبة الإنشاءات العسكرية ونائب قائد الكتيبة عن ترحيل القوافل وقتل أرمن منطقة بايرت - يقول إنه سمع عن ترحيل أرمن بايرت من قبل نجاتي المذكور وأنه بلغ المقامات العليا، وقد هرب محمد نجاتي أفندي فيما بعد وهو الآن في وضع هارب من وجه العدالة.

كذلك استمعت المحكمة الحرية بحضور المتهمين إلى كل من السيدات شایسنیک (ساتينيك) وأغافني ووارسينيك وأرمينوهي وإلى السيد خجادر سفيريان أفندي وإلى الشاب المدعو هامبارسوم الذين قالت شهادتهم إن نصرت أفندي كان قائداً للخارجين على القانون وأنه مع أولئك الخارجين على القانون

الموجودين في خان بين باشي وخان الهندي تبع قوافل المرحلين الأرمن وأخذوا يضرئونهم بالسياط ليستولي على ما معهم من أموال، وأنه كان موجوداً عند تنفيذ عملية الإبادة وأنه مع رجال الدرك خطف البنات الأرمنيات الجميلات وذهب بهن.

وتحقق الشهود المذكورون من شخصية نصرت بك.

وللتحقق من واقع الدفاع الجاري لا بد من إضافة أن عمليات الإبادة والتعذيب الجارية في مختلف المناطق توجزها المحكمة الحربية بنتيجة محاكماتها بأن الجرائم المذكورة قد خطط لها مسبقاً وقررت في المركز العمومي للاتحاد والترقي. ففي ظل رئاسة عضو هذا المركز المتعطش إلى الدماء المدعو الدكتور بهاء الدين شاكر ضم التنظيم الذي يحمل اسم «التشكيلات الخاصة»، كثيراً من الأوغاد والمجرمين الخارجين على القانون إلى صفوفه، وبلغ أمرهم إلى موظفي الولايات، عن طريق مأمورين خاصين الذين أبدوا الرضا، ومن لم يرض بتصرفات ووحشية هؤلاء المجرمين كان يمزل من وظيفته مثل متصرف يوزغات جمال بك، ووالي قسطنطيني رشيد باشا وغيرهم من الشخصيات الوطنية الشريفة، ونصبوا بدلاً منهم عملاء من زمريتهم كانوا كالدمى يحركونها كما يشاؤون ولا يقلون عنهم وحشية، مثل متصرف يوزغات كمال الذي غلق على حبل المشنقة، ووالي أنقرة عاطف وغيرهم من الأشخاص أعداء الإنسانية، ثم وبموجب التعليمات السرية نفذوا عمليات الترحيل والتقتيل بالشكل المذموم والمخضر عن طريق أناس مجرمين.

وفي التقارير الموجودة في حوزة المحكمة الحربية تؤكد الوثائق والبيّنات ذلك.

لذا فإن تلك الأقوال التي صرح بها المتهم نصرت بك المذكور عن «أنه أمن ترحيل أرمن بايرت بشكل قانوني أمن بمرافقة عسكريين نظاميين استحضروهم من قيادة الأمن المدني ورجال درك عاملين، وطرد الجاني محمد لجاني الذي جاء أرضروم ولم يقبل أو يعترف بمهمته الرسمية وأنه لم تحدث عمليات قتل في

محيط قضائه أبدأً. تبين أن هذه التصريحات كانت مخالفة تماماً للحقيقة على ضوء الوثائق والثبوتيات المذكورة أعلاه، وعليه فإن نصرت هذا، على الرغم من إطلاعها على المآسي الحاصلة، لم يلجأ إلى أية خطوة لمنع وقوع هذه الأحداث ولم يبلغ السلطات العليا عن تلك الوحشيات المذكورة، وأنه ظل صامتاً على عدم استلامه لإصلاً بوصول القوافل المرسلة إلى أرزنجان، ثم قال أثناء الاستجواب، إنه أرسل أول قافلة بكتاب رسمي، لكنه لم يستلم أجوبة على ذلك الكتاب، ولما سئل بهذه المناسبة عن السبب الذي منعه من الشكوى إلى الوالي، أجاب: «كان كل شيء قد انتهى في ذلك الحين».

وفي عهد حكم الاتحاديين، لم يكن ينظر إلى وظائف قائم مقام أو متصرف على أنها وظائف رئيسية، حتى إن الوظائف الأقل أهمية كان يجب على الموظف أن يكون تحت أمرتهم وعميلاً لهم، ولا ينظر إلى غيرهم بأية نظرة احترام أو اعتبار. كل هذه النقاط حقائق معروفة عند الجميع.

ومن الشهود الذين استمع إليهم عبد الله خسرف بك، الذي كان مهندساً مدنياً في أرزني، فقد صرح بأن الناس كانوا يلقبون نصرت «دمير بنجه لي متصرف» (الحاكم ذو المخالب الحديدية).

بعدما أتم نصرت عملية ترحيل بايرت مباشرة نال ترفيعاً، وارتقى من القائم مقامية إلى وظيفة معاون متصرف أرزنجان، ومن ثم رفع إلى وظيفة متصرف أرزني، وبعد ما تسبب في مضايقات وتعذيب الأرمن المرحلين من مناطق بعيدة، تمكن هؤلاء بالكاد من الوصول خائري القوى إلى أرغن، ولما علم أنهم سيقون يومين أو ثلاثة أيام في الخانات وأنهم سيستهلكون خبزاً، أجبرهم على العمل في الطرقات تحت التعذيب والإرهاب، وحسب شهادة خسرف بك، شق بتشغيلهم طريقاً جديدة لم تكن مرسومة، وفوق هذا لم يدفع لهؤلاء الذين عملوا تحت التعذيب أجر يومهم. وادعى حين كان متصرفاً في أرزني أنه سيرسل الأولاد القصر والأطفال الأرمن إلى ديار بكر، وقد تم ذلك فعلاً ولكن تركهم تحت

جسيم الجاني الفاجر الذكور رشيد والي ديار بكر، وبعد أرزني، وحسب اعترافه، نقل إلى متصرفية أورغو المستقلة، وهناك عرض أكثر من 15 إلى 20 ألفاً من الأرمن المرحّلين إلى أشد أنواع التعذيب ونال هناك أيضاً ترقية. صار مجرمًا مع المجرمين، متعاملاً معهم، حسبما تبين من الثبوتيات المؤكدة.

«صرّح نصرت بك، أنه تلقى أمراً مؤخراً، بأن لا يترك أرمني حي، وإلا فهو مهدد بالموت».

أما ما قيل عن إتهام مدير المال في بايروت هواكيم أفندي مع عائلته بأن سببه كان تهديد نصرت لهم بالترحيل، فالحقيقة أن هواكيم أفندي كان قد قبل مع أفراد أسرته بالاسلام وأعفي من الترحيل، وبعد اعتناقهم الإسلام راح نصرت يتردد على بيتهم ويطلب إلى بناته الاستسلام له، وهددهن بأنهن إذا لم يذعن لطلبه فسترحل الأسرة بكاملها. ولما أدركن أنهن في ترحيلهن سيلاقين المصير نفسه الذي لاقاه من سبقهن وأنهن سيكون لقمّة سائفة في أيدي مرحليهن يعذبونهن لم يقضون عليهن، تناولت زوجته وبناته وأخته السم، وانتحرن، أما هواكيم أفندي وابنه الذكر فقد انتحرا شتقاً.

تأكدت صحة هذه الأحداث أثناء المحاكمة، ومع أن نصرت ادّعى بأنه لم يدخل بيتهم، وأنه لم يعلم عن انتحار الأسرة إلا من الشرطة واعتبر هذا الانتحار الذي يقطع القلب حادثة عابرة عادية، لكن أحد المتحريين هواكيم أفندي، كان قد كتب وصية تركها عند النافذة، لم يمره نصرت التفاتاً، بل ادّعى عدم معرفته بوجوده، وثبتت الحقيقة بالأدلة.

وأثناء وجود نصرت متصرفاً في أرزني اغتصب الفتاة الأرمنية القاصرة التي تدعى نعيمة، كما اغتصب أختها فيلومين، وفي سياق محاكمات طرابزون، شهدت فيلومين المذكورة أمام المحكمة الحربية وصرحت بحوادث الاغتصاب المذكورة بنيايب نصرت بك. فأجاب نصرت على هذا الاتهام إنهم «اتهموه بسبب ثلث قومي».

إن أعمال موظف تخل بالأخلاق والشرف لا تختم بالضرورة أن يكون كل موظفي ومستخدمي الحكومة متواطئين ومشاركين معه في أعماله<sup>(110)</sup>.

كذلك استمعت إلى شهادات أرمن أيضاً أمام المحكمة الحربية، أثبتوا بفضل أولئك الأتراك الذين حموهم ودافعوا عن شرفهم وحياتهم وأغريوا عن إمتنانهم من قلوبهم الرحيمة وأكدوا أن شهاداتهم صحيحة.

أما عدم تقديم الشكوى بشأن الإغتصاب أو العرض على الطبيب للفحص فهذا لا يعني عدم وقوع الجريمة، لأن مثل تلك الخطوات كانت تعني التعرض لمزيد من الضغوط، وبناء عليه وُجد دفاع نصرت عن نفسه لا معنى له.

وتعاون مع نصرت غماتي أفندي للملقب بيره محمد الذي قام بحجة ترحيل الأرمن، بقتلهم ونهب أموالهم في بايرت، وقد أدين على هذه الجرائم.

لقد تسبب نصرت بك في انتحار هواكيم أفندي مع كل أفراد أسرته، واغتصب السيدة فيلومين واغتصب الفتاة العذراء نعيمة، وهذه الأدلة الثابتة كلها تؤكد ارتكابه هذه الجرائم ولما تشكلت القناعة الوجدانية الكاملة بوقوع هذه الجرائم، ومن أجل جرمته الكبرى وجرميته معاً يحكم عليه بموجب أحكام المادة 45 من قانون العقوبات المدني الملكي وفقرتها الأولى وبموجب أحكام المادة 170 من القانون نفسه وأحكام المادة 171 من قانون العقوبات العسكرية، والتي تنص على:

«عندما يرتكب جماعة من الناس جريمة أو ذنباً مشتركين، أو يرتكبون جريمة أو ذنباً متعدداً للنواحي، وكل واحد من هؤلاء الجماعة إذا نفذ واحدة أو أكثر من هذه النواحي يقصد ارتكاب الجريمة أو الذنب يعتبر شريكاً مع الجماعة المذكورة ويعاقب كل واحد منهم على أنه مجرم.

كذلك فإن من يقتل شخصاً عن سابق تصميم سواء أكان أباً أو جلاً أم أمأ أو جدة حتى ولو لم يكن بتصميم سابق ولكن عمداً يعاقب بالموت.

كل فرد أو جماعة مسلحين أو غير مسلحين يمارسون ضغطاً على فرد أو أسرة



وكل من ينتصب طعام جماعة أو مؤونتهم أو بضاعتهم أو أثاثاتهم أو المخربون يحكمون عليهم بالموت».

وعلى هذا ويوجب أحكام قانون العقوبات المذكورة أعلاه، يحكم على الاثنين معاً نصرت ونجماتي بالموت، فيحرم محمد نجماتي من الحقوق المدنية وتصادر أملاكه وتوضع تحت الحجز، وتنفذ تلك الأحكام حسب القانون.

ويصدر أمر بملاحقة 26 شخصاً وردت أسماؤهم في جريمة ترحيل 20.000 من أرمن أرضروم في يوم واحد ومن أرمن هاييرت وأوزني، وثبت اتهامهم بها قرار بالاجماع غيايباً بحق المتهمين. 20 تموز 1920

5 آب 1920

### (جريدة «ترجمان حقيقت»)

ماذا حصل بعد صدور القرار بحق مجرمي هاييرت، في قضايا الإبادة المعلقة أمام المحاكم الحربية؟ أمن الممكن أن يشنق تركي مجرم بسبب الأرمن الشهداء؟ حصل ذلك:

- فبعد قرار 20 تموز 1920، الذي كان قد نشر في جريدة «ترجمان حقيقت» التركية في 5 آب 1920 (قبل خمسة أيام من توقيع معاهدة سيفر) بدأ الحكام الأتراك باعتقال القضاة الذين وقّعوا على القرار (مدنيين أو عسكريين). لنفرض لحظة أن القضاة أمثال روبرت جاكسون أو رفاقه الذين حكموا على المجرمين النازيين في محكمة نورنبرغ قد اعتقلوا وزجّوا في السجن من قبل رفاق هتلر أو هملا النازيين، ثم أحيوا إلى المحاكمة لإصدارهم قرار الإدانة. بالطبع لا يمكن أن نتخيل حدوث مثل هذا في ألمانيا لكنه حدث في بلاد المجرمين المسماة تركيا، وليس ذلك مستغرباً.

في أيام هجوم قائد القوات التركية في أرضروم كاظم قره بكير على أرمينيا، وفي 8 تشرين الثاني عام 1920 اعتقل رئيس المحكمة الحربية الميرلواء مصطفى ورفاقه بأمر من وزير الحربية وبواسطة الشرطة العسكرية. وفي العاشر من تشرين

الثاني عام 1920 نشرت جريدة «الميري» التركية أن «الأحكام التي أصدرتها المحكمة الحربية لاغية، وأنهم سيحالون إلى محكمة الجنايات لإعادة النظر». أي لن يحدث شيء، وكأن شيئاً لم يكن.

وفي 7 كانون الأول عام 1920 عقدت المحكمة العسكرية العليا برئاسة الجنرال رفعت وتابعت محاكمة الجنرال مصطفى باشا ورفاقه القضاة في قضية شق المجرم القالم مقام نصرت.

لقد شق مجرم تركي من كبار قادة العصاة والذي ترأس عملية قتل أكثر من 20.000 من الأرمن إضافة إلى نهب أموالهم إن معاقبة مجرم على مثل هذه الجرائم بالنسبة للتركي أمر جارح لشعوره، وخاصة أنه أعلن سابقاً أنه في حالة الحرب، وبموجب الجهاد الذي أعلن للأتراك وبقوات وزارة الداخلية السرية، لن يعاقب أحد على هذه الجرائم، وما هم، وبالتفكير نفسه وفي 10 كانون الأول عام 1920 بدأ خورشيد باشا رئيس المحكمة العسكرية بإخلاء سبيل كل المتهمين الأتراك، وفي 3 كانون الثاني عام 1921 تابعت محكمة الجنايات العسكرية الخطة التي رسمتها للمحاكمة ضد مصطفى باشا ورفاقه وفتحت قضية شق المجرم نصرت وترحيل الأرمن في بايروت، لكي تجدد منفذاً تعلن من خلاله براءة المجرم السفاح بعد المحاكمة، ولتمنع القضايا المعلقة وتضع نهاية للمحاكمات.

وفي 5 كانون الثاني عام 1921 اعتبرت المحكمة مصطفى باشا ورفاقه القضاة متهمين ملذنين لأنهم عاقبوا مجرماً.

وفي 9 كانون الثاني عام 1921، اعتبرت المحكمة العسكرية العليا برئاسة نشأت باشا قرار إدانة نصرت لاغياً كيف يجرؤ قضاة أترك على الحكم بالإعدام على موظف تركي استأداً إلى أقوال شهود عيان وهو الذي نال على جراحته ترفيعات متكررة؟ يجب في تركيا، حسب للبدا، أن يحكم بالإعدام على الهاريين من المجرمين فقط لكي لا يبقى للحكم قيمة، وأن يحكم على الحاضرين من المجرمين بالسجن فقط، على أن يطلق سراحهم سريعاً فيما بعد.

لقد دخل اثنان من المحامين الأرمن هما جابلاك ورمزي إلى المحكمة مخالفين  
مرعوبين بالدم والعرق للدفاع عن مصطفى باشا ورفاقه، وكانت النتيجة أنه أُخلي  
سبيل مصطفى باشا بعد ما قضى ثلاثة أشهر في السجن، وقد ألغت الحكومة  
التركية كل المحاكم الحربية، وهذا يعني أن كل تركي لا يعتبر مجرمًا بسبب  
الجرائم التي ارتكبها بحق الأرمن، تماماً مثلما جاء في أمر طلعت السري، فالتركي  
طبع.

وبهذا يستطيع السفاحون الوزراء والولاة والنواب والقادة العسكريون المجرمون  
الأتراك أن يسبوا بعد الآن في حرية تامة.

هذه هي تركيا وعدلتها، ولكن هذه الرزالة قد سجلت أمام محكمة التاريخ  
العليا. حكم على تركي واحد فقط «وسهوا» عن الكثيرين الكثيرين الذين كانوا  
وراء جريمة إبادة 20.000 أرمني، ولكن تركيا احتقرت أمام العالم كله، وبقي  
الفعل العادل للبطل الأرمني، الذي قتل رئيس الوزراء طلعت باشا وجعل جثته  
كجثة كلب وسط برلين، طلعت باشا الذي كان قد حكم عليه بالموت على  
الورق غيباً، وبقي يتجول حراً على وجه الدنيا مع باقي رفاقه المجرمين الهاربين،  
والذين كانت قرارات الإدانة الصادرة بحقهم تعتبر لاغية، بعد الأخطا عين  
الاعتبار أن المجرم التركي لا يعاقبه أحد في تركيا.



## كيف انقلبت العدالة إلى مهزلة

أثناء الحرب العالمية الأولى، ارتحل اثنان من السلاطين الأتراك من الدنيا، أولهما السفاح المسمى السلطان عبد الحميد، الذي كان المسؤول الأول عن إبادة 300.000 من الأرمن بين عامي 1894-1896 ومات في 10 شباط 1918، عن 76 عاماً في قصره في ييلاريسي على اليوسفور في استانبول، الذي عزل فيه 6 سنوات دون أي شعور بالندم على الإبادة التي نفذها.

الثاني هو السلطان رشاد، أو محمد الخامس، الذي كان أخوه الأكبر عبد الحميد الثاني قد حبسه ثلاثين سنة، حتى حوله إلى حالة من الغباء، وفي نيسان سنة 1909 تولى السلطنة بعد سقوط عبد الحميد وقضى السنوات التسع من سني حكمه غارقاً بين الخمر والحريم وهو لا يدري بأنه كان لعبة في أيدي قادة الاتحاد المحرمين.

في عهد هذا السلطان تمت أكبر إبادة للأرمن، وكان ولي عهده الأمير يوسف عز الدين، ابن السلطان عزيز، الذي وقف ضد سياسة أنور، وكان يستعد في كانون الثاني 1916 للذهاب إلى سويسرا للاجتماع بقيادة دول الحلفاء وممثليهم للتشاور معهم، وفي يوم رحيله عن استانبول أي في 15 كانون الثاني عام 1916 وفي الصباح الباكر وجد مقتولاً فجأة في ظروف غامضة، وسرت إشاعة تقول إن يوسف عز الدين قد انتحر، والواقع هو أن الاتحاديين قتلوه غدراً.

بعد موت السلطان رشاد وفي 3 تموز عام 1918 خلفه وحيد الدين باسم محمد السادس، وكان ضد أنور أيضاً، وقد لجأ إلى الصمت تحت التهديد حتى انتهاء الحرب في تشرين الأول عام 1918، عندما أعلن إنكسار تركيا.

في منتصف تشرين الأول عام 1918، كان كبار السفاحين الأتراك يستعدون للهروب إلى ألمانيا، يتجهون على باخرة حربية ألمانية إلى أوديسا، ومنهم من اختفى كالفرار في جحور استانبول مثل جاويد الذي بقي ثمانية أشهر مخفياً في بيت رجل من حزب الائتلاف السابق.

وقعت المعاهدة بإتسار تركيا في 30 تشرين الأول عام 1918، وتنص المعاهدة فقط على أن تلقي تركيا السلاح، ولكن ذلك لم ينفذ، ولم يرد أي شيء عن المجرمين الأتراك.

وتخوفاً من شروط الصلح القاسية، أمر السلطان وحيد الدين مجلس الوزراء بمحاكمة المسؤولين عن الحرب، وتشكيل محاكم عسكرية في كانون الأول عام 1918 .

وتشكلت هيئة تحقيقات، للاستماع إلى الشهود ومحاكمة المجرمين الذين ارتكبوا أفعالاً إجرامية ضد الأرمن، وفي النهاية، كانت النتيجة هباء، بسبب العقلية التركية الخداعة.

نشر كاتب هذه الأسطر بعد إعلان الهدنة في جريدة «جوغوفورت»<sup>(11)</sup> التي تصدر في استانبول، وكان رئيس تحريرها ديكرا زافين - مقالاً، موضوعه: «كيف قتل مطران طوكات الوارتايد شافارش»<sup>٩٩</sup>، وقد جرت حادثة القتل في 2 حزيران 1915، بأمر من معمر حاكم سيواس، لقد عذب الوارتايد التعس كئيباً على بعد ساعتين من طوكات في الطريق المؤدية إلى سيواس.

بعد يومين من نشر المقال، تلقيتُ مذكرة دعوة من هيئة التحقيقات التابعة للمحكمة الحربية، عن طريق مدير التحرير، للمثل أمامها كشاهد للاستيضاح مني عن الملابس المتعلقة بحادثة القتل المذكورة، فيما يلي ترجمة مذكرة الدعوة:

«من هيئة التحقيقات في الأوراق في سيواس

مذكرة دعوة خاصة بالشهود

يجب حضورك إلى مبنى الأمن العام للمثل أمام هيئة التحقيقات يوم الجمعة

14 كانون الأول 1918 (1334) في الساعة 1.30 بعد الظهر للشهادة، وفي حال تخلفك تتخذ بحضرتك الملاحقة القانونية حسب أحكام المادة 84 و 47 من قانون العقوبات، وإذا ما طلبتم مصاريف الطريق فلقد لوحظ أمر صرفها لكم.

11 كانون الأول 1918

رئيس هيئة التحقيق

التوقيع

مظهر

يقع مقر هيئة التحقيق في طرف استانبول في الطابق الرابع من خان ساناساريان. وكان خان ساناساريان قد صودر أيام الحرب من قبل حكومة طلعت واستعمل موقراً للشرطة السرية، وفي هذا الطابق وفي قسم الشعبة السياسية كان الأرمن يستلقون ويمدبون باعتبارهم مجرمين سياسيين.

بعد الهدنة، كان الأتراك قد أدخلوا هذا المبنى الذي استأجرته شركة الضمان الانكليزية الكبيرة فيقول، التي كانت تدر ربحاً كبيراً للمدرسة ساناساريان.

وفي الموعد المحدد مثلث أمام هيئة التحقيق المذكورة بلباس مدني، التي يرأسها مظهر بك الوالي السابق لأنقرة وقونية والذي كان قد عزل من منصبه لمعارضته عمليات إبادة الأرمن، كان العضو الثاني في الهيئة قاضياً يونانياً، أما العضو الثالث فكان هاروتيون أفندي موسدجشيان الذي كان مفتشاً لسنوات وعضواً سابقاً في المحكمة.

كان موضوع التحقيقات يدور حول الشهادات التي تتعلق بمقتل مطران طوكات، ونتيجة للمعلومات الواردة في الأقوال أحملت الشهادة على المجرمين الذين نفذوا الإبادة في كل أرجاء ولاية سيواس، خصوصاً سجن وقتل خمسة آلاف أرمني من سكان المدينة. وتفاصيل سجن ثلاثمائة ألف أرمني من سكان الولاية وقتلهم وترحيلهم. وقد وثقت المعلومات الموثوقة التي وصلت إلى أبنينا والمتعلقة بهذه الحوادث من قبل قاضي التحقيق هاروتيون موسدجشيان على ورق أبيض طويل غير مسطر يدعى «أثر جديده»، سجلت أسماء المجرمين باللغة التركية مع تفاصيل عن

وظيفتهم وأعمالهم، وكان يرأس القائمة الجداد للدعوى معتر. كانت تلك الأوراق  
تتشكل أساس المحاكمات المقبلة. وقد أعطاني القاضي تلك الأوراق لأرغمها  
باعتباري للدعوى الشخصي لأسرتي وعائلتي ولي الحق بالمطالبة بهمهم للهدوء.

ولكن لم يأت يوم المحاكمة، بل أتجلت مراراً إلى أن بدأ الكماليون بالتنظيم  
وكان أغلبهم من الاتحاديين القدماء، وأرسلت الأوراق إلى أنقرة. طبعت  
المعلومات التي أعطيت لمحكمة التحقيق، وكذلك قائمة المجرمين في كتاب  
«غيرنابادوم» (ص 590-596). وهو من تأليف قره ييت كايكيان، وقد طبع في  
مطبعة هارينيك (بوسطون) عام 1924.

عقدت الجلسة الأولى للمحكمة الحربية التي تشكلت عام 1918 في شباط  
عام 1919. وبحسب قضية إبادة الأرمن في منطقة بوغازليان بولاية يوزغات. ففي  
6 شباط عام 1919 عقدت الجلسة الأولى، وفي 31 آذار عام 1919، وأثناء الجلسة  
السابعة عشر أطلقت طلقة من بندقيّة ماوزر كتهديد في ممر المحكمة. وكان قرار  
المحكمة هو شق كمال بك قائم مقام بوغازليان في 13 نيسان 1919. لأنه قام مع  
معاونيه ومواليه وضباطه وجنوده والخارجين على القانون والفلاحين المسلّحين  
بإبادة 11.000 أرمني.

عندها ثارت ثائرة الأتراك، واعتبروا المجرم شهيداً. وكفّنوه بالرايات الخضراء  
ولقبوه بـ «الشهيد الأول».

وفي 13 كانون الأول عام 1918 اعتقل كل من والي ديار بكر السفاح  
الدكتور رشيد - الذي كان من أعضاء مركز الاتحاد عام 1910 - ووالي سيواس  
الجزار معتر الاتحادي اللقيم ذو النزعة القومية. وسجن الاثنان في الطابق الرابع من  
خان سانساريان.

استطاع الدكتور رشيد الفرار في 11 آذار عام 1919، ولاحقه الجنود الأتراك  
والانكليز للقبض عليه عند مرتفع إختلامور بالقرب من بشيكطاش في استانبول،  
لكنه انتحر بمسدس كي لا يقع أمام المحكمة وبقي أسرار الإبادة.



نشرت جريدة «نيويورك تايمز» في 15 نيسان عام 1919 مقالاً حول هذه الحادثة. واتهم الألمان إلى جانب الأتراك، ولكنها أخطأت حين كتبت اسم كمال قائم مقام يوغازليان بدلاً من الدكتور رشيد. وبغية محاكمة القادة الاتحاديين الفارين، صدرت «إدارة» سلطانية في 8 آذار عام 1919 تبين أنه من صلاحية المحكمة الحربية محاكمة الاتحاديين، وعقدت الجلسة الثانية في 4 أيار عام 1919، حيث قيل: إن «الوزراء كانوا أعضاء منفذين للاتحاد». أما الجلسة الرابعة فصعدت في 8 أيار عام 1919، وتم الاستيلاء على 180 ألف ليرة تخص حزب «التجدد» (وهو الاسم الجديد للاتحاد) من قبل الحكومة (أي أخذ المبلغ من يد وأعطى ليد أخرى).

كانت المحكمة الحربية تقرر عقوبات غير قابلة للتنفيذ بحق المجرمين الفارين الموجودين في ألمانيا وأماكن أخرى.

في 1 نيسان عام 1920 ورّع الاتحاديون الأموال على بعضهم «من أجل المساعدة» (وكانت أموالاً منهوبة من الأرمن).

أثناء محاكمة الاتحاديين في استانبول، كانت تجري محاكمات مشابهة في مدينة طرايزون. وللإثارة غريزة الأتراك الهمج، كانت تعقد الاجتماعات وتلقى الخطابات. كاجتماع الفاتح في 19 أيار عام 1919، وفي نفس اليوم وصل مصطفى كمال إلى صامصون قادماً من استانبول على متن الباخرة «باندلرمة».

صدر الحكم بالموت غيابياً على كل من طلعت وأنور وجمال في 10 حزيران عام 1919 (ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» هذا الحكم في عددها الصادر في 11 حزيران عام 1919). وفي نفس اليوم حكم غيابياً بالسجن 15 عاماً على شيخ الاسلام موسى كاظم وجاويد بك. بالطبع بقي كل ذلك حبراً على الورق، بينما تجول أنور بين برلين وموسكو باسم مستعار هو علي. وعاش طلعت في منزله برفه التسع في برلين مع أصدقائه باسم مستعار أيضاً وهو علي صالح. ولكن الخوف كان يملأ قلبه.

جرت محاكمات طرايزون للشكليات، وظهرت وحشية الأطباء الأتراك التي

تقشع لها الأبدان، وكذلك ظهرت حقائق إلقاء الرجال والأطفال في البحر الأسود. وعقدت الجلسة الخامسة في طرابزون في 5 نيسان عام 1919، والثالثة عشرة في 15 أيار. والثامنة عشرة في 15 أيار، حيث استمع إلى حديث النائب العام فريدون. واستمع إلى الدفاع في الجلسة التاسعة عشرة في 17 أيار. وكانت النتيجة هي بعكس العدالة.

بعد ذلك ضعفت أعمال المحكمة الحربية.

كان عم أنور خليل باشا وكوجوك طلعت سجينين في سجن «كبير آغا بولوك»، قرب مبنى وزارة الحرية يتجولان ويتحركان فيه بحرية تامة، بمرافقة الملازم شادي وفي 8 آب عام 1919 فروا من السجن، بل على الأصح سمح لهم بالهرب وانتقلوا إلى الأناضول. ذهب خليل إلى أرضروم ومنها إلى باكو ثم انتقل بصحبة ضابط روسي للتشاور مع لينين وقره خان باعتباره ممثل مصطفى كمال. في 19 كانون الثاني عام 1920 حكم على الدكتور بهاء الدين شاكركي بالموت غيابياً أيضاً وعلى الدكتور ناظم بالسجن 15 سنة، وكان هذان المجرمان أيضاً يعيشان حياة رغيلة تحت أسماء مستعارة في برلين، فكان بهاء الدين يحمل اسم ألب مع بطاقة شخصية مزورة.

في 4 آب عام 1919، كانت المحكمة الحربية قد حكمت على مصطفى كمال أيضاً بالموت بتهمة اعلان العصيان على الخليفة، وقد ألقي هذا الحكم أيضاً فيما بعد. وفي معاهدة سيفر كان للمجرمين الأتراك إبان الحرب باب خاص تحت اسم «باب العقوبات» تشملهم فيه خمس مواد - 226، 227، 228، 229، 230.

تقول المادة 226: «تقبل الحكومة التركية، أن يكون لدول الحلفاء الحق في احضار أشخاص إلى المحكمة الحربية تصرفوا تصرفات تخالف القوانين والأعراف الحربية، وإذا ما ثبتت التهمة على هؤلاء الأشخاص، يعاقبون، وتعد الحكومة التركية بتسليم مثل هؤلاء الأشخاص».

(أضيف على سبيل للمعرفة، أن البنياشي التركي في أنيون قره هيصار مظلوم بك،

الذي اغتصب الأسرى الانكليز الضباط الشباب، قد اعتقل ونال جزاءه في مالطة).  
المادة 227: «محاكم من ارتكب جريمة ضد رعايا دول الحلفاء أمام المحكمة  
الحربية، وتبلغ الحكومة التركية عما يحمله هؤلاء من رتبة أو وظيفة،  
يستطيع المتهمون توكيل محامين للدفاع عنهم».

المادة 228: «تتعهد الحكومة التركية بتسليم كل الوثائق والمعلومات الضرورية  
لائقاء الضوء على الجرائم المرتكبة والتثبت من مسؤوليات المجرمين».

المادة 229: «تشمل هذه الطلبات أيضاً الجرائم التي ارتكبت على أراضي  
الامبراطورية العثمانية السابقة، فإذا كان المتهمون قد حصلوا على  
جنسيات أخرى يبقى للدول المتحالفة الحق في المطالبة بهم في كل  
وقت، لمحاكمتهم ومعاقتهم».

المادة 230: تتعلق خصوصاً بالسفاحين الأتراك. تقول: «تتعهد الحكومة التركية  
بتسليم الدول المتحالفة أولئك الأشخاص المسؤولين عن القتل الذي  
جرى في أثناء الحرب على تلك البقاع التي كانت تشكل جزءاً من  
الامبراطورية العثمانية في 1 آب 1914، وتحفظ الدول المتحالفة  
لنفسها بحق تشكيل محكمة لمحاكمة المذنبين، وتأخذ الحكومة  
التركية على عاتقها الاعتراف بهذه المحكمة».

إذا قررت عصبة الأمم تشكيل محكمة حقوقية لمحاكمة المسؤولين عن  
المنابح، تحفظ الدول المتحالفة لنفسها بحق إحضار أولئك المتهمين  
للمثول أمام تلك المحكمة، وتأخذ الحكومة التركية على عاتقها  
الاعتراف بهذه المحكمة. وفي هذه الحالة أيضاً، وبموجب أحكام المادة  
228 تتعهد الحكومة التركية بتسليم الوثائق والمستندات».

ملاحظة: من الجدير بالذكر أن معاهدة سيفر وقعت في 10 آب عام  
1920 من قبل الدول الرئيسية الأربع من جهة - بريطانيا العظمى،  
فرنسا، إيطاليا، واليابان، ومعها 10 دول أخرى كحليفات - أرمينيا،

بلجيكا، اليونان، الحجاز، بولونيا، البرتغال، رومانيا، جمهورية صربيا - كرواتيا - سلوفينيا وتشيكوسلوفاكيا، أما على الجهة الأخرى فقد كانت تركيا.

إنّ بعض الدول الموقعة، وفي سبيل مصالح اقتصادية خاصة ولتأمين تلك المصالح اتخذت ترتيبات سرية خاصة، أما أرمينيا وباعتبارها دولة متحالفة موقعة، وكانت من أكثر الدول التي قلعت ضحايا، فلها الحق بالتمسك بحقوقها الكاملة الواردة في تلك المعاهدة المعترف بها والموقع عليها. فلنأخذ مثلاً بريطانيا العظمى، التي فقدت مع سكان مستعمراتها 1.000.000 شخص في الحرب العالمية الأولى، و 450.000 شخص في الحرب العالمية الثانية، أي أقل بكثير مما فقدته أرمينيا وهو 2.000.000 شخص (انظر د. طامسون «انكثرة في القرن العشرين»، صفحة 31 و20).

كذلك تتحدث المواد الاحدى عشرة 140- 151 من معاهدة سيفر عن القوميات غير التركية وحقوقهم في تركيا وعلى الأخص ما يتعلق بالمهجوزين من النساء والأطفال والأموال المصادرة والممتلكات.

حسب المادة 142: «كان على الحكومة التركية أن تعيد المهجوزين الذين أجبرتهم على اعتناق الاسلام أثناء الحرب، مع تقديم كل التسهيلات لهم»، لكن بقي الكثيرون هناك وما زالوا مفقودين.

المادة 144: المتعلقة بما يسمى «بالأملاك المتروكة»، والتي هي في الحقيقة تتعلق بالأملاك المنقولة المسروقة والأملاك غير المنقولة المقتضية تقول: «تقبل تركيا بالظلم الذي مارسه عام 1915 قانوناً وبالأوامر الملحقة»، بخصوص الأموال المتروكة وتتعهد بالغاء كل تلك الترتيبات التي اتخذتها في الحاضر وفي المستقبل، وتتعهد تركيا بأنها مسترد أو تعوض عن الأموال غير المنقولة المقتضية من بيوت وحوانيت تؤول ملكيتها إلى غير الرعايا الأتراك والذين قتلوا أو رحلوا، ويجب رد أموال هؤلاء

المنقولة وغير المنقولة مع أشياءهم أو التعويض عنها وتدفع قيمتها، وتسترد هذه الأموال من واضع اليد عليها دون دفع أي مبلغ أو مصاريف محاكمة، وتتعهد الحكومة التركية بأنها ستدفع تلك المبالغ وأن يعيد بناء المخرب ويسلم إلى الورثة وفي حال عدم وجودهم تسلم الأموال إلى الطائفة التي ينتمي إليها أصحابها لا إلى الحكومة.

- وستلغى عمليات البيع والشراء التي تمت على الأملاك المقتنصة وتتحمل الحكومة كل التعويضات عنها، ومستقدم الحكومة التركية كل التسهيلات لذلك.

- في أيام نكبة الأرمن وما أعقبها من سنين، صدرت ممتلكاتهم وأموالهم المنقولة وغير المنقولة وأشياؤهم وأبنية مؤسساتهم القومية ظلماً، وتوجد مئات من الوثائق الخطية التي تؤكد اغتصاب ونهب هذه الأموال.

في 4 تشرين الأول عام 1915 (أيلول 1331) نشرت جريدة «تقويم وقائع» (ضبوط جلسات البرلمان التركي)، أنه في جلسة هذا اليوم لمجلس الشيوخ تقدم أحمد رضا باقراخ على الشكل التالي:

«لا يحق لأي كان اغتصاب أملاك أحد (الأرمن) المنقولة وغير المنقولة أثناء الحرب». وعلى الرغم من ذلك استمرت الحكومة التركية في أعمال النهب وحصلت عمليات اغتصاب تحت اسم «أموال متروكة»، وهي وقائع دُونتها النيابة العامة في سجلاتها. وبعضها ما لها قيمة عينية يبعث لحساب صندوق الدولة.

وأثناء محاكمة المجرمين الأتراك أمام المحكمة الحربية التركية، حاول الهامي العام سامي بك في شباط عام 1919 وفي الجلسة الثانية في 8 شباط عام 1919 وفي أثناء بحث قضية المذابح التي جرت في يوزغات وبوغازليان، إلقاء المسؤولية في تلك المذابح على الأرمن بكل وقاحة مورداً الأفكار الخبيثة التالية:

«عبر الأرمن عن سخطهم، عن علم وجود المساواة ونقلوا سخطهم هذا إلى

العالم الخارجي، وتسببوا في وقوع أحداث بايمازات خارجية وظهرت نية الأرمن في الانفصال، ورأت الحكومة كتدابير احتياطية، أن تهجر الشعب (الأرمن) بوسائل عسكرية.

فرد المحامي هيمايك خوسروفيان الذي كان يحضر الجلسة على هذه الافتراءات قائلاً: «إن المحامي العام بدلاً من أن يظهر المجرم ويظهر الحق يصب الاتهام على الضحية على أنه «خائن»، ويوجد في هذه القاعة صبي أجبر على تفسير دينه بالقوة، بعدما قتلوا أباه وأمه، فيجيب المحامي العام: «لقد أعلن الأرمن ثورة، ما علاقة هذا بهله القضية؟ لقد خسر الأرمن أكثر من 1.200.000 ضحية (خسارة الأرمن أكثر من 2.000.000 ضحية - المؤلف)، أما البرلمان التركي والصحافة والنيابة العامة فلم يرتفع صوتها ولم تبد أي احتجاج.

وأعلن رئيس المحكمة غيرت باشا أنهم حضروا (إلى المحكمة) لبحث قضية تهجير الأرمن والأحداث والمذابح والسلب والنهب الذي جرى بحقهم من أجل وإحقاق الحق».

واستمرت المحاكمة، وحكم بالموت على قائم مقام يوغازليان السفاح كمال البالغ من العمر 45 سنة الذي نقل بعد للذبحة نائباً لحاكم منطقة يوزغات. بدلاً من 40.000 شهيد أرمني حمل شخص واحد فقط عقوبة مسؤولية الإبادة، أما رفاقه السفاحون فهم في حالة فرلر، وظلوا دون ملاحقة.

أما الوحش المدعو الدكتور رشيد حاكم ولاية ديار بكر، الذي بلغ وزارة الداخلية سراً أنه طهر الولاية من 121.000 من الأرمن، فقد انتحر عندما عرف أنه سوف يقتل.

منعت الحكومة التركية نشر صور عمليات التهجير والقتل في الصحف التركية، ومع ذلك تمكنتا من الحصول على تلك الصور.

كانت المحاكمات التركية تجري أمام المحكمة الحربية على الطريقة التركية، وأخلي سبيل المجرمين من الدرجة الثانية والثالثة في مناطق طرايزون وأكن وسيواس، طالما أن

المجرمين الكبار قد اتفلسوا في جحور مختلفة أو هربوا إلى الخارج.

ونقدم فيما يلي نص قرار المحكمة الحربية الصادر بحق مجرمي مجزرة بايبرت. وقد تمكنا من الحصول عليه، ولنتنبه هنا إلى أن المحاكم الحربية اجمالاً تحتفظ بقراراتها سرية، فإذا نشرت الجرائد التركية مقتطفات منها فإن مراقبي الحكومة التركية يتمتعون بنشرها، وكانوا يرغمون الصحف على عدم نشر صور المجرمين، بحجة عدم إثارة ضمير الشعب التركي...

كذلك منع نشر جرائم الإبادة التي ارتكبت بحق 20.000 من سكان 30 قرية ومن مدينة بايبرت من الأرمن، لكن رئيس تحرير جريدة «ترجمان حقيقت» أغا أوغلو أحمد (أحمد أخايف) تجاسر ونشر قرار إدانة مجرمي بايبرت الأتراك في 5 آب عام 1920، إلا أن الحكومة التركية صادرت أعداد الجريدة التي نزلت إلى السوق ومنعت توزيعها.

تقع بايبرت حسب حدود أرمينيا الويلسونية إلى الشرق من الحدود التركية الأرمينية على بعد 50 ميلاً منها. كان الشهود في أثناء المحاكمة من الأكثرية الأتراك، وكان الأرمن اجمالاً يتحاشون الوقوف للشهادة أمام المحاكم التركية. بعضهم خوفاً من المستقبل، وبعضهم لعدم ثقتهم بعدالة الأتراك.

حكمت المحكمة الحربية بالموت على القائم مقام نصرت الحاكم الأول في قضاء بايبرت، بسبب المجازر التي ارتكبها هو وأتباعه والجرائم السرية في بايبرت. هذا القرار هو نموذج للجرائم التي ارتكبت في المدن والقرى الأرمينية والذي يظهر إلى حد ما وحشية الإبادة التركية، على ألسنة شهود من الأتراك، و 20.000 من الأرمن المرحلين، هو في الحقيقة أقل من 1 % من عدد الأرمن في تركيا عام 1915، وقضاء بايبرت واحد من 281 من الأقضية الأخرى التي قتل سكانها أو شردوا أو ماتوا أثناء الطريق من دون سلاح أو حماية بالطريقة نفسها، وهم يساقون عبر صحارى ما بين النهرين.

ومثل قائم مقام بايبرت يوجد 280 قائم مقام آخر مجرمون، ظلوا دون عقاب

على الرغم من تعهد الأتراك في المعاملة.

ويعتقد بعض الكتاب الأمريكيين وغيرهم (عن جهل طبعاً)، أن لا علاقة للجيش التركي أو العسكريين منهم في أحداث الإبادة التركية، وهو اعتقاد خاطيء قطعاً. فلقد تعاون رجال الدرك والمدنيون مع الجيش التركي في المدن والقرى الأرمنية تعاوناً وثيقاً، وتوجد في تفاصيل قرار هاييرت معلومات عن ذلك. هناك طبيب عسكري ألماني ذهب في أواخر عام 1915 مع العسكر إلى بغداد، وهم خليط من الترك والألمان. يحكي في الصفحات 259-264 من كتابه عن تلك الأحداث الرهيبة التي مارسها العسكريون الأتراك مع النساء الأرمنيات المرحلات في مناطق رأس العين والموصل، انظر كتاب «قصة الجنس في الحرب العالمية». يكتب الدكتور ماغنوس هيرشفيلد:

«... كنا 10.000 عسكري ألماني في طريقنا مع الجنود الأتراك إلى كوت العمارة. وكانوا قد نصبوا خياماً، وبالقرب منا كانت قافلة من النساء والبنات الأرمنيات المرحلات، وعندما حل الليل سمعت أصوات جهنمية، لم يتمكن الجنود والضباط الألمان بسببها من النوم، لأن صرخات النساء والبنات المختصبات كانت ترتفع فقطع القلوب. لم يشأ عسكريونا التدخل «في شؤون تركيا الداخلية»، واضطرونا إلى التفاوض عن استغاثات أخواتنا في الدين للمختصبات. وعندما طلع الصباح بان لنا منظر رهيب، رأينا تلك النساء والبنات اللواتي لاقينا الأئمن من العذاب على أيدي مختصبيهن المتوحشين قد ذبحن من رقبتهن وقطعت حنجرتهن. «تتحمل الحكومة الألمانية قسماً كبيراً من هذه الوحشيات المرتكبة ضد الأرمن». هذا ما يؤكد الدكتور هيرشفيلد (صفحة 263).

ويكتب الطبيب الألماني نفسه: «لقد كنت شاهد عيان على الحوادث الرهيبة، في أواخر العام 1915، إذ رأيت في الطريق بين تل أبيض ورأس العين مجموعة من جثث عارية لنساء أرمنيات مختصبات مكدسة فوق بعضها وثبتت على مؤخرتهن الحوازيق» (صفحة 261).



## وثيقة سرية هامة

خلال ثلاث وثلاثين سنة من عهد السلطان عبد الحميد الاستبدادي، تشكلت بالمعد 94 فرقة من الأكراد، أطلق عليها اسم الحميدية، مهمتها اضطهاد الأمة الأرمنية وبالتالي إبادةها بالتدريج، وبأيديهم وبمساعدة الرعايا الأتراك والجنود الأتراك حدثت مجازر 1894-1896، وكانت خسارة الأرمن فيها 300.000 شخص إضافة إلى 400.000 متضررين في الولايات الست، حتى بلغت الخسارة المادية بما فيها الأروامل والأيتام والخراب والسلب والخرائن ما يقارب 400.000.000 دولار.

وقد تركت هذه الأحداث الوحشية صدى في أوروبا بفضل تقارير السفارات الأوروبية وجهود الأرمن الفعالة.

لقد صنف عبد الحميد في مجلات الصحافة والبرلمانات الأوروبية باسم «السفاح الأكبر» و«السلطان الأحمر»، وفي تلك الأيام كانت هناك في أوروبا منظمة باسم تركيا الفتاة شكلت جمعية في عام 1892 أطلق عليها اسم «انتظام وترقي»، وبعد فترة بدلت اسمها وجعل «اتحاد عثماني»، ثم عُيِّر مرة ثانية وسمي في هذه المرة «اتحاد وترقي».

كان بعض أعضاء الشبيبة التركية قد أخذوا على عبد الحميد وعلى أعمال أتباعه اللانسانية، ويودون التقرب من العناصر غير التركية، وكان أوائل مؤسسي هذه الجمعية طلبة كلية الطب في استانبول، وبعض الأساتذة وبعض الأتراك القادمين من القوقاز، وكان أحمد رضا زعيمهم في أوروبا، وهو ابن للتركي

«انكليز علي»، أمه هنغارية، درس أحمد رضا في مدرسة غلاطا سراي في استانبول وعين في عام 1889 مديراً للمعارف في بورصة ثم انتقل إلى أوروبا (ولد عام 1859 ومات عام 1930).

في الفترة التي كان فيها أحمد رضا زعيماً لتركيا الفتاة في باريس أصدر مجلة نصف شهرية باللغة الفرنسية باسم «مشورت».

وكان في تركيا في عهد عبد الحميد 20.000 جاسوس، وكان أعضاء حزب تركيا الفتاة «المشبهين»، قد هربوا إلى أوروبا، وأصدر بعض الأفراد صحفاً مختلفة: «مخبر» و «حرية» في 1875 ، و «استقلال» في عام 1879، «موروث»<sup>(112)</sup> في عام 1889 وفي عام 1899 أصدر الدكتور عبد الله جودت جريدة «سونكو»<sup>(113)</sup>، وسامي باشا زاده سزائي جريدة «شورائي أمت»<sup>(114)</sup>، وأصدر محمد مراد جريدة (الميزان) وهو من البنائين الأحرار الأتراك وكان لاجئاً إلى مصر، ولكنها كانت جرائد نبئت مثل الفطر وانتشرت قبل أن تعمر.

لقد تأسس الاتحاد في عام 1892، ويقول برنار لويس أنه كان في عام 1889. البداية كانت بالـ «مشورت» التي أصدرها أحمد رضا للكفاح ضد عبد الحميد ومن عام 1895 إلى 1906 لم يجد منفعة ما عدا بعض مؤيديه في أوروبا.

في عام 1906 أعلن أحمد رضا لرفاقه في باريس وسلانيك، إنه لا يمكن اتخاذ أية خطوة في سبيل الدستور دون القوة العسكرية. وفي تلك الفترة كان في الجيش الثاني في إدنة والجيش الثالث في سلانيك عدد قليل جداً من الاتحاديين، وكان اليهود المتركين أي «الدونمة» والذين يلقبون بـ «صاريلي»، ينتمون إلى مجالس الماسونيين البنائين الأحرار، يرأسهم عمانوئيل قراسو، وكان من رفاقه الأتراك طلعت، جاويد، الدكتور ناظم، فتحي، جاسبولاد، مدحت شكري، بورصة لي طاهر وغيرهم، أما مصطفى كمال، فمع أنه ماسوني واتحادي، لم تكن له صفة معينة، وفي تلك الفترة كان أحمد رضا يعتبر نفسه من أتباع أوغوست كونت في طريقة الفلسفة الوضعية، فكان ضد تدخل الدول العظمى في شؤون تركيا، ويدعم حقوق الخليفة والسلطان.

وكان طلعت من زعماء سلاتيك، مولوداً في قضاء قرجالي من ولاية إدرنة، في منطقة رودوب الجبلية، وفي تلك المنطقة تقع بطلق حيث توجد 60 قرية بلغارية وقعت فيها حوادث إبادة من قبل الأتراك في عام 1876، حين حبسوا البلغارين في الكنائس والأديرة وأحرقوهم أحياء. لقد أعطت دائرة المعارف الألمانية كروسه بروكهاوز تاريخ ولادة طلعت عام 1872، أما دائرة المعارف الإيطالية فبينه في عام 1874. كان طلعت في عام 1906-1907 في سلاتيك كاتباً عند مدير البريد، ثم حاول الدراسة في كلية الحقوق في سلاتيك، لكنه لم ينجح في الامتحانات، فتركها ولم يتابع بعد ذلك دراسته.

في عام 1907 وعندما رأت قيادة حزب الطاشناقسوتيون الأرمني مسخط حزب تركيا الفتاة على الاستبداد الحميدي، مدّوا إليهم أيديهم ووقعوا اتفاقاً معهم، بنية الاطاحة بالنظام الحميدي.

\*\*\*

في 10 / 23 تموز عام 1908، وبعد اعلان الدستور العثماني، انقلب قادة الاتحاد الذين كانوا قد تنشقوا رياح الحرية في أوروبا، بل وكان البعض منهم دعاة اللامركزية في الحكم، راحوا يتخللون عن الحرية التي يتنادون بها ويمشطون مركزية سلطة الدولة مستلدين على قوة الجيش.

وفي 6 كانون الأول عام 1908، وفي أول جلسة في البرلمان العثماني، كان النواب الأتراك لا يشكلون إلا نصف الأعضاء، أما نصفهم الآخر فكان من العرب واليونان، والأرمن، واليهود، والبلغار، والفلاخ، أي أن نصف النواب البالغ عددهم 280 كانوا من غير الأتراك، ولم يرض الاتحاديون عن ذلك.

في 8 تشرين الأول عام 1908 كانت التماسا قد ضمت البوسنة والهرسك، وكان الاتحاديون المحصبون قوماً ينظرون إلى ذلك بعين الحقد على غير الأتراك، وعلى الأرمن خصوصاً الذين يشكلون الأغلبية في الولايات الأرمنية، كما في كيليكيا. في شهري كانون الثاني وشباط عام 1909 بدأت دعايات ضد الأرمن.

وكانت سرية في أول الأمر، يصحبها تهديدات وتخويفات من القتل، وحانت الفرصة في 31 آذار عام 1909 واستفاد الاتحاديون من الحركة ضد الرجعية التي ظهرت في استانبول وأغرقوا كيليكيا في الدم، وقد كانت بعيدة إلى حد ما عن منابح عام 1895، وقتل الاتحاديون بالاشتراك مع العسكريين والمتعصبين من الرعاع الأتراك 30.000 أرمني خلال خمسة عشر يوماً، وبلغت خسارة المتضررين أكثر من 350.000.000 دولار، بما فيها أضرار الحرائق والتهديم وغيرها.

وبفضل محكمة عسكرية أعضاؤها من الضباط الاتحاديين التي عقدت في عام 1909 بقي المجرمون من الحكام والعسكريين الأتراك بعيدين عن العقاب، وأفسح ذلك المجال للغواة لارتكاب جرائم جديدة، وكان المفكرون الأتراك ينشرون دعايات تقطر سمّاً وينشرون كتيبات تركية وملزمات تنادي بالتعصب للقومية التركية (أي الباتوركيزم) باسم عمر سيفي، علي جانيب، ضياء كوك أگب، حمد الله صبحي، وغيرهم.

وطلعت الذي كان نائباً عن إدنة في كانون الأول عام 1908 عين عدة مرات وزيراً للداخلية في عام 1908 و عام 1911 و عام 1913.

في 25 أيار 1909، وعندما تقدم اثنان من النواب المفتشين وهما هاكوب بايكيان ويوسف كمال بتقريرين عن مسؤولي منابح أضنة، كان طلعت من نواب رئيس المجلس النيابي، ولم يكثف بمنع قراءة التقارير المقدمة، بل قتل بايكيان بسيفجارية مسممة قدمها له رجل دين تركي، وأرسل يوسف كمال موفداً من طلعت إلى باريس «لدراسة الحقوق»، وبالرغم من احتجاج النواب الأرمن في المجلس دفنت قضية مجازر أضنة في المجلس النيابي العثماني.

وبعدما وضع الاتحاد يده على السلطة، أصبحت الحكومة عسكرية دكتاتورية ومالت الامبراطورية العثمانية بالتلويج نحو الانهيار.

وبقيت كلمات «حرية»، «عدالت»، «مساوات» حبراً على ورق.

• • •

في شهر آب من عام 1910 عقد الاتحاد مؤتمراً عاماً في سلاتيك وفي إحدى جلساته السرية صرح طلعت بك بما يلي: «لقدنا أن نجعل الكافر عثمانياً ولم ننجح، وبقيت أماننا الآن وسيلة واحدة وهي إغناؤهم».

بعد ذلك وافق المؤتمر على سياسة ضغط مركزة شعارها التتريك عن طريق القتل (أنظر غوج - تاميرلي، الجزء الرابع صفحة 207).

أراد حزب تركيا الفتاة أن يبدأ بتتريك ألبانيا وأهلها، فجددوهم من السلاح لكن الألبانيين رفضوا، وجرت حوادث إبادة في البلقان. واندلعت الحرب الإيطالية في 29 أيلول عام 1911، وسقطت وزارة حقي باشا الاتحادية، وخلفتها وزارة سعيد كمال باشا للمقبول نسبياً من قبل الاتحاديين. في حين كان المناهضون للاتحاد يرددون كمال باشا، لكنه كان يرفض قائلًا: «لا أقبل بتشكيل الوزارة قبل أن تظهر البلاد من هؤلاء الأوغاد» (يعني الاتحاديين).

على الرغم من استمرار الحرب الإيطالية، فقد عقد الاتحاد مرة أخرى مؤتمراً عاماً في سلاتيك في تشرين الأول عام 1911، ودارت المناقشات وتركزت على المقررات التي اتخذت قبل عام، واتخذ قرار بمحو اللغات غير التركية وتتريك تلك العناصر، وإذا لم يتيسر ذلك فلتتمتع بالسلاح. ولم يوافق بعض الأتراك على هذا القرار ودخلوا في 21 تشرين الثاني عام 1911 في «حرية - ابتيلاف».

عندما جرت حملة الانتخابات النيابية في كانون الأول عام 1911 ظهر الذين دخلوا الائتلاف كمعارضين للاتحاديين، ولم يتمكن الاتحاديون من تنفيذ قراراتهم كاملة، وما كادت تنتهي الحرب الإيطالية في 15 تشرين الأول عام 1912 حتى اندلعت حرب البلقان في 20 تشرين الأول عام 1912. ووجد الأرمين في الجيش التركي، بعد ما أقر المجلس النيابي بتاريخ 1 تشرين الثاني عام 1909 قبول المسيحيين في الجيش حسب القانون.

عقدت المؤتمرات الاتحادية التالية في استانبول في الأعوام 1912، 1913، 1916، 1917، 1918.

في أيام الانكسار بعد الحرب البلقانية الأولى، كان القبرصي الشيخ كامل باشا اللواتي للاتكليف موجوداً في مصر، فأراد المعارضون للاتحاد أن يعود إلى استانبول، ويتسلم زمام الحكم، فكتب بدوره إلى السلطان ما يلي:

«إن الاتحاد هو مصدر كل التكبّات في البلاد»، وهو يقصد حل الاتحاد، فرد حسين جاهد (فيما بعد المسمى بالحجين) محرر صحيفة «طين» الناطقة باسم الاتحاد قائلاً: «إن كامل يتحدث من المقبرة».

عندما لاحظ الاتحاديون أن زيادة عدد المعارضين العامة في البرلمان العثماني ستكون عائقاً أمام سياستهم العدوانية ومخططاتهم، عملوا على حل البرلمان، وجرت انتخابات جديدة، تحت التهديد والارهاب، وانخفض عدد المعارضين بعد هذه الانتخابات إلى 6، وسيطر الاتحاديون دون جدال على البرلمان وتقلوا مركزه العمومي من سلاتيك إلى استانبول.

إلا أن الجيش البلغاري هزم الجيش التركي وتعبه حتى جأطالجا، وفي هذه المرة صار كامل باشا رئيساً للوزارة (لأن حزب تركيا الفتاة لم يتمكن من إدارة الحكم) وحل البرلمان الذي يشكل الاتحاديون أكثرية فيه، ولكن الرد الانتقامي لم يتأخر، إذ قُبل وزير الحرية في وزارة كامل باشا الجركسي ناظم باشا في 23/10 كانون الثاني عام 1913 بسلاح طغمة شريرة من الضباط والمدنيين بقيادة أنور وطلعت، على درج الباب العالي، وسيطر الاتحاديون من جديد على قيادات الشرطة وعلى كل مرافق الدولة ووظائفها، واستمرت سياسة الإرهاب والاستبداد الاتحادية، وأصبح الذين كانوا ينادون بالحرية والمساواة وحوشاً كاسرة.

أما الأرمن، ففي سبيل المحافظة على الأرواح والشرف والممتلكات كانوا قد استنفلوا كل جهودهم القانونية الرامية إلى إصلاح وضعهم، واضطروا إلى اللجوء إلى الدول الأجنبية للتوسط لهم لدى حكومتهم. وبعد المناكرات التي بدأت في تموز عام 1913، توصلت في النهاية إلى تفاهم في 8 شباط 1914 بعد اجتماع بين القائم بأعمال السفارة الروسية غولكيفيتش ورئيس الوزارة التركية سعيد حليم

باشا، ووقعا خلاله على اتفاق يقضي بادخال إصلاحات في الولايات الأرمنية، وكانت ألمانيا تكتم عدم رضاها عن هذا الإصلاحات، لأنها كانت تريد أن تضع تركيا تحت نفوذها، ولاحياط اتفاق الإصلاحات الأرمنية عقد أنور ورفاقه اتفاقاً سرياً عسكرياً مع ألمانيا في 2 آب عام 1914.

في اليوم السابق لإعلان الحرب العالمية الأولى في 28 حزيران 1914، اغتال شاب صربي من البوسنة اسمه غافريلو برنسيب في سيرايفو ولي عهد النمسا الأرشيدوق فرانسيس فرديناند وزوجته، وقبل هذه الحادثة وبعدة تقابل للمحق العسكري النمساوي الهنغاري للمارشال جوزيف بوميانكوفسكي في استانبول مع السفير الألماني في استانبول فانتغنهام، وكان السفير يقول لبوميانكوفسكي في المقابلتين:

«إن تطبيق الإصلاحات الأرمنية من قبل الحكومة قد أخفق ولم تبق له جدوى، ولم يبق للأرمن الآن سوى وسيلة واحدة، هي أن يمتنعوا الاسلام للمحافظة على أرواحهم وأموالهم». لهذا التصريح مغزى خاص أنه يأتي قبل أربعة أشهر من بداية الحرب - أي دخول تركيا الحرب - (مراجعة «سقوط الامبراطورية العثمانية»، صفحة 163 طبعة لايبزيغ 1926 - Der Zusammenbruch der Osmanischen Reiches - Josef Pomiankovsky

بهذا التحالف مع الألمان تثبت دعائم مقولة «تركيا للأتراك»، وأسلمت قيادة الجيش العثماني إلى الجنرال الألماني ليتمان فون زاندهرس ومن يعاونه من الضباط الألمان جنرالات وقواد ككتاب.

وبغية تنفيذ مخطط إبادة الأرمن ودفن القضية الأرمنية والشعب الأرمني إلى الأبد، تقابل وزير الداخلية طلعت بك في 20 كانون الثاني / 2 شباط عام 1915 في استانبول مع السفير فانتغنهام وشرح له مراحل تنفيذ العملية ورجاه أن لا تدخل ألمانيا أو أن لا تمنع في تنفيذ ذلك المخطط، وها هو السفير الألماني حسبما ذكر في تقريره، ينصح حكومته «بعدم ممانعة الخطوات للتخلة بحق الأرمن».

ويكتب السفاح زعيم الجلادين الطيب بهاء الدين شاكر<sup>(115)</sup>، وهو أحد أكبر أصحاب النفوذ الاتحاديين باسم «الهيئة المسؤولة» في 18 شباط 1915 أنه «لن يترك أرمينيا واحداً حياً في تركيا، وسوف تصادر أموالهم من قبل الحكومة، ومنحت الحكومة صلاحيات واسعة لتنفيذ هذه الأعمال وتحقيق المخططات، وعلى أمناء فروع الاتحاد المسؤولين<sup>(116)</sup> الإشراف على سير الأعمال<sup>(117)</sup>».

ويصرّح بهاء الدين شاكر نفسه مرة أخرى برسالة في 25 آذار عام 1915، أنه «أعطيت التعليمات اللازمة إلى القادة العسكريين<sup>(118)</sup> القاضية بتنفيذ أعمال الإبادة».

وبنية التعرف على أعمال الاتحاديين الوحشية حسب الترتيب الزمني لا بد من مراجعة وقراءة المصادر التالية: «مذكرات»، أحمد عزت باشا، (بالألمانية) 1927 طبعة لايزينغ. ابراهيم ديمو «تشكيل حزب الاتحاد والترقي وذكرياتي عن خدماته الوطنية وثورته القومية» 1939. ابراهيم علاء الدين كوفسا «دائرة معارف الأعلام الأتراك» (1946). أحمد بدوي قران، «تاريخ ثورتنا والاتحاد والترقي» (1948). لطفي أريج «تاريخ الأحزاب السياسية عندنا وتاريخ الحزب» (1949). طارق ز. طونايا «الأحزاب السياسية في تركيا» (1952).

يقول العسكري فون ميكوش الألماني، إن سبعة من الاتحاديين كانوا يصنعون قرارات في اجتماعات سرية ويلفون الأوامر إلى الحكومة (صفحة 72 - 73).

كانت احتفالات 11 (24) نيسان واحدة من الخطوات المتتالية الزمنية المكثفة في تعليمات الإبادة، في استانبول والأقضية، والمزاوالات اللانسانية والجرائم المرتكبة في المناطق المأهولة بالأرمن.

واللقاء ستار على هذه الوحشية هيئت من قبل تعليمات وأوامر بقوانين مزيفة مراوغة.

نقدم ترجمة لأمر سري (حضره طلعت ويتعلق بتشريد وتقتيل الأرمن) مليء بالزيف والمراوغة والأكاذيب.



عرض هذا الأمر الخطي على مجلس الوزراء في 13 أيار (1915) و «يسري مفعوله» اعتباراً من 16 أيار (1915)، إلا أن الجرائم كان قد بدىء بتنفيذها قبل ذلك التاريخ بكثير. بموجب الأمر السريّ يحمل الرقم 280.

الوزراء الذين استمعوا إلى تقرير طلعت في مجلس الوزراء علناً عن طلعت هم: سعيد حليم باشا الرئيس، أنور وزير الحرية، جمال وزير البحرية (كان غائباً لوجوده في سوريا)، خيرى شيخ الاسلام، بيرزاده ابراهيم وزير العدل، علي شكري وزير المعارف، أحمد نسيمي وزير الخارجية، خليل وزير دولة، مصطفى شرف وزير التجارة، كمال وزير التموين، جامبولاد وزير قوى الأمن العام، علي منيف وزير الأشغال العامة.

قبل وبعد أشهر من هذه الجلسة، كان كل طلب أو اقتراح يقدم إلى المجلس من النواب الأرمن أو من البطركية، يحاطل في الرد عليه، بل ويكون مجالاً للتندر والسخرية أحياناً.

نص التقرير السري هو التالي:

### الأسباب السياسية لاجلاء الأرمن وترحيلهم

من معالي وزير الشؤون الداخلية طلعت بك أفندي  
إلى دولة وفخامة رئيس الوزراء الحاكم سعيد حليم باشا  
نص التقرير السريّ الخطي.

رقم 280، 13 أيار 1331 (1915).

ولا يخفى على دولتكم ما يفعله جماعة الأرمن على كافة الأراضي العثمانية والسلطنة العليا من أعمال ترمي إلى الثورة وقلب نظام الحكم وإيقاع الفتنة والتفرقة بين مواطني الدولة بالتهديد والوعيد وأعمال التفريق بين جماعة الأرمن والاتصال مع الجهات الأجنبية بغية التوصل إلى الانفصال الكامل عن السلطنة، ولقد عمدوا إلى التصدي لأرادة الحكومة ومهاجمة مراكز الشرطة بين حين وآخر، وهي أعمال تبدو فيها نوايا الثورة، وانتقدوا الاصلاحات والأعمال التي

قامت بها الحكومة في مضمار أمن وسلامة البلاد، وقد استمروا في ألامهم وخداعهم الخارجية، رغم شعورهم بفاعليتها في حين ما كان يجب عليها أن تتعدى كونها قضايا داخلية بحة<sup>(119)</sup>. علماً بأن الاصلاحات الداخلية ما كان يجب أن تتم بتدخل العناصر الأجنبية، أو أن تكون قسنية بحث بين الدول لأنها تخضع للمراقبة ولترتيبات يتطلب تأمينها في بعض الولايات العثمانية، وتفرض وجودها لتأمين تلك الترتيبات.

لقد أدت الاصلاحات والتنظيمات التي تقام من قبل الحكومة العثمانية على النمط الأجنبي إلى الانقسام والتفرقة، وقد أدت قديماً إلى كثير من الماسي وهو أمر مؤكد بأمثلة مؤلة. إن الاستقلال وحالة استمرار ارتباط البلاد العثمانية وتدخل الأجانب في مثل هذه الأعمال جلب انتباه الحكومة. والحكومة بدورها وفي سبيل أهدافها الحيوية أعطت هذه الأمور أهمية كبرى بغية حلها جذرياً، لانهايتها وإزالتها كلياً. لهذا حصّرن الأسباب وأخذنا بعين الاعتبار ضرورة البقاء على استعداد للغدى لها. مؤخراً، وفي المناطق المتاخمة لمناطق الحرب، وعندما كان الجيش العثماني مشغولاً بمواجهة قوات العدو والمهاجمة، عمل تسم من السكان الأرمن على عرقلة تحرك الجيش<sup>(120)</sup> وأعاقوا وصول الغذاء والأكيرة الحربية إليه عدا عن إعاقة تنقل الجنود. لقد وحدوا جهودهم وأمالهم مع العدو، بل واتحدوا مع خطوط العدو وراحو يهاجمون الجنود والمدنيين داخل حدود البلاد وتسببوا في قتل النفوس وهدم المباني ونهب الأموال وأمنوا المعونة الغذائية لقوات العدو والبحرية، وأرشدوه إلى الأماكن العسكرية الحصينة.

ولسلامة تحركاتنا، قررنا إبعاد هذه العناصر من مناطق الحرب، ومن تلك القرى التي توجد فيها مثل تلك الحركات أو أصبحت معاقل لهم.

ولقد بدأ التنفيذ فعلاً بالاتفاق بين الحكومة المركزية والادارات المحلية لترحيلهم بواسطة قوات الشرطة من مناطق وان وبليس وأرضروم.

اعطيت ايضاحات من قبل طلعت بك، أنه تحت ضغط الضرورة تقرر أن

يرحل كل الأرمن من المناطق التالية: يتليس، لوضروم، وان، أشنه، مرعش، حلب، أنقرة، ديار بكر، معمرة العزيز، طرابزون، سيواس، جانيك، القيصرية، خودلوينديكار، فينديكار قره سي، نيده، قره هيسار صاحب، قونية وإزميد.

والأمر يقضي، باستثناء مدينة أشنه، مدينة سيس، مدينة مرسين، بترجيل الأرمن من ألوية أشنه ومرسين وقوزان (هاجن) وجبل يركات إلى جانب مدينة مرعش وترجيل الأرمن من لواء مرعش ومن القضاء المركزي من ولاية حلب، وترجيل الأرمن من اسكندرون وبيلان وحسر الشغور وأنطاليا أفضية ومدنا، ولقد بدأ بالفعل تنفيذ هذه الترحيلات نحو الولايات الجنوبية.

وبصورة استثنائية يرسل أرمن المناطق الشمالية المتاخمة لشمال ولاية وان إلى جنوب لواء أورفة، وإلى الجنوب الشرقي من مدينة حلب وإلى المنطقة الشرقية من ولاية سوريا وترجيلهم واسكانهم في الأماكن التي تعينها لهم الحكومة.

وعلى كل، فقد بدأت أعمال الترحيل من قبل وهي تستمر الآن، ولقد قبل هذا الاقتراح تأمينا لمصالح الدولة، ولما كان لا بد من ربط هذه الأعمال برابط قانوني فقد لوحظ اخراج هؤلاء المهاجرين واسكانهم في أماكن معينة.

وحرصاً على سلامة المرحلين وسلامة أموالهم وراحتهم في الطريق التي سيقطعونها حتى وصولهم إلى أماكنهم المقيمة، تتكفل إدارة المهاجرين بتأمين غذائهم وراحتهم، وسوف تقدم معونات اقتصادية ومالية للمحتاجين، على غرار الحالات المماثلة، فبني لهم بيوت من قبل الحكومة وتؤمن للمزارعين البنود وللحرفيين الأدوات، وسوف يعاد لهم ما تركوه قبل رحيلهم من أموال وأماكن أو ما يعادلها مادياً<sup>(121)</sup>، على أن يوضح مكانهم في البيوت التي تركوها مهاجرين أو عشائر، وتسلم بيوتهم وأراضيهم إلى هؤلاء المهاجرين بعد تقدير قيمتها، كما تسجل الأموال غير المنقولة التي تركوها في الأفضية والمدن، وتقدر قيمتها وتسلم إلى المهاجرين، وما لا يمكن استعماله لبساتين الزيتون والتوت والكروم والمحمضيات والدكاكين والحانات والمعامل والمخازن وما شابه من الممتلكات تباع

بالمزاد أو تزجّر، وما يرد من أموال تودع أمانة باسم أصحابها في صناديق الدولة المالية لتسليمها إلى أصحابها، وتدفّع المصاريف المترتبة على ذلك من الأموال المخصصة للمهاجرين.

ولتحقيق هذه العمليات صدر قانون مخصوص بتطبيق تعليماته لتتم العناية والحفاظ على الأملاك المتروكة، بصورة عامة، وحسب نص القانون، وبغية التعجيل في تنفيذ تلك القضية وجعلها قانونية ووضعها تحت التفتيش والمراقبة، يعمل حسب التعليمات التي تصدرها الوزارة، وتمطى القرارات وتشكل لجان مساعدة.

ويدعى الموظفون الشهريون إلى العمل بحقوق وواجبات محددة، وتكون اتصالهم مباشرة بوزارة الداخلية، وتتألف هذه اللجان من رئيس وعضوين ينتخب أحدهما من موظفي وزارة الشؤون الداخلية والثاني من موظفي وزارة المالية، وتشكل لجان ممثلة وترسل إلى المناطق المختلفة لممارسة مهامها، أما المناطق التي لم يرسل إليها لجان فتناط مهمة تشكيلها بولاة تلك المناطق استناداً إلى أحكام هذا القانون<sup>(122)</sup>. ويترك لدولتكم الأخذ بعين الاعتبار واتخاذ القرارات في جلسة مجلس الوزراء. 13 أيار 1915 .

(في الهامش كتب: «موجه لجه عمل» أي: «للتطبيق حسب المضمون»).

16 أيار 1915

بعد يوم واحد من تاريخ هذه الوثيقة، أي في 14 أيار 1915 نشرت في الصحف التركية قانون من 3 مواد تتعلق بترحيل الأرمن.

كان هذا القانون في التعميم الموزع بين الوزارات يتألف من 8 مواد بقيت خمس منها سرية وتتعلق بمصادرة أملاك الأرمن.

لقد تمكن كاتب هذه الأسطر من نقل مضمون هذه المواد السرية مع غيرها من الوثائق من سجلات محفوظات وزارة البحرية، عندما تم الاستيلاء على غرفة المحفوظات هذه من قبل لجان الحلفاء في العام 1921.

## محاضر ضبط اجتماعات الإبادة

لقد أخفيت محاضر جلسات الإبادة التركية للأرمن وغيرها من الأوراق الوثائقية المتعلقة بإبادة الأرمن من قبل الوزارات التركية في تشرين الأول عام 1918 ، لكي لا تبقى أدلة تدنيهم في المستقبل.

وقسم من هذه الأوراق الوثائقية هي أوامر وقمها الوزراء إلى رؤسهم من الولاة والمتصرفين عبر مراسلات بينهم، وأوامر وتعاميم من وزارة الحربية إلى القواد ورسائل تتعلق بالمصاحرة والاستيلاء على الأملاك.

وهناك مراسلات وبرقيات ورسائل سرية متبادلة بين التشكيلات الخاصة أداة الإبادة التي نظمتها الحكومة تتعلق بإبادة الأرمن.

عزيز بك، أحد قادة التشكيلات الخاصة وكان سابقاً مدبراً للأمن العام وقبل فرار طلعت في أوائل تشرين الأول عام 1918، وقبل عزله من وظيفته، أخذ كل الأوراق الوثائقية المتعلقة بالتشكيلات الخاصة وحزب الاتحاد والمركز العمومي وأخفاها ولم يرجعها ثانية.

ومع ذلك، وعندما تشكلت محكمة حرية بعد الهدنة «بنية محاكمة السفاحين»، وجدت في ملفات اللجنة الخامسة في المجلس النيابي وثائق تؤكد وجود أوراق سرية بتشكيل فرق سفاحين (خارجين على القانون) قوامها مجرمون ومسجناء أعطى سيولهم لهذه الغاية اعتباراً من تشرين الثاني عام 1914. وتوجد تحت أيدينا أوراق بهذا الخصوص تحمل التواريخ 16 تشرين الثاني و 16 كانون الأول عام 1914 و 20 تشرين الثاني و 16 كانون الأول و 19 كانون الأول عام

1914، تلك التواريخ التي لم يكن لانكسار صاريغاميش وجود ولم تكن أعمال القتال الدفاعية قد بدأت في وان. وفي شهري تشرين الثاني وكانون الأول من عام 1914، كانت ترتيبات تشكيل فرق الخارجيين على القانون قد بدأت في مناطق لزميد باليك اسير، صامصون وبروصه.

نشر الأتراك لتبرير أعمالهم البربرية عدداً من الكتب.

الكتاب الأول باللغة التركية القديمة «الأحزاب الأرمنية والحركات الثورية قبل المستور وبعده» - «أرمني كوميتيلربنين حركتي اختيلايه لري مشروطيتدن أول وصورنه». عام 1916، للطبعة الحكومية (مطبعة أميرية)، وهذا الكتاب متخوم بالأكاذيب، مثل كتاب بالفرنسية، عنوانه «المسألة التركية الأرمنية» صدر في برن (سويسرا) من قبل ألفريد رستم، وكان رستم يهودياً بولونياً، تنترك عندما تزوج من امرأة تركية وغير اسمه من ألفريد إلى أحمد، وأصبح أحمد رستم، وقد نشر الكتاب عام 1918.

شغل أحمد رستم قبل الحرب العالمية الأولى منصب سفير تركيا في واشنطن اعتباراً من عام 1910 حتى عام 1916، وكثيراً ما كان بهبشه ينشر أكاذيب ملفقة في وسائل الاعلام الأمريكية، كما وصكت دوائر البيت الأبيض الأمريكية سنة كاملة لحسابات سياسية مختلفة حتى بدايات عام 1916، وفي عام 1916 استدعى البيت الأبيض السفير رستم لمقابلته، ودون تبادل أي حديث معه سلمه أوراق اعتماده وطرده من البلاد. وفي عام 1919 انضم رستم إلى مصطفى كمال، ومضمون كتابه هو نفسه الذي تضمنه الكتاب السابق التركي «الأرمن غير أوفياء»، «الأرمن يملكون أسلحة»، «يملكون قنابل»، «ولقد هجروا للضرورة العسكرية» وما شابهها من المفتريات. وتظاهر بتجاهل المجازر التي بدأت في خريف عام 1914 ووضعت مخططاتها موضع التنفيذ مع استغلال اندلاع الحرب.

بعد رستم، وفي عام 1928، أصدرت خالدة أديب كتاباً عن الأرمن

بالانكليزية بجزيين بعنوان «مذكرات»، يتضمن كليشة الأكاذيب نفسها.  
وفي عام 1950 أصدر تركي آخر يدعى أسعد أوراس (كان قائلاً سابقاً  
للشرطة، حسب معلومات وردت) كتاباً مؤلفاً من 785 صفحة بالأحرف اللاتينية  
واللغة التركية، طبع في أنقرة، والكتاب دراسة ليست علمية، بإحصاءات ناقصة،  
ظاهره الحياد وباطنه مثل المزبانية الآخرين، يدعي أن التركي هو الضحية،  
والأرمني «هو للمذب».

لكن هناك كتاب تركي آخر يستحق الاهتمام ولفت النظر، هو كتاب «الوجه  
الداخلي للاتقلاب التركي» ( «تركيا انقلابين ايج يوزو» )، للكاتب التركي مولان  
زاده رفضت بالحروف التركية القديمة ويتألف من أربعة أقسام، طبع عام 1929 في  
مطبعة «الوقت» في حلب، هذا التركي أيضاً يكرر الأفكار نفسها والشكل نفسه،  
الذي تحدث به عضو الائتلاف داماد فريد باشا في حزيران عام 1919 في باريس  
أمام المؤتمر وقال: «لقد تكبد الأتراك خسائر أكبر مما تكبده الأرمن أثناء الحرب».

في رأي مولان زاده رفضت أن المذنبين هم الاتحاديون في عهدهم الأسود  
وفرق الخارجيين على القانون الذين كان عددهم يبلغ 8000 - 10000 تقريباً.

والتركي الأناضولي غير مذنب، والتهجير والتقتيل حصل بعد مشاغبات الفدائيين  
الأرمن وبعد صلوات وإن وبدلية الاستيلاء على قلعة شايين قره هيسار.

في التاريخ تحدد الحوادث بالتواريخ، ولكن لم يرد تاريخ صحيح في كل تلك  
الكتب التركية كي لا تظهر الحقيقة كاملة ويخلق شك واضطراب في تبيان  
التواريخ الصحيحة للأحداث. ولحسن الحظ وقعت في أيدينا وثائق رسمية أخرى  
كثيرة تواريخها تدعم الحقيقة وتبين النية التركية المبيتة للإبادة.

لو أن محكمة عادلة دققت في تلك الكتب لألقت بالقسم الأكبر منها في  
سلة المهملات.

ويدعو أن مولان زاده رفضت كان عدواً للاتحاديين وقام ببعض التصريحات،  
التي نترجم نصها التركي حرفياً:

حسب مولان زادة وضعت «كان الاتحاد والترقي يمسك بقبضته زمام الامبراطورية العثمانية، وان الجنرالات والضباط الأعضاء في هذه الجمعية درسوا في ألمانيا ويحملون على القوة الألمانية» (صفحة 4).

«كان قادة الاتحاد مستسلمين للتنفيذ الألماني، وعندما جاءت بارجتان ألمانيتان إلى تركيا، ادعت أنها اشترتھما من ألمانيا، وذهب سعيد حليم رئيس الوزارة إلى المركز العمومي للاتحاد ليزف هذا الخبر، لكنهم كانوا على علم به هناك وهم يتحدثون عن موضوع الاستيلاء على مصر والقوقاز وفتح طريق الطورانية (صفحة 7). وأثناء هذه المشاورات صرح جاويد أن الافلاس يعم البلاد ولا توجد أموال للاتفاق على الحرب، وأكد أنور أنه سيقبض أموالاً من ألمانيا، وعندما دخلت تركيا الحرب، وضعت ألمانيا قوة ضاربة عسكرية في المضائق، وحضر السفير الألماني فاتغنهام إلى المركز العمومي وقال: «ماذا تريدون بعد؟ سوف نتحالف مع بلغاريا، وبقي عليكم أن تقضوا على العناصر الأخرى (الأرمن) التي ترزعجكم، وتستولوا على القوقاز وتفتحوا طريق الطورانية (صفحة 13). وإذا تأخرتم أسبوعاً آخر تضيعون كل مكاسبكم».

وصرح أنور بأن ألمانيا مدت يدها ولا نستطيع أن نرفض التحالف معها واقتراحها بسلامتنا (صفحة 25).

في حين أن معاهدة التحالف كانت قد وقعت سرّاً في 2 آب عام 1914، قبل 10 أيام من هذه المشاورات.

حسب مولان زادة، فإن أحد الذين عملوا على دخول الحرب هو الصهيوني من قادة البنائين الأحرار اليهودي قره صو أحد الأعضاء المنتفلين في الاتحاد، ولنضيف أن قره صو هذا هو الذي عرض على عبد الحميد بواسطة وزير الخارجية النمساوي اليهودي إيريتال وعن طريق Wiener Bank Verein في 1 أيلول عام 1901 منحه مبلغ 20.000.000 ليرة ذهبية (100.000.000 دولار) قرضاً من الجماعة الصهيونية. إضافة إلى 5.000.000 ليرة ذهبية (25.000.000 دولار) هبة



مقابل إعطاء اليهود أرضاً في جنوب بحيرة طبريا (فلسطين) (صفحة 73).

### الاتحاد، الحرب

#### والوجه الحقيقي للحكومة التركية

وكانت أوزار الحرب قد اشتدت في خريف عام 1914، ولم تكن البواجر الحربية الانكليزية والفرنسية قد ضحت الدردنيل بعد، فالمضائق كانت مغلقة ولكن السواحل كانت تحت الحصار.

وكانت روسيا قد انتقت قسماً هاماً من جيشها من القوقاز وأرسلته إلى الحدود وانتقلت موقف الدفاع.

أراد أنور الذي لوثقى منصب القائد العام أن يتفحص الجبهات الروسية، وعندما علم أن القوات الروسية على الجبهة ضعيفة، دفعته أطماعه لحيازة أكبر ودون أن يأخذ بإعتباره فصل الشتاء وحاجة الجيش إلى التموين في حال إبتعاده عن مراكزه، أراد الهجوم على الروس تحت قيادته. لكن قائد الجبهة الروسية التركي الداماد حافظ اسماعيل حقي باشا لم يكن موافقاً وطلب ضباط جيشه للتشاور. فاقترح أركان الحرب من الضباط، اتخاذ موقف الدفاع في فصل الشتاء (1914 - 1915) وبعد إكمال نواقص الجيش وحتى صيف 1915 يبدأ الهجوم.

إلا أن رئيس الأركان (الألماني) برونسارت باشا (فون شيليندورف) الذي كان مع أنور صريح بأن الجيوش الروسية قد ضعفت نتيجة للهجمات الألمانية، وهكذا أثر على أنور واقترح الهجوم على الروس بنية تخفيف الثقل عن ألمانيا، وعلى الرغم من اعتراض ضباط الجيش التركي، عمد أنور مستغلاً مكانته كقائد للجيش، إلى إصدار الأمر بالهجوم على منطقة صاريناميش، وأيدت أفضل الجيوش الشمانية في كانون الثاني عام 1915، وحسب التقارير والمعلومات الوثيقة فقد الأتراك 75.000 جندي (صفحة 82) (123).

استغل الروس إنكسار الجيش العثماني القظيح وبدأوا بالهجوم المماكس، إذ

بدأوا بالتقدم نحو وان من جهة، ومن البحر من جهة ثانية من لواء لاطيستان باتجاه ولاية طرايزون، ومن الجبهة المركزية باتجاه أرضروم وأرزنجان.

أما الفنانيون الأرمن المتطوعون، فكانوا يتقدمون الجيش الروسي ويفظون في القرى التي يدخلونها، يقتلون النساء والشيوخ والأطفال دون رحمة<sup>(124)</sup>.

كان الثوار الأرمن يمارسون أعمالاً إنتقامية، بسبب مقتل آبائهم أو أمهاتهم في الأحداث السابقة، ومنهم من قتل أو اغتضبت نساؤهم أو أخواتهم أو بناتهم أو أخوتهم وأولادهم وأحرقت منازلهم أو أكوأخهم أو نهبت وهدمت، ومن الطبيعي أن تبقى نار الإنتقام متأججة في قلوبهم<sup>(125)</sup>.

وكان السياسيون يعرفون ذلك عنهم، لذلك انتخبوهم ليتقدموا الجيش، بينما كان قد جرى إتفاق بين قادة حزب الطاشناقسوتيون وقادة الاتحاد والترقي ينص على أنه حين تنشب الحرب بين تركيا وروسيا يتعهد الأرمن بالبقاء على الحياد، وفي المؤتمر الثامن لحزب طاشناقسوتيون عام 1914 الذي جرى في أرضروم قبل هذا العهد<sup>(126)</sup>.

عندما علمت حكومة الاتحاد والترقي، أن الثوار الأرمن صاروا طليعة لجيش الروس، اتخذوا منها ذريعة لإلغاء الإتفاقية التي عقدت مع حزب الطاشناقسوتيون باسم الأمة الأرمنية، وإلقاء القبض على قادة الأرمن الموجودين في استانبول وباقي الولايات واحداً واحداً وأرسلتهم إلى أماكن مختلفة، ثم عمدت إلى قتلهم أثناء الطريق.

من استانبول أخرجوا زوهراب، وفارتكيس وديران كيليكيان وغيرهم من الأشخاص المعروفين بكونهم من رجال الأدب والفكر المحترفين والمقربين، وساقوهم بعيداً. الأفنديان زوهراب وفارتكيس قُتلا بين ديار بكر وحلب، أما ديران كيليكيان فقد قُتل بين جوروم (أو تشوروم) وأماسيا.

قتل كل من خاجاك، وزارتاريان، وجانكوليان وأكونتي والدكتور داغافاريان في المكان المسمى جين ده ره سي في الطريق المؤدية إلى ديار بكر (صفحة 83).

وأفندوا الجنود الأرمن الشباب بعد إلحاقهم بطابور العملة في الجيش التركي وتشغيلهم أشغالاً شاقة.

بهتت هذه الأوضاع القلقل في نفوس الأرمن ودفعتهم إلى التفكير في الدفاع عن النفس والثورة<sup>(127)</sup>.

أخيراً استولوا على وان، وهرب الوالي جودت بك صهر أنور، وريثما وصل الروس كان الأرمن قد شكلوا حكومة مؤقتة وانتخبوا رئيساً لهم آرام مانوكيان، ومارسوا التعذيب والتككيل الفظيخ بالشعب التركي هناك<sup>(128)</sup>.

تأثر قادة الاتحاد والترقي كثيراً بهذه الأحداث، وزاد من سخطهم حرب صهر أنور أمام الأرمن، وبغية إتخاذ قرار بالإبادة بشرط أن لا يبقى أرمني واحد حياً عقدت جلسة سرية للمركز العمومي (صفحة 83).

كثيرون لا يجدون كتابي هذه مناسبة، وأنا أقدم القرارات بهذا الشكل. ومع أن هذا الشكل هو الأصعب إلا أنه الأكثر حيوية، حتى يرى القارئ الحقيقة بسهولة أكبر ومن دون عناء، إذ تكون الحقائق قد بسطت بشكل مفصل، وتظهر أيضاً مقدرة المبرزين العلمية ومبادئهم السياسية والاجتماعية، وتتوضح قناعاتهم. «قتل الأرمن وتشريدهم جريمة سياسية في منتهى الوحشية التي تقطر القلوب.

أرسل الأرمن ثولراً فدائين إلى الجيش الروسي، واستولوا على وان وأجبروا جودت بك صهر أنور على الفرار، ولهذا السبب قرر قادة الاتحاد والترقي في جلسة سرية في المركز العمومي إبادة الأرمن بحيث لا يبقى أرمني حي دون النظر إلى الطفل وغير الطفل، وبسبيل تنفيذ هذا القرار شكلوا فرقاً من الجناة العصاة الخارجين على القانون مصاصي الدماء تحت اسم «التشكيلات الخاصة» وعينوا عليها لجنة ثلاثية تنفيذية (أوجلرا جراكوميتسي) مؤلفة من الدكتور ناظم، الدكتور بهاء الدين شاكرو وزير المعارف شكري<sup>(129)</sup>.

لا تجوز الكتابة عن هذه الأحداث والمرور عليها مرور الكرام، ولا يمكن تصوير هذه الفظائع المتناهية، على الشكل الذي جاءت فيه.

كانت طليعة جلسة الاتحاد والترقي السريّة المفجعة التاريخية تكمن في التعليقات التي شرحها أشخاص ذوو نفوذ أترك كانوا هناك وأسلوبهم في مداورة الحديث الذي يميل إلى الكشف عن قدراتهم العلمية وقاعاتهم الاجتماعية والسياسية، ولا شك في أن هذا القرار، بهذا الأسلوب يكون مفهوماً أكثر ويخدم التاريخ، لتعيين المسؤولين الحقيقيين عن المذبحة الكبرى<sup>(130)</sup>.

لقد اقتطعت هذه الأحداث والحقائق من مصدر موثوق به في حينه، (صلاحيت دار وموثوق الكلام) اعتمدت عليها في كتاباتي.

وجدت من المناسب أن أعرف بالشخصيات المسؤولة عن الجرائم المريعة التي حصلت تجاه الأرمن وأقدّم محضر ضبط المذكرات بخصوصهم.

محضر ضبط الجلسة (صفحة 84).

«عقدت الجلسة السرية برئاسة طلعت، أعطى الكلام الأول للدكتور ناظم. - الدكتور ناظم وبصوت متحمس، شرح المسألة وسردها على الشكل التالي: «انخواني المحترمين، تكون ثمرة الثورات غير الدامية فجة مرة عسيرة الهضم. إن بوادر خطر ثورة تلوح في الأفق، ولقد تحدثت عنها مرات عديدة، ها هم الأرمن يستغلون ظرف الحرب، وعلى الرغم من تعهدهم بالبقاء على الحياد، لم يحترموا وعدهم وصاروا فذائين في جيش الروس، وشكلوا فرقاً ثورية راحت تقتل الناس في القرى والأقضية والمدن التي يدخلونها بلا رحمة وأشعلوا ثورات في أماكن مختلفة وهجموا علينا وهددوا مواقع حدود جيشنا.

وفي وان عمد قائد أرمني يدعى آرام مانوكيان إلى إجبار الحاكم جودت بك وهو صهر البطل أنور على الهرب وشكل حكومة مؤقتة.

كذلك فعل أرمن شاين قره هيصار واستولوا على قلعتهما ورفعوا على أراجها علم الثورة، ومع ذلك فإن والي سيواس معمر تصدى لهم وأبادهم بحيث لم يترك واحداً منهم على قيد الحياة، وقد وصلتنا أخبار تؤكد أن هناك استعدادات

لإشغال الثروات في كل مكان، وها هو وزير الداخلية بينكم، فأسألوه (صفحة 84) (131).

طلعت: «نعم، أقوال الدكتور ناظم صحيحة، لقد وقف هؤلاء التعاليم على أقدامهم من جديد، يجب إنزال العقوبة الفاصلة بهم».

حسن فهمي: (نائب قسطنطين): «ماذا يريد أولئك؟ لماذا لا يقدر عهد الحرية هذا؟ أريد أن أقول إنها رحمة. أنا، خادمتكم، كنت شخصاً في حالة يؤس في عهد الاستبداد أتجول بين مدن ثلاث أعظ المؤمنين وأحصل على قروش معدودات أتدير بها أمر معاشي. والحمد لله، جاء عهد الحرية وصرت نائباً، وسعيداً، فماذا يريد أولئك (الأرمن) بعد؟ لماذا لا يرضون مثلي بالنعمة التي حصلنا عليها ويقعدون مرتاحين».

الدكتور ناظم: «ماذا يريد أولئك (الأرمن)؟ فلأفهمكم، خرجوا أفندي، إنهم يريدون القضاء علينا، يقعدون في ديارنا ويحكمون علينا، ويقولون: أيها الأتراك، اخرجوا من هذا المكان ولرحلوا، أنتم لستم أصحاب هذه الأرض، هذه الجبال وهذه الغابات وهذه الأنهار لنا منذ القدم، منذ البداية هي لنا، والتاريخ شاهد علينا. هنا ما يريدون قوله، هل فهمت الآن خرجوا أفندي...».

حسين فهمي: فأذلهم الله بقدرته وأفناهم وأرسل أجسادهم التتة إلى الجحيم. أغا أوغلو أحمد: فلتترك الدعوات واللمعات جانباً، ولتفهم ما هي الأسباب التي أدت إلى حادثة وان، باختصار لتفهم الدوافع الحقيقية لها، وبموجبها تتخذ التدابير اللازمة لها. هل تتكلمون وتشرحون لنا ذلك بالتفصيل؟

طلعت: «طبعاً، طبعاً، لم لا؟ أنا أشرح لكم الأمر، قبل الدخول في الحرب، توصلنا مع قادة الأرمن إلى إتفاق يقضي بأن يبقى الأرمن على الحياد في حالة الحرب. فلا يقدمون معونة لا لنا ولا للروس، وفي الإتفاق المبرم بهذا الخصوص في جلسة في أروستوم، قبلوا بهذا الإتفاق،

لكنهم بدلوا الحالة الآن، لأنهم أرسلوا فدائين للعمل مع الجيش الروسي ونكثوا بذلك بههمهم، ونقضوا الاتفاق، لقد دخلوا في علاقات مع الروس بحجة ردهم. ويعلم الوالي جودت بك، وأوامره اعترض لاشخان واثنين من رفاقه وقتلوا وانتهى الأمر منهم، ثم استحضر الوالي النائب فراميان مكيلاً بالسلاسل وزججه في السجن، وأراد التخلص من مانوكيان أيضاً، لكن كان مانوكيان أكثر حيلة، ثار وأجبر الوالي جودت على الهرب. ويتشكيل حكومة مؤقتة، صار رئيس حكومة، هذه هي القضية. منسل قوات من كل جهة، ها هي جريدة أوترو يوغو التي تصدر في روستوف تكتب مقالاً تحت عنوان «10 أيام» من 6 نيسان حتى 16 منه، فلأقرأ ترجمتها وهي تفسر الحادثة.

ويمسك طلعت الورقة بيده ويقرأ ما يلي:

«سنة قرون ونحن نكافح ضد دولة متوحشة ظالمة، تدوس على الحق والحضارة. إننا مستمرين في القتال دائماً ضد جودت المتعطش للدماء والسفاح الذي أسال دموع الأرمن. لقد أعلنوا جهاداً مقدساً، وأبادوا ضمن البلاد نساء وأطفالاً وشيوخاً وشباباً ومرضى ومقعدين كأنهم أعداء.

نحن أرمن فاسبوراكان، ها نحن نقاتل جماعات وفرادى منذ عشرة أيام وبكل قوانا، سوف يكون قتالنا هنا رمزاً لا يتسى في تاريخنا، وسوف يقدر في كل مكان عند الأمم المتحضرة خلال الحرب الكونية ويدهشهم، سوف يعلم العالم كله أننا نحارب بحفنة من الأبطال من أجل الحق والعدالة، الرب المنتقم معنا، وسوف يكون أجرتنا مجد وشرف أبهالنا».

أخا أوغلو أحمد: «كيف يجوز لحزب الطاشناقسوتيون أن يمثل الأمة الأرمنية؟ الحزب يستطيع فقط أن يتحدث باسم جزء واحد فقط من الأمة الأرمنية الذي انتسب إليه، ولهذا، لا يمكن اعتبار كل الأمة الأرمنية

مسؤولة، أنتم انتقمتم مع جزء واحد فقط أي مع الطاشناقسوتيون فقط من الأرمن، ولا يمكن اعتبار باقي الأرمن موافقين على هذا الاتفاق، فليس كل الأرمن من الطاشناقسوتيون. إنهم لم يجمعوا كل الأرمن حولهم، حتى أن الكثير من الأرمن ضد هذا الحزب، لأن طاشناقسوتيون حزب يبنى سياسة متطرفة تعتمد على الإرهابيين، ثم، يا أفندي، إن الإتفاقية المبرمة مع حزب الطاشناقسوتيون والاتحاد والترقي لا قيمة لها. إن الأرمن الموجودين في بلادنا حسب قانون الخدمة العسكرية مدعوون لحمل السلاح، وهم يساقون إلى محاربة الروس، والأمر نفسه يتم في الطرف الروسي، فإذا نشبت الحرب بين تركيا وروسيا أين تبقى قيمة الإتفاقية المبرمة مع حزب الطاشناقسوتيون والتي تتعهد بالبقاء على الحياد؟.

طلعت: لكن الذين اجتاحتوا وإن أشعلوا ثورة في شايين قره هيصار واستولوا على قلعتها هم قادة الطاشناقسوتيون وعندما وقعت هذه الحادثة كان على الطاشناق أن يقفوا على الحياد، مع الأسف سلك قادة الحزب معنا سبيل الخلفاء. ادعى الطاشناق أنهم يمثلون كل الأرمن، مثلما نحن نمثل كل تركيا، الطاشناق مقتنعون بتمثيلهم الأمة الأرمنية، فإن كانوا يكذبون، فالمسؤولية لا تقع علينا، بل تقع عليهم. استمعوا إلى المقال المنشور في جريدة أوترو يوغو بتوقيع سيفيرهان في العدد 142 تحت عنوان «الحلم يتحقق».

أخيراً، وبعد قرون طويلة يتحقق الحلم الذي ظل يناعب قلوب الأرمن. وسيبقى هذا الحلم ميراثاً للأطفال...، (ويتابع طلعت القراءة مع بعض المقاطعة في الكلام) (صفحة 87).

قره كمال: «فليموتوا، وإن لنا، للاتحاد والترقي للقدس، لا أحد يستطيع أخذها منا».

حسن فهمي: أليس أراهم الخائن هنا نائباً لوان؟.

طلعت: يتابع القراءة....، واحل وان...».

حسن فهمي: «لا يكون الله مع الكافرين المشركين، الله معنا» .

طلعت: يتابع القراءة....

قره كمال: «فليسقطوا، فليسقطوا...» .

طلعت: يتابع قراءة المقال (صفحة 84).

قره كمال: «أيها الأرمن، قريباً تكون، لن تبكوا بل مستقلون».

طلعت: يتابع قراءة المقال.

قره كمال: «ليسقط الأرمن، هذه الدمار تخص السلطنة المقدسة، لن ترك أحداً

يعد يداً على هذه الأماكن».

الدكتور ناظم: «لا تسير باخرة الجينة بالكلام. نحتاج إلى عمل، عمل فقال، إن

الأرمن يشبهون قرحة متورمة، أو جرحاً، يبدو في الظاهر خدشاً

بسيطاً وإذا لم يعالجه مبضع جراح ويطهره، يستفحل أمره ويمت.

يجب القيام بعمل، عمل فقال لو أردنا أن نقوم بأعمال تقشير هنا

وهناك على غرار ما فعلناه في أضنة عام 1909، نال الضرر بدلاً من

الفائدة، وعندما نفكر جدياً بالقضاء عليهم ستثير انتباه العناصر

الأخرى كالعرب والأكراد، وبدلاً من أن يكون الضرر واحداً يتعدد،

ويكبر وتصبح عندك العملية. لقد تحدثت كثيراً في هذه المجالس،

وسأكرر من جديد، إذا لم يتم التطهير هذا كاملاً ونهائياً يأتينا الضرر

بدل الفائدة، يجب أن نبحث الأرمن من الجنور، ولا يجوز ترك أرمني

واحد حي في أرضنا، يجب طمس الاسم الأرمني، نحن في حالة

حرب، ولا تواتينا فرصة أفضل من ذلك (صفحة 90).

لا يمكن أن يحصل تدخل من الدول العظمى، كما لا يسمع صياح

وصراخ أصوات وسائل الإعلام. حتى ولو حصل، تكون القضية

قضية واقعة متتية، في هذه المرة أترح أن تكون العملية الفعالة عملية



إبادة كاملة للأرمن.

قد يقول بعضكم.. أيمكن أن تحدث مثل هذه الوحشية؟ أو أي ضرر يمكن أن يأتي من الأطفال والأولاد والشيوخ والمرضى، الذين يجب القضاء عليهم كلهم. من هو المذنب إذن؟ إنه الذي يجب أن يعاقب، فلهجوم على شعب آمن في بيته بلا معين، وعلى الطفل الرضيع عمل وحشي، ومناف للملنية والإنسانية. ستقولون أن الدكتور ناظم متصرف جداً ولا يفكر بالمعقول، أرجوكم، يا أفندي، لا تستسلموا للضعف ورقة القلب، إنه مرض خطير، ها أنتم ترون أمام أعينكم حالة الحرب. أسألكم كلكم: ما هي الحرب؟ أليس عمل وحشي؟ إنتزاع فلاح من أرضه ورساله إلى الجبهة ألا يعني هذا الموت؟ وماذا يعني سلخ صناعي من دكانه وتركه تحت رحمة ضربات الرصاص؟ ماذا جنى؟ أي ذنب ارتكبه ليموت غلراً بهذا الشكل القبيح، الوحشية هي قانون الطبيعة (صفحة 90).

«.. قبول هذه الأفكار أو عدم إقرارها مسألة إدراك، كل الحيوانات وحتى النباتات تأكل بعضها بعضاً، يطولون حياتهم بإبادة الآخرين، أليس كذلك؟ هل يستطيعون أن يقولوا لهم لا تأكلوا لحم بعضكم؟ واحلروا أن تبيدوا بعضكم، فذلك وحشية هل يستطيعون قول ذلك؟».

حسن فهمي: «نعم، يا أفندي، نعم، خادمتكم يعرف تلك المسألة. إنها قضية أكل وماكول، ولقد قرأتها أنا أيضاً في كتب العلوم الطبيعية».

الدكتور ناظم: متابعاً كلامه:

«ونفكر جيداً، لماذا قمنا بهذه الثورة؟ ماذا كانت غايتها؟ هل كانت من أجل إسقاط رجال السلطان عبد الحميد عن كراسيهم لنجلس نحن مكانهم؟ لا أعتقد ذلك.

صرت لكم الرفيق والأخ والقائد، في سبيل إعادة الطورانية. أنا لا أبني إلا أن يحيا التركي، وأريد أن يعيش وحده على هذه الأرض بشكل مستقل. فلتباد العناصر الأخرى. مهما كانت إلتماعاتها الدينية، يجب أن تكون هذه البلاد نظيفة من العناصر الأخرى ويجب أن يتم ذلك على يد التركي، أنا لا يهمني الدين، بل إن ديني هو الطورانية».

الدكتور بهاء الدين شاكر: (متكلماً بتأن تاركاً فاصلاً بين الجمل):

«متكلم فضيح مثل موسى، وصائح مثل المسيح وتيم مثل محمد، عندما يشنون الديانات الكبيرة في الدنيا، يفعلون العجائب فلماذا لا ينشر أمثالنا من ذوي الإرادة دين الطورانية ويوسعون أهدافها؟».

حسن فهمي: «ياذن الله، ليس هذا كلاماً بسيطاً، هذا كفر أكثر من حماسة، الويل ينظر حوله يا جفال، اقتلوا الكفار».

قره كمال: (وهو يرى إنفعال الخرجا أفندي يقول ساخراً): «ماذا تقول؟ هل تلقي معرفة؟ تعال اقرأ على رأسي، ومشدني، فقد يزول وجع رأسي ويكون علاجاً لخوفي».

الدكتور ناظم: متابعاً كلامه:

«إذا لم يحصل التطهير من الجلمور ولم تحصل الإبادة النهائية، فالويل لنا، اليوم ونحن في مكاننا لن نستطيع أن نجلس غداً، غداً يسحيننا من أيدينا، ويلقون بنا خارجاً، وقد لا يكتفون بالقائنا بل يقتلوننا، الثورة لا تعرف الرحمة، ولا تفكر إلا في إنعاش وإحياء مبادئها، وهي تعظم وتمحو ما يعيق ثملؤها».

الدكتور بهاء الدين شاكر: «نحن الثوريين، اتخذنا مواقفنا باسم الشعب التركي، وأسسنا حكومة الاتحاد والترقي حسب مبادئ الدولة العثمانية القومية، هدفنا هو إفساح المجال للجيل بالعيش من البيرة التركية فقط».

إن الشعوب الغريبة الباقية من مخلفات الماضي، تشبه الأعشاب الضارة ومن واجبتنا إجتثاثها من جذورها وإلقائها بعيداً وتطهير ديارنا منها. هذه هي أهداف ومبادئ ثورتنا، ولهذا أعطيناها اسم حكومة تركيا الجديدة للاتحاد والترقي، وأنزلنا منزلة كلمة «العثمانية» إلى الصفر. وبالفعل أية منزلة تستطيع كلمة الـ «عثمانية» أن تحملها، يحمل اسم العثمانية أي هدف تستطيع الحكومة أن تحققه؟ تجمع قوميات عدة يشبه كشكول درويش، أو أسماك متسول. لقد جمعوا خليطاً عجيباً تحت اسم عثمان، من الناحية القانونية والعلمية لا يطلق على هذا الخليط اسم حكومة. أكثر ما يمكن عمله هو أن يورث العثماني كُرمه وملكه إلى ولده. (صفحة 91). إن الخليط العثماني المؤلف من أقوام عديدة لا يمكن الاعتراف به ككيان قومي، إنه يشبه خليط الحيوانات الأهلية للوجود في مزرعة واحدة. يوناني، أرمني، بلغاري، بوشناقي، (بوسني)، صربي، ألباني، كردي، جركسي، عربي، كرجي، لاطي وغيرهم... إنها تشكل قومية واحدة هي العثمانية.

يجب تصحيح هذا الاعتقاد (صفحة 91).

فالأوز والبط والدجاج والغنم والماعز والبقر والثور والحصان للوجود في مزرعة واحدة، مهما تحلت بالميزات، تبقى محافظة على جنسها لا تغيره، كذلك الأمر مع اليونان والأرمن والبلغار والبوسنة والبرماق والصرب والألبان والمركس والكرج والعرب والكرد وغيرهم يحافظون على جنسهم وقوميتهم لا يتخلون عنها وهم يعيشون في ديارنا، ويحتفظون بقومياتهم ولسانهم، وإذا ما سنحت لهم الفرصة، يدوسون على التركي ويأخذون البلاد من أيدينا ويتقاسمونها، ها هي العينة من اليونان والصرب والبلغار وآخرهم الأرناؤوطه (132).

قره كمال: «ليسقط الجميع».

حسن فهمي: «اسمحوا لي من فضلكم، خادكم يفكر أيضاً مثل أخيه الدكتور، ولكن لا باتجاه المعارف الغربية، بل بالاتجاه الديني الشرقي وقوانين الشريعة، أريد بعون الله أن أشرح لكم بعض المبادئ السامية، يسمح القانون بسحق المضر، ومأصريح مستنداً علي ما قاله الشاعر الشيخ سعدي في قصيدته «كوليستان»، بما أن الأرمني عنصر ضار وقد وقف في وجه حزبنا المقدس الاتحاد والترقي، وأعلن الثورة وتسبب في هرب صهر أنور باشا بطل الحرية بشكل مزرر، وبالتظر إلى هذه الأعمال مجتمعة وبموجب القانون يجب إبادة كل الأرمن دون استثناء، وعدم ترك واحد منهم حياً، وهو واجب ديني».

وخادكم على استعلاء لإصدار فتوى شرعية بهذا الخصوص، لا تظنوا أنني صوفي مترم معمم، كنت أؤمن عيشي بشق النفس، ولقد منحت نعمة الحرية، وأصبحت نائباً، أمثل 50.000 من تلاميذ المدارس والمعلمين فلأفسر المسألة، ما دام الضرر عام فالخاص يفندي العام، إنها قاعدة قهية لنا يجب قتل الجميع من أطفال ونساء وشيوخ بلا استثناء، ولتسهيل هذا العمل، لدي فكرة أخرى، سأشرحها لو سمحتم،- بسبب الحرب أخلنا كل من يستطيع حمل السلاح، ولهنا نرسل أولئك (الأرمن) إلى الخطوط الأولى من جبهة الحرب، الروس من أمامهم ونحن من ورائهم نطلق الرصاص على من وضعناهم في الجبهة وتتخلص منهم وتفنيهم، وفي داخل البلاد يقضي رجالنا الصالحون المؤمنون على من تبقى منهم في البيوت من الضعاف والأطفال والنساء والشيوخ بعد صدور أمر، بدقيقة واحدة، ويستولون على أملاكهم ويأخذون بناتهم محظيات.

ألا تجلدون وجهة نظري هذه مقبولة ومتميزة؟ (97).

قره كمال: «يعيش خوجا أفندي، هل ترون؟ يا أخوان، شيخ إسلامنا الجليل اللائق لنا» .

أنور: (بلهجة جلية): «إن إقرار الإبادة وطريقة المعاقبة أمر متوط بمجلس الوزراء الذي يتولى زمام الحكم».

حسن فهمي: «الأمر والقرار يعود إلى حضرتكم».

جاويد: «لنأت الآن إلى الخلاصة. لقد وضحت آراء ووجهات نظر إخواننا الدكتور ناظم وبهاء الدين شاكر، وحتى الخوجا حسن فهمي. إن الأرمن، الذين عاشوا في وطنهم قروناً عديدة، انتهزوا كل الفرص، ويقومون الآن ضدهم ويضعون أيديهم بأيدي أعداء الأتراك، ويعملون ضدهم، (صفحة 93). الأتراك الذين حافظوا على راحة الأرمني وسعادته.. يا أئندية، الحكم للتركي في هذه البلاد، والتركي يشغل في أرضه تحت أشعة الشمس المحرقة، ثم يحمل إنتاجه ويبيع إلى التاجر الأرمني، فيجعله غنياً ويؤمن له سعادته. إن زمام الاقتصاد في يد الأرمني، فالقضاء على الأرمن بشرط عدم ترك واحد منهم حياً واجب تقتضيه الظروف القومية والسياسية، ويجب على التركي أيضاً أن يثبت إقتصاده ويمسك بزمامه».

لنطرح الأمر على التصويت».

وبناءً على أمر طلعت، تجمع الأصوات، وتنسق. وتكون النتيجة، بالاجماع إبادة الأرمن بشرط أن لا يترك واحد منهم حياً ودون تميز. (صفحة 93).



## الأحزاب التركية والاتحاد

في المائة سنة الأخيرة، ظهرت في تركيا أنشطة مختلفة تمخضت عن تشكيل فرق وجمعيات وأحزاب دينية وسياسية، انتهى بعضها إلى التشتت والانحلال بعد فترة وجيزة من تشكيلها ما عدا بعضها.

عند دراسة الحالة الاجتماعية في تركيا نجد القوة العسكرية قد استمرت 400 سنة في أيدي الانكشارية، تلك المنظمة الفاسدة التي كانت مرة تحت إمرة السلطان، ومرة أخرى فوق سلطته، وعرفت بأنها منظمة إرهابية تعمل ضد الأرمن، وفي أواخر القرن الثامن عشر، أسقط الانكشاريون السلطان عن العرش ونصبوا غيره بدلاً منه.

استقدم السلطان محمود الثاني أبو السلطان عبد الحميد (جد عبد الحميد الثاني) خبراء أوروبيين لتنظيم الجيش التركي، بتغيير طراز لباسه، وفرض اللباس الموحد عليه، وإدخال النظام إلى صفوفه.

فبذل السلطان محمود الثاني اسم الانكشارية وجعله «نظامية» أفرادى جديدة» (الجنود الجند النظاميون) ووضع تحت يده العدد الكافي منهم. وفي عام 1825، قضى على أولئك الانكشاريين السفاحين، وذلك بجمعهم داخل الشكنات وتسليم نيران المدافع عليهم...

حتى ذلك الحين لم يكن قد تشكل أي حزب في تركيا، فيما عدا «حزب ايتنيكي ايترياه» في اليونان، الذي تأسس في عام 1815، لأن التعصب الديني والتزمت التركي لم يكن يسمح لأي عنصر من غير

الأتراك أن ينتظم سياسياً، فالراعايا الخاضعون لتركيا يعتبرون عبيداً، وحيال الضغط الأوروبي، أصدر عبد المجيد بن محمود الثاني بلاغاً في عام 1839 جاء فيه: «إن المسيحيين متساوون مع المسلمين» وإن «قانوناً لجباية الضرائب سيوضع قريباً» وأنه «ستكون هناك حرية في الأديان والمعتقدات»، ولكن لم يكن من السهل تعويد الفكر التركي للتحرر على مثل هذه المبادئ الذهبية. واستوجبت الضرورة أن يصدر السلطان خطأ شريفاً جديداً في عام 1856 للسبب نفسه.

لكن العقلية التركية لم تهضم هذه المبادئ، فشكلت في عام 1859 جمعية دينية باسم «فنايلر جمعيتي» (جمعية الفناليين) مؤلفة من 50 - 60 من المتعصبين دينياً برئاسة الشيخ أحمد السليماني، في استانبول، هدفها الوعظ السري وبلز الفتنة والدعاية بأن «التركي لا يمكن أن يكون مساوياً للأرمني». وبأمر من السلطان عبد العزيز نفى بعض قوادهم إلى عكا.

عندما تسلم عبد العزيز السلطنة في عام 1861 وزار أوروبا، تنسجت تركيا رائحة الحرية. وتمكن المفكرون الأرمن (الذين درسوا في فرنسا) من استصدار مرسوم باستقلالية الكنيسة القومية الأرمنية عن الحكومة التركية.

من بين ممثلي روح التحرر التي بدأت تظهر بين الأتراك ناظم كمال لكنه طورد وهرب إلى أوروبا عام 1865. وحلوا حذوه آخرون، مثل ضياء باشا وعلي سوافي وغيرهم، وقد أطلقوا على أنفسهم اسم «بني عثمانليار» (العثمانيون الجدد)، وأصدروا عدة صحف في باريس وغيرها مثل «الخبر»، «العلوم»، «الخيال» وغيرها، نمت كالعشب بسرعة ويشت أيضاً بسرعة.

كان أحمد مدحت باشا من «العثمانيين الجدد»، موجوداً في تركيا، وكان يملك مفهومية سياسية متميزة، وكان مستشاره كريكور أوديان، ويمكن اعتباره من أهم أعضاء «العثمانيين الجدد»، و«تركيا الفتاة»، وكان مهموماً إبان رئاسة حكومته بما تبيته الدول العظمى من خطط لتقسيم تركيا وقد ظهر ذلك في



الاجتماع الذي عقد في استانبول تحت ذريعة حماية المسيحيين من الإرهاب التركي ضدهم.

حضر مدحت بحزم الاجتماع نائباً عن عبد الحميد، وقدم لهم الدستور التركي الأول عام 1876، معلناً أنه بعد الآن وحسب منطوق الدستور التركي المعلن في عام 1876، «يتمتع كل الرعايا العثمانيين بحقوق متساوية دستورية».

ولم تطل فترة هذه الخدعة الوزارية، لأن المجلس النيابي الذي شكل تحت ظل الدستور لم يجتمع غير جلسة واحدة، وألغي بعدها الدستور الأول، وحل المجلس النيابي عام 1877، وسبق مدحت باشا إلى المحاكمة، بتهمة اشتراكه في مقتل السلطان عبد العزيز وحكم عليه بالنفي إلى مدينة الطائف الحربية، وهناك وبعد ست سنوات من النفي وجد في إحدى الليالي مخنوقاً.

وتولى عبد الحميد الثاني السلطنة بحكم مطلق منفرد، دام 32 سنة، ولقد شكل في عهده لإبادة الأرمن 82 كتيبة خيالة من الأكراد سقاها «الحميدية»، واعتبر دفاع الأرمن عن أنفسهم «عصياناً» وأمر بين عامي 1894 و 1896 بالمذبحة الأرمنية.

إن كل محاولات الاحتجاج على الاستبداد من الأرمن ومن الأتراك أنفسهم ذهبت سدى، وكان من يحاول ذلك يسجن أو ينفي إلى قزان وعكا وغيرها.

في عام 1889 كان أحمد رضا أحد المفكرين الأتراك، الهنغاري من طرف أمه، قد عين مديراً للمعارف في بورصة، وبما أنه من «العثمانيين الجدد»، فقد صار مشبوهاً عند الحكومة، فأثر الهرب إلى باريس بداعي الدراسة، ولحق به أمثاله من الأتراك الآخرين، فانتسب أحمد رضا إلى مدرسة أوغوست كونت للفلسفة الوضعية، لفترة قصيرة، ودرس على يد المعلم الفرنسي لافيت، ولكونه تركيا فقد كان محروماً من روح محبة غيره التي يركز عليها مبدأ كونت، وشكل مع بعض رفاقه في باريس منظمة سموها «الاتحاد والترقي العثماني»، وكانت بداية حزبية صار لها في عام 1897 فرع في جنيف وفرع آخر في القاهرة.

بعد مذابح عامي 1895 - 1896 سقطت سمعة وقيمة الحكومة التركية والأتراك في الأوساط الأوروبية.

وفي أوروبا بدأ الأتراك الهاريون من الشباب والطلبة والمفكرين والصحفيين يتوحدون إلى المنظمات الأرمنية ويقرّبون منها، ويواسون الأرمن ويأسفون لما جرى لهم، ويؤملونهم بضم الجهود للكفاح ضد الاستبداد بالسبل الثورية.

لكن أحمد رضا وهو من قادة الاتحاد والترقي كان معارضاً من كل قلبه للأصاليب الثورية، بل كان يريد أن يدعو الدول الأجنبية إلى التدخل في شؤون تركيا الداخلية لإدخال الإصلاحات إليها وتأمين وحدة الأراضي العثمانية.

ولكن لم يتحقق أي هدف من الأهداف بين هؤلاء المتعاملين الأتراك. واعتباراً من عام 1895 أصدر أحمد رضا جريدة «مشورت» (أي للشورة) نصف الشهرية بالفرنسية ومثلها باللغة التركية، باسم «شوراي أمت» (شورى الأمة).

عدا عن هاتين فقد صدرت عدة جرائد أخرى كانت قصيرة العمر، واحدة في باريس باسم «بلديز»، وأخرى في سويسرا باسم «هلال»، هدفها الرئيسي تمجيد المسألة الأرمنية بشتى السبل.

في عام 1902 عقدت فروع «الاتحاد والترقي العثماني» المختلفة مؤتمراً في باريس تضاربت الأفكار فيه، فبينما كان أحمد رضا<sup>(133)</sup> وأتباعه يؤيدون الحكم الذي يشمل كل الولايات العثمانية، كان فريق آخر يعارض ويطلب اللامركزية في الحكم، وخرجوا من دون إتفاق.

في عام 1904 تشكلت مجموعة أخرى في جنيف باسم «اتحاد وإنقلاب» وشكلت لها فروعاً بدائية في مختلف أنحاء تركيا، وبقيت أسماء أمتائها سرية بل حتى أنهم لا يعرفون بعضهم بعضاً، ما عدا أعضاء مركزي باريس وجنيف فقد كانوا يخافون من جواميس عبد الحميد الذين يبلغ عددهم 30 ألفاً.

وكان «للاتحاد» الذي يرأسه أحمد رضا فروع في القوقاز.

وأثناء مؤتمر عام 1902 الذي إنتقسمت آراؤه، إتخذ أعضاء فرع باريس عدة قرارات.

قبل كل شيء كان عندهم نظام داخلي مؤلف من 30 مادة، وقد أضافوا إليها بعض إضافات في عام 1902 .  
وأذاعوا بياناً بالمعنى التالي:

«أيها المسلمون أيها المواطنون الأتراك الأحباء، لقد تهجم الأرمن على الباب العالي، سلطتنا العليا الذي يتمتع باحترام كل الأوروبيين، وهزّوا عاصمتنا، ونحن نأسف لهذه الحركة الخبيثة من مواطنينا الأرمن، لكن الحقيقة هي أن الظلم والجور وسوء الإدارة كانوا السبب في وقوع هذه الأحداث المؤلمة.

ونحن الأتراك، كككل العثمانيين الآخرين، نريد الإصلاح والحرية من هذه الحكومة المستبدّة، وحرّينا يعمل من أجل هذا الهدف، ونحن اليوم، وبدل أن نفكر في معاقبة الأرمن، علينا أن نهلم قصر يلديز الذي يأوي تحت سقفه الظلم والجور والاستبداد المتجسد في الباب العالي وشيخ الاسلام وأولئك الموظفين الذين يدعمونهم (بوداير الرى مستببد لرهن باشينا بيكالييم). فلتماسك يداً بيد، ولتجتمع لتزداد ولنين للعالم المتحضر أننا نحن أيضاً نحب الحرية ونستحقها».

### التوقيع

#### حزب الاتحاد والترقي العثماني

(انظر طارق. طونايا، صفحة 122 - 123).

ويتألف النظام الأساسي الجديد من 41 مادة، تتضمن المادة الخامسة طلب تثبيت دستور عام 1876، وملحقاً بالقسم الذي يتوجب على أعضاء المركز العمومي الالتزام به:

«ما دام إدارة السلطان عبد الحميد تمارس سلطة ديكتاتورية مستبدّة، ولا تحترم بنود الدستور العثماني، لن أشارك في خلعمة الحكومة العثمانية، وسأبقى وفياً دائماً

وعادماً لحزبي ولا أفضي أسرار الحزب، وأسلم المعلنات المرسله باسم الحزب إلى الحزب، وأقسم على ذلك بمعتدي وشرفي».

في ذلك الحين، كان من أعضاء المركز العمومي للاتحاد في باريس كل من أحمد رضا، ماهر سعيد، الدكتور بهاء الدين شاكر (الذي عين حاكماً للشؤون الداخلية)، الدكتور ناظم، سامي باشا زاده سيزالي، أحمد سعيد- الذي كان يصدر جريدة باسم «سنجق»- الأمير محمد علي فاضل باشا، وكان عنوانهم في باريس: 25 شارع بوناپارت (انظر كتاب أحمد بدوي قوران، «الثورة التركية»، صفحة 202-204).

وحسب مقررات المؤتمر التركي، كان بهاء الدين شاكر، يؤمن المراسلات السرية مع الفروع، كما كان يؤمن الاتصالات مع العناصر الاسلامية في البلاد الأخرى، تمهيداً لبء سياسة (الأسلمة) و (التريك).

بهذه المناسبة، تقدم النص الأصلي لإحدى رسائل بهاء الدين شاكر المرسله إلى أترك القوقاز. (انظر كتاب أحمد بدوي قوران «انقلاب تاريخي و اتحاد وترقي» «تاريخ انقلابنا والاتحاد والترقي») صفحة 214 وكتاب الدكتور طارق ز. طوناي «تركية ده سياسي بارتيلر»، «الأحزاب السياسية في تركيا» صفحة 127).

#### ترجمة نص الرسالة:

«إلى أخواننا المسلمين الموجودين في القوقاز.

أخواننا الأعزاء.

استلمنا رسالتكم الأخوية، وقرأناها في إجماع «حزبنا». نحن نحبي بالاجماع إندفاعكم في الدفاع عن الحقوق القومية والاسلامية في القوقاز، وتشكيل جمعيات علمية وسياسية في جميع أنحاء واستعمالكم اللغة التركية العثمانية في المدارس والمطبوعات، ورغبتكم في تمتين العلاقات معنا بإرسال ممثلين عنكم إلى أوروبا.

1- عليكم بذل الجهود لتوحيد المسلمين في القوقاز بل في كل روسيا حول نقطة واحدة، جيرانكم - الداغستان والجر كس - رجال حرب، شجعان، يعرفون استعمال السلاح جيداً «إن المؤمنين أخوة» كما يقول النبي، ونحن نعد لكم يد العون والأخوة ولا تشكوا في ذلك قط.

2- لكي يتخلص البولونيون من نير الروس، قاموا بثورة منذ سنتين وتصميم وطني كبير جداً، ولقد سمعنا كلنا ذلك، إن المسلمين في القوقاز ينتظرون الخدمة من هذا الشعب المكافح المقدى، إن لم تكن مادية فلتكن معنوية، إن إرتباطكم معهم أو مع اليهود الثوريين في أوديسا يروابط ودية لها فوائد لها من نقاط مختلفة.

3- حاولوا تشكيل جمعيات سرية في كل مدينة.

4- كلنا نعرف، أنه من دون مال في هذه الدنيا لا يمكن عمل شيء. لذا وقبل كل شيء يجب على جمعيتكم أن توجه إهتمامها إلى هذه الناحية، ونحضر تبييهم إلى هذا واجباً علينا.

5- ابقوا أسماء أعضاء المركز العمومي «لجمعيتكم» سراً.

6- إحلروا الآن أن تقوموا بثورة علنية في وجه الروس.

7- إن الأرمن هم أعدائنا وهم إحدى العوامل الكبرى التي تعيق تحريركم من نير الروس، ديروا خطة محكمة لإضعافهم (الأرمن) (أرمينلري ضعيف دوشورمك ايجهن) (صفحة 129).

### التوقيع

الدكتور بهاء الدين شاكر

في عام 1902 انتخب المشاركون في مؤتمر الاتحاد في باريس أعضاء المركز العمومي ووزعوا الأعمال المنوطة بكل منهم على النحو التالي:

تكون الجريدة الناطقة باسمهم هي «شورائي أمت» باللغة التركية ويكون المشرف العام عليها سامي باشا زاده سيزائي بك، وبنفس المعنى يرأس أحمد رضا

تحرير المجلة نصف الشهرية بالفرنسية «مشورت» ويساونه محمود بك حفيد مصطفى فاضل باشا.

يؤمن المراسلات السرية مع الفروع الدكتور بهاء الدين شاكر بك، بمشاركة الدكتور ناظم.

وهناك مفتش يأخذ على عاتقه مهمة المراسلة، ليعلم أعضاء المركز الآخرين مواضيع المراسلات الجارية، وسيقوم بهذا العمل سيد كنان بك.

ما كنا لنهتم بهؤلاء الأشرار لو لم يكونوا يعملون ويخططون طيلة سنين عديدة بالمشاركة أو بقيادة عملية لإبادة الأرمن، وهكذا تفصح رسالة بهاء الدين شاكر عام 1902 نواياهم المبيتة.

ولجند رسائل لهم قبل 13 سنة من مجازر عامي 1915 - 1916 تتضمن إبادة الأرمن واستعداداتهم الإجرامية لها، وما واكبها من أعمال سرية بهذا الصدد.

في عام 1907 يقرر مؤتمر الاتحاد كهدف حزبي ما يلي:

المادة 1- الهدف: بغية تحرير البلاد من العبودية وتأمين حياة إنسانية لائقة، يجب على كل الشمانيين أن يجعلوا هذا الهدف واجباً مقدساً على جميعهم دون تمييز في الدين أو في العرق، وإن هدف المنظمة هو تثبيت دستور عام 1876 والعمل به على الدوام.

المادة 2- على العناصر المختلفة في الدين والعرق أن تعمل بيد واحدة، وإذا ما عملت على إيقاع التفرقة بسبب اختلاف الدين والعرق، فإن المنظمة ستقف لها بالمرصاد (طوناي، صفحة 129، أ. ب. قوران صفحة 238).

في عام 1906 شكل التابهون للاتحاد في سلاتنيك فرعاً، وافق عليه المركز العمومي. وما هم أعضاء المركز العمومي في فرع سلاتنيك - بورصالي طاهر (عسكري)، اليوزباشي ناكي، طلعت (الذي كان رئيساً للكتابة في مديرية البريد والبرق في سلاتنيك في ذلك الحين)، مدحت شكري (محاسب في المعارف)،

السلاتيكي رحمي (الذي صار حاكم إزمير فيما بعد)، اليوزباشي عمر ناجي، كاظم نامي مرافق الجنرال، للملازم اسماعيل جانبولاد، اليوزباشي اسماعيل حقي وسليمان فهمي (6 عسكريين و 4 غير عسكريين).

كانت اجتماعات الاتحاد في سلاتيك عام 1906 تعقد في بيت اسماعيل جانبولاد ومدحت شكري<sup>(134)</sup>.

في عامي 1907 و 1908 نزل إلى الساحة كفدائيين: أنور، صلاح الدين، نيازي وأيوب صبري، أنور في منطقة تيكوه لي والآخرون من مناطق رسته وأوخرينا (صفحة 116).

وأتى الدكتور ناظم من باريس إلى إزمير، وينظم هناك مع البنباشي طاهر خلایا اتحادية.

في المؤتمر الثاني للاتحاد عام 1907، أجريت بعض التعديلات والاضافات على النظام الداخلي، وارتفعت مواد النظام السابق الذي كان يتألف من 39 مادة إلى 67، وتمت إضافة 10 مواد إلى قسم «العقوبات».

في عام 1907 في الجلسة المختلطة دعا الاتحاد الأمير صباح الدين (وكان مؤيداً لللامركزية)، وحضره عن حزب الطاشناقسوتيون الأرمني خ. مالوميان (ا). أكتوني).

وقد اقتطفت هذه السطور من محاضر الضبط التركي (صفحة 107)، وتم الإتفاق على عقد اجتماعات مختلفة لبحث أمور معينة، ضمن الشروط التالية في 27، 28، 29 كانون الأول 1907 وتشمل الطلبات الثلاثة التالية:

- 1- اجبار عبد الحميد على التنازل عن العرش.
  - 2- تبديل الجهاز الحكومي الحالي جذرياً.
  - 3- وضع دستور، يدعمه مجلس نيابي ومجلس شيوخ. (صفحة 155).
- ويوجد في المحاضر التركية الاعتراف التالي أيضاً: «ارتكب عبد الحميد جرائم وسلط العناصر المختلفة على بعضها. وقد أدى ذلك إلى تضرر كل العناصر للقتل

- الترك - الأرمن - اليونان - البلغار - الكرد - العرب والدروز<sup>(135)</sup>.

دثر عبد الحميد تجارة البلاد وأطاح بالحالة التربوية، فأغلق المدارس، وسجن المعلمين، وشدّد الرقابة على العلم وأغرق البلاد في الجهل، وحرم الرعايا من نعمة السعادة، وجمع حوله موظفين مستهترين عديمي الأخلاق، وملأ خزينة القصر بضرائب ظالمة (المحاضر التركية صفحة 155).

وبواسطة العملاء السريين، وللتعتيم أمام الرأي العام العالمي، زور الوضع الداخلي في البلاد، وأشيع الصحف بالرشوات، ومنع منح جوازات السفر، فسادت الفوضى واضطرب الأمن. ووصلت به الأمور إلى مصادرة بلاد الفلاح، فقضى على الزراعة، وجفف الأراضي الخيرة القديمة وحولها إلى صحارى. ولهذا السبب بالذات، اضطر رعايا الأديان والقوميات الأخرى إلى الهجرة إلى أوروبا وأمريكا، وهكذا، وبسبب الجوع قامت مذابح فظيعة، وكل هذا كان يقلل أعداد الشعب، ولم يكف باسقاط منزلة الدولة أمام دول العالم بل سبب النفور منها، ولقد قررت هذه الدول في معاهدات باريس عام 1856 وبرلين عام 1878 اجراء اصلاحات عامة، وأنقلدوا البلاد بذلك من الانقسام. ولو أن تلك الاصلاحات قد جرت في حينها، لكانت البلاد في وضع مختلف تماماً، ومع ذلك لم تنفذ تلك الاصلاحات وكان ذلك وبحق، سبباً لقيام الثورات. وعلى يد هذه الحكومة الفاسدة تضاعف حجم البلاد شيئاً فشيئاً، ولو استمر الأمر على ذلك أيضاً زمناً لانفصلت عن الدولة كل من: ألبانيا ومقدونيا، والدول العربية وأرمينيا، أو توسعت تلك الدول، أو وقعت فريسة بين أنياب الدول الكبرى<sup>(136)</sup> (صفحة 154-155 من محاضر الضبط التركية).

يصل عدد الاجتماعات التي عقدها الاتحاد إلى 9 نقدم تفاصيلها (صفحة 169-199).

نعلم درجة تمسك الأتراك واحرامهم للقسم الذي أدوه على المبادئ حيال



العناصر غير التركية وبأي مرلوة تأمروا للوجود الطبيعي لهذه العناصر، بعدما اعتلوا سدة الحكم. إذ شكلوا منظمات سرية وحشية، بقرارات من مؤتمراتهم، نرى ذلك عندما نطلع على محاضرتهم.

اعتباراً من عودة تطبيق الدستور عام 1908 احتفظ الاتحاد ذو الوجهين ظاهرياً بالحزب (حزباً سياسياً) شكلاً وبنفس الوقت حافظ على «الجمعية» بقسمها الخبيث الشرير، ودأب ذلك الجهاز السري على أعماله الإجرامية حتى عام 1918 يوم الهدنة.

وبعد ذلك التاريخ أيضاً، شجع الجيش التركي والاتحاد مصطفى كمال الذي وجد أمام عينيه القرارات التي أصدرتها جلسات الاتحاد ونسج على منوالها وأكمل الأعمال التي تركها ناقصة.

وللتأكد من اتباع الكمالية سياسة الاتحاد وجناته والمليين، يمكن مراجعة دائرة المعارف البريطانية (الجزء 32 لعام 1922 صفحة 801).

كانت مؤتمرات الاتحاد تعقد عادة بين آب وتشرين الأول وتستمر ثلاثة أشهر، وقد عقدت مثل هذه المؤتمرات في أعوام 1908 - 1909 - 1910 - 1911 في سلايك، ثم وفي أيام حرب البلقان الأولى نقل الاتحاديون مقرهم إلى استانبول وهناك عقدوا على التوالي المؤتمرات التالية في أعوام 1912 - 1913 - 1916 - 1917 - 1918 . ولم تعقد في عامي 1914 و 1915 في الستين الأوليتين للمذابح الأرمنية، بينما تابع للمركز السري لعام 1913 أعماله في عامي 1914 و 1915 .

ويجدر بالذكر أن الاتحاد حافظ من عام 1908 وحتى عام 1918 على سرية قراراته التي أصدرها، وهو مستمر في أعماله بوجهيه. فعلى الجبهة الظاهرية كانت للاتحاد تكتلاً في مجلس النواب الذين لهم مجلس عمومي خاص بهم. أما في السر، فله الجهاز السري الذي أطلق عليه اسم «الجمعية»، وهي منظمة مهمتها استعمال السلاح والقتل.

ويقول الأتراك المعارضون عن هذه الأعمال ما يلي: «لقد أطلع الاتحاد والترقي

بنظام عبد الحميد ولكنه نصب دكتاتورية المركز العمومي بدلاً منه، فلا يحكم البلاد ملك ولا حكومة ولا مجلس نواب، ولا شيء غير عصاية مؤلفة من 8 أشخاص وضعت يدها على الحكم لتافع شخصية تعمل من وراء ستار (صفحة 182). ثم إن الخيط الذي يحرك النواب موجود هو أيضاً وراء الستار في أيدي عصاية (مبعوثين إيليه ري أسرار برده سي أردنده كي حزينين آينده). وكانت عصاية الحكومة هذه تنفذ بالسلح ما لا تستطيع أن تنفذه بالكلام (فيكري سوسد ورماديغي آنده، سيلاحه صاريلان بو كيزلي أوليكارشي).

وبعد ما وضعوا تعهدهم الدستورية جانباً مارسوا سياسة قومية متعصبة. وعملت «الجمعية» باسم الحكومة وبسلطة الحكومة وصار الموظفون عملاء لها (صفحة 183).

في مؤتمر سلاتيك في الأعوام 1909 و 1908 و 1910 انشغلوا بالنظام الداخلي، والمعنونات والانتخابات وغيرها من المسائل، مركّزين على مبدأ «رفعة التركي». وأصدروا 13 قراراً في 1908 بهذا الخصوص، أما القرار الرابع فهو أنه «لا يحق لأي نائب في مجلس النواب إبداء رأي فردي دون موافقة المركز العمومي». وينص القرار الخامس على أن يمثل الاتحاد مسؤول ممثل في كل المناطق، ويرسل تقارير إلى المركز العمومي. ثم وباحدى وعشرين مادة نشق أعمال كل ممثل «خطة سياسية» (أنظر جريدة «شورائي أمت»، 23 أيلول عام 1908).

في عام 1909 م. (1325 هـ) رسم الاتحاد خطة من 17 نقطة (انظر، جريدة «طنين». في 30 أيار عام 1325) منوها بأنه (حسب القرار 16) تكون لغة الدولة الرسمية هي التركية ونجري كل المراسلات والمعاملات باللغة التركية.

في عام 1911 (1327) عقد مؤتمر الاتحاد في سلاتيك أيضاً، وكان المجمعون مسعورين تماماً ضد العناصر غير التركية، وقد تخلل الجلسة قتال وضرب وتهديد. وفي سبيل الحفاظ على وحدة تراب البلاد وجعل التركي في المكان الأعلى، تتخذ كل الترتيبات اللازمة، وصدر الأمر بالقرار الأول بالذات، «التصدي لكل

متتم إلى أي عرق أو دين يحاول التفكير بالتقسيم، وقد تأسست أندية في كل الأفضية والقرى لهذا الغرض. وبدأ المحرضون على سياسة الارهاب يستقبلون، وأسس المنشقون عن الاتحاد «بتغير الاسم» جمعية «حرية - ايتلاف» التي كان معظم أعضائها من الاتحاديين الناقمين.

وقد ذكر ما يلي في كتب الاستقالة: «أعطيت صلاحيات واسعة، لأشخاص خطرين<sup>(137)</sup> في المنظمة. فاجتهدت عن المنظمة لكي لا أتعامل معهم، ولما وجدت سمعة الأمة تهتز، أطلب شطب اسمي من دفاتركم». الكاتب تحسن ناهدي وغيره أشخاص عديدون تقدموا باستقالاتهم وراء بعضهم بعضاً.

في عام 1911 وفي جلسات سرية صاخبة دار البحث فيها حول التبريك الجماعي تقرر صهر الأقليات بالقوة.

وفي عام 1912 أيضاً عقد المؤتمر السري للاتحاد في سلاتيك.

نقدم فيما يلي جدولاً بأسماء الأعضاء المركزيين فيما يسمى «الجمعية» مؤسسة الاجرام الاتحادية حسب تسلسل التاريخ، كان لهؤلاء الأشخاص تأثير بالغ أو قليل في جرائم إبادة الأرمن:

من أعضاء عام 1908 - حسين قلدي، مدحت شكري، خيرى، طلعت بك، أحمد رضا، أنور باشا، حبيب بك واييرلي حافظ ابراهيم.

في عام 1909 لم يتغير تقريباً جدول الأسماء المذكورة أعلاه.

في عام 1910 لعب دوراً فعالاً في المركز حاجي عادل، الدكتور ناظم، أيوب صبري، عمر ناجي، ضياء، خيرى، مدحت شكري، وكان الأمين العام حاجي عادل، الذي كان وزيراً للدخلية أيام مجازر أضنة في نيسان عام 1909.

في عام 1911، وبعد جلسة صلدت فيها قرارات الإبادة، رفضوا عدد الأعضاء إلى 12 وانتخبوا الأشخاص التاليين: حاجي عادل الذي بقي أميناً عاماً، ضياء كوك ألب، خيرى، الدكتور ناظم، أيوب صبري، عمر ناجي، طلعت، أحمد

نسيمى، حسين زاده علي، علي قحجي و خليل.

زاد على هؤلاء مفتشون - نسيمى سارون، اليوزباشي ابراهيم، الملازم غني، نائب الينباشي رضا، ونائب الينباشي احسان و جلال بك.

أما أعضاء مركز الجمعية الاتحادية في عام 1912 فكانوا - أيوب صبري، الدكتور ناظم، الدكتور بهاء الدين شاكر، الدكتور روسوهي<sup>(138)</sup>، ضياء كوك ألب، أمر الله، كوجوك طلعت (الذي كان مفتش الاتحاد في إزمير)، رضا (الذي كان مفتش بروضة)، وقره كمال (الذي كان مفتش استانبول).

أما رئيس المركز العام فكان سعيد حلیم ووكيله طلعت.

في 23/10 كانون الثاني عام 1913 وصم الاتحاد بأفعاله الشريرة وجرائمه. فلقد قام أنور وطلعت مع مئة من أتباعهم بالهجوم على مجلس الوزارة وقتلوا وزير الحرية ناظم باشا (جرکسي). وفي خضم جرائم عديدة استولوا على زمام الحكم، وصار طلعت وزيراً للشؤون الداخلية، وصار الجنرال محمود شوكت رئيساً للوزراء، وكنعويض عن ثار ناظم قتل من قبل المعارضين، عندئذ بدأ الاتحاديون يسمعون كل المعارضين.

في أثناء حرب البلقان عاد أنور واحتل إدرة وصار وزيراً للحرية، ووقع التحالف في 2 آب عام 1914 مع ألمانيا، ولم يمقد الاتحاد في ستي 1914 و 1915 فترة المجازر الأرمنية مؤتمره حتى آب عام 1916.

حتى ذلك الحين كانت تتواصل عمليات الإبادة في الولايات والمدن المأهولة بالأرمن بكل الوسائل الحكومية والشعبية.

في عام 1916 كان أعضاء مركز استانبول للجمعية السريين: حاجي عادل، حسين جاهد، جاويد، خيرى، عاطف، الدكتور ناظم، الدكتور بهاء الدين شاكر، أيوب صبري، ضياء كوك ألب، رضا، الدكتور روسوهي، قره كمال، طلعت، حلعي، كذلك بقي الرئيس سعيد حلیم والأمين العام ملحت شكري، وكلهم مدبرو عمليات الإبادة المجرمون.

في العام 1916 لم تجر محاسبة حزبية في هذا المؤتمر، ولقد اعتبر ما اقترحه الحكومة من جرائم تحت هذا الاسم: «سليم وعادل»، وصار الجلياع الباحثون عن الحظ، أصحاب مصارف من السرقة والنهب، ولقد تأسس أول مصرف برأسمال 500.000 ليرة ذهبية (2.500.000 دولار).

في عامي 1916 و 1917، كانت القرارات الرئيسية قد أصرتها مؤتمر الاتحاد، وتتلخص بمسائل مستقبل الاقتصاد ووضعوا خططاً لشركات تجارية، وخطة لتغيير الحروف واللغة التركية، وإلغاء المحاكم الشرعية، وقرارات تنبأها مصطفى كمال فيما بعد ونفذها بأساليب أكثر قسوة وشدة.

في العام 1917 صار لمؤتمر الاتحاد مركزان: كان أحدهما يسمى «مركز المجلس العمومي» أعضاؤه: شيخ الإسلام موسى كاظم، سعيد حليم، خيرى، حاجي عادل، أنور باشا، أحمد نسيمي، جمال باشا، جاويد، خليل، شكري، مصطفى شريف، حسين جاهد وعاطف. أما المركز الثاني - «المركز العمومي» فأعضاؤه: الدكتور ناظم، طلعت، قره كمال، رضا، ضياء كوك ألب، أيوب صبري، الدكتور روسوهي، الدكتور بهاء الدين شاكر، وحلمي. الرئيس طلعت، والأمين العام مدحت شكري، كلهم وحوش، أكثر وحشية من رجال الـ "S.S" الألمان أو الـ "S.A".

وتوجد لمحات خفيفة عن قرارات مؤتمرات الاتحاد السرية في جريدة «طنين» وفي جريدة «شورائي أمت»، كانت الـ «طنين» جريدة الاتحاد الرسمية، ويرأس تحريرها حسين جاهد (بالجين).

كُتبت الـ «طنين» في عهدها بتاريخ 26 تشرين الثاني 1908 تقول: «في أوائل أيام إعلان الدستور، ظهرت أسماء أعضاء المركز العمومي التي كانت مكتومة سرية، لذلك تقرر حفظ أسماء الأعضاء سرّاً بشكل قطعي».

وما يتعلق بالخطط والقرارات التي تنبأها الاتحاد فراجع جريدة «شورائي أمت» في عام 1908 في الأعداد الـ 7 - 12 - 22 - 27 - 29 - 38 - 39 - 41 - 43 -

44- 45- 47- وعدد 14 أيلول 1909 (1325) من جريدة «طنين».

في عام 1911 كان مؤتمر الاتحاد قد أصدر قراراً بصهر العناصر غير التركية. بصدد ذلك مراجعة أعداد جريدة «طنين» في 12- 22- 29- آب 1911 (1327 هـ)، و 4- 14- 18- 21- 23- 24 أيلول و 1- 3 تشرين الأول 1911 (1327). والملحق الذي نشرته الـ «طنين» تحت عنوان «تاريخ سياسي» في 1 آذار 1912 (1327 هـ) وخصيصاً مجلة «سالنامة ثروت فنون» المصورة عام 1912 (1328 هـ) الصفحات 238، 239، 240.

لم يعقد مؤتمر للاتحاد في الستين الأولين للحرب وفي العام 1913 تابع المنتخبون أعمالهم حتى آب وأيلول عام 1916.

في جلسة أيلول 1916 أدخل المؤتمر تعديلات جديدة على انتخابات المركز العمومي. في هذا الاجتماع وقع شجار بين أنور وشيخ الاسلام خيرى، عندما انتقد خيرى سياسة الاتحاد في التتريك.

في عام 1917، أجرى المؤتمر تقسيمات ادارية جديدة في البلاد نتيجة لحلول المدن والقرى التي أنحلها الأرمن بعد ترحيلهم (حول التقرير المنظم بهذا الخصوص راجع جريدة الـ «طنين» في عددها 19 أيلول 1917 (1323) حول الترتيبات التي قام بها الدرك والشرطة لاسكان المهاجرين الترك في الأماكن الخالية).

تقرر تحويل الآثار القديمة المحتجزة إلى متاحف، وجمع المحفوظات القومية.

### رسالة تهديد

من بعض العسكريين الأتراك في عام 1912

أرسل بعض الضباط الأتراك رسالة تهديد إلى خليل بك رئيس المجلس النيابي تقول: «إذا كنتم تريدون أن لا تصطبغ البلاد بالدم، حلوا جمعيتكم البندقية»<sup>(139)</sup> (يعني المجلس النيابي التركي) ومسرحكم (كذلك يعني المجلس النيابي التركي) خلال 48 ساعة.

كانت رسالة التهديد هذه تحمل تاريخ 11 تموز عام 1912 (1328 هـ) وموقعة من «مجموعة ضباط الانتفاضة». فيصبح طلعت بعدما سمع الرسالة قائلاً: «سفلة».

في عام 1917 (1333) رفع إلى المؤتمر تقرير جاء فيه: «مع أننا نعيش في قلق خطر منذ عام 1916، وفي سبيل بعض أهدافنا، فقد تمكنا من تحقيقها بصمت، ونغلنا خططنا السنوية وأوصلنا البلاد إلى حالة مرضية (نأظر «طنين» 18، 19، 21، 24 أيلول و 1، 2 تشرين الأول 1917 (1333 هـ .».

وبعد الثورة الروسية، في بداية أيار عام 1917، زار طلعت ألمانيا، وفي عودته عرج على صحيفة "Neue Freie Presse" الألمانية، وصرح بما يلي: «لن أعطي تفصيلات حول التخريب الذي حصل في الثورة الروسية، كل ما أريد أن أقوله، هو أن سقوط القيصر صار خيراً لتركيا، لأن القيصرية شنت حرباً هائلة على تركيا» «طنين» 9 أيار 1917 (1333).

بعد مؤتمر الاتحاد في عام 1917، عمد المؤتمر مدعياً أنه «حل نفسه» إلى «تغيير اسمه وجعله «تجديد». في الحقيقة لم يكن يوجد «حل»، وإنما «بذل جلده» مثل الأفعى، لأننا سنرى ذلك في أعماله القادمة، تتعامله مع الكمالية و «الحلق».

وبقرار المؤتمر عام 1918 تنكر الاتحاد تحت اسم «التجديد». كانت وزارة طلعت قد استقالت قبل هجرة مودروس، وكان مؤتمر عام 1918 آخر مؤتمر للاتحاد في فترة الحرب. كذلك كان طلعت وضياء كوك ألب قد استقالا كرئيسين، وترأس هذا الاجتماع نائب الموصّل محمد أمين وشمس الدين (نائب إرطغرول). وكان بعضهم يقترح حل الحزب نهائياً، وبعضهم الآخر يقترح المحافظة على مبادئ الحزب وإبعاد رجال السياسة القدماء حالياً من الساحة، وقبل الاقتراح الثاني.

وفي 5/ 18 تشرين الثاني عام 1918 بامتناع 4 عن التصويت ومعارضة 5 أصوات، فاز الاقتراح بـ 35 صوتاً وأصبح اسم الحزب «التجديد».

عندما رأت حكومة استانبول مخادعة الاتحاد التي ستجر البلاد إلى الهاوية،

ولم يكن مؤتمر «التجديد» قد انتهى بعد، قامت في 3 تشرين الثاني عام 1918 بعدة اعتقالات. وألقي القبض على ضياء كوك ألب وسعيد بك ومدحت شكري و 69 آخرين منهم وزجهم في السجن المسمى «بكر أغا بولوك». وبدأت المحاكم الحرية أعمالها، ولقد سبق وأعطينا نصوص القرارات التي أصدرتها.

وبقيت فروع الاتحاد في الأقضية تحفظ بالهيكل نفسه، وعمل العدد الأكبر منها تحت شعار «المنفعة عن الحقوق». كانت أكثرية مجلس النواب يتكون من الاتحاديين، لذلك عمد السلطان إلى حل المجلس النيابي وتشكلت وزارة مركزية إئتلافية.

وها هم أعضاء مركز «التجديد»: عضو مجلس الشيوخ حسني باشا، وعضو مجلس الشيوخ سعيد بك، ماورو كورداتو، نائب أهدن يونس نادي، شمس الدين، احسان أورفانديس، حمدي، قائر صبري، رشيد باشا، غالب، باختيار، الدكتور توفيق رشدي، بابانزاده حكمت، بارصاميان قره بيت، مصطفى فوزي، اسماعيل جانبولاد وصاصون، 6 منهم كانوا اتحاديين، وواحد هو جانبولاد كان سابقاً وزيراً للشؤون الداخلية.

أما القسم الأكبر من الاتحاديين الذين كانوا أعضاء تجدديين، فقد انتقلوا إلى الأناضول ليعملوا مع كمال، ونظموا هناك قيادة لـ «المللية» في مختلف المناطق، واشتركوا في المؤتمر الذي شكله، وشكلوا أكثرية في «بويوك ميلت مجلسي» (مجلس الأمة الكبير) المنبثق عن مجلس كمال الوطني، عدا عن ذلك شكلوا منظمات سرية في أروزم و كارس.

إلى جانب مؤتمرات الاتحاد التي تشكلت في استانبول، تشكلت مجموعات تدعو إلى التريك. وفي 25 كانون الأول عام 1908 (8 كانون الثاني عام 1909) تشكلت «تورك ديرنه كي» (الجمعية التركية)، وكان كبار مؤسسيها من الاتحاديين المتعصبين أحمد مدحت، أمر الله، وليد، نجيب، عاصم، فورقماز أوغلو جلال، أفجورا أوغلو يوسف (الذي أصدر جريدة «تورك ييلي»<sup>(140)</sup>) فؤاد رليف،



فريد، والفيلسوف رضا توفيق الذي صار اثلاً فيما بعد.

في تلك الفترات، وفي 18 / 31 آب 1911 تشكلت جمعية «تورك يوردو»<sup>(141)</sup> وكانت الأكرية فيها من الاتحاديين المتصمين الأتراك، ومن مؤسسيها: محمد أمين (شاعر)، أحمد حكمت، أغا أوغلو أحمد، حسين زاده علي (كان الاثنان الأخيران عضوين في مكتب الاتحاد)، الدكتور عقيل مختار وأغجورا أوغلو يوسف (هاتركيون).

في 20 حزيران / 3 تموز عام 1911، وبدورهم شكل طلاب كلية الطب جمعية «تورك أوجاخي»<sup>(142)</sup>، التي كان مؤسسوها الرسمىون أيضاً الشاعر أحمد أمين، أحمد فريد، أغا أوغلو أحمد والدكتور فؤاد صالح، ثم من رؤسائها أيضاً ألقجورا يوسف، وتعامل معهم خالده أديب، حمد الله صبحي، ضياء كوك ألب، وكوبرولو زاده فؤاد، وحسين زاده علي.

كان لهؤلاء برنامج يتألف من 35 مادة ونظام داخلي يتألف من 19 مادة، أهدافها، حسب ما يدعون «توحيد الأرجاء التركية ورفع مستوى التربية المدنية وخدمتها»، وكان هدف المادة 2، هو اتباع سياسة الاتحاد. ولقد صارت هذه الجمعيات أو كارت تنادي بالتحريك.

في مؤتمر الاتحاد المنعقد من آب إلى تشرين الأول عام 1911 زاد على المستقلين من الاتحاد عدد آخر من المناوئين للإبادة، وشكلوا حزباً مستقلاً باسم «حرية - ابتيلاف» في 8 / 21 تشرين الثاني عام 1911، الذي كان أعضاؤه للؤسون - نائب أماسيا اسماعيل حقي باشا، نائب سيواس الدكتور نظاريت داغافاريان، نائب طوكات مصطفى صبري، نائب حماة عبد الحميد الزهراوي، للمارشال فؤاد باشا، الداماد فريد باشا، سليمان باشا، نائب بريشتينا حسن، قائد الكتيبة صادق، الدكتور رضا نور (الحرباء) وطاهر خير الدين. وفي عام 1912 م بدأت عمليات القتل المتبادلة حتى توصل الاتحاد بهذه الجرائم إلى القضاء على كل المعارضين.

بعد انكسار تركيا عام 1918، عاد الائتلافيون إلى التنظيم، ولما اتحد الاتحاديون في عامي 1919 و 1920 بالثوار الكماليين، قضوا في القضية على الائتلافيين وفي 11 أيلول عام 1923 تابع حزب خلق الذي أسسه كمال وعصمت نفس العمل بعد أن أدخل معه سفاح خربوط ثابت، وسفاحي ديار بكر من أمثال زولفي وغيره. على أن الائتلاف والأحزاب الأخرى التي تأسست بعد انتهاء الحرب انكمشت أو حلت، بسبب الجور والتهديدات الكمالية.

في 17 تشرين الثاني عام 1924 جاء الاتحاديون والخلقجيون بحزب جديد يحمل اسم «ترقي بروه ر جمهوريت فرقه سي» (الجمهوري التقدمي) الذي حلّ قبل أن يكمل ستة أشهر من عمره.

وبأمر من مصطفى كمال في أيار عام 1920 تشكل «الحزب الشيوعي التركي (شكلاً)، ومن أعضائه: الاتحاديون محمود أسعد، توفيق رشدي، يونس نادي، محمود جلال وغيرهم، وكذلك المرتبطون بالحزب الشيوعي العالمي الثالث، ومنهم عارف أروج والنباشي صالح زكي (سفاح دير الزور) وشريف ماناتفوف وغيرهم للتعامل مع «يشيل أوردو»<sup>(143)</sup>. فأصدروا في أنقرة جريدتي «بني دنيا»<sup>(144)</sup> و «أمة ك»<sup>(145)</sup> لكن كمال شطب عليهم في 21 تموز عام 1922 بعدما سخرهم لأغراضه السياسية.

التلخيص:

الأحزاب التركية، «بني عثمانلي»، «عثمانلي اتحاد»، «اتحاد ترقي» وما شابهها من المنظمات التركية المتعصبة: «تجدد» «خلق»، «ديمقراط»، «عدالت» وغيرها كانت كلها استغلالية قبل أن تكون لخدمة البلاد، وقد تشكلت لأسباب شخصية. وهي في مجملها محرومة من المشاعر الإنسانية ومستتدة في تنفيذ أهدافها على العسكريين. لذلك لم تكن غير قادرة على خدمة الواجبات الانسانية فحسب، بل كانت تسعى إلى تمييز الشعب التركي واعلائه وهو ما زال حتى الآن يتخطى في الجريمة والشقاء والفقر والجهل.

فالاتحاد بصورة خاصة أطاح بعبد الحميد بواسطة الجيش والعناصر غير التركية، واستولى على الحكم من 1908 - 1918 أي مدة عشر سنوات كانت سني ظلم وجور ودم، وسمم سكان المدن والقرى التركية، وصحرت البلاد بالقتل، كذلك كان حزب «خلق» الذي خلف الاتحاد وكان استمرراً له يقوم على الاستبداد مثله كمثل الحزب الشيوعي، حكم الحزب الواحد، وكان للحزب الديمقراطي فيما بين عامي 1950 - 1960 مثل حزب «خلق» وزارة مستبدة -جائرة، وبلاستبداد العسكري 1961 ساد نظام الاعتقالات والقتل وتبادل الشتم والتبديد.

تبقى تركيا دولة رجعية استبدادية، لأنه لم تتحقق بيئة ديمقراطية صحيحة في البلاد ولم تحصل أية انتخابات حرة فيها، وكل الانتخابات تدخلت فيها عوامل الضغط والارهاب.

يعترف البروفيسور في كلية الحقوق في استانبول طاروق ز. طونايا بعدما درس أحوال الحرب الداخلية خلال عشر سنوات بما يلي: «تركه ده يوز منه ليك سياسي تاريخي يويونجه أن يويوك ويلدريججي حره كتلري دوغوزان حاديفه، شخص وزمرة استبدادي أولمشله» (أنظر كتابه «سياسي بارتيكر» صفحة 758). الترجمة: «في فترة السنوات الـ 100 في تركيا، ترجع الحركات الواسعة الكبيرة الرهيبة إلى استبدادية شخص أو زمرة». لقد أذاع نفسه بقلمه.

وبالفكرة نفسها تقريباً يحكم المارشال التركي ورئيس الوزراء العسكري المشهور أحمد عزت باشا، فيقول في «مذكراته» التي نشرت في لايزينغ باللغة الألمانية:

«لقد مثل أعضاء حزب تركيا الفتاة البلاد وهدموها، وأسأؤوا إلى سمعتها، لحساب جيوبهم، مع رفاقهم الحقيرين» (صفحة 294). لقد صار التعصب العسكري عند الأتراك هو السبب في دمار وهلاك العناصر الأخرى غير التركية.

أما أنور وطلعت المجرمان، فبواسطة الجيش التركي وقيادة الشرطة، ووزارة الحرية والموظفين المدنيين التابعين لوزارة الداخلية قتلوا الجنود الأرمن ورحلوا من رحلوا وأبادوا من تبقى وأفنوا البلاد.

والكُماليون متابعو السياسة المذكورة آنفاً جعلوا قره بكير وغيره من العسكريين أداة في أيديهم ووضعوا أيديهم مع لينين وستالين وتشيتشيرين وتروتسكي وأطاحوا بدولة أرمينيا مقتسمين ثراجه وحرموها من الحرية والاستقلال.

## المجرمون في مالطا

من بين آلاف المسؤولين المتهمين بأحداث إبادة الأرمن التي جرت في عامي 1915-1916، أُلقي القبض في عامي 1919-1920 على عدد قليل من الأتراك لا يزيد عددهم على 102 تركيا في استانبول، من بينهم رئيس الوزراء الأمير المصري سعيد حليم باشا، وبعض من وزرائه، وولاة أترك، وعدد من العسكريين والنواب، وهم لا يشكلون واحد بالألف من المجرمين المسؤولين. لأن كثيراً من أجازوا عدة آلاف من المجرمين الأتراك ولم يظلمهم القانون هربوا بعد الهدنة إلى جهات غير معلومة.

قسم من 102 من المعتقلين سجنوا في استانبول في بناء يسمى «بكير أغا بولوكو»، ذلك المبنى الحجري ذي الطابقين القائم خلف مبنى وزارة الحرية الواقع فوق تل السلطان بيازيد، ويتألف هذا البناء - السجن من رواق طويل تصطف على طرفيه غرف ويأخذ الطابق الأرضي الشكل نفسه. أما في القبو فتوجد غرف مظلمة هي الزنزانات، وكان هذا البناء من قبل مقراً للشرطة العسكرية.

في آذار عام 1920 وبعد إطلاق سراح عدد من السفاحين نفي الباقون إلى جزيرة مالطا، واعتزل آخرون ونقلوا فوراً إلى سجن معسكر مالطا.

لماذا نقل معتقلو بكير أغا بولوكو إلى مالطا؟ لأن بعضهم كان يخلق أسباباً مختلفة من الدخول ومن الخارج، بفضل ذوي النفوذ، للتحرر، والهرب والاختفاء أو الذهاب إلى الأناضول للانضمام إلى الحركة الكمالية المنبثقة عن الاتحاد.

مثلاً، هرب من السجن سفاح ديار بكر، مصاص الدماء الوالي الدكتور رشيد، الذي هزبه أحد الجراكمس، وكان هذا الجرمكي مجرمًا عمل مع الدكتور

رشيد أول مرة عام 1915 وشاركه في قتل 630 أرمينياً على ضفاف دجلة كانوا في سجن ديار بكر بالقرب من رضوان. وعندما اعتقل مرة ثانية انتحر بطلقة مسدس. وحسب نصوص القانون يعتبر مهرب السجين شريكاً في جرمه، لكن مهرب رشيد المجرمي بقي حراً ولم يلاحق، لأن أباه باشا جركسي.

وبالشكل نفسه هربوا عم أنور المسمى خليل باشا أحد المجرمين السفاحين المسؤولين، ففي 7 آب عام 1919 جاء الملازم المسمى سعدي ليلاً، وهرب خليل باشا ومعه (الباتركي) المدعو كوجوك طلعت، وانتقلوا سراً عبر اسكودار ومنها إلى بورصة ثم إلى أنقرة وسيواس وأرضروم وناخيتشيفان فالقوقاز، وأخيراً ذهب خليل باشا إلى موسكو وقابل لينين وتروتسكي، على أنه رسول كمال.

لماذا لم يحاكم ولم يحكم على هؤلاء المعتقلين؟- أولاً لأن المحاكم الحرية التركية المشكلة، والتي يفترض أنها ستحق الحق وستعاقب المجرمين السفاحين الأتراك، تعرضت لضغط شديد من حكومة استانبول، وبدأت المحاكمات التي بدىء النظر فيها تؤجل إلى أماد بعيدة بغية كسب الوقت لصالح المتهمين. وغالباً ما كان رئيس المحكمة الحرية يستقيل بغية اطلالة فترات التأجيل. فقد استقال خيرت باشا تحت التأثير السري للاتحاديين، وحلّ محله الكردي الجنرال مصطفى باشا، الذي تعرض بدوره لضغوط من جهات مختلفة. وخلال هذه الفترة أغلبي سبيل العديد من المتهمين.

منحت ألمانيا القيصرية حق اللجوء لكبار المجرمين الأتراك، طلعت ورفاقه أنور والدكتور بهاء الدين شاكرو، والدكتور ناظم، وبدري وغيرهم، الذين كانوا تحت الحماية في برلين، وهم يحملون أسماء مستعارة ومنهم من كان يتمتع بحرية التنقل في البلاد السوفيتية.

وبعد قليل من الوقت نال المجرمون المنقولون إلى مالطا شيئاً من الحرية بالذهاب إلى السوق وشراء حاجياتهم، بل سمح لهم بالذهاب إلى المسرح، وزيارة بعضهم بعضاً لعقد اجتماعات.

ولاً بدىء بتبادل السجناء فأفرج عن فتحي بك ومحمد رؤوف، لقاء الإفراج

عن معتقل في تركيا هو صهر لورد كورزون، وبدأت به مساومة غير شرعية باستغلال دم الأرمني.

كان الانكليز قد بدأوا بتخفيف الحراسة شيئاً فشيئاً في مالطا، وكان من بين المعتقلين قره كمال، أحد أركان منظمة والتشكيلات الخاصة والأمن العام للاتحاد في فرع استانبول، وله ضلع في قيادة ومشاركة الذين ساهموا في المذابح في أرمينيا من المجرمين، ولم تكن قد جئنا على ذكر هذه الواقعة.

بعد حوادث الإبادة صار المذكور وزيراً للتصوين، وكان في مالطا ينتقل بحرية على شواطئ البحر، وتمكن من الوصول إلى اتفاق مع مالطي يملك زورقاً بخارياً، وبفضل الذهب الذي سرقه الاتحاد وبفضل هذا الزورق البخاري تمكن من اتصال عدد من الأمناء المسؤولين في الاتحاد وغيرهم من القادة إلى البر شرق جزيرة صقلية، إلى مدينة سيراكوزا الساحلية، وراح الهاربون يتقلون إلى روما وغيرها من المدن.

وقد ذهب قره كمال إلى ميلانو بعد أن أطلق سراحه.

وكان غالب كمال بك سفير مصطفى كمال في روما ينظم لهم بطاقات شخصية ويرسلهم بالتدريج إلى تركيا. وقد بقي قسم منهم في إيطاليا وانتقل بعضهم إلى غيرها من البلاد الأوروبية وبقي الأمير سعيد حليم الذي سبق طلعت إلى رئاسة الوزراء في روما وقتل فيها.

وأضافة إلى عمليات التهريب هذه، بدأ بكير سامي بك مندوب مصطفى كمال بإجراء مساومات في باريس مع برياني وفي لندن مع اللورد كورزون. تمكن الكماليون المليون، بجهود أنور وخليل، وعن طريق روسيا من الحصول على كمية كبيرة من السلاح الألماني والذخيرة الحربية الألمانية، علماً عن للمعونات المادية والمعنوية التي زودهم بها السوفييت.

وبالتدريج وعلى 3 مراحل، أنخلي سبيل المعتقلين العسكريين والمدنيين الاتحاديين في مالطا الذين كانوا 102 معتقلاً، 35 في المرحلة الأولى: أحمد أغايف، أحمد باشا، علي منيف، عاطف، 9 من القوقازيين، فاخر، فخري، فريد

الفليبي، فتحي، البنباشي حيدر، حاجي عادل، حسين جاهيد، حسين طومسون، ابراهيم ساليب، جانبولاد، المفتش مدحت بك، ممتاز بك (ناقل أوامر أنور)، نسيمي الأزميري، رحمي، رضا صلاح جيمبوز، قائد الكتيبة سامي، شوكت، علي شكري، توفيق هادي، زكريا وضياء كوك ألب.

في المرحلة الثانية، أفرج عن 22 شخصاً:

الدكتور عبد السلام باشا، أحمد أمين، علي جناني، نائب قائد الكتيبة علي معمر، البنباشي عاكف، أسعد باشا، حسين قدري، اسلام بك، جلال نوري، جواد باشا (من عين العرب)، قره واصف، جمال باشا الرسنلي، (عدم الخلط بينه وبين الوزير أحمد جمال باشا)، أمين مركز الاتحاد مدحت شكري، مرسل باشا، نعمان، سعيد، قائد الكتيبة شوكت، سليمان نظيف، يعقوب وشكري.

وكان المفرج عنهم في المرحلة الثالثة 45 من أكبر المجرمين:

عبد الخالق (والي)، أحمد بك، أحمد (والي)، علي احسان (ساباييس)، عاطف، يدري، عادل برهان الدين، الدكتور فائق، الدكتور فاضل بركة، فوزي، حلمي، نائب قائد الكتيبة حلمي، البوزباشي ابراهيم حقي، جمال، جمال أو كوز، جودت بك (من قيزي أنليقلي)، كامل، غني مجيد باشا، محمود كامل باشا، محمد نوري، مراد بك، الوالي معمر، ناظم، البنباشي ناظم، نجمي (والي)، رشاد، رفعت، سامي بك شكري قايا (مفتش)، الوالي سليمان، سليمان كامل، سليمان فائق، سليمان نعمان، طاهر رشدي، الوالي تحسين (من أرضروم)، نائب قائد الكتيبة توفيق، قائد الكتيبة توفيق، ولي نجلدت، ويوسف.

هرب الأشخاص الـ 44 التالية أسماؤهم أو اختفوا تحت تأثيرات مختلفة، منهم رعاية الحكومة الإيطالية، ومنهم بوسائل أخرى مختلفة:

آكا كوندوز، علي بك (جائين قايا)، عوني، عزيز الأرضرومي، قائد الكتيبة بغدادلي، البوزباشي الطبيب الطرايزوني (لم يذكر اسمه)، عمانوئيل قره صو، نجاة (صاحب الكازينو) غني بك، حلمي، حسام الدين، حسين زاده علي، بيرزاده



ابراهيم، الياس سامي، شيخ الاسلام خيرى، خليل بك (متشقة)، خليل، قائد الكلية كاظم، كرزاده (سفاح طرايزون)، كوجك طلعت، مطرجي، عضو مجلس الشيوخ والبنائون الاحرار موسى كاظم، نعمان اسطه، نوري باشا، عثمان شوكت، رشيد، رشن اشرف، صابانجلي حقى، الوالي ثابت بك، صبري من قاضي كوي، سعيد حليم، سيفي، شوكت، سودي بك، عبيد الله، وهيب، جميل ويونس نادي.

كذلك بلدت بريطانيا العظمى على ضباط انكليز قلعة مسجونين في تركيا بالافراج عن بعض الوحوش الأتراك المجرمين، ووصلوا بالتدريج إلى انيولي (ميناء على البحر الأسود)، ومنها إلى أنقرة وتولى كثير منهم مناصب عسكرية ومدنية، بأمر من مصطفى كمال.

ومن هؤلاء السفاحين مصاصي الدماء أشخاص صاروا نواباً بل وزراء، مثل معمر زعيم المجرمين، الذي قاد عملية إبادة 250.000 من الأرمن في سيواس، صار نائباً عن القيصريّة في عهد كمال. وصار سفاح دير الزور مصطفى عبد الحالى وزيراً للدفاع الوطني، بل رئيساً للمجلس القومي الكبير في أنقرة. لقد امتزجت الاتحادية والكمالية وازدادت قوة.

لقد كان هذا التصرف الخفير وصمة عار في تاريخ بريطانيا التصق بالشعب الانكليزي. هل يمكن لأحد أن يصدق أنه بعد التوقيع على معاهدتي فرساي وسيفر والالتزام بمعاينة السفاحين، الذين لوثكبوا جرائم ضد الإنسانية هزت الدنيا، أن يتركوا أحراراً بعد احتفالهم، ثم يقولون الحماية. ألا يعني هذا المشاركة في الجريمة؟ إن المثل الانكليزي يقول فإن الملك لا يرتكب سوءاً والمملكة تظلل باسم الملك. كانت مالطا في عامي 1920 و 1922 جزءاً من تراب بريطانيا الذي تحكمه، وكانت خاضعة لقوانين بريطانيا العسكرية والمدنية، أكانت تسوي الصفرة توقيع سفير بريطانيا في باريس السير جورج ديكنسن غراهام وممثلي دول الكومنويلث، كندا، أستراليا، نيوزيلندا، واتحاد جنوب أفريقيا، والهند، وكذلك توقيع رئيس وزراء فرنسا ووزير

خارجيتها ألكساندر ميلران ووزير المالية ف.ف. مارسال والسفير جول كامبون  
والأمين العام لوزارة الخارجية موريس باليوك، وعضو مجلس الشيوخ الإيطالي  
غومس فيليو لونفاري والجنرال جيوفاني ماريتي باسم إيطاليا؟  
هل كانت تلك الأسماء غير ذات قيمة إلى حد إهمالها، أسماء وقعت أنها  
مستحاكم المجرمين الأتراك؟

كيف سمحوا لأمثال غومس سفورزا أو غومس كوبريني بأن يقدموا المساعدة  
سراً للتشكيلات الخاصة التركية، ولؤمنا السلاح والذخيرة للقادة الكمالين؟  
كيف يسمح لحام ضابط تركي وهو مصطفى نائل بك، بأن يتسلم وظيفة في  
الحكومة الإيطالية في تلك الأيام، ويتمتع بالرعاية الإيطالية، ويتمتع بتسهيلات  
سياسية إيطالية، ويتجرأ بحكم تميزه ذلك على جمع معلومات عن أسرار انكثرا  
وفرانسا ويلفها إلى مصطفى كمال؟ (راجع كتاب حسام الدين أرتورك «ايكي  
دورين برده أرقه سي» (خفايا الفترتين) باللغة التركية صفحة 408، طبع في  
استانبول عام 1957 في مطبعة حلمي).

وبسبب هذه التصرفات المشينة، كتب رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج مذكراته  
فقال: «نحن مسؤولون أمام التاريخ عن الظلم الذي لحق بالأرمن، علينا معنوا أن ندافع  
عن حقوق هذه الأمة (مذكرات لويد جورج - الجزء ب صفحة 811).

أدان لويد جورج الأتراك بقوله: «لقد نسقت الحكومة التركية تلك الجرائم  
التي ارتكبت بحق الأرمن (صفحة 650)، وإن قصر نظر الحلفاء وخياناتهم  
وأنايتهم ساعدت على حدوث هذه للمآسي المحزنة (صفحة 877). يجب ألا  
يسمح للأتراك بالاستفادة من جريمتهم، وعليهم أن يعيدوا إلى الأرمني تراب  
أجداده (صفحة 836)، وعلينا نحن الانكليز أن نصصح الخطأ الحاصل لكي لا  
يعتبرنا التاريخ مسؤولين إلى الأبد، (صفحة 811) (مذكرات لويد جورج، طبع  
في نيوهايفن، مطبعة جامعة ييل، 1939).

## مقتل 6 من نواب الحكومة الأرمن

مولان زاده رفعت، وفي كتابه «الوجه الخفي للانقلاب التركي» (صفحة 82-83) يقول:

«عندما علمت حكومة الاتحاد والترقي التركية أن الثوار الأرمن يتقدمون طلائع الجيش الروسي، وجدتها ذريعة لإلغاء الاتفاقية التي كانت قد وقعت مع حزب طاشناقستيون الأرمني باسم الأمة الأرمنية، وبأدركت قبل كل شيء إلى اعتقال زعماء الطاشناق في استانبول والولايات كلها واحداً واحداً وأرسلتهم إلى أماكن مجهولة ثم قتلهم فرادى وجماعات»<sup>(146)</sup>.

وبعد تشريد أمثال زوهراب وفارتكيس وديران كيليكيان من الرجال المعروفين المحترمين أصحاب الفكر والمعرفة من استانبول أبادتهم<sup>(147)</sup>.

قتلوا زوهراب وفارتكيس الأفنديين بين حلب - ديار بكر، وديران كيليكيان أفندي بين جوروم وأماسيا وأبادوهم (بينير ميشلر)<sup>(148)</sup>.

وأبادوا خاجاك، زارتاريان، جانكوليان، أكتوني، الدكتور داغافاريان وأمثالهم من الزعماء في المكان المعروف باسم جين ده ره سي على طريق ديار بكر<sup>(149)</sup>.

كذلك فعلوا بالأسكر الأرمن حيث راحوا يسحقونهم بعدما عذبوهم في الأعمال الشاقة في طواير العملة.

أُقلقت هذه الحالة الأرمن ودفعتهم إلى التفكير في الدفاع عن أنفسهم، واضطروا إلى المواجهة والثورة (قيام وعصيان)<sup>(150)</sup>.

(عن هذا الموضوع راجع دراسة كريكير في كتاب «هوشادوم» وكتاب أ.

ألبوإيجيان «كريكور زوهراب».

لكي لا يُسمع صوت احتجاج الأعضاء الأرمن في المجلس التشريعي الذين يطالبون بالمعدلة، عمدت الحكومة التركية وهي تبنت أمر إبادة النواب الأرمن في البرلمان إلى اعتقالهم في استانبول، فاقتيد زوهراب وفارتكيس، بحجة مثولهما أمام المحكمة الحربية في ديار بكر من استانبول إلى مكان مجهول، ولم يحدث تحقيق ولا اتهام ولا محاكمة، ولو وجد أي اتهام يستوجب محاكمتها فلماذا لم يقدم زوهراب وفارتكيس إلى المحكمة الحربية في استانبول حيث وزارة الحربية؟ لكن المخطط التركي كان إبادة البشر.

في شباط عام 1915، كان قد بدأ العمل بتنفيذ المخططات المرسومة على نطاق واسع في المناطق، وكان الأمناء الاتحاديون المسؤولون قد تلقوا تعليمات مفصلة بهذا الخصوص.

في أوائل نيسان عام 1915 أرسلت وزارة الشؤون الداخلية تعميماً برقياً إلى الولاة الأتراك يقضي «باعتقال الوجهاء الأرمن والقيام بأعمال تسفية بحجة البحث عن السلاح وعن الجنود الهاربين»، وفي برقية ملحقة بتاريخ 17 نيسان 1915 جاء الأمر «بأن ترسل أسماء المعتقلين والمبطلين» وطلب فيما يتعلق بالسلاح أخذ صوره بحجم كبير وإرسالها.

ها هو النص الأصلي للأمر السري يحوله الوالي إلى الدرك لإجراء اللازم.

سري

17 نيسان 1915

إلى القيادة المحترمة

لكتيبة الدرك

مساعدة الأفتندي

هذا ملحق بالتعليمات السرية الواردة في نيسان عام 1915.

«بمناسبة اعتقال أعضاء الجمعيات وغيرهم تصور القنابل والأسلحة الممنوعة

الموجودة بحوزة الأشخاص (الأرمن) المهمين والخطيرين بشكل جماعي وبالحجم الكبير وترسل الصور إلينا. كذلك صدر أمر من وزارة الداخلية بإرسال أسماء الأشخاص المعتقلين والمبعدين إلى وزارة الداخلية، لنا يوصى باتخاذ التدابير اللازمة.

### الوالي

ولقد أرسل تعميم وزارة الداخلية هذا إلى قيادة كتاب الدرك من قبل الولاية بشكل سري، وكانت عمليات السجن والاعتقال والترحيل تجري مثلما جرت في استانبول وفي كل مكان تقريباً وفي وقت واحد.

وحول السجن والتشريد والاختفاء الذي جرى في استانبول في 11 / 24 نيسان عام 1915، وجه كريكور زوهراب رسالتي احتجاج في 13 نيسان عام 1915 و 15 نيسان عام 1915 إلى وزارة الداخلية وإلى رئيس الوزراء، كذلك أرسل طلب مماثل من البطريركية، وزار زوهراب المسؤولين شخصياً وبلغهم احتجاجه شفهياً، وفصل فارتكيس الفعل نفسه وأرسل طلبات أكثر صراحة وأكثر جرأة.

ها هي ترجمة الرسالة التركية التي أرسلها زوهراب، ولم تحمل الحكومة التركية صوت هذا الاحتجاج وبحجة إرساله إلى ديار بكر قتله.

### احتجاج آ.

13 نيسان 1915

«اليوم وعلى الجبهات الأمامية يوجد أكثر من 50.000 جندي أرمني على الحدود يذلون دماءهم، وقسم آخر ينتظرون سوقهم إلى الحرب للقتال في سبيل سلامة البلاد وأرضها المقدسة بدافع من حب الوطن والولاء، وعلى الرغم من ذلك، وبسبب ظاهرة مؤلة أظهرت حكومة الامبراطورية حقيقة عدم ثقنها بالأرمن، حتى أنها عمدت إلى اعتقال رجال من البطريركية ورئيس المجلس الملّي مع بعض أعضاء المجلس واثنين من أعضاء الجمع السياسي. كما تم اعتقال وإبعاد

وجهاء من سكان استانبول، وهذه الأعمال أدخلت الحزن إلى قلوب أبناء شعبي. إن اعتقال المسكرين الهاريين أمر مشروع، وعلى الرغم من عدم إمكان قول شيء عن الشدة التي تطبق بحجة البحث عن الهاريين. وإن التسامح مع شعبي غير المتمرس على الأمور العسكرية أمر يستوجب الرجاء، وأرجو أن لا يعتبر هذا الرجاء غير محقق. وهذا التحرك الذي قام به الجيش على نطاق واسع قد أوقع الخوف في قلوب الأرمن، أكثر مما هو في قلوب العناصر التركية، لذا فإن التسامح القليل يسائر الضمير، والحكومة الامبراطورية تقبل بذلك...

وإن الهرب من الخدمة العسكرية ومقاومة الباحثين عن الفارين بنية التخلص في المستقبل من حيل المشنقة هو جريمة، ولكن لا يجوز صيغ هذه الظاهرة بالصيغة السياسية، وهذا أمر واضح، فيسبب حالة الحرب، ووجود الأرمن في أرض تقع قرب جبهة القتال، واعتبارهم بطلابون بحقوق سياسية، وأنهم فدايون، يمثل هذا الفرض وعلى هذا الأساس، فقد سارت في البيوت الأرمنية وقراهم إشاعات والمدينون الأرمن والعسكريون في تلك المناطق يرون تحول حكومي ضدهم شمل الجميع، وتنتج عنه تعرض كثير من الأبرياء لتعليب شديد، وسحبت الأسلحة من العسكريين وصاروا يعاملون بعنف شديد.

وقد قدم الأكراف من الأسر أولادهم للدفاع عن الوطن، كما قدموا كل ما يملكون وما لا يملكون (من قبل الأمة الأرمنية) وهذه الأحداث قد أوجبت التعجب والأسى الكثير. ففي بعض المناطق وصل اليأس عند الأرمن إلى ذروته. لقد كان التركي والأرمني يعيشان معاً في أخوة، ولعل هناك أهد تعمل على بث الفقرة.

إن الحكومة الامبراطورية تعتمد وجهة النظر بأن الأرمن يستعدون للثورة وأنهم يتخللون مواقعهم لذلك، والأرمن أيضاً يملكونهم خوف من الجور المتعسف ومن مذبة كبرى قد يتعرضون لها، لذا وجب القضاء وبشكل تام على الظاهرة الناتجة عن تصارع هاتين الفكرتين، وأنا حين أطلب رفع هذه الأعمال التي زادت

عن حلدها أؤكد أن الأرمن لا يفكرون بشيء غير الوفاء والإخلاص لبلدهم، ونحن على استعداد لتقديم كل ما هو واجب علينا بهذا الخصوص، وأنا أبين لكم هنا دون تردد.

إن يقيني الذي لا يقبل الشك هو أن العفو والتسامح - وأنا أطلبهما لهما- كبير الأثر، وتجربة هذا الأسلوب وتنفيذه لا يضر شيئاً، وما هو بمستحيل، حباً بالعسكريين الأرمن الذين يذلون أرواحهم في سبيل الدفاع عن الوطن. وأنا أقدم احترامي أسترجم وأتوصل من مقام الحكومة الامبراطورية السامي الرحمة والعطف.

بهذه المناسبة أترك الأمر لمعاليتكم.

13 نيسان 1915.

احتجاج ب.

إلى وزارة الداخلية. 15 نيسان عام 1915

هبناء على وعدكم الذي شرفتموني به في ليلة الأحد الماضي حول الإفراج عن المعتقلين الأرمن الذين جمعوا من هنا وهناك، أعلمكم أنه عدنا عن عدم إتخاذ أي إجراء قتال بهذا الخصوص، فإن الأخبار عن الأشخاص المعتقلين وعن مكان وجودهم والذي حل بهم متقطعة والرد على السؤال عنهم يبدو مستحيلاً.

ومن جهة ثانية فإنني لم أجِد أية فائدة من الحصانة الممنوحة لشخصي الضعيف، وأن إفتراضات خاطئة عن الأرمن تدور بشكل يوحى بأن التخييلات التي جاءت نتيجة للافتراضات الخاطئة لا يمكن أن تكون تصورات خالية.

في هذه الأيام بالذات التي تكون فيها خدمة الدولة والأمة ضرورية، نرى أنفسنا غير قادرين على نفع الحكومة الامبراطورية ولا على إرضاء أبناء الأمة الذين

يعيشون حياة ملؤها القلق واليأس والنحس، أنا في حيرة مما يجب علي أن أقوله وأن أفعله، ولم أجد أمامي غير رفع الأمر إلى معاليكم طالباً الرحمة والعطف، وأنجزاً وأقدم إحترامي».

ولكن لم تنفع هذه الاحتجاجات والتوسلات، ولم تعرها الحكومة التركية اهتماماً، فالأمر يبدو كمن يضرب الماء، ولما وصلت السكين إلى الخنجر استمرت أعمال العنف بشدة أكثر في كل تركيا وبدأ الخوف يرتفع إلى السماء، وشرح فارتكيس علناً لطلعت تلك الأعمال الوحشية في 10 أيار، الأعمال التي لن تبقى دون عقاب في المستقبل. أجاب طلعت بكل وقاحة «حكم البلاد في يدنا ونحن نستطيع أن نفعل ما نشاء». في اليوم التالي زار النائب كريكور زوهراب الأمين العام للاتحاد مدحت شكري، الذي كان على إتصال بكل القفلة، وبوزير الداخلية طلعت، وقال له: «سوف يُطلب منهم الحساب يوماً عن هذه الأعمال التي ترتكب». فأجابه طلعت بوقاحة كلب: «من الذي سيطلب منا الحساب».

فقال له النائب الأرمني زوهراب: «أنا الذي سيطلب الحساب بصفتي نائباً في المجلس».

وفي اليوم التالي، في 12 أيار 1915، اعتقل فارتكيس وزوهراب بواسطة مدير الشرطة بدري بك، وأرسلوا إلى «ديار بكر»، بحجة «تقديمهما للمحكمة الحربية». وخرجوا من محطة حيدر باشا مخفوريين باتجاه أسكي شهير، ثم قونية، وأضنة وحلب وقضيا 36 يوماً في الطريق ذاقا فيها الأمرين على أيدي الدرك والمجرمين ووصلا في 16 حزيران 1915.

إن إرسال هؤلاء، مثل غيرهم من الأرمن إلى «ديار بكر» هو أحجية تفسيرها يعني «الحكم بالموت»، سوف يقتلون بتصميم سابق، دونما تحقيق ولا محاكمة، مثلما جرى لآلاف الأرمن حين اعتقلوا وقتلوا.

بقي زوهراب وفارتكيس في حلب 13 يوماً، وفي أثناء وجودهم في حلب،



قابل أحد أصحاب الوظائف العليا سرّاً القنصل الألماني في حلب روسلر، وطلب منه التوسط من أجل هؤلاء الاثنين لتأجيل محاكمتهم الزعومة. ومع أن اسم هذا الموظف التركي قد بقي سرّاً ولكن يعتقد أنه كان بكير سامي، لأن سلفه والي حلب جلال بك كان قد استقال في 8 حزيران 1915 وخلفه بكير سامي، وبقي الأخير على رأس وظيفته حتى 3 أيلول 1915، موعد وصول والي حلب الجديد، والي بتليس السابق والسفاح الفظيح مصطفى عبد الحالقي.

تستغرق الطريق من حلب إلى أورفة بالعربة 6 أيام عن طريق أحرين - أكيزة - بيره جك - جازمليك - أورفة، ولو تطلب الأمر السفر عن طريق الخط الحديدية، فمن بعد جرابلس وعين العرب يضطر مرة أخرى للسفر بالعربة إلى أورفة. في 4 تموز وصل الاثنان إلى أورفة تحت حراسة الشرطة، وبعد مبيت ليلة في أورفة، في صباح 6 تموز خرجوا بهما بالعربة، وعلى بعد ساعة أو ما يعادل (3 أميال) وفي المكان المسمى قره كوبرو قتلوهما بعد عذاب مرير في واد إلى الغرب من القرية المسماة قره كوي.

كانت الحكومة التركية مهتمة جداً بالحصول على تفاصيل هذه الجريمة، ونحن نجد ذلك في الشهادات التي تلت ذلك.

لقد شاركت في هذه الخيانة الفادرة وزارة الداخلية وكذلك قادة التشكيلات الخاصة خليل وجودت بك وجمال باشا والوالي الدكتور رشيد وكبير السفاحين الجرکسي أحمد، مع رفاقه الملتطخين بالدم. كان الجرکسي أحمد يحمل رتبة بنياشي وبأمر على كتية القديين الجرکس والأتراك، قاتل في وان في نيسان عام 1915.

ويوجد شاهد عيان على هذا الموضوع هو البنياشي دى نوغايس الذي درس في ألمانيا وخدم في تركيا.

قبل فضح التنايا الداخلية للجريمة، لئر ما الذي فعلته الحكومة التركية بعد هذه المجزرة، ويبحث ما يحيط بهذه للسألة مهم، لأن الأشخاص أنفسهم قتلوا على

طريق أورفة - سيفيريك - ديار بكر - كلا من أكتوني وشاجناك وزارتران  
وداغافاريان وجانكوليان وميناسيان.

ماذا فعلت الحكومة التركية للطمس على مقتل زوهراب وفارتكيس ؟  
بقيت الحكومة التركية ساكنة كل السكوت على مقتل فارتكيس، ولكنها  
كانت قد هيأت مسبقاً تقريراً حول مقتل زوهراب، ونقدم فيما يلي النص  
الأصلي لذلك التقرير الصادر في 8 تموز 1915، ويتبعه تقريران ملحقان مزيغان،  
أحدهما من قبل طبيب تركي، والآخر باسم كاهن أرمني، وصادق على الأوراق  
المرقفة والي أورفة.

8 تموز 1915

«فيما كان عضو مجلس النواب زوهراب أفندي مسافراً إلى ديار بكر (عزيت  
ابنه ره ك) (151)، ولدى مروره من هنا (من أورفة) ولما كان متعباً، دعيت إلى  
الفندق الذي أقام فيه ليلة لملواته، ولما فحصته، وجدته يعاني من أزمة قلبية حادة  
(أسيكه بي قلب)، فقممت بما يتوجب عليّ حياله من معالجة للأزمة القلبية وداء  
الحثاق. ثم بلغني خبر وفاته في الطريق، وعلمنا أن الميت كان كريكور زوهراب  
أفندي.. ويتشريح جسده وجدت أنه مات بسكتة قلبية نتيجة للمرض القلبي  
الذي كان يعاني منه.  
وعليه أوقع هذا التقرير».

الطبيب الشرعي في أورفة

تسجين

(خاتم)

لواء أورفة.

طبابة الملاحظة

## حكاية تقديس جثمان زوهراب

### من قبل كاهن أرمني

8 تموز 1915

«في طريق سفره إلى ديار بكر، قد مات نتيجة لسكتة قلبية، ودعيت للقيام  
بمراسم الجناز والدفن. (لم يذكر حتى اسم الميت)، عندما وصلت إليه أعلمونا أنه  
فحص من قبل طبيب أكد أنه مات نتيجة لسكتة قلبية، وبدورنا وحسب التعاليم  
الدينية، تم الدفن والتقديس (تقديس أولونديني).

وبصفني كاهن كنيسة أورفة أقدم هذه الكتابة محرراً.

8 تموز 1915 (خاتم) أورفة

### الشاعي

#### من كهنة الكنيسة الأرمنية كوركجو

وانيس أوغلو باباز هابرايد

نؤكد كون الخاتم هو خاتم وانيس أوغلو هابرايد من كهنة الأرمن في أورفة.

وانيس مجلس بلدة أورفة

نودي موصلو

إن التقرير الكاذب للدكتور تمسين والكاهن هابرايد حول موت زوهراب  
«بسكتة قلبية»، مع تصديق محافظ أورفة «جرت» كلها بتاريخ 8 تموز 1915.

بعد مقتل زوهراب وفارتكيس في 6 تموز 1915 سجل مرتزمان القنصل  
الألماني العام في استانبول، أنه تقدم بتاريخ 12 تموز 1915 بطلب إلى طلعت  
يرجوه فيه تأجيل محاكمة زوهراب وفارتكيس ولكنه رفض الطلب، ويدعي أنه  
كان ينوي أن يقابل أنور أيضاً بهذا الخصوص بتاريخ 12 تموز عام 1915.

الوقت متأخر بعد ستة أيام من القتل، لأن الجريمة قد ارتكبت في 6 تموز  
1915. ولكن إلى جانب تقرير طبيب أورفة وتصديق المحافظ، قام متصرف أورفة

ومديرية محطة خط الفرات، وبإيعاز من مصدر عالٍ بإجراء تحقيق سرّي حول جريمة القتل هذه، وأنهم أرسلوا تقاريرهم السريّة إلى طلعت وإلى أنور (إلى عنوان الوزارة)، ومثل هذه التقارير السريّة أرسلت بشأن كل الأرمن السجناء والقتلى، مع أسمائهم حسبما هو وارد في البرقية السريّة.

في 12 أيلول 1915 تطلب وزارة الحرية معلومات إضافية، ولكي تتمكن وزارة الداخلية من تلبية طلب وزارة الحرية تطلب من والي حلب ببرقية سرّية بتاريخ 4 تشرين الأول 1915 أوراقاً إضافية حول هذه الجريمة. وها هو النص الأصلي للطلب والتدابير التي اتخذت نتيجة له، كما قيل في البرقية السريّة: «موت زوهراب كان «قضاء وقدرًا»، (قضاء نتيجته سي ابله وفاة).

بعد قليل تظهر كذبة طلعت هذه أيضاً على ضوء الوثائق التي جاءت متتالية. إذن بعد ثلاثة أشهر من جريمة القتل الواقعة تطلب للتحقيق «أوراق متممة»، وفي ذلك الشهر أيضاً جرت البحث والمراسلات التالية: وها هي ترجمة نصوص تلك الأوراق:

مضمون رسالة وزارة الداخلية السريّة المؤرخة في 4 تشرين الأول 1915 إلى والي حلب مصطفى عبد الحلق.

تبعاً لبعض الأسباب الهامة<sup>(152)</sup> ولعلم إماكن السماح ببقاء نائب استانبول كريكور زوهراب أخندي هنا (استانبول) سلم إلى قائد قيادة الجيش السادس، وحول موته قضاءً وقدرًا أجرت متصرفية أورفة بمشاركة قيادة محطة خط الفرات تحقيقاً وبموجب الكتاب رقم 514 تاريخ 12 أيلول 1915 تبين وجود نقص في أوراق التحقيق المائد لهذه الحادثة، ولاستكمال هذه الأوراق أعادتها وزارة الدفاع إلى قيادة المحطة، وإذ ننقل إليكم هذا الواقع، نطلب إليكم أن تقدموا أنتم أيضاً بتعيين موظف موثوق به يتأكد من التحقيقات المذكورة ويعلمنا بها.

طلعت

تذكيراً لبد الأحد نوري بك.

لقد كلمتكم سابقاً شفهيّاً، أظن أن تلك الأوراق موجودة بحوزة طابور الاحتياط عند القائد شوقي باشا، أرجو البحث هناك والإنهاء.

الوالي

مصطفى عبد الحائق

مري

تحال إلى نعيم أفندي  
للسؤال بمذكرة رسمية.

6 تشرين الأول عام 1915م

مري

عطوفة الوالي  
أعلمكم أن الأوراق المذكورة غير موجودة عند شوقي باشا.  
معاون المدير العام (للهجرة)  
عبد الأحد نوري

تحال إلى المدير العام (للهجرة)  
سلمت الأوراق أمس، قابلت الباشا شخصياً، تابعوا الموضوع.  
11 تشرين الأول عام 1915

الوالي

مصطفى عبد الحائق

تحال إلى نعيم أفندي.  
حافظوا عليها سرية.

كتاب معاون المدير العام للهجرة.

7 تشرين الأول عام 1915

إلى قيادة جيش الاحتياط السادس عشر

«موجب كتاب وزارة الحرية رقم 561 (153) المؤرخ في 12 أيلول عام 1915 كنت قد أعلمت قيادة محطة حلب أن الأوراق المتعلقة بموت كريكور زوهراب أفندي قد سلمت إلى قيادة محطة القراة، ترى هل سلمت أم لا، نرجو إعلامنا.  
الحروف الأولى للاسم (معاون للدير العام)

في 29 تشرين الأول تبلغ الأوامر بإجراء تحقيق بشكل سرّي أن «في أي مكان وفي أي فندق وكم يوماً مكث زوهراب. للثبوت والبحث عن الأوراق السابقة، التي يقال أنها موجودة عند شوقي باشا (يحتمل أن شوقي باشا كان قائد المحطة في تلك الأيام).

في ذلك الحين كان توفيق بك هو الحاكم العسكري في حلب، ها هو نص ذلك الكتاب الأصلي (154).

#### برقية سرية

(مرسلة إلى والي حلب)

29 تشرين الأول عام 1915

«أجروا التحقيق في أي فندق نزل النائب كريكور زوهراب في حلب، وكم يوماً بقي، وفي أي تاريخ أخرج من حلب، وإعلامنا.  
«بني نعيم أفندي، اذهب إلى أيوب بك، توجد سجلات هناك، دققها بالتفصيل واكتب ما تجده على ورقة مستقلة».

#### ماذا كتب كاتبان تركيان ؟

يكتب كاتب اتحادي هو مولان زادة رفضت أن «زوهراب وفارتكيس قتلا». فأسطورة «موته بسكتة قلبية» تدعى الاتحادي التركي.

وتكرر القول نفسه جريدة «أقلام» بنشرها مقالين لأحمد رفيق في 26 و 29 كانون الأول عام 1918 في العددين 7857 و 7860، وفيهما يقدم التصريح الشفهي للجركسي المجرم أحمد عن تفاصيل الجريمة، لكن العجيب، هو أنه

بتاريخ 2 تشرين الثاني عام 1916 طلب رئيس مجلس النواب العثماني حاجي عادل بك (من زعماء الاتحاد، ووالي إدنة السابق وسفاحها) باسم مجلس النواب تفسيراً حول «النواب الأرمن غير الموجودين»، فتعلم وزارة الداخلية رئيس مجلس الوزراء سعيد حليم، أنها ستحضر الجواب في 15 تشرين الثاني لمجلس النواب.

وبذلك يتكشف ليس مقتل زوهراب وفارتيكيس فقط، بل وفراميان وجراجيان وغيرهم.

ها هو نص التقرير المنشور في «تقوم وقائع»، صفحة 99 في 28 تشرين الثاني عام 1916م في جلسة المجلس.

### إلى رئاسة البرلمان العثماني الجلية

جواباً لكتاب دولتكم المؤرخ في 12 تشرين الثاني عام 1916:

تعلمكم وزارة الداخلية بكتاب رسمي أن من بين النواب الذين لم يحضروا جلسة مجلس النواب السابقة الأفنديان نائب أرضروم فارتيكيس، ونائب استانبول زوهراب، كانا مطلوبين من «المحكمة الحرية في ديار بكر»، وأثناء إرسالهما إلى ديار بكر، قتلتهما فرقة العصاة التي يرأسها الجركسي أحمد، ولقد حكم على القتل بالموت بقرار من المحكمة الحرية في دمشق.

نائب بتليس (ميناس) تشيراز أفندي سافر إلى أوروبا قبل إعلان الحرب ولم يرجع.

نائب أرغني ستيان (جراجيان) أفندي، أبلغتنا الإدارة المحلية عن عدم وجوده على قيد الحياة.

نائب وان فراميان (أرشاك) أفندي، هلك في ضواحي بتليس أثناء ثورة وان. بابازيان أفندي، انضم إلى العصاة في موش وقتل أثناء قيادتهم («مقتول دوشمش»<sup>(155)</sup>).

نائب قيصرية تومايان (قره يت) أفندي، قبل الجلسة السابقة غادر الوطن

وتأكدنا من علم عودته.

التوقيع (رئيس مجلس الوزراء)

محمد سعيد حليم

15 تشرين الثاني عام 1916

بالتاريخ الهجري

2 صفر 1335

لم يرد في الكتاب ذكر النائب هامبارتسوم بوياجيان الذي شق في القيصرية.  
الحقيقة حسب الوثائق، هي أن وزارة الداخلية ووزارة الحرية اشتركا بالتكافل  
في تنفيذ هذه الجرائم البشعة.

كان فراميان قد خدع بدعوة من جودت والي وان لمقابله واعتقل غدرأ،  
وأرسل إلى حدود ولايتي بتليس - ديار بكر، حيث قتل قرب جسر بوهتان،  
بتدبير من جودت وخليل واليوزباشي رشيد. وقبل 6 سنوات، وعندما كان النائب  
السابق هاكوب بايكيان الذي كان يحضر تقريراً عن مذابح أضنة لتقديمه إلى  
البرلمان العثماني، وباعتباره عضواً في لجنة التحقيق، كان في زيارة لنائب تركي،  
تسم من سيكارة قدمها له ذلك النائب ومات، وقد اسودّ جسمه وذلك عام  
1909.

يتضح من البيانات التركية، أن كل الأوراق المحضرة كانت زائفة بنية تغطية  
جرائمهم، ورسالة رئيس الوزراء التركي أكبر اعتراف بالجرائم التي ارتكبوها.  
يعطي دي نوغالبس عن السفاح الدكتور رشيد المعلومات التالية:

«والي ديار بكر الدكتور رشيد بك عمره 50 عاماً، درس في باريس، سليل  
أسرة استانبولية نبيلة، عمل في ديار بكر على نفى طبيب أمريكي وقتله، بداعي  
أنه صرح «بمعلومات كاذبة عن المجازر».

ويصرح دي نوغالبس أيضاً، «أن إحسان بك متصرف سيفيريك كان أيضاً  
على علم بإبادة الجنود الأرمن، وأنه لم يقدم أي احتجاج خطي على الجرائم



الفظيحة المنفلة ضد الإنسانية» (صفحة 150).

كان النباشي دي نوغاليس قد زار ديار بكر للمرة الثانية في عام 1917 فوجد في هذه المرة كثيراً من الأكراد يجلسون بجوار الجنران يتسولون من فقرهم وجوعهم، ويموتون بالملقحات وهم على حالتهم هذه من الجوع. (صفحة 392).

قال الدكتور رشيد للنباشي دي نوغاليس: «إن أوامر الإبادة وصلت من وزير الداخلية طلعت» وإن مهنته هي تنفيذ هذه الأوامر.

كان الأمر: «أحرق، إضرب، أقتل»، وكان طلعت قد أضاف:

«أنا المسؤول مادياً ومعنوياً عن المشردين والمقتولين» (صفحة 147).

يقول دي نوغاليس الذي مر بطريق ديار بكر وأورفة، في أواخر تموز عام 1915 «إن جوانب الطريق كانت تنص بالجنث». كان قد وصل إلى حلب في 4 تموز، عندما كان زوهراب وفارتكيس قد جاءا إلى حلب وذهبا بعد أسبوعين. وعندما كان مسافراً من ديار بكر باتجاه سيفيريك، شاهد من بعد لفائف سود، فدفعه الفضول واقترب منها فانبعث رائحة تن الجنث وأجفل حصانه، وعرف أنها جث جنود طابور العملة الأرمن، وكانت الأجساد مطعونة ومثقبة ثقوباً عدة بطعنات الخراب التركية، فاستنتج دي نوغاليس أن المجازر لم تقتصر على مدينة ديار بكر وحدها، بل إن الولاية كلها قد إنقلبت إلى مسلخ (صفحة 149).

نائب قائد كتيبة الترك الذي تحدث إليه في ديار بكر كان عاصم بك، الذي نفذ بكتيته كل هذه المذبحة (صفحة 150)، وعلى طريق أورفة - سيفيريك - ديار بكر قتل مئات من وجهاء الأرمن، والمسافة بين أورفة وديار بكر 105 أميال. وأكبر المسالخ كانت قره جورون، قره قويون وقره بنجه.

وتقع قره جورون على بعد 33 ميلاً من أورفة باتجاه سيفيريك، وعلى جوار هذه الطريق يقع المكان المسمى جين ده ره سي، الذي قتل فيه زعيم حزب الطاشناقسوتيون أكتوني ورفاقه الخمسة الذين كانوا معه، وتقع جين ده ره سي على سفح جبل قره جه داغ نحو الشمال، في منتصف الطريق بين ديار بكر

وسيفيريك. وبالقرب من وادي جين ده ره سي توجد قرية جين ده ره سي، ويرتفع جبل قره جه داغ القائم إلى جنوبها 5754 قدماً بقمة دائمة الثلج، يحيط بهذا الجبل حتى أسفله أودية وتلال، وعندما يصل سفحه إلى جين ده ره سي يكون ارتفاعه 3600 قدم وعمق واديه 300 قدم.

وتتطلف مما سجلته المحكمة الحربية في استانبول ما يلي:

(«لقوم وقائم»، رقم 3543).

من محضر جلسة المحاكمة في 27 نيسان عام 1915، من النص حرفياً:

«نفذت جرائم القتل بإعزاز من طلعت وجمال وأنور وعمرتهم».

توجد بقرية في الملف 11 من الوثائق تحمل تاريخ 21 تموز 1915، موجهة إلى ولاية ديار بكر ومعمورة العزيز ومتصرفي دير الزور وأورفة، جاء فيها: «يجب دفن الجثث الموجودة على جنبات الطريق وعدم إلقائها في الأودية أو البحيرات أو الأنهار وحرق الأشياء التي كانت بحوزة الأموات».

كذلك بلغ قائد الجيش الرابع جمال بك والي ديار بكر ببرقيته المؤرخة في 1 تموز عام 1915 (1331) التي كتب عليها (مستعجل) وذاتي (ذاتي مخصص)، ما يلي:

«لا شك في أن الجثث العائمة على مياه نهر الفرات والمنجرفة إلى الجنوب هي جثث الثوار الأرمن المقتولين، ومن الضروري دفن هذه الجثث وعدم تركها عائمة».

وفيما يلي محتوى الوثيقة الثالثة من الملف 11 من الثبوتيات، التي يرد فيها والي ديار بكر الدكتور رشيد على برقية جمال بك في 3 تموز عام 1915 ببرقية كتب عليها أيضاً «ذاتي»:

«علاقتنا وعلاقة ولايتنا (دياربكر) بنهر الفرات قصيرة جداً، وإن الجثث العائمة فوق مياه النهر لا بد من أن تكون قادمة من أرضروم أو من معمورة العزيز، أما الثوار الذين كانوا يقتلون هنا في ولاية ديار بكر أو يموتون من التعب فتلقى

جثثهم في أماكن صحيحة أو تجمع وتحرق وهكذا فعلنا بها كلها، أما الدفن فمن النادر جداً.

### كتاب صري

في 29 كانون الأول عام 1915 أرسلت وزارة الداخلية بالبرقية السريّة رقم 809: «لقد شوهدت جثث الأشخاص المعروفين (الأرمن) الواقعين على الطريق نتيجة التعب من قبل ضباط أجانب، وعلم أن صورها أيضاً قد التقطت، نوصي بدفن جثث هؤلاء فوراً وإزالتها وضرورة إعلامنا فوراً». وزير الداخلية طلعت.

ضروري جداً، أليس كذلك ؟  
إلى معاون المدير العام للهجرة..

### «الوالي مصطفى عبد الحاقق»

يفهم من محاضر المحكمة الحرية أن جثث المقتولين الأرمن في أماكن قره جورون وجين ده ره سي قد أُلقيت في أودية وعرة صحيحة أو أحرقت، بغية إخفاء آثار الجريمة.

ويؤكد الأمر نفسه البنياني دي نوغاليس الذي مر ببنجار بكر مرتين. فيقول: «إنه بعد إبادة الأرمن كانت المدينة خاوية وأن التجارة مشلولة تماماً. أما عن إخفاء معالم الجريمة. فيقول: «إنه أمر دائم، يقضي بالعمل على أن لا يرى العامرون الجثث، أو تلفت انتباههم، وألاً تُنشق أمكنة المذابح من قبل أكلة الحيف من الضواري والطيور».

وتكرمت الولايات المتحدة الأمريكية أخيراً وتفضلت برفع البيت الأبيض احتجاجاً في 3/ 16 شباط عام 1916 سُلّم إلى السفير الألماني في واشنطن غومس برنسدورف، يطلب وضع حد للجرائم التي تنفذ بحق الأرمن «باسم الإنسانية والعدل».

لكن عقلية التركي المغولية غير قلادة على استيعاب معنى هذه الكلمات.

أين بقيت قبور أعضاء مجلس النواب التركي وزعماء حزب الطاشناقسوتيون  
 المقتولين، ومئات من الوجهاء الشهداء الأرمن، الله وحده يعلم!!  
 لذكرى الشهداء الخالدين نعيد كلمات الشاعر الأرمني:  
 ومن كأس النساء      نتقبل دمهم وروحهم  
 نستلهم الوحي بالثأر      ونرضى به بقدمية.

\*\*\*

## محاضر جلسات «الأربعة الكبار» السرية

في كانون الثاني عام 1919 كان الحلفاء يعقدون مؤتمر الصلح في باريس برئاسة وعضوية وزراء خارجيتهم، ولكن تبين بعد فترة أن أسرار المشاورات الهامة كانت معروفة خارج المؤتمر.

لذا قرر رؤساء الدول الأربع الكبرى بعدما علموا ذلك وهم الرئيس وودرو ويلسون، لويد جورج، جورج كليمنصو وفيتوريو أورلاندو أن تتم المشاورات في سرية تامة وأن لا تنازع محاضر الاجتماعات.

ولقد بلغت جلسات الأربعة الكبار السرية 148 جلسة من 24 آذار عام 1919 حتى 28 حزيران عام 1919، وبلغت محاضر الجلسات السرية في 96 يوماً 1101 صفحة من الحجم الكبير.

بقيت هذه المحاضر سرية 35 سنة، ثم بدأت تظهر قسماً بعد قسم على يد اللورد هينكي في انكلترا، وفي كتاب *Nuovi Ricordi e Frammenti Di Diario* («ذكريات جديدة ومقاطع من اليوميات») في ميلان (إيطاليا) عام 1938، وفي واشنطن بين عامين 1944 - 1946، تحت اسم *Papers Relating to the Foreign Relations of the United States: the Paris Peace Conference*. (وأوراق تتعلق بعلاقات الولايات المتحدة الخارجية. مؤتمر السلام في باريس) في المجلد 5 والمجلد 6، وظهرت في فرنسا عام 1955 في مذكرات بول مانتو من قبل المركز القومي للبحث العلمي *Centre Nationale de la Recherche Scientifique*.

في كتابه الذي نشره عن ويلسون اعتبر الرئيس الأمريكي هوفر واجتماعات الأربعة الكبار أحد مصادره، وتمكنا بطريقة ما من الحصول على نص ذلك المحضر، الذي يتعلق بمسائل دولية مختلفة، وأكثر ما يهمنا من أقسامه، مسألة مسؤولية المجرمين وعقوباتهم والمشاورات التي جرت بخصوص أرمينيا.

ندرج هذه الكتابة مما اقتطفناه من النص مباشرة والذي يشكل قيمة تاريخية كبيرة. الصفحة 114 من محضر ضبط الجلسة الخامسة عشرة في 1 نيسان عام

1919

لويدي جورج: تلقينا تقريراً عن المجرمين الألمان المسؤولين نستطيع تدقيقه. ويلسون: كان تشارلز الأول ملك بريطانيا (1916)، ذا طبع خبيث، وعُرف بأنه أكبر كاذب في التاريخ، وقد جمع من حوله شعراء قدامى، ولما تحمله من «عذاب» اعتبر شهيداً، كذلك الأمر عند ماري ستولوت، التي عاشت حياة «الذلالة».

لويدي جورج: حالة ماري ستولوت مختلفة، كانت امرأة جذابة جداً. ويلسون: كللك حاول نابليون نشر سيطرته مثل قيصر ألمانيا على العالم، لكن نفاه في جزيرة سانت هيلانة صار حكاية أسطورية.

لويدي جورج: كنت أرغب أن يعاقب المسؤول عن أكبر جريمة في التاريخ (ويلهلم الثاني). في الجلسة المذكورة عرضت وجهات نظر حول تركيا وخلصت، إلى أن حدود تركيا الشرقية ستكون الحدود الغربية لأرمينيا الغربية، أما حدود تركيا من جهة اليونان ستكون حدوداً محررة فقط، وسيكون لتركيا ميناء على الحدود الغربية لتنفس منه. أما استانبول والمضائق فستبقى تحت حماية عصبية الأمم. ويبقى القرار فيما بعد إن كانت باقي أجزاء تركيا ستبقى مستقلة أو تدخل تحت الحماية، مثل استانبول.

– الصفحة 121 من محضر الجلسة السادسة عشرة، 2 نيسان 1919 الساعة 4.

لويد جورج: أريد أن أتكلم من جديد عن مسؤولية الجرائم، لقد قررت لجنتنا (الانكليزية) أن يعاقب الكبار، لكي تمنع استمرار الحرب في المستقبل، بل يجب أن يتحمل المجرمون المسؤولية، لأنهم خرقوا المعاهدات وتسببوا في قتل الملايين، ومورست على الأفراد أعمال وحشية، وسببت اللينات واغتصين، وأغرقت بواخر في أعالي البحار. يجب أن يعاقب هؤلاء المجرمون، ويجب أن يسلم هؤلاء المجرمين إلينا، وتسلم إلينا أيضاً كل الأوراق الثبوتية التي ستير سبيل المحكمة. يجب تشكيل محكمة عدل يشترك فيها ممثلو الدول الكبرى والصغرى، وتصدر قرارات قضائية.

ويلسون: لكن اللجنة الأمريكية التي تشكل أقلية قدمت تقريراً مخالفاً ولا تريد أن يلاحق مسببو الحرب.

لويد جورج: اليابان أيضاً لا تريد اعتبار القيصر مسؤولاً، تقول اليابان وإن الميكادو (157) إله وهو غير مسؤول.

ويلسون: اعتراض اليابان مضحك، فالكونفرس في أمريكا هو الذي يعلن الحرب، لكن المسؤول الحقيقي هو الرئيس لأنه هو الذي يهدي الرأي في الحرب. كان الرئيس ماك كينلي ضد الحرب لكن الكونفرس أعلن الحرب على إسبانيا. نحن يصعب علينا أن نعتبر القيصر مسؤولاً. يقال إنه أصدر الأمر بهذه الحرب مثلاً وأنه قال: «سوف نلتمون فيما بعد».

لويد جورج: نحن نريد أن يعاقب المسؤولون، وليكن من كان حسب المبدأ الانكليزي «الملك لا يفعل الشر». المسؤول عن بدء الحرب هو رئيس الوزارة (مثلاً اسكويث) وليس الملك، لكن واقع حال القيصر مختلف. إنه يملك السلطة التنفيذية، فهو إذن مسؤول.

ويلسون: أنا أشك في حقنا في المعاقبة، فالخاريون طرف في الوقت نفسه، ولا يستطيعون أن يكونوا حكماً وقضاة.

لويد جورج: انكثرة وأمريكا ليستا طرفاً، حاربتا لنصرة الحق.

ويلسون: لقد نصرنا الحق بالسلاح، ولكن لم نعط سلاحاً لمعاقبة المذنبين.  
لويد جورج: نحن نطالب بالمذنبين بسبب نجاح قواتنا، مثل أسير الحرب إذا ارتكب جريمة يعاقب عليها.

ويلسون: سوف تكون بادرة خطيرة، إذا تسنى للمتصّر أن يطالب بمحاكمة الباديء بالهجوم، حسب القانون الدولي.

لويد جورج: في تلك الحالة يجب على عصبة الأمم أن تحاكم. إن خرق المعاهدات جريمة دولية.

ويلسون: المسؤولية عامة ولا يجوز أن يتحملها فرد واحد، يجب أن يعاقب الذين اقترفوا جرائم داخلية.

لويد جورج: أثناء الحرب يعاقب مخالفو القوانين الحربية.

ويلسون: بعد توقيع معاهدة السلام، هل تستمر خطوات وعادات فترة الحرب؟

لويد جورج: نحن نقول أن لا سلام قبل أن يستسلم المذنبون ويحاكموا.  
ويلسون: أنا لا أريد أن يسجل المؤرخون تعاطفاً لصالح ألمانيا. لقد صارت ألمانيا لجنة التاريخ، لا أريد أن نذهب إلى أبعد من ذلك، كما لا أريد أن يقولوا لنا وأتينا خرجنا عن حقنا في قضية عادلة. يجب أن نتحاشى أن يلومنا التاريخ على حكم ما، لعدم وجود مبدأ للمحاكمة.

لويد جورج: في رأيي، إن التاريخ قد يديننا على الضعف الذي نبيده. لنا كل الحق في معاقبة المجرمين عندما يكونون تحت أيدينا، لم يكن يوجد مبرر لتلك الجرائم.

ويلسون: لقد اطلعت على وثائق حرب عام 1870، ما فعله الألمان في ذلك الوقت يشبه ما سوف نفعله نحن الآن.

كليمتصر: لا، لأن الألمان في عام 1870 كانوا وحوشاً، لكنهم لم ينفذوا جرائم بناءً على أمر.



لويد جورج: إذا لم يعاقب المجرمون لا يستحق الأمر توقيع معاهدة صلح، لا أعترض، إذا شكلت عصبة الأمم محكمة.

ويلسون: يمكن للحكم الصادر أن يصدر تحت تأثير المشاعر، فعندما تقرأ أوراق الشهود ينغي الحلز في إصدار الحكم والعمل فقط بالمحاكمة.

لويد جورج: خمس سنوات ونحن نسمع عن جرائم، ويجب طلب إنزال عقوبات أشد.

ويلسون: أنا لست عديم الشعور، ولا أريد التصرف بالمشاعر، ولا أريد أن أمارس على نفسي أي ضغط، لأحفظ أمن حكمتي.

كليمنصو: لا يتم شيء دون إحساس، ألم يتصرف المسيح بأحاسيسه عندما طرد من الهيكل من يتعاطون التجارة ؟

لويد جورج: ألاحظ فرقاً كبيراً، لا بد من تتييت مبدأ، لأن أموراً فظيعة حصلت ومقولة ولن تعاقب الآن، وسنعاقد في المستقبل غير جديّة.

كليمنصو: يجب أن تكون المحاكمة الأولى قطعية وصارمة، ويجب أن تكون بداية لمحاكمة كبيرة.

لويد جورج: للمحافظة على سلام أوروبا نريد معاقبة جماعية، لنضع تطبيق ذلك العقاب لعصبة الأمم، ويجب عليها أن تظهر قدرتها على المعاقبة.

ويلسون: أنا مع رأيك فيما يتعلق بالجرائم، إلا أنني أريد أن يجد ضميري القناعة بذلك.

(صفحة 184) من محضر الجلسة الخامسة والعشرين 8 نيسان 1919 الساعة 3.

ويلسون: لندرس التقرير الآن مادة، مادة.

لويد جورج: 1- أعمال المجرمين. 2- جرائم مخالفة للقانون الدولي ارتكبت بناءً على أمر صادر.

ويلسون: إذا لم يرفض ضابط الإنصياح أو إطاعة فعل ممنوع، فقد ارتكب

جريمة معنوية، لكنها ليست جريمة قضائية.

لويد جورج: يجب أن يعاقب الضباط الذين أعطوا الأمر، كما أن معلمي الأسرى مسؤولون.

ويلسون: لا يوجد أي خلاف على أعمال المجرمين، ولكن كيف منعناهم ويوجب أي قانون؟ يجب تشكيل محكمة دولية من الفرنسيين والانكليز والبلجيكيين والاطاليين وسينفذ القانون هناك، حيث وقعت الجريمة. سوف يصعب إلقاء القبض على المجرمين، وليس من الصعب إزالة آثار أوامر الجرائم، كما أخشى أن لا تكفي الشواهد.

لويد جورج: مرتكب الجريمة مسؤول إذا لم يتمكن من إبراز أمر حول جريمة منقذة. خرق المعاهدات جريمة، أربع دول اعترفت عام 1839 بحداد بلجيكا، ومن خرق تلك المعاهدة يكون أكبر مجرم في الدنيا، فلما أن يسجن مثل نابليون أو أن نحاكمه لينال عقابه، لكي يمتنع في المستقبل عن الأذى، وفي الوقت نفسه تمتنع مخططاته المستقبلية (158).

كليمنصو: المحاكمة العلنية ضرورية وترك أثراً حسناً.

ويلسون: أريد أن يكون القيصر موضع احترام عام، وأن لا تبرز أية سائحة عطف لصالحه.

كليمنصو: يجب أن يحاكم قيصر ألمانيا على الجريمة التي ارتكبتها.

ويلسون: توجد جريمة، ولكن لا يوجد عقاب، يجب على عصبة الأمم أن تقرر القانون الجديد، وتضع مبدأً وتعاقب.

كليمنصو: خرق المعاهدة ذنب، مات 3-4 ملايين ألماني، هل سيقى المجرم حراً؟ (159).

لويد جورج: لو أن القيصر حمل بندقية وحده ودخل بلجيكا، وأمسك به الجندي البلجيكي لحوكم بالطبع وشنق، لكنه أرسل 1.000.000 جندي إلى بلجيكا، فلماذا يبقى حراً؟

ويلسون: أريد أن لا يعارض الرأي العالمي مع ضميري، فلتترك دقائق العلوم الحقوقية جانباً، ولنسلم القيصر إلى احتقار الدنيا، لا يوجد عقاب أكبر من ذلك، - فلنستثن عن جلته إلى المحكمة.

لويد جورج: كان الملك جيمس الثاني<sup>(1685)</sup> مكروهاً، ولكن كان له أنصار تسيروا في اضطرابات، ويمكن أن يحدث الشيء نفسه مع ويلهلم الثاني. أترح محاكمته من أجل نقضه حياد بلجيكا فقط، لو أننا استمعنا إلى شهادة كل من دينان ولوفين لقلنا للقضاة «حاكموه» على وحشيته.

ويلسون: كيف ستشكلون المحكمة؟

لويد جورج: من أعضاء المحاكم العليا للدول. تقوم بلجيكا فيها بدور المحامي العام (صفحة 188).

كليمنصو: كل دولة تعين عضواً واحداً.

ويلسون: يجب أن تشترك صربيا أيضاً.

كليمنصو: يجب الاكتفاء أثناء التصويت بأكثرية القضاة.

ويلسون: يجب أن يصدر الحكم بالإجماع.

لويد جورج: لو خرج القيصر غير مذنب بصوت واحد ضد أوهمة لكان الأمر أكثر بشاعة في إنطباع الناس.

كليمنصو: لقد حوكم لويس السادس عشر في فرنسا وتشارلز الأول في انكلترة، يجب تطبيق قانون المسؤولية. كان الشعب الألماني متفقاً مع حاكمه الأعلى، ووحشيات الألمان لا مثيل لها، فقد عذبوا وأهلكوا النساء، سوف نقول للقضاة «أوجدوا المبادئ» وبموجبها حاكموا أكبر المجرمين في التاريخ.

ويلسون: لا توجد وسيلة قانونية نجعلنا نلقي القبض على القيصر.

لويد جورج: نقول لهولاندا «إذا لم تسلموا القيصر لا يمكنكم الإكتساب إلى عصبية الأمم».

كليمنصو: إذا كان السلام سيمحو كل للمسؤوليات وسيمنح العفو عن

المجرمين، فإنه سيُنفذ بنور الحقد بين الشعوب.

لويد جورج: منقول لن نوقع على السلام قبل أن يسلم المسؤولون إلينا.

ويلسون: يجب عليّ أن آخذ رأي روبرت لانسينغ.

لويد جورج: 7 خبراء في بريطانيا قرروا إدانة القيصِر، وهذه هي وجهة نظر الحكومة البريطانية.

أورلاندو: 100.000 من الأسرى الإيطاليين ماتوا على أيدي الألمان.

وتم الإتفاق على الشكل التالي: (صفحة 194):

1- يجب أن يقدم العاملون ضد القوانين الحرة إلى المحكمة العسكرية ويحاكموا. يعاقب فاعل الجرائم المرتكبة ضد الأفراد من قبل المحكمة العسكرية في البلد المتضرر، وإذا كان المتضررون من جنسيات مختلفة يكون القضاء مختلطاً.

2- يقدم القيصِر إلى محكمة خاصة لمحاكمته، يشارك في المحكمة 5 دول، من كل دولة قاضٍ، سيحاكم على الجرائم المعتبرة المرتكبة ضد العالم. وسيحدد العقاب من قبل المحكمة.

كليمنصو: بلجيكا لا تريد القيام بدور المحامي العام، وباعتبارها دولة ملكية فهي لا تريد محاكمة قيصِر.

ويلسون: عدم رغبة بلجيكا، يغير الأمر، لأن حياد بلجيكا قد نُقِصَ، ويمكن الاستماع إليها كشاهد، ولا داعي لتعديل التقرير.

- الجلسة الثانية والستون 5 أيار 1919

لويد جورج: يبدو لنا أن الألمان يرفضون تسليمنا المجرمين<sup>(161)</sup>.

كليمنصو: الألمان يريدون تشكيل لجنة مختلطة لتحديد المسؤولية، على أننا نحن الذين سنجري التحقيق، يستطيعون فقط أن يعطوا جواباً خطياً.

(لا يقبل تشكيل لجنة مختلطة).

ويلسون: ترى هل ستلقى على النمسا مسؤولية أيضاً ؟

لويد جورج: لا، فالحالة المطروحة ليست كحالة الملك كارل، إذ لم يكن موجوداً يوم إعلان الحرب.

ويلسون: ولكن يجب أن يلاحق النمساويون الذين ارتكبوا جرائم ضد الأفراد. أورولاندو: عندنا أسماء كثيرة لأشخاص يجب أن يلاحقوا. لويد جورج: يجب أن يعاقب أعضاء الحكومة النمساوية الذين صاغوا الأوامر.

— الجلسة الثامنة والسبعون 14 أيار 1919 (صفحة 70).

أورولاندو: حالة ملك النمسا لا تشبه حالة القيصر، لكننا سنطالب بالأشخاص الذين ارتكبوا جرائم ضد الحقوق الدولية، والذين يجب اعتبارهم اليوم جزءاً من الجيش النمساوي.

ويلسون: من الصعب طلب أشخاص من النمسا، ليسوا تحت صلاحياتها. أورولاندو: يجب إيجاد السبل للقبض عليهم، مثلاً، مجرم يدعي بأنه مولود في بوهيميا، فهذا لا يفي به من العقاب لأنه لم يولد في فيينا.

لويد جورج: ستشكل محكمة من الدول الكبرى لكل منها قاضٍ. أورولاندو: يجب وضع مادة خاصة في المعاهدة تتعلق بالمجرمين اللاجئين إلى دول مختلفة، وعلى كل دولة معاقبة المجرمين الذين هم تحت سلطته.

— الجلسة المئة والعشرون 12 حزيران عام 1919 (صفحة 39، الساعة 11).  
كليمنصو: لقد نشر الألمان كتاباً أيضاً حول المسؤوليات<sup>(162)</sup>، وعندهم مقترحات معاكسة هل يجب الإجابة عليها؟

ويلسون: لا نريد البدء بمناقشات تاريخية. لويد جورج: إنها تتعلق بالمسؤوليات ولا يمكننا عدم الرد عليها. كليمنصو: قبل دراسة الكتاب الأيضي لا يمكن الرد. نحن مقتنعون أن الرأي العام الفرنسي لا يرى في هذا الكتاب نفعاً.

ويلسون: علينا أن نرفض أن ألمانيا غير مسؤولة، تكفي الإجابة أننا لا نصديق أية كلمة مما تقوله الحكومة الألمانية.

كليمنصو: أريد أن أتأكد، هل سنتلنا الترجمة الفرنسية «للكتاب الأبيض»؟  
لويد جورج: يحسن أن نعرف النص الأصلي، وعندما يرفض الألمان التوقيع على المعاهدة، نعلم شعوبنا مسؤولية الألمان عن الحرب حين تبدأ المناوأة من جديد.. لقد كان الألمان يوجهون الطلبة وجهة الحرب «ليلة خمسين عاماً»  
كليمنصو: ويجب أن نقول للألمان أيضاً بأن وقف القتال الشامل سيكون فقط حين يطبق الألمان شروط المعاهدة بالكامل.

لويد جورج: إذا كانت النية قيام حكومة صارمة فأنا أفضل أن يتم احتلال مؤقت.

كليمنصو: يجب أن يكون لدينا ضمان، ونتأكد من أن الشروط المالية مستحقة. في عام 1871 لم تخرج الجيوش الألمانية من فرنسا قبل استيفاء غرامة الحرب. والظروف اليوم هي نفسها، المال يجب أن يدفع، والجيش الفرنسي على استعداد للاحتلال.

—الجلسة الحادية والأربعون بعد المئة 25 حزيران 1919 الساعة 4

ويلسون: أنا لا أستطيع التحدث في الكونغرس الأمريكي حول تصديق المعاهدة، وإنما أستطيع أن أقدم وصية مكتوبة عنها، لأن المناقشات في أمريكا تستغرق شهراً. وكل عضو في مجلس الشيوخ يتكلم بالقدر الذي يريده.  
كليمنصو: كذلك تستغرق المناقشات في فرنسا شهراً.

لويد جورج: لا يجوز أن تطول مدة التصديق على المعاهدة، فإذا امتنع الألمان عن تسليم المجرمين ينبغي أن نحلهم، بناء على اقتراح محامين العام إرنست بولوك، ما هي السبل التي يجب أن تتبعها لاستلام القيصر من هولندا؟  
ويلسون: قبل وضع المعاهدة موضع التنفيذ لا نملك المطالبة بالقيصر.  
لويد جورج: لقد التجأ إلى بلد محايد.

ويلسون: يجب أن يعين القضاة من الشخصيات الهامة.  
لويد جورج: يجب أن يكون القضاة من علماء القانون، ويجب أن تجري  
المحاكمة في انكلترا أو في أمريكا، أما في حال اجرائها في فرنسا أو بلجيكا  
فهنالك محاذير لأن مشاعر الاجتياح الألماني لا تزال حارة.  
ويلسون: لا يريد الأمريكيون أن تجري المحاكمات عندهم.  
لويد جورج: فليحاكم في انكلترا.  
(يوافق الجميع).

يجب أن ننظر جدول أعمالنا، للشهرين أو الثلاثة أشهر القادمة (صفحة  
514 - 516).  
ملاحظة: للأسف، كل ما تقرر في هذه الجلسات السرية، لم ينفذ بصدق،  
وبقي الكثير من المجرمين دون عقاب.

### أرمينيا وتركيا

الجلسة الحادية والأربعون بعد المئة 25 حزيران 1919 الساعة 4 (صفحة  
516) (تتخذ الجلسات في باريس).

لويد جورج: متى ستناقش مسائل تركيا؟  
كليمنتسو: كنا قد استلمنا مذكرة من تركيا، يريدون بها أن يفهموا ماذا  
سنفعل بخصوص مصر وقبرص؟  
لويد جورج: أو، يا لأفكارهم، ألف سلام، نحن بأشد الحاجة إليهم،  
(باستهزاء).

أريد أن أيقن ما يلي: رئيس أمريكا يريد أن يسافر ونحن لا نستطيع ترك حالة الحرب  
التركية أمام أعيننا على حالتها الراهنة وتأجيلها هكنا شهرين، نستطيع أن نتفق الآن على  
الشروط التي يجب أن تلتزم بها تركيا، ونحفظ مسألة تقسيم كل أراضي الامبراطورية  
العثمانية، إلى أن نعرف أي قسم تريد أن تتدبه أمريكا. لا نستطيع الانتظار حتى يتخذ

مجلس الشيوخ الأمريكي قرار توقيع معاهدة الصلح مع تركيا.

كليمنصو: إذا كنتم تستطيعون الاتفاق فأنا مستعد.

ويلسون: أظن أننا نستطيع في الوقت الحاضر الاتفاق على ما يلي ونحدد مجال عملنا. أولاً: نحدد تركيا بما لن يعود إليها بعد الآن، وهي: أرمينيا، البلاد العربية وغيرها، ونجبرها على القبول بشروطنا مسبقاً حول مصير أراضيها مستقبلاً.

كليمنصو: وماذا علينا أن نفعل بخصوص استانبول؟

لويد جورج: أتم قطعون أوصال تركيا، هل ستقطعون رأسها أيضاً؟  
ويلسون: نستطيع الآن أن نقول للأتراك ما يلي: «أرمينيا، بلاد الرافدين، إزمير سوريا وغيرها ليست لكم بعد الآن»، ونبدأ باحتلال تلك المناطق.

لويد جورج: نحن لم يبق لنا الآن جنود في أرمينيا وإذا قلنا للأتراك «إن أرمينيا سيفصل عنكم اعتباراً من 1 تموز 1919 ولن تبقى لكم» سيرسلون الجنود إلى هناك وتبدأ المذابح من جديد.

كليمنصو: بعد كل حديثنا عن أراضي الامبراطورية التركية يبدو لي شخصياً إنني لا أعرف إلى أين وصلنا.

ويلسون: لا نستطيع إنهاء القضية التركية قبل ترتيب مسألة تلك الأراضي.

كليمنصو: لا أظن، إذا كنا قادرين، فلنحزب.

لويد جورج: لا نستطيع تقرير مصير الأناضول قبل ترتيب مسألة احتلال إيطاليا لأراض تركية. إذا سألنا الأتراك فلماذا يأتي الإيطاليون إلى بلادنا، سنعطيهم جواباً وحيداً: إنهم جاؤوا ضد رغبتنا وعلى الرغم من اعتراضنا<sup>(16)</sup>.

ويلسون: سأقول ما أتوقفه ببعض كلمات. ستقبل تركيا بشروطنا التي ستقرر فيما بعد في سبيل الحفاظ على بلادها وانسحابها وتقليصها في الأناضول. أعتقد أن تثبيت الانتداب على تركيا يعتبر غلطة نفسية، ولكن الدول المتعاهدة والمشاركة لها الحق في تعيين واحدة منها لمساعدة ومراقبة الإدارة التركية. ونقرر



هناك منطقة محابطة على المضائق، ويرحل السلطان من استانبول، ويدير استانبول  
مثل الدول المتعاهدة والمشاركة، ويمكن تحقيق ذلك بشكل معاهدة. ولا شيء  
عند الأتراك يقولونه في هذه الترتيبات.

لويد جورج: هنا يعني أن يتعد الأتراك عن استانبول.  
ويلسون: نعم.

كليمينصو: هذا قرار ثقل.

ويلسون: إنه الحل الوحيد برأبي.

لويد جورج: لقد توصل بلفور أيضاً إلى النتيجة نفسها، على الرغم من أنه  
قضى حياته وهو يعارض هذه السياسة.

ويلسون: لقد درست عن كتب ومنذ مدة طويلة المسألة التركية هذه،  
وتوصلت إلى القناعة بأن الطريقة الوحيدة هي إبعاد الأتراك عن استانبول  
(صفحة 518).

لويد جورج: أعلن لكم أن أمريكا لن توافق على الانتخاب على سوريا.  
ويلسون: سأتكلم عن مسألة حساسة أخرى، كيف ستقدم من هولندا  
للمطالبة بالقيصر؟

لويد جورج: يجب أن نقول لهولندا، إن ألمانيا وقعت على معاهدة، وهي  
ملزمة بموجب هذه المعاهدة على تسليم القيصر، والطلب يقدم إليها (هولندا)  
لأنه موجود على أرضها.

ويلسون: يجب أن نفعل ذلك بشكل يترك هولندا بعيدة عن المسؤولية، لقد  
منحت القيصر حق اللجوء حين لم يكن يوجد بعد مانع من ذلك. إن تسليمه أمر  
لا يسرههم، لأنهم لم يوقعوا على معاهدة تجبرهم على ذلك. ولكن يمكن أن نقول  
لهم إن ألمانيا وقعت على معاهدة، تقضي بتسليم القيصر، وعليه فأنتم ملزمون  
بتسليمه. لو أنه كان موجوداً في ألمانيا لفعلوا الأمر نفسه، وهكذا تبقى هولندا  
بعيدة عن المسؤولية.

في جلسة الأربعة الكبار نفسها في 25 حزيران عام 1919 أحضرت مذكرة الوفد التركي، حول التشكيلات الجديدة للامبراطورية العثمانية، التي يقال فيها ما يلي:  
وعلى الرغم من مكاسب وتقاليد الصلابة مع الدول الغربية، فقد دفعت تركيا إلى هذه الحرب للحرية دفعاً.

ثم تطرأت المذكرة التركية إلى تمجيد ماضي تركيا الذي تمكن من تشكيل وإدارة امبراطورية واسعة واحترمت الدين المسيحي<sup>(164)</sup>.

ودخلت تركيا طريق إصلاحات جديدة وصارت على اتصال بالغرب، تركيا تريد التطور والامبراطورية العثمانية تكألف من ثلاثة أقسام: - تركيا أو طراشيا - آسيا الصغرى والأراضي العريبة:

أ - من الضروري تأمين السلام في طراشيا، لحماية إدمنة ضد الغزوات، لأن الأتراك في طراشيا الغربية أكثرية، وأصبحوا الآن بلغاراً، فإن تركيا تطلب أن تمتد حدودها حتى نهر قره صو<sup>(165)</sup> الذي يصب في البحر عند جزيرة تاسوس.

ب - يجب أن تبقى آسيا الصغرى مع الجزر التركية، إذا كانت الدول المتعاطلة والمشاركة تعترف بحكومة أرمينيا في يريفان وبأرمينيا الروسية القديمة، فإن مسألة الحدود تسوى بمفاوضات متبادلة، وستعطى كل التسهيلات لأرمن الامبراطورية العثمانية الذين يرغبون في الاستقرار على الأرض التركية، وإن العدل والمساواة مضمونة لكل الأقليات الموجودة داخل الأراضي الامبراطورية العثمانية.

ج - ستحصل الدول العريبة على حكم ذاتي واسع النطاق تحت حماية السلطان، ويعين السلطان حكامهم، وتتخذ ترتيبات خاصة بالنسبة لمدينة مكة، ويجب أن يخفق العلم التركي على كل البقاع، وسوف تسود العدالة باسم السلطان، وستطبع صورته على النقود، وبعد التوقيع على السلام، تنسحب القوات المتحالفة من الأراضي التركية، عدا عن القوات التي تعتبر ضرورية لحفظ السلام، وتصرح الحكومة العثمانية، أنها على استعداد لتحديد الوضع القانوني لمصر وقبرص بشكل ودي ونهائي، إن شعوب الامبراطورية العثمانية لن تقبل

بتجزئة ترابها، ولا يحكم الانتداب، لأنها مرتبطة بالامبراطورية العثمانية.  
والاحتجاجات في كل مكان تنادي بالوحدة والاستقلال».

\*\*\*

لويد جورج: مذكرة الوفد التركي هذه مزحة لطيفة (يون بايزاتري).  
ويلسون: لم أرق غباء بهذا الشكل. (صفحة 520).  
لويد جورج: إن أفضل إثبات على عدم قدرة تركيا السياسية، هو أنهم  
يضعون على رأس الحكم دوماً أشخاصاً من أجناس أخرى.  
ويلسون: أمن الضروري الرد على هذه للمذكرة؟  
لويد جورج: لقد أعطينا ردنا برسالة بلفور. أقترح أن نعلمهم أننا استلمنا  
مذكرتهم تلك ونقول للوفد التركي: فاذهبوا إلى بيوتكم».   
ويلسون: لقد جاء الأتراك ليطرحوا وجهة نظرهم فقط، ولنا مضطرين إلى  
الرد عليهم.

كليمنصو: يجب اعطاء رد للشكليات، أمن الضروري رؤيتهم؟  
لويد جورج: يجب ابعادهم بأي شكل، أقترح أن نخصص عند الصباح  
جلسة للمسألة التركية، لئرى هل نستطيع ايجاد حل لها نستطيع أن نبلفه إلى  
الوفد التركي؟  
ويلسون: قرارنا ليست لها أية علاقة بهؤلاء الأشخاص (الأتراك) الثلاثة  
الأغبياء القليظين.

لويد جورج: لو تمكنا فقط من تأمين سلام بالقوة.  
كليمنصو: أخشى أن لا نستطيع.  
لويد جورج: متى نبحث موضوع الانتداب؟  
كليمنصو: عندما تريدون، لكن مسألة استانبول لا تحل بين عشية وضحاها (صفحة 521)  
— الجلسة الثالثة والأربعون بعد المئة 26 حزيران 1919 الساعة 4

لويد جورج: بشأن آسيا الصغرى يجب التحدث مع تيتو.  
ويلسون: إذا كان الإيطاليون سيقرون مع الحلفاء يجب أن ينسحبوا من آسيا  
الصغرى ومن فيومي<sup>(166)</sup>.

لويد جورج: يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن إيطاليا ضحت بـ 500.000  
جندي في أيام شدتنا.

ويلسون: لقد انضمت إيطاليا إلى ذلك الجانب الذي وعدنا بمكاسب أكبر.  
الجلسة الثامنة والأربعون بعد المئة 28 حزيران 1919 الساعة 4.15  
(في فرساي، الجلسة الأخيرة).

قرأ كليمنصو إحدى رسائل هولفيك، التي يطلب فيها محاكمته بدلاً من  
القيصر.

ويلسون: إنه العمل الحسن الوحيد الذي يقوم به يتمان هولفيك في حياته.  
كليمنصو: المحكمة متعجبه.

ويلسون: لقد نقض القيصر حياد بلجيكا، والمسؤولون الآخرون أشعلوا نار  
الحرب، ولا يقبل تفسير يتمان هولفيك.

كليمنصو: كيف سنفعل لنجبر الألمان على تسليمنا المذنبين؟  
لويد جورج: إذا رفض الألمان تسليمنا الأشخاص حسب لائحة الأسماء فإننا  
عندئذ لا نستطيع الإفراج عن أسرى الحرب الألمان.

كليمنصو: لقد أفرج عن الكثير منهم حتى الآن، يجب أن نقول للألمان: «إن  
الإفراج عن «أسرى الحرب» متعلق بتسليمنا المتهمين».

### نتيجة مشاورات الأربعة الكبار

إن مشاورات الأربعة الكبار في الظاهر شكل معاهدة لمعاقبة المجرمين بالمفاهيم التالية:

1 - خصصت المواد 227، 228، 229، 230 لمعاهدة versailles لمحاكمة  
مجرمي الحرب الألمان.

وقعت هذه المعاهدة في 28 حزيران 1919 من قبل ممثلي 28 دولة (انظر منشورات كارنيكي صفحة 121).

2-) وبفس المعنى والمضمون، وضعت مواد معاهدة Saint- Germain- en- Laye رقم 173، 174، 175، 176 لمعاقبة المجرمين النمساويين، ووقعت هذه المعاهدة أيضاً من قبل ممثلي 17 دولة في 19 أيلول عام 1919 (انظر منشورات كارنيكي صفحة 326).

3-) وبفس المعنى كتبت مواد عقوبات في معاهدة Neuilly- sur- Scine رقم 118، 119، 120 لمعاقبة المجرمين البلغار. وقعت هذه من قبل ممثلي 17 دولة في 27 تشرين الثاني عام 1919 (انظر منشورات كارنيكي صفحة 692).

4-) ووضعت مواد عقاب بنفس المعنى في معاهدة Trianon رقم 157، 158، 159، 160 لمعاقبة المجرمين الهنغار. وقعت هذه المعاهدة من قبل 17 دولة في 1 حزيران عام 1920. (انظر منشورات كارنيكي صفحة 517).

5-) كتب مواد عقوبات في معاهدة Sevres رقم 226، 227، 228، 229، 230 لمعاقبة المجرمين الأتراك خصوصاً القتل منهم، المذكورون في المادة 230 بالتفصيل، وقعت هذه المعاهدة من قبل ممثلي 13 دولة في 10 آب 1920، (26 توقيعاً) بينها توقيع أرمينيا، تطلب تسليم المجرمين، وما يتعلق بهم من ثبوتات ووثائق (انظر منشورات كارنيكي صفحة 862).

أما فيما يخص أرمينيا، فإن المادة 140 من المعاهدة تطلب بالبحث عن المختفين من المجرمين وتسليمهم. وتقرر المادة 144 إلغاء القانون الذي وضعته تركيا لمصادرة الأموال المتروكة وأن ترجع الأموال المنقولة وغير المنقولة إلى أصحابها. وتسلم الأموال التي بقيت دون وريث إلى الطائفة المعنية لا إلى الحكومة التركية.

وتؤكد المادة 88 من معاهدة سيفر استقلال أرمينيا وتحدد بالمادتين 89 و 90 حدود أرمينيا، وتحدد المادة 92 حدود جورجيا وأذربيجان وتبين المادة 93 حقوق الأقليات الموجودة في أرمينيا وحرية الترانزيت.

وتحدد المادتان 62 و 64 من المعاهدة نفسها الحدود بين أرمينيا وكردستان بموجب خريطة خاصة منقطة لهذه الغاية منشورة في الصفحة 788 نظماً الكولونيل لورانس مارتنيني.

وتقرر في المادة 531 منح ممر حر لأرمينيا من باطوم على البحر الأسود وتعطي المادة 352 ميناء طرايزون إلى أرمينيا، وتتعهد أرمينيا «بفتح حصتها حسب نسبة الأراضي المنفصلة عن تركيا، وعن ديون تركيا العامة تحدثت للمادتان 241 و 244. في خريف عام 1919، ذكر الجنرال هيربرت في تقريره حاجة أرمينيا إلى قرض قدره 750 مليون دولار تدفع على خمس سنوات لإعادة بناء أرمينيا، باعتبارها سوراً فاصلاً بين تركيا وروسيا، لكن أمريكا رفضت دفع هذا المبلغ أثلاً وهي تدفع اليوم أربعة أضعافه صاغرة إلى تركيا، وما ستأخذه منها بالمقابل قد لن يسد قطعاً ما تدفعه.

في فترة الحرب بين عامي 1914 - 1918 كان الأتراك قد نهبوا أموال الشركات الأمريكية الكبيرة التي بلغت قيمتها 52.000.000 دولار حسب ما تؤكد الأوراق الثبوتية، وأراد الأتراك أن يدفعوا للأمريكيين (2٪) فقط أي 1.200.000 دولار على أن تسدد خلال 12 سنة، وبعد دفع بعض أقساط توقفت عن دفع حتى ذلك المبلغ البسيط.

واليوم، واستناداً إلى حسابات الصندوق المركزي في حكومة أمريكا، تبين أن المدفوع إلى أرمينيا بعد وقف الحرب العالمية يبلغ 11.959.917 دولار تضاف عليها الفائدة وقدرها 24.999.095 دولار فيرتفع دين أرمينيا بذلك إلى 36.959.013 دولار. لقد جاء سوء الحظ بغلطة مصرية واحدة من ويلسون وهي أن معارضي الجمهوريين انتقموا منه ووجهوا عصبة الأمم نحو الفشل.

عندما جاء ويلسون إلى باريس لم يتشاور مع زعماء الأحزاب الأخرى الأمريكية، فتحمل كل المضايقات والعلاب وحده، وكسب السلام الخارجي، وفي داخل الولايات الأمريكية خسر المعركة للأسباب التالية: في عام 1912

عندما جرت الانتخابات الرئاسية، قسم الجمهوري تيودور روزفلت «التقلمي» الجمهوريين إلى قسمين: كافح كل من نافث وتيودور روزفلت وحدهما وخسر الاثنان وريخ ويلسون. وفي عام 1916 أثناء الانتخابات تغلب ويلسون على تشارلز إ. هيوز، لكن عضو مجلس الشيوخ الشيخ الجمهوري عن ولاية ماساتشوستس هنري كاهن لوج وأثناء وجود ويلسون في باريس، أعاد تنظيم الجمهوريين للوقوف ضد جهود ويلسون، بالقضاء على عصبة الأمم ورفض مقررات فرساي ومعالمتها.

وفي 19 تشرين الثاني 1919 وبـ 55 صوتاً مقابل 30 رفضوا عصبة الأمم بحفظات عديدة<sup>(167)</sup>. كان ويلسون يخوض صراعاً في باريس ليدافع عن نفسه ضد لويد جورج وكليمنصو المحنك المشعوذ الويلزي كان يدافع عن مبادئه. وعند عودته إلى أمريكا دامت المناقشات حول المعاهدة ستة أسابيع، ودخل ويلسون في 19 آب 1919 في استجوابات دامت ثلاث ساعات صب دلائلها العرق والدم في النقاش مع خصومه، حتى وصل عدد الخطابات التي ألغها خلال شهر أيلول 1919 إلى 36 خطاباً في 27 يوماً وهو يقطع 8.000 ميلاً متناً بين الولايات الأمريكية، وبقي ساعات في سيارته وقت المسيرات الشعبية والعروض العسكرية ومن شدة التعب والألم وبعد عناء 22 شهراً في فترة الحرب أصيب بانتهيار عصبي، وعندما عاد إلى بيته في 16 أيلول 1919 أصيب بانفجار في شرايين الدماغ<sup>(168)</sup>، وضحي بنفسه في ميل مبادئه.

ثم، وبعد أن أخذت الولايات المتحدة الأمريكية كل الحقوق المحفوظة في معاهدة فرساي، وقّعت معاهدة مع ألمانيا في 25 آب 1921، ومع النمسا في 24 آب 1921، ومع هنغاريا في 29 آب عام 1921.

ولم يفعل الأربعة الكبار في عام 1919 بخصوص معاقبة المجرمين طوال ثلاثة أشهر سوى أنهم «ضربوا الماء في باريس»، ولم يفعلوا أي شيء لجلب القيصير وغيره من المجرمين والسفاحين إلى المحاكمة.

وقد بذل حزب الطاشناقسوتيون جهداً لم تبذله الحكومات وعصبة الأمم وإلى حد ما عاقب بعض كبار المجرمين بامانتهم ميتة الكلاب. وعندما ينظر إلى هذه الناحية بدم بارد وطول بال يتبين أن هذا لم يكن إلا نصراً معنوياً للحق على البساط العالمي وأمام التاريخ العادل.



## التركي السفاح

من هم المجرمون الحقيقيون الذين خلقوا أبشع جريمة إبادة في الدنيا ونفذوها؟  
من هم أولئك الوحوش الذين ساعدوا ونصحوا وأمروا وساهموا بشكل فعال  
ومن ثم سهلوا للمجرمين سبل الهرب والتفاد من مخالب العدالة؟  
إن المسؤولين عن هذه الجرائم هم:

آ - في الدرجة الأولى، المخططون للجريمة الذين تغلوا تلك الأعمال، بأيديهم  
أو بواسطة العملاء الأبرياء، ويصنف في هذه الدرجة تنظيم الاتحاد بمجمله وكل  
أعضاء «التشكيلات الخاصة»، تلك المنظمة الارهابية بتنظيمها الهدام.  
في عامي 1906 - 1907 كان في الاتحاد 300 عضو فقط، فبلغ العدد العام  
للاتحاديين في عام 1912 7.000 عضو، 5.000 منهم في روميلي و 2.000 في  
الأناضول في مختلف الولايات.

في عامي 1915 - 1916 صار كل تركي باستثناء بسيط، بفضل الأدب  
اللاهب والدعاية الاجرامية الهلثمة، مشبعاً بالأفكار الاتحادية المدمرة.

ب - مديرو الجريمة في الدرجة الثانية، هم الذين ساعدوا ونصحوا بتنفيذ هذه  
الأعمال الوحشية، بوجودهم الشخصي أو من وراء ستار وبشكل مباشر أو غير مباشر.  
يصنف هؤلاء ضمن أصحاب الوظائف الرفيعة في تركيا وفي برلين، من  
الألمان والموظفين العسكريين والمدنيين الذين كانوا يراقبون من الخارج ويرون ما  
يفعله الأتراك داخل البلاد.

يعتبر الموظفون الألمان شركاء في الجريمة، لأنهم عزموا على المساعدة في هذه

الإبادة، وقرروا أن مساعدة الأتراك في هذا العمل ضرورية لمصلحتهم المادية في المستقبل. والوثائق الثبوتية بهذا الخصوص هي بريقات السفير الألماني فانغنهايم بتاريخ 18 / 31 أيار 1915 وكذلك كتاباته التي تحمل تواريخ 5 / 8 شباط 1913، و 13 / 26 نيسان 1913 و 8 آب 1913 و 7 أيار 1914.

ج - في الدرجة الثالثة، هم أولئك الذين بذلوا قبل وقوع الجريمة بتشجيع ونصح وأمر وتحضير المجرمين الرئيسيين، مع أن بعضهم لم يكونوا حاضرين وقت تنفيذ الجريمة.

من هذا الصنف، مروجو الأدب اللاهب ودعاة القتل والتمرت، ومحررو الصحف من الترك والألمان، عمر ناجي وأمثلة من مئات الأطباء الأتراك العسكريين والمثنيين والعديد من النواب، الذين اتفقوا مع إعلان الحرب على الأرمن بقوات كبيرة.

د - ويوجد مسؤولون من الدرجة الرابعة، وهم من ساعدوا الأتراك بعد انتهاء الجريمة وعاونوهم وشجعوهم مع علمهم بأن الأتراك مارسوا أعمال إبادة جماعية وعمليات سرقة ونهب للممتلكات الخاصة.

ويدخل في هذا الصنف، قسم من الكماليين وبعض الدول الكبرى.

- قلنا وقسم من الكماليين لأن أكثرية الكماليين كانوا اتحاديين، لذلك فقد دخلوا في زمرة الصنف الأول من اللجنة المجرمين.

- في 31 تموز عام 1915 قال أنور بحضور الدكتور بيك أنه حتى ذلك التاريخ بلغ عدد من أبادهم الأتراك 300.000 أرمني، ويذكر السفير مورغنتاو قول أنور إن الأرمني لا يمكن أن يكون صديقاً، فليذهب لكي لا يبقى أحد منهم يطلب بالثأر.

وبالفعل فقد بلغ عدد الأرمن المرحلين بين 1 حزيران 1915 و 6 آب 1915 1.400.000 شخص. ولا يدخل في العدد 161.000 من أرمن استانبول و 27.000 من أرمن لاذير و 22.000 من أرمن حلب.

إن المجرمين المسؤولين الذين نفذوا هذه المأساة الرهيبة التي هزت العالم كانوا:

- 1- الوزراء الثمانية في وزارة طلعت، إضافة إلى العديد من المستشارين نواب الوزراء وأعوانهم.
- 2- 80 نائباً.
- 3- أكثرية أعضاء مجلس الشيوخ، باستثناء عدد ضئيل جداً.
- 4- أعضاء مركز الاتحاد العاملين الـ 49 الجلد والقلمى، وعدد غير قليل منهم يمثلون العسكريين وأطباء عسكريون ومدنيون.
- 5- 19 والياً مع مرافقيهم، وأتباعهم ومن يحيطون بهم ممن كانوا متفقيين معهم (نستثنى اثنين منهم - جلال في حلب ووشيد في قسطنطيني اللذين استبدلا بنيرهما من المتعطشين إلى النماء).
- 6- 52 متصرفاً (باستثناء واحد - جمال متصرف يوزغات الذي استبدل أيضاً بمصاص دماء آخر هو كمال منظم مذبحه يوغازليان الذي شق فيما بعد).
- 7- 281 قائم مقاماً (باستثناء من ولاية ديار بكر).
- 8- 819 مدير ناحية.
- 9- 60 مديراً للشرطة مع قوات الشرطة وقوات الشرطة العسكرية مع قادتهم.
- 10- 18 رؤساء دواوين (دفتر دار).
- 11- 280 مدير المال.
- 12- 1800 من أعضاء مجلس الشيوخ.
- 13- 3 قادة جيوش (الثالث والرابع والسادس) مع ضباطهم وأطبائهم.
- 14- 32.000 أعضاء «التشكيلات الخاصة» للنظمية الارهابية. أكثرهم من المجرمين المطلقين من السجون الذين ارتكبوا جرائم الإبادة.
- 15- أكثر من 200.000 من سكان المدن والقرى المختلفة وكثير من الهمج (كما اشترك الجمهور التركي في مناطق مختلفة بنسبة 75 بالمئة وغيرها بنسبة 66 بالمئة في جرائم الإبادة).

ليس سهلاً قتل 2.000.000 نسمة ونهب أملاكهم المنقولة وغير المنقولة، وسرقة ومصادرة 2.000 كنيسة ودير و 4.000 مدرسة.

16- الطابور الاحتياطي الثاني في الجيش الثالث بكل أجهزته.

17- الضباط العسكريون والسياسيون، والموظفون المدنيون الألمان، الذين نصبحوا وأوصوا وشجعوا وساعدوا السفاحين وكانوا ملجأهم الأخير ومساعدتهم (على رأسهم بيتمان هولفيك، فاننجهام، ليما فون زانديرس، هومان، والعديد من المساعدين والمعاونين من الدرجة الثانية والرابعة، بينهم قناصل ونواب قناصل).  
18- ممثلو دوائر الاعلام ومحرورو الصحف الأتراك والألمان.

- ان المتعين إلى الزمر الـ 18 المذكورين أنفأ تعاملوا بالتبادل في سبيل المجاح عملية إبادة العرق الأرمني.

بناء على التعليمات الواردة من المقامات العليا كان موظفو المقامات الدنيا من الترك يقولون: «أرطقي تركياده مارغوس طوروس غيراغوس نيكوغوس غالمالاجاق، جنت دفتر لري قاهتموش در. أرمني اسمي إلهه آدام قالمالاجاق»<sup>(168)</sup>.  
ولقد اعتبر هؤلاء القتلة الدمويون «أبطالاً قوميين».

لقد أصبح نهر أليس<sup>(170)</sup> والفرات ودجلة وأحواضها مع جبال طوروس وما وراء طوروس وبوادي ما بين النهرين أمكنة للأجرام خصوصاً في ربيع عام 1915 وصيفه وخريفه. وفي عام 1916 من أيار إلى آب وتقريباً حتى تاريخ الهدنة في 30 تشرين الأول 1918.

في تلك المدة تمت عمليات إبادة الأرمن في 66 مدينة و 2.500 قرية، ونهبت 2.000 كنيسة ودير وهدمت، كما صودرت الأملاك المنقولة وغير المنقولة المائلة للمنكوبين.

قتل 300.000 رجل و 400.000 امرأة و 400.000 طفل (نصفهم من 1 إلى 14 سنة) و 250.000 عرائس وبنات و 100.000 جندي أرمني (20.000 من الجنود كُتبت لهم النجاة) من العسكريين المقتولين 17 ألفاً في سيواس وحدها،

المجموع العام 1.450.000 أرمني.

- لم تدخل في هذه الأرقام:

غير المرحلين: 200.000

المسجونين: 150.000

الهارين إلى القوقاز 150.000

عاشوا بمعجزة بعد الترحيل 100.000

---

المجموع: 600.000

ومن المحجوزين الـ 150.000 ما زال يوجد الكثيرون في حالة إقامة جبرية كمواطنين أترك.

مجموع الخسائر المادية العام 5.000.000.000 دولار.

خمسة مليارات دولار تشمل الخلي والجواهر والنقود والأراضي والبيوت والمتاع والكروم والآلات والبضائع التجارية.

عندما حطت الحرب أوزارها ورن جرس العدل وكشف الحساب، تسلحنا بورقة معاهدة سيفر بموادها 144، 228، 230.

المادة: 144- بعد التحقيق بنفى اللين شاركوا مشاركة فعالة في عمليات الإبادة والتشريد.

المادة: 228- تسلم الحكومة التركية كل الوثائق والتقارير التي تمهد المسؤولين.

المادة: 230- تتعهد الحكومة التركية بتسليم المسؤولين عن جرائم الإبادة.

ويحفظ الحلفاء بموجب المادة 230 لنفسهم بحق تنظيم طريقة المحاكمة.

وكانت النتيجة لا شيء...



## الهوامش

(1) - هناك فرق بين الطومين القديم (ت.ق) والطومين الجديد (ت.ج) بمقدار ١٣ يوماً. أي أن ١٠ تموز من (ت.ق) هو ٢٣ تموز من (ت.ج)، فيكتب ٢٣/١٠ تموز ١٩٠٨ (الفاش).

(2) كانت هذه المعاهدة ملزمة في عهد كمال طلالا كان في جيشه ضباط ألمان في لباس تركي، بإعتبارهم مطّوعين.

(3) يخلط مولان زادة بين حقائق بعيدة بعضها عن بعض، فليما يتعلق بشارباميرش فقد بدأ أنور هجرمه عليها في ١١ كانون الأول 1914، وقبل أن يدخل العام الجديد كان الجيش التركي منمرأ، بينما جرت أحداث وان في نيسان 1915.

(4) لا يعطي مولان زادة تاريخ جلسة الاتحاد الصحيح، بينما رسالة بهاء الدين شاكركر للوردة في 18 شباط، تبين أن الاجتماع تم في النصف الأول من شباط 1915.

(5) لا يذكر مولان زادة غير القليل ممن إشتكروا في مجزرة الإهادة من الترك، وقد ماتوا كلهم، بينما يسكت عن باقي الوحوش الذين ما زالوا قائمين على رأس عملهم في أقره وهم كثيرون.

(6) لقد أغفل مولان زادة قضية إعلان الجهاد وتفنيده إختفالا كاملاً، مع أن النقيب مولان مساعد للاريشال ليان فون زاندرس، قد أعلن أن قرار الجهاد كان جاهزاً في 9 تشرين الأول 1914 قبل أسبوع واحد من الحرب الروسية - التركية (مخطوطات الحكومة الألمانية).

(7) يبدو أن يوش كزن أنقليدي لم يقرأ أمر الجهاد الذي فرض واجباً على كل تركي

قتل ثلاثة أو أربعة من الأرمن الكفار، ويمكن إضافة اسمين آخرين إلى مظهر وفاتق ورشيد هما قائما المقام في ولاية ديار بكر. لقد امتنع هؤلاء عن ارتكاب هذه الجرائم بعضهم بدافع من الضمير وبعضهم خوفاً من المسؤولية في المستقبل، وقد قُتلوا بليغاز من الوالي الدكتور رشيد الشجرم، وخلفهم غيرهم من الأوغاد في مناصبهم ونقلوا المهمة الحساسة.

(8) لم يذكر مولان زيادة أنه قبل الحرب التركية - الروسية، أرسل خمسة آلاف شرطي وضابط إلى آسيا الصغرى وأرمينيا الغربية استحضروا من البلقان سراً وكانوا ينتفون السم على الأرمن بعد إنكسارهم في حرب البلقان.

(9) هذه النقطة خاطئة، لأن الولاة في الولايات ساعدوا بهمة لتشكيل جيش من السجاء الجرمين.

عبارة «غير نظاميين وغير مسؤولين» أيضاً خاطئة، يريد مولان زيادة أن يريء ساحة الحكومة التركية من مسؤولية جريمة الإبادة، لقد التقى وزير الداخلية طلعت بالسفير الألماني في 2 شباط 1915، وقال له: إنه الوقت المناسب الآن لحل القضية الأرمنية. في 18 شباط 1915، أرسل بهاء الدين شاعر رسالة تميم أمره بتوقيعه وباسم الهيئة المسؤولة تقول:

«جمعية تركية ده ياشابان يلعموم أرمنيلىن بير تائه سي قانما پنجايافادار محو قرار ويرميش وحكومته صلاحيت وصيت ايتيميشدوه.

يجب إبادة الأرمن بحيث لا يبقى أرمني واحد في تركيا، قرار يعطي الحكومة سلطة واسعة... فالحكومة اشتركت في عملية الإبادة، وها نحن نورد مقتطفات من رسالة الشيفرة التي استعملتها وزارة الداخلية تحمل نفس الفكرة:

ها هو أصل أمر الإبادة الذي حلت رموزه بالفتح السري (3 أيلول عام 1915).

320، 75، 384، 317، 430، 198، 123، 119، 193، 148، 176، 111، 46.

توركيه ده موجود يلعموم ارمنيلىن تام ايله  
الأرمن الموجودون في تركية عموماً وبالتام



تقرير محوهم وإنقاذهم. 327، 354، 198، 123، 111، 193، 152، 123، 123.

(10) حول عملية الإبادة والأماكن التي ينفذ فيها الخارجون على القانون القتل أصدرت وزارة الداخلية في 12 أيار 1915 سراً وبالشيفرة البرقية رقم 1331 تقول: «أعلموا أماكن مرور الأرمن المهجرين». تؤكد هذه البرقية تبع الوزارة لنتائج قرارات جلسة التشكيلات الخاصة ولأوامر وزارة الداخلية.

(11) قرأ في جريدة الصباح التركية بتاريخ 18 كانون الأول 1918 عن أعمال الرعاع ما يلي: أقيم الخارجون على القانون أن يسلموا ثروات الأرمن ومتاعهم ومالههم إلى المركز وسعزع القيادة المركزية في استنبول ما يعادل نصف قيمتها على القنلة، وحصل كل واحد على نصيب 15000 ليرة ذهبية. ولم يبين القنلة إن كان هذا المبلغ سيدفع لكل فرقة أو لكل فرد، فإذا كان لكل فرد يكون حسب بهاء حصة 12000 شخص 180.000.000 ليرة أو 900.000.000 دولاراً للخارجين على القانون، ومطها للقيادة العامة.

(12) لقد أعلن مندوب الكفزة الثورود كرزون في إجتماع لوزان، أن عدد الأرمن في تركيا في العام 1915 كان 3.000.000 نسمة.

(13) نسبة إلى حدود أرمينيا التي رسمها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (الفاشي).

(14) إن اللقب الذي أطلقه الكولونيل لورنس على أشرف بأنه مجرم عادي هو سطحي جداً لأن الكولونيل لورنس لم يتوفر له الوقت ولا الفرصة لدراسة أحد من القادة المنظمين لمنظمة التشكيلات الخاصة الجبرمة ولا يعرف عنهم شيئاً ذا بال.

(15) الجنرال شيليندورف هو الوحيد الذي كتب بعد مقتل طلعت كتابة لمصلحة تركيا.

(16) الجرمون على علم بهذه السرقة شاقهم في كل الحقائق لكنهم يتأفنون ويكذبون.

(17) مدحت شكري أو ضياء كوك ألب الفيلسوف من أبرز أعضاء المركز العمومي. إلتخب مدحت شكري من قبل مجلس الاتحاد في 1908 و 1911 و 1916 و 1917—

وكان حاجي عادل الأمين العام حتى 1911 وبعده جاء مدحت شكرى.

انتخب ضياء كسوك ألب في المركز العمومي عضواً في 1910 و 1911 و 1912 و 1916 و 1917 ولقد حضر الاثنان إجماع المجلس السري في ملاتيك في 1911، حيث تقرر إعادة غير الأتراك. تأتي تفاصيل ذلك عندما تأتي على تحليل كل جلسات الاتحاد وتسبق قيودها وقراراتها.

(18) بموجب قانون التقسيمات الإدارية التركية في عام 1864 لاحظ الموظفون الأتراك تكاثر الأرمن وأنهم يشكلون أكثرية في المستقبل، فعمدوا إلى وضع حدود غيرت الحدود الأصلية للولايات التي يقطنها الأرمن، ولقد كانت توجد في التقسيمات الإدارية ولاية من أكبر الولايات تدعى أرمينستان ايالتى (وهي ولاية كبيرة من أكبر ولايات أرضروم) فطمعوا أوصالها وجززوها وأحدثوا ولاية بتليس بعد ضم مدينة سعرت ومناطق لا يسكنها الأرمن. كذلك قطعوا ولاية ديار بكر وأحدثوا ولاية غروبوط لوطين السكان غير الأرمن فيها، وصار الأمر نفسه بالنسبة لسيواس، ففصلوا من الجنوب الغربي والغرب ومن الشمال الغربي منها مناطق لا يوجد فيها أرمن، حسب الحسابات السياسية، كل ذلك لكي لا يشكل الأرمن أكثرية في تلك الولايات.

(19) مراجعة الأوامر التي صدرت عن الحكومة التركية للتركيز قبل هذا البيان بتاريخ 16 أيار عام 1915 حول الاتهامات الملققة ولتهب في أعداد جريدة «هايرينيك» في 11، 12، 13 آب عام 1964.

(20) -20/ 10/ 23 تموز عام 1916، يوم الذكرى الطامنة لإعلان الدسوس العثماني، فأقيمت الاحتفالات بظهور الأولاد الأرمن.

(21) تمكن قليل من الأطباء الأرمن من البقاء أحياء بخير أسمائهم، لكن الأتراك قتلوا أكثر من 10000 من الأطباء والصيدلة الأرمن، والغريب في الأمر أن نائب القنصل الألماني كارل فيرت كان قد أبرق في 27 تموز عام 1916 مبقاً عن اعتقال وقتل آلاف المسكر العمال من الأرمن، ولم يكلف بيتمان هوفليك نفسه آنذاك عناء التدخل لانقاذهم، ثم جاؤوا إليه، طالبين تدخله من أجل طبيب واحد لم يقبل الإسلام واعتقل، وما هذا إلا ذر

للمراد في الميون.

(22) لم يكن لأسماء الأتراك كنية إلى الثلاثينات من هذا القرن، أي إلى أيام أتاتورك، بل كانوا يلقبون بألقاب مثل الأعرج أو الأعور، أو حسب مهنتهم أو رتبهم العسكرية، أو يسمون إلى آبائهم فيقال حسن أو غلو أحمد أي أحمد بن حسن، أو ينسبون إلى مدينتهم أو قريتهم (لترجم).

(23) مع أن البرقية لا تحمل تاريخاً، إلا أن العبارة تبين أن تاريخها هو 9 تموز 1915، وبذلك تكون البرقية قد أرسلت في منتصف تموز عام 1915.

(24) المدعو محمود كامل الذي يحير جاهلاً في الأمور العسكرية حسب قائد البعثة العسكرية الألمانية المارشال ليتمان فون زانديرس لكنه يحق سفاح الأرمن، وهو عميل بهاء الدين شاكر في أرضروم وهو صاحب عبارة من يساعد الأرمن من الترك يشنق، وهو الذي قال للفنصل الألماني في أرضروم ويهتر فون شينر: «لا نريد بعد الحرب في هذه المناطق (أرمينيا الغربية) وجود الأرمن»، وبعد التشاور مع ولاية ست ولايات وإنهاء عملية إبادة الأرمن نقل إلى استانبول وصار المستشار الخاص لأتاتور.

(25) لم تشأ المحكمة أن تذكر أسماء هؤلاء الموظفين.

(26) كانت غاية القضاة الأتراك إلقاء المسؤولية على عاتق أشخاص هاربين في هذه الجريمة التكرار، لكي يضمنوا المسؤولية عن الحكومة التركية للجريمة وعن موظفيها الأشرار الموالين لها والذين عاونوها على إرتكابها.

(27) لما كان مقر الجيش الثالث في عام 1915 هو أرضروم لذلك كانت صلاحياته تشمل كلاً من الولايات: أرضروم، طرابزون، وان، بطيس، خربوط، سيواس وديار بكر.

(28) تتحاشى المحكمة تسجيل مكان الجرائم وعند ضحاياها وتاريخها.

(29) لقد شغلت المحكمة الحرية نفسها بمثل هذه الضغائن وتناست الموضوع الأساسي الذي كلفت به في الكشف عن الجرمين الذين تسيبوا في تشريد وقتل 204.000 من أرمن ولاية خربوط تلك الجريمة التكرار التي نحن بصددتها.

(30) في النص الأصلي كُتب اسم قرية هولويك على نحو هولفيك أو سوفنيك،

أما اسم القرية على الخريطة للومعة فهو هوليينيك.

(١١) كان ثمن الأموال والجواهر والمتاع الذي سلب من المرحلين يسلم إلى الحكومة التي تدفع قسماً منه إلى الخارجين على القانون والائتحيين.

(١٢) اسم على مسمى، وكلمة قاتلي داغ تعني الجبل المدمى، وقاتلي ده ده تعني الوادي المدمى (المترجم).

(١٣) لم تذكر المحكمة الحرية في لائحة اتهاماتها أسماء الموظفين العسكريين المجرمين الآخرين.

(١٤) لم تشر المحكمة إلى تواريخ البرقيات التي اعتمدها ولا إلى محتوياتها.

(١٥) يتظاهر الجرائد الأتراك أعضاء المحكمة بالسذاجة وكأنهم لا يعرفون أن مرسل البرقيات وأمر ارتكاب الجرائم إنما هو الحكومة التركية المركزية.

(١٦) تقبل المحكمة الحرية أن تلك الجرائم مخالفة للقانون والضمير وهي ضد الإنسانية.

(١٧) كان شكري هذا يوزباشياً في الشرطة.

(١٨) قبلت المحكمة بأن الشعب التركي شارك مع الموظفين المجرمين ومع الخارجين على القانون في عمليات الإبادة.

(١٩) بعد شق كمال بك اعتبرته الصحافة التركية والشعب التركي في استانبول «أول شهيد وأول ضحية وبطلاً قومياً».

(٢٠) Die Grosse Politik.

(٢١) توجد تحت أيدينا برقيتان تتعلقان بمسألة مصادرة المدارس الأرمنية، الواحدة في

١٠ حزيران ١٩١٥، والثانية في ١٢ آب ١٩١٥، تنص على تسليم المدارس الأرمنية إلى المهاجرين الأتراك وبعضها للمعارف، والبعض الآخر للقيادة العسكرية.

(٢٢) أوغولبي الحالية.

(٢٣) لا تتضمن هذه الأرقام الواردة العسكريين الأرمن الذين يزيد عددهم على

١٠ ٠٠٠٠ والذين كانوا مسجونين قبل البدء بعمليات الترحيل التي تبعتها الفواجع.

(44) الأمن العام هو الشرطة المركزية مرتبطة بوزارة الداخلية، وفرد هذه الدائرة اخلين يستقون المعلومات السرية من الأمنية.

- وهذه الوظيفة قتال وتشبه المنظمة النازية «زيميرهايس دينت».

(45) تقول الكتابة الأصلية: «أولئك المجرمون كانوا يتمنقون بأحزمة عريضة، غليظة. وأرميلرى ثقيل وامعا، وأشبالىني سلب باغماء».

(46) هناك دراسات حول كيليكيا وأضنة فلم بها «فيكتور لانغوا» والأب «غيفولت ألبان»، وهناك مقالات أخرى من «هاينريخ كيرت» و«الجغرافيا القديمة» و«د. بروس» «كيليكيا 1859» و«فيتال كنييه» «تركيا الأسبوية» وغيرها.

(47) شيخ الاسلام موسى كاظم هو الذي حكم عليه بالسجن (على الورق) 15 عاماً مع وقف التنفيذ وهو واحد من الذين كتبوا ذلك الكتيب باسم السلطان.

(48) لم نشر في القرآن الكريم على مثل هذه الآيات بل وجعلنا الآية (وقالتوا في سبيل الله الذين يقتلونكم ولا تحصدوا، إن الله لا يحب المحندين، واظفروهم حيث شغلتموهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم والفتنة أشد من القتل) سورة البقرة: الآية 190 و 191 (المترجم).

(49) يجب علم لغلط بين جمال هذا والجمالين الآخرين. هذا هو الأمين العام للمستقل ذو الصلاحيات. الجمالين الآخرين، هما جمال باشا وزير البحرية وقائد الجيش الرابع، ويوجد ثالث هو كوجوك جمال باشا (جترال) وهو الملقب بـ «مرسينلي».

(50) في خط حديد الأناضول الذي يمتد من سيلر باشا إلى حلب ومديره (الألماني سويسري الأصل) هوذين كان يعمل فيه أكثر من 830 من الأرمن كلهم في وظائف ذات أهمية كبيرة من مختلف الأعمال الإدارية والعملية، لا يدخل العمال العسكريون الأرمن في هذا العدد.

(51) والي حلب المذكور بنري كان في 1915 مديراً للشرطة في استانبول وكان واحداً من كبار المجرمين المسؤولين عن إعتقال وتهجير وقتل لمفكرين الأرمن في 24 نيسان وهو من للقرين من طلعت. وقبل وقف القتال في 30 تشرين الأول 1918 بأسبوعين هرب

إلى برلين مع طلعت وغيره من رفاقهما، ومنها انتقل إلى موسكو، وبعد ذلك ذهب مع جمال باشا إلى كابول عاصمة أفغانستان وقتل هناك، وما زال قاتله مجهولاً حتى الآن، وقد أخفي أيضاً حقيقته أوراق بسوي.

يحمل أن يكون القاتل هذا روسياً شيعياً أو أن يكون أرمنياً شيعياً.

(52) لا يدخل في هذا الرقم 120.000 عسكري أرمني من ديار بكر الذين طلبوا إلى الخدمة من آب 1914 إلى تموز 1915 والذين كانوا موجودين في مختلف أجزاء الولاية، أو عارجها في المواقع العسكرية.

(53) جلال الدين عارف هو القاتولي العثماني الذي كان دّرس الحقوق الدستورية في كلية الحقوق في الجامعة، وكان يستعمل نظارة ذات عين واحدة، وهو كسلة لحمية تزن 300 باوند ورأسه، وهو في رأي الكاتب علي كمال بك، «أكل شارب» وصيره «بون فيفوره» (أي طيب العيش). وتقديراً من الكماليين لأعماله، (لانتفاذه الاتحاديين المجرمين من العقاب) اتخوه في العام 1920 أول رئيس للمجلس النيابي التركي في أنقرة.

(54) راجع والمائل دي توغالييس، الصفحة 139-146.

(55) الكاتب العربي السوري فائق النصيب، كان قائم مقاماً للأتراك على قضاء كاخنة، ثم اعتقل ونفي إلى ديار بكر مسافراً عن طريق حماه، حلب، عين العرب، سروج، أورفه، قره جورون، سيفريك، قره ينجه، علي بونار، وزج في سجن ديار بكر حيث بقي 22 يوماً ثم أطلق سراحه شرط الإقامة الجبرية في ديار بكر.

بعد عام واحد، أي في العام 1916 هرب من ديار بكر، متجهاً نحو بغداد فالبصرة ومنها انتقل إلى بومباي، وراح يسجل الأحداث التي شاهدها في ديار بكر وقد ترجم بروفيشور انكليزي ما كتبه إلى اللغة الانكليزية، ولقد انتهى من تأليف هذا الكتاب في الأول من أيلول عام 1916 .

يقول قائد الكتيبة لورنس في كتابه «أركان الحكمة السبعة» (صفحة 76، 122-124، 146، 174، 222، 379) إن الأنسة جيوتروود بيل أرسلت فائق النصيب مع توصية إلى قائد الكتيبة لورنس للعمل معه، ثم عين أمين السر لدى الأمير فيصل وبقي معه في

معسكره.

حسب شهادة فائز النصين كانت الطريق من أورفه إلى ديار بكر مليئة بالجثث فالتصل بدافع الفضول بشخصيات تركية وغيرها للوقوف على أسباب هذه الوحشية ضد الأرمن فيقول: إن الأتراك ليسوا مسلمين بحق لأنهم يفترون جرائم لا يقرها الإسلام. وبين أنه صدر الأمر ببلغن جثث الأموات (صفحة 10) وإحرق الجثث (صفحة 17)، ويرى الأتراك فضلهم قائلين: هذا أمر السلطان، ويحكي خصوصاً عن مقتل الجنود الأرمن (صفحة 35)، ويقول إن المرحلين الأرمن القادمين من الولايات الأخرى اجتمعوا في ولاية ديار بكر غازي القوى. وبلغ عدد هؤلاء 570.000 شخص. كانوا يتفقدون صور الأموات (صفحة 38، وصفحة 41 من الترجمة الانكليزية).

(56) كان الوالي المذكور رشيد وهو في مركزه الوطني قد أمر بقتل اثنين من قائمي المقام أحدهما لقتضاء منباط والثاني لقتضاء جلبه لأنهما رفضا الاشتراك في عمليات الإبادة.

(57) حسب الشواهد فإن الوحش المسمى عبد الأحد نوري هو أعور نائب مدينة سينوب يوسف كمال الذي كان حامل بيا مجازر أضنة عام 1909 مع هاكوب بايكيان. ولقد لعل طلعت تقرير النائب يوسف كمال أيضاً، وأرسل يوسف كمال هذا إلى باريس لمطبعة دراسة القانون، وفي أيام مصطفى كمال عين وزيراً للخارجية، وجرى مراسلات بينه وبين وزير خارجية أرمينيا الكسندر خاديسيان.

(58) من حزيران عام 1915 إلى أواخر آذار عام 1916 وعبد الأحد نوري الذي يرسل الأرمن من حلب وضواحيها إلى دير الزور ويعمل معاوناً لمدير الهجرة يعمل في توطيق المهاجرين الترك وترحيل الأكراد. هذا ما تشير اليه محقيقات البرقيات.

(59) أية كتابة فيما خلا النص الأصلي لا تشكل قيمة ثبوتية، إذ نجد النص الأصلي يقول حرفياً: «يرقره وقصبه عقبه تخليه سنده نقل ايديان أهاليه آيدوده رولنده أشيا بولونان يلجومله مباني، اينداه قوميسونو طره فلند تسيب ايديله جك مامور وباخوت هيئي مختصره طره فلند درحال موهورك له ره ك تحتي محافظة آيناجاق».

(60) في النص الأصلي حرفياً: «أشيلاري كيليسه، مكتب كيسي الويريشلي محله رده نقل ايديله جلكه».

(61) في النص: «مساكن ومباني مهاجرينه توزيع اولو ناجقه».

(62) حسب النص: «كيليسه لرده موجود أشيا وكساوير وكتبه مقدسه سبتي دفتر ايديله ره ك ظبط ورقة مينه بيل ريطه».

(63) في النص: «..بدله بيع وايجاره دن متحاصيل مبلغ... مال صندوقلارينه توديع ايديله جلكه».

(64) في النص: «بالأخرة وقروح بولاجق تبليغات داره مينه اصحابنا توديع اولونا جق دره».

(65) في عام 1862 أيام الامبراطورية العثمانية أعيد تنظيم التقسيمات الإدارية. فأصبحت ولاية لومنيا (الولاية الكبرى) تضم ولايات وان، بطلي وأرضروم، وألحقت بها مناطق مدسوسة تركية بتوليا سياسية.

في أيام الكماليين والعصمتين بقيت حدود الولايات والأقضية مظلما كانت من قبل تقريباً. وحملت الأقوية اسم ولايات وأصبح اسم المتصرف والياً كحاكم اداري، وبدلوا الأسماء، وبالتدريج أطلقوا أسماء جديدة: فاللواء صار ليل والقضاء صار إيششه والناحية صارت بوجاق.

(66) في عام 1915 كانت توجد في التقسيمات الإدارية التركية 5 ألوية مرتبطة مباشرة بوزارة الداخلية، هذه الأقوية هي: إزميد، مرعش، أورفه، دير الزور وقلمه بي سلطانية (الدردينل).

(67) وضعت «التدابير الادارية» لكي لا تعطى الفرصة للشعب التركي في المدن والقرى للنهب المستباح، ولكي تبقى المصادر تحت حوزة الحكومة ولكي يعود القسم الأكبر من السرقات إلى الحكومة التركية.

(68) مع أن بيوت الأرمن ومحتوياتها كانت مغلقة ومعنومة وموضوعة تحت الحراسة إلا أن الشرطة والضباط والجويزان الأتراك نقبوا الجدران الخلفية أو الجابية ونهبوا ما فيها.



مستقدم تقريراً لشاهد عيان بهذا الخصوص.

(69) كل ممتلكات الأرمن المرخصين أو المقتولين ما عدا السجناء كانت تسجل في «سجل خاص». كل النساء المنوى ترحيلهن مع الأطفال والشيوخ وغير المسجلين بعد من الرجال والبيوت وأفراد الأسرة كانت تسجل في سجل مستقل، وبذلك فالحكومة التركية على علم أكيد بكمية الأموال المسروقة وقيمتها والعدد الصحيح للضحايا.

وكانت وزارة الداخلية قد أرسلت بتاريخ 25 تموز 1915 تعميماً حول تنظيم جداول تتضمن أملاك الأرمن غير المشقولة وأراضيهم. كما صدر أمر بيرية سرية بتاريخ 28 تموز 1915 يقضي بتنظيم جداول تتضمن ديون الأرمن على الأتراك وديون الأتراك على الأرمن. من المؤكد أن التجار والحرفيين كانوا قلّة عند الأتراك، لذلك كان من البليهي أن يكون الأرمن ذلتين أكثر منهم مديونين إلا في حالة واحدة، ألا وهي أن يكونوا مستأجرين بيوتاً خاصة من الأتراك، أو متاجر أو عائلات أو حوانيت، لم يوفوا أجراها بعد.

(70) «تنظيم لوائح للكنائس بالصور والأثاث والكتب المقدسة، (كليس له لرده «وجود أشياء ونصاوير وكتب مقدسة سبني دفتر أولوناچاق)، إله أمر لم تذكر الأديرة، التي كانت توجد فيها أكثر من كنيسة، أما ما في الأديرة من عادات ومخطوطات، فهو يجب الأمر الإداري الصادر صودوت من قبل الحكومة.

في هذا الباب منعتني تفاصيل نهب كنيسة واحدة من أصل 300 دير وأكثر من 1600 كنيسة، بتقرير واحد كتبه أحد الشهود العيان.

(71) قبل موعد الترحيل، كان الملاك الأرمني محروماً من حق بيع بيته أو بنايته أو أرضه بشكل مباشر أو غير مباشر فكانت نامه إليه ألغازه. لقد حرم الأرمني من ملكه قبل أن يقتل، حتى أن الشرع يسمي مثل هذا التصرف اغتصاباً، لكن التركي ينتقل إلى روح الشريعة الإسلامية، لدينا برقية سرية لكل عملية احتواء، فالبرقية المؤرخة بـ 29 حزيران 1915 تؤكد أن الطفل الذي أسلم تبقى له أملاكه الخاصة ويسطى نصيبه من الأوث. وبغية ذر الرماد على العيون بما يتعلق بالممتلكات الخاصة والقومية، قال المدعو أحمد رضا، القائد الاتحادي مؤمهاً في مجلس الشيوخ العثماني، محرراً على الاستيلاء

على أملاك الأرمن، لأن ذلك ضد قوانين الدولة، ولتفرض عدم اتخاذ أي خطوة بهذا السبيل قبل انتهاء الحرب (سجل مجلس الشيوخ الضمائي، 21 أيلول 1915، صفحة 301)، لكن الحكومة التركية لم تترجح عن قرار جمعتها قيد شعرة.

(72) بالبرقية السرية المؤرخة في 10 حزيران 1915 تشير وزارة الداخلية إلى اسكان للمهاجرين الترك في بيوت الأرمن وتوزيع يولتهم وأراضيهم عليهم، وبصميم من وزارة الداخلية بتاريخ 15 تموز 1915 يؤكد على ضرورة اسكان العشائر في بيوت الأرمن والزائده والأقوام الرحل (عشاري سيارة). كما صغر أيضاً في التعليمات بموجب المادة 14.

(73) النكبة الأكبر والحدث الأكثر رعباً هو أن طلعت والذي كان أجداده البلغار الفجر قد أصلموا أمر في برفيته السرية المؤرخة بتاريخ 29 حزيران 1915 بتوزيع الأطفال الأرمن اليتامى على الفلاحين الأتراك حيثما لا يوجد أجناب.

(74) تودع بدلات قيم الأملاك المبيعة أمانة في صندوق وزارة المالية، ويأمر من الحكومة تسلّم في المستقبل إلى أصحابها، وهذا أيضاً أحد أكاذيب الحكومة التركية.

(75) واضح كتاب تاريخ الامبراطورية العثمانية 1774 - 1856 (المترجم).

(76) إحسان باشا محتمل أن يكون كور إحسان باشا الذي أخذ أسيراً في جبهة القوقاز وهرب، ثم بعده مرة ثانية إلى القوقاز أمر بقتل الأسرى الأرمن في الكساندروبول وغيرها، وفي بداية 1921 صار عضواً في المحكمة التي أوقفت محاكمة المجرمين السفاحين.

(77) يجب عدم الخلط بين هذا المذكور مدحت بك وبين مدحت شكرى الأمين المسؤول في المركز العمومي.

(78) عبد الفتى بك المذكور كان بين نيسان وآب 1915 أميناً مسؤولاً في ولاية سيواس.

(79) في جلسة محاكمة 21 حزيران 1919 وفي وثيقة الاتهام التي تليت ورد ذكر الأسماء التالية المسؤولة عن نهب الأموال المتروكة وعن الإبادة من المتهمين الذين هم معارون في استانبول أو في الأناضول، ولم تصلهم يد العدالة - نائب أنقرة حلمي، نائب أفين قره هيصار أغا أوغلو أحمد، نائب ميرالاي الخيالة المقاعد ممتاز، نائب

صاروخان وعضو حزب التجديد صوري، نائب استاتبول صلاح الدين جيمتوز، نائب أرضروم ومدير ميللي أجانسي حسين طوسون، ممثل بنك بيريه - والذي كان سابقاً أميناً اتحادياً مسؤولاً في سلاطيك - احسان نامق، الأمين للمسؤول في بروصه علي رضا، والي قونية الأسبق سامح رفعت، رئيس الحقاليين (كيخيا) فريد، مدير جهانيلي أكشهير فهمي ورئيس البلدية مفتي زاده خليل، قوميسير أكشهير ومدير سجن معرت السابق حسن بصري، رئيس القصة في ضواحي حلب الكتبي نجاتي، ممثل الاتحاد في بولفادين، مفتي محمد علي وحاجي عطار قره فاضي حسن حسين، وأبي أنور باشا حاجي أحمد باشا، ولقد صدر بحق هؤلاء أيضاً قرار في 10 تموز 1919.

لم ينشر قرار المحكمة الحربية في أية صحيفة اعلامية لا في الداخل ولا في الخارج، وما نشر في الصحف للمرافقة (تقوم وقائع) لم تنشر حتى في الصحف التركية، وإنما نشر هذا القرار بحق الأمناء الجرمين للمسؤولين لأول مرة في الصحافة الأرمنية، وترجمتي أنا.

(80) ناظم بك الرستلي هو غير الضيع للدعور المذكور ناظم عضو المركز والتشكيلات الخاصة.

(81) للدعور عاطف بك هذا كان رفيق المذكور بهاء الدين شاكرو والدكتور ناظم في التشكيلات الخاصة.

(82) هذا الوحش للدعور عبد الغني بك كان من آذار وحى آب 1915 أمين الاتحاد المسؤول في سيواس، وسافر مرات عديدة إلى استاتبول، لكي يأتي من المركز العمومي بأوامر جديدة حول تفاصيل جريمة إبادة الأرمن، وتعامل مع التوالي معتر الذي قاد عملية قتل 5000 أرمني سجين من أجل اختصاب أملاكهم غير المتقولة باسم الاتحاد وباسم الحكومة.

(83) نكير داغ بالتركية (لترجم).

(84) أمين فرع للمسؤول جمال بك، هو واحد من أكبر السفاحين الجرمين في مجازو حلب وأضنة ودير الزور، بينما وقتت هيئة هذه المحكمة الحربية صامدة حياله.

(85) من هو غني بك؟ إنه ممثل الاتحاد ذو التفوذ في إدنة وسيواس عام 1915،

حسب التسجيلات القضائية، صرح غني بك للقاضي أثناء المحاكمة بتاريخ 21 حزيران 1919 بما يلي:

«اسمه عبد الغني، اسم أبيه حاجي حسن، عمره 40 عاماً، من مواليد أرزنجان. محل اقامته: قاضي كوي في حي جويزيلك (استانبول) متعلم تعليماً عالياً، غير محكوم سابقاً. لا وظيفة له في الحاضر، كان في الماضي يمثل الاتحاد والترقي في إدارة، كما كان ملازماً أولاً في الجيش وأحيل إلى المعاش. ملاحظة: لقد كتم عبد الغني بك ما يتعلق بصاحبه ومشاركته في عملية الترحيل والقتل في ميونس وقتل السجناء من 15 آذار إلى آب 1915، إذ كان للراقب على عمليات ترحيل الأرمن وللشاور القتال للوالي الجرم السفاح معتر.

(86) توقع العدالة أمر مستحيل بالنسبة للمحكمة الحرة التركية في الحكم على أترك بتهمة الإبادة.

(87) في 20 تشرين الثاني و 3 كانون الأول 1918 تشكل في استانبول حزب سياسي تركي باسم «الصلح والسلامة العثماني» برئاسة الجنرال المدعي فريد باشا، جاء في المادة الثانية من نظامه الداخلي ومعالجة الجرمين الذين قاموا بأعمال القتل والترحيل والشنق وغيرها من الشرور. هدفه تبيض شيء من وجه تركيا الأسود. في حين كان في البناء الخلقي المبني وزارة الحرية المسمى «بكري آغا يولوكو» 69 شخصاً من رؤوس الجرمين مسجونين في هذا السجن ذي الطابقين، ولكن، بعدما هرب بعضهم وأرسل آخرون إلى أمكنة أخرى لم يمثل أمام المحكمة الحرة إلا القليل جداً منهم.

(88) كان وزير العدل في وزارة طلعت.

(89) كان مدحت شكري أميناً عاماً لحزب الاتحاد والترقي لمدة عشر سنوات، ولقد تم انتخابه من قبل مجالس الاتحاد السبعة.

(90) وظيفة الأمين المسؤول أو الممثل تشابه إلى حد ما وظيفة جماعة (كاو لايتز) النازية الذين أشرفوا على الجرائم المرتكبة حولهم، وشاركوا في تنفيذ الجرائم وإرسال الوثائق والصور إلى مركزهم.

(91) حزب التجدد، هو الاتحاد نفسه في قيادة تكتيرية جديدة.

(92) واحد من الوحوش منظمي مجازر دير الزور.

(93) كان قائد فرق الخارجين على القانون وصار للرافق الحاصل لمصطفى كمال في

أيار عام 1919.

(94) كما يلاحظ من أسماء المدن لدى عدد الأسماء المسؤولين يتفص كثير، والقسم الأكبر من هذه الأسماء هي من مدن الأناضول الغربية، الواقعة في مناطق قرية من الخطوط الحديدية. أما عن الأسماء المسؤولين في الولايات الأرمنية الست فلم يذكر شيء عنهم ولم يصدر قرار بحقهم. لقد تسعروا على مئات من الجرمين، ومع ذلك فإن الأسماء العامين والعلاقات مع المركز والأوامر هي نفسها في كل مكان، لذلك فإن التسجيلات التركية هذه، تعطي أو تلقي شيئاً من الدور على مرتكبي الجرائم.

(95) لم يكن الاتحاد متحلاً، وإنما تغير اسمه لأن أعضائه هم الذين أنشأوا حزب والتجدة وراحوا يستمرون في شروطهم من عمالة.

(96) تستحي الحكمة من أن تقول إن القسم الأكبر من هذه الجرائم نفذتها قوات الحكومة، كالجيش والشرطة والدرك وكل الجهات الإدارية المحلية والجنّة الترك والأكراد. ولتصرف إليهم رعايا الشعب والأفراد الهمج في المدن والقرى وذلك بأمر الحكومة ومشاركتها العمالة في التنفيذ وتعرض كبار شخصياتها من النواب والصحف التركية.

(97) تولى المناصب بعد هؤلاء القلة من المستقلين أو المرفوضين عناصر معادين للأرمن والمختصين والجرمين.

(98) يقع قصر سعد حليم على الشاطئ الغربي لضيق البوسفور في منطقة بيني كوي.

(99) هذان الأخيران شغلا منصب شيخ الاسلام.

(100) ابراهيم المذكور هو وزير العدل، الذي طرد تهريباً بطريك الأرمن عندما كان يبحث عن حل لعمليات إبادة الأرمن وترحيلهم.

(101) لم يبق تحت الإرهاب إلا الأمة الأرمنية وحدها، أما الشعب التركي فكان مشاركاً للحكومة في جرميتها.

(102) كان خليل بك حاضراً في اجتماعات التفتيل واتخاذ القرارات، وكان عضواً في المركز العمومي بقرار من المؤتمر.

(103) كذلك كان خليل بك وزيراً للعدل ثم وزيراً للخارجية، وكان يخادع السفير الأمريكي مورغنتاو.

(104) عزت باشا ألباني وليس تركيا.

(105) لم يذكروا هنا اسم الخرم وزير العدل إبراهيم ووزير المعارف الخرم شكري وخبرهما، ولقيت المحكمة أنور وجمال بلقب «بك» بدلاً من «باشا»، لأنهما طردا من الخدمة العسكرية (ميليكي عسكريين مطرود).

(106) ذلك خطأ، ليس للندب هو «العضو القيادي» في الاتحاد وحده، بل شاركه ووقف إلى جانبه في ارتكاب جرائمه أغلبية الشعب التركي.

(107) الجنود الأتراك والدرك والخارجون على القانون مذنبون بنفس الدرجة.

(108) تم المحكمة مروراً سطحياً على زيادة 1.5 مليون نسمة وخسارة 5 مليار دولار.

(109) مظلمة توقع حزب الطاشاقسوتيون الأرمني.

(110) ذكر القاضي قبل قليل أن كل موظفي الحكومة القائمين على العمل هم موالون للاتحاد.

(111) جمهور بالأرمنية (لترجم).

(112) موروث تعني الكرم.

(113) سوفكو تعني الحرية.

(114) شورائي أمت تعني المجلس الشعبي.

(115) تمكننا من التحقيق من توقيع بهاء الدين شاكر الذي يشبه آثار مختاب العقارب والعناكب بعدما راجعنا الرسائل الكثيرة التي وضع توقيعها في ذيلها وقارناه بها وتطابقت.

(116) كان الأمناء المسؤولون الذين أواماً إليهم بهاء الدين شاكر هم: مدحت شكري الأمين العام في استانبول، ومعاونوه الدكتور ناظم وآخر من أعضاء المركز العمومي للدعوة

كوجوك ناظم، الأمين للمسؤول في أرضروم حلمي، الأمين المسؤول في طرابزون تاتل ومعاونه رضا، والأمين للمسؤول في بورصة إبراهيم ومعاونه محمد جه وإبراهيم، الأمين للمسؤول في أنقرة نجاتي، والأمين للمسؤول في إدرنة غني، والأمين المسؤول في قسطنطيني حسن فهمي، والأمين المسؤول في قونية فريد، والأمين المسؤول في سيواس (للازم الطرابزوني) غني، والأمين المسؤول في حلب عزيز، والأمين للمسؤول في ديار بكر عطار زاده حفي وغيرهم. (117) إشارة إلى أعمال القتل والنهب.

(118) أعطى الأمر العسكري بوثيقة خطية رسمية إلى كل قادة الجيش والفرق والأقسام العسكرية، ومن بينهم قائد الجيش الثالث محمود كامل باشا (أرضروم) رفیق انور، خليل باشا (عم أنور)، فخری باشا (حلب)، كاظم (وان، بطيس)، نوري، مرسل شوقي، كور احسان، الجبهة القوقازية وغيرهم. (119) التطهير للأعمال السياسية التي قام بها بوغوص نوبار باشا.

(120) مع علمه بأن أكثر من 150.000 أرمني كانوا يعملون في الجيش التركي أو ضمن طوائير العمال.

(121) خداع لعلي، قتل أكثر من 1.600.000 أرمني، إضافة إلى أضرار مادية تقدر بـ 5.000.000.000 دولار، ولقد تابع الحزب الذي خلف «الاتحاد»، «الحلق» سياسة سلفه الوحشية، ولم يأخذ الأرمن ولا مستأ واحداً.

(122) كان قسم من الولاة وللوظفين الإداريين الذين أشار إليهم طلعت على رأس عملهم في ذلك الحين:

الولاة: أرضروم تحسين بك، وان جودت بك، سيواس معمر بك، ديار بكر الدكتور رشيد بك، طرابزون جمال عزمي بك، خربوط ثابت بك، بطيس عبد الحالد بك، بورصة عثمان بك، أنقرة عاطف بك، أذنة اسماعيل حفي بك... الخ...

ومن المتصرفين: أرزنجان محمود بك، صامصون جمال بك، ملاطية فؤاد بك، القيصريّة زكائي بك، مرعش حيدر بك، إزميد مظهر بك الخ.

القائم مقامون (السفاحون): في منطقة ديار بكر فقط: ماردين بندري، سيفيريك

احسان، بشيري ثابت خالص، لجنة نوري، بالو نجيب زاده قادري، سيلوان زلفي عادل ومئات في الولايات الأخرى.

(123) صرحت البعثة العسكرية الألمانية بعد انكسار الأتراك في جبهة صاريغاميش أن 88.000 من أصل 100.000 جندي قتلوا من الترك و 12000 تفتقروا دون معاطف وأسلحة وهم في طريقهم إلى أرضروم في أوائل كانون الثاني عام 1915.

(124) معلومات مولان زاده هذه خاطئة بل العكس هو الصحيح. المجرمون الأتراك هم الذين غرّبوا القرى في مناطق أرضروم وقتلوا أرمن أردانوش وألقوا بجثثهم من الأعمالي وقتلوا الكاهن أملك الكنيسة، وهدم الأكراد وجنود خليل بك وجودت بك النظامية وغير النظامية قرى الأرمن في منطقة وان، منظمًا هدموا قرى الآشوريين والأرمن في منطقة أرومية خلال الفترة بين كانون الأول عام 1914 و كانون الثاني عام 1915.

(125) عندما يرتدي جندي اللباس العسكري أثناء الحرب ويحارب يجبر جندياً عدواً ويكون خاضعاً للقوانين الحربية، لكن أفكاره لا علاقة لهم به البتة، حسب القوانين الدولية.

(126) هذه النقطة أيضاً محرفة: فقد نصح حزب الطاشناقسوتيون بأن لا تدخل تركيا الحرب حرصاً على مصالحها الاقتصادية والمدنية، أما إذا وقعت حرب تركية روسية، فإن الأرمن الأتراك يقومون بواجباتهم الوطنية في بلادهم كما يقوم الأرمن الروس بواجبهم في بلادهم في روسيا، وهذا ما حصل. في الجيش التركي حسب القانون العسكري كان الأرمن موظفين في الجيش وأحياناً في الخدمة أو أنهم كانوا قد دخلوا بدلاً للخلاص من الخدمة وقد أجبروا مع ذلك على الخدمة من جديد.

- أما الأرمن في الجانب الروسي فكان 15 بالمئة منهم جنوداً نظاميين في الجيش الروسي بما يقارب 150.000 جندي، بينما كان الأرمن في الجيش التركي موزعين بناء على أمر من وزارة الحرية بتاريخ 18 شباط، على طواير العملة، وبعد عزلهم بالتسريح قتلوا في أماكن مجهولة، بالتضامن بين القيادتين العسكرية والمدنية.

(127) «الدفاع عن النفس» و «الثورة»، كلمتان متناقضتان، فالقتال دفاعاً عن النفس والعرض لا يجبر ثورة.



(128) لقد قُتل الأرمن في مدينة وان شهراً كاملاً قبل وصول القديسين في 6 أيار عام 1915، بينما قُتل الأتراك في شهري شباط وآذار سكان قرى ولاية وان العليدين، وفي 6 نيسان في منطقة خلط، وفي 8 نيسان في منطقة أديجواز. يتظاهر مولان زاده بالجهل في هذه الأمور.

(129) إن القسم الأكبر من المؤرخين الأتراك بما فيهم زادة يصحّشون ذكر تواريخ صحيحة في قضايا الأرمن والأتراك. فمولان زادة لا يعطي التاريخ الصحيح لجلسة الإبادة السريّة، ويسندّها إلى « ما بعد احتلال وان »، في حين أن فرق الخارجين على القانون بدأت أعمالها في تشرين الأول وتشيرن الثاني وكانون الأول عام 1914. توجد حول هذا الموضوع سجلات في قرار المحكمة الحربية التركية.

(130) في 11 تشرين الأول عام 1914 (ت.ق.) كان قرار الجهاد جاهزاً لإبادة الأرمن. وبأوراق ملصقة وضمت على الأتراك واجبات دينية، كأنها لرضا الله، وتشكيل جمعيات لقتل الأتقياء بحيث يترتب على كل تركي قتل ما لا يقل عن 3-4 من الأرمن (الكفار) لا فرق سراً كان ذلك أم علانية، وهي حادثة من الحوادث الكثيرة التي أغفل ذكرها مولان زادة.

(131) بدأت حادثة شايين قره هيسار في 15/2 حزيران عام 1915 واستمر النفاق عن النفس فيها في حزيران، بينما كانت البرقيات والأوامر بالترحيل والإبادة جاهزة في شباط وآذار وأيار عام 1915، كذلك تفضل معلومات مولان زاده عن تواريخ الجلسات المتعلقة بالإبادة بصورة خاصة لأنه (أي مولان زاده) كما ذكرنا يحاول دائماً أن يخفي أو يتجاهل أو يحور التاريخ.

(132) أي الأكيان.

(133) كان أحمد رضا عام 1909 رئيساً للبرلمان العثماني، وعضواً في مجلس الشيوخ أثناء الحرب.

(134) أثناء المذابح الأرمنية كان مدحت شكري عضو مركز الاتحاد وأميناً عاماً، أما جانيولاد فكان معاون طلعت.

(135) الإبادة الجماعية التركية لم تجر من قبل عبد الحميد، كل ما هنالك تم نفي عدة مئات من الاتحاديين.

(136) تبين سطور محاضر جلسات الاتحاد هذه، أنه كان للأرمن الحق في أن يوروا ضد ذلك الاستبداد، وكانت الحكومة التركية هي المسؤولة عن ذلك ، حسبما يظهر حقيقة من اعترافات هؤلاء المحتلة.

(137) وعن مؤيدي القتل والاضطهاد والمهراء.

(138) الدكتور روسوي كان يمكن مع طلعت في شقته في برلين يوم مقتله.

(139) البنقلية (أو القنصلية بالتركية) إشارة إلى النسوة اللواتي يتكلمن للاستهزاء بالرجال (المترجم).

(140) أي العلم التركي.

(141) أي الوطن التركي.

(142) أي البيت التركي.

(143) أي الجيش الأعظم.

(144) أي الدنيا الجديدة.

(145) أي الجهد أو العمل.

(146) في النص حرفياً: طاشناق كوميتسي ابله عقد ايديان ايجيلافي بوزمش، أن أول استانبوليه وولايته، نه قدر معروف طاشناق روماسي وار يسه، بيرر بيرر توقيف ايديره وه ك مخليف يرله وه سوق ايتمش، ويوللارده، بير ايكيشر اولد ورتمش ايدي.

(147) «استانبولن زوهراب، وارثاكيس وديران كيليكيان كسي هرکه سين طانجيفي حرمت واعتبار كوسترديكسي علم وفكر اداامرين داخيل تبعيد ايده وه ك اثنا ايديرلشله ايدي».

(148) «زوهراب وفارثاكيس أفنديري حلب -- ديار بكير، ديران كيليكيان أفندي داخي جوروم آماسيا آراسينده ييتيرميشله ايدي».

- (149) «خاكك (عاجاك)، زارتارين، جاكولين، آكوني، دوكور داغافاريان وأمالي روساميد ديار بكير يولوند، جين ده ره سي دشكله معروف مخلده اسما ايلمشتر ايلدي».
- (150) → بر أحوال أرميتيري أنديشه بي دوشوروب مدافايي نفس غايغوسي ايله ير بر قيام وعصيانه سوق ايله مش ايلدي».
- (151) أي عارفاً وراضياً، بينما لم يكن راضياً، بل مرغماً تحت الصليب.
- (152) كان السبب في «الارسال إلى ديار بكر» هو جرة زهراب وفارنكيس وعدم سكوتهما عن الحق وعدم احتماله لسماع صوت العدالة.
- (153) الرقم في النص الأصلي هو 514.
- (154) لماذا كانت تجري هذه المعاملات؟ إذا كانوا يبحثون عن كبش فداء أو يريد ملبرو الجريمة تبرئة أنفسهم فسعيهم هباء.
- (155) حسن الحظ أن الكاتب ولمان بابازيان حي.
- (156) تشارلز الأول، قُطع رأسه في 30 كانون الثاني 1649.
- (157) الميكادو لقب لامبراطور اليابان أي العامل.
- (158) لو عرّقب كل المجرمين الأتراك في عام 1919، لما وقعت في تركيا جرائم هوارلق ويركيسي أي ضريبة الحياة أو الملك ولا وحشيات 6 أيلول 1955 ضد غير الأتراك في المدن التركية.
- (159) الأتراك أيضاً تقضوا معاملة برلين، واتفاقيات الامتيازات الأجنبية والاتفاقية الإصلاحات وغيرها.
- (160) أزيح جيمس الثاني عن العرش في انكلترا في 11 كانون الأول عام 1688.
- (161) في جلسات الأربعة الكبار هذه كان للنمر الفرنسي كلينمتسو ولويد جورج دور أكثر فعالية بالنسبة للمجرمين من ويلسون وأورلاندو.
- (162) ملاحظة هامة: «الكتاب الأيضه الذي أشار إليه كلينمتسو هو التالي: (Weissbuch Deutschland Schuldig? Deutsches Weissbuch uber die Veruntwortlichkeit der Urheber des urrieges) هل لألمانيا مجرمة؟ كتاب لألمانيا

الأبيض حول المسؤولية عن كونها مبتدعة الحرب).

(163) ملاحظة: عندما كان الانكليز واقفين في ضيق وعدوا إيطاليا بمعاهدة لندن باعطائها أراض من الأناضول، وما هم الآن يتراجعون عن وعدهم.

(164) وجه التركي من جلد كلب فهو لا يعرف الحياء لأن الدماء للهندورة بالجرالم التي ارتكبتها باسم (الجهاد) لم تجف بعد.

هل كانت ضريبة « ولوليق » في عامي 1912 - 13 وجرالم 6 أيلول عام 1955 من ضمن حقوق العدالة والمساواة؟

(165) نهر ليسوس اليونانية الحالية.

(166) مدينة Fiume انسحبت منها إيطاليا، وهي الآن مدينة كرواتية على ساحل الأدرياتيك جنوب شرق مدينة تريستي الإيطالية، وسميت Rijeka (المترجم).

(167) انظر بمجلس الشيوخ وعصبة الأمم (Senate and the League of Nations) لهنري كابت لوج، 1925. ص 179 و «السياسة الأمريكية» (American Diplomacy) لروبرت فيريلي، 1959. ص 314.

(168) عاش ويلسون أربعة أعوام وأربعة أشهر بعد انهياره. وفي الثالث من شباط عام 1924 مات وهو نائم.

(169) لن يبقى بعد الآن في تركيا من أبطال ماركوس طوروس كيراكوس نيكوغوس، لقد طويت دلائل الجنة، ولن يبقى أحد يحمل اسماً أرمنياً (المترجم).

(170) نهر أليس أو هاليس هو نهر فيزيل لرماق التركية الحالية (المترجم).

## صدر عن سلسلة «دراسات ووثائق المجازر الأرمنية»

- 1 - «مختارات من بعض الكتابات التاريخية حول مجازر الأرمن عام 1915». تأليف: الفيكونت جيمس برايس، هيرت آدمز جيونز، أونولد ج. توينبي وفريديف نانسن. ترجمة: خالد الجبيلي، 1995، 133 ص.
- 2 - «دور الأطباء الأتراك في المذابح الأرمنية أثناء الحرب العالمية الأولى». تأليف: البروفيسور واهكن ن. دادريان، ترجمة: د. الكسندر كشيشيان. 1995، 90 ص.
- 3 - «جريمة الصمت» (جريمة إبادة الجنس الأرمني). تأليف: نخبة من الباحثين والعلماء، ترجمة: المهندسة هوري عزازيان، 1995، 332 ص.
- 4 - «وثائق تاريخية عن المجازر الأرمنية عام 1915». تأليف: هايكازن غازاريان، ترجمة: نزار خطيلي، 1995، 446 ص.



## فهرس المحتويات

7.....	المؤلف وعمله - سيمون فراتسيان
11.....	الترك ميبلو الشعوب . الاتحاد
37.....	تشكيل أدوات فرق الإبادة العسكرية التركية
51.....	التشكيلات الخاصة
59.....	سرقة الوثائق
63....	كيف كتبت تقارير اعتقالات 24 نيسان إلى أمريكا والمانيا
73.....	إبادة الأرمن في ولاية طرايزون
89.....	إبادة الأرمن في ولاية سيواس
115.....	تنظيم الإبادة التركية ومعركة شابين قره هيصار البطولية
125.....	جرائم الإبادة في ولاية خربوط
139.....	جرائم الإبادة ضد أرمن ولاية أنقرة
161.....	المجازر التركية في نيكوميتيا وبوتانيا وبورصة وضواحيها
171.....	مجزرة الإبادة في ولاية أضنة
195.....	الإبادة في ولاية ديار بكر
221.....	الإبادة التركية في مجال الكنائس الأرمنية
233.....	الإبادة التركية في مجال التربية
239.....	الأموال والأموال الأرمنية المنهوبة من قبل الأتراك

251.....	العدالة حسب المفهوم التركي
267.....	شواهد هامة على الإبادة - وثائق وأحكام
277.....	قرار من تسجيلات محاكمات المحكمة العسكرية
295.....	الحكم بالإعدام بمناسبة التهجير في بايروت
307.....	كيف انقلبت العدالة إلى مهزلة
319.....	وثيقة سرية هامة
331.....	محاضر ضبط اجتماعات الإبادة
349.....	الأحزاب التركية والاتحاد
371.....	المجرمون في مالطا
377.....	مقتل 6 من نواب الحكومة الأرمن
395.....	محاضر جلسات «الأربعة الكبار» السرية
415.....	التركي السفاح
421.....	الهوامش







## هذا الكتاب

يحتوي هذا الكتاب على مجموعة كبيرة من الوثائق التاريخية المتعلقة بأول مجزرة جماعية جرت في القرن العشرين، وهي المجزرة التي ارتكبتها الأتراك العثمانيون بحق الشعب الأرمني المسلم، مستفيدين من الظروف السياسية المناسبة التي أتاحت لهم بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى، ودخول الدولة العثمانية الحرب ضد الحلفاء.

عمل المؤلف مدة من الزمن في قسم الوثائق السياسية في مدينة استانبول إبّان احتلال الحلفاء لها، واتيحت له الفرصة المناسبة لجمع ونسخ ودراسة الوثائق المتعلقة بجريمة إبادة الشعب الأرمني.

إن الميزة الأولى لهذا الكتاب تكمن في أن الوثائق المنشورة فيه هي الوثائق الرسمية للدولة العثمانية من أوامر سرية وتعميمات وبرقيات وأوامر الوزارات (وخاصة أوامر وزارتي الداخلية والدفاع) إلى جانب لوائح بأسماء وأعداد المرحكّين والمقتولين.

قدّم الباحث في هذا العمل معلومات موثقة عن الولايات الأرمنية والعثمانية التي كان يقطنها الأرمن بأعداد كبيرة، وعن النصار والخراب الشامل الذي حلّ بهم، ويتبين ذلك جلياً من قوائم وأعداد المدن والقرى والمدارس والأوباد التاريخية التي ذهبت ضحية الهمجية التركية.

هناك فصل كامل عن أعمال المحكمة العسكرية المكرّسة للنظر في جرائم زعماء حزب الاتحاد والترقي المسؤولين عن المذابح الأرمنية. وأما الفصل الأخير من الكتاب فيحتوي على قوائم مفصلة بأسماء المجرمين من ولاية ومتصرفين وضباط وحزبيين ووزراء إلى آخر ذلك، حيث يبرز منها واضحاً الوجه القذر لهؤلاء المجرمين، والوجه الحقيقي للتركي السفاح.

نادي الشيعة السورية - اللجنة الثقافية - حلب - ص.ب. 3699

دار الحوار للنشر والتوزيع



سورية - اللاذقية - ص.ب. 1018 - هاتف 422339 - 412935